الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والتخطيط

توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية

الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالب: منذر يوسف ونوس

إشراف:الأستاذ الدكتور رسلان خضور

السنة الدراسية 2010 / 2011

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والتخطيط

لجنة الحكم على رسالة الماجستير في قسم الاقتصاد التي أعدها الطالب

منذر يوسف ونوس بعنوان:

((توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية

.الآثار الاقتصادية والاجتماعية .))

أعضاء اللجنة:		التوقيع
د. موسى الغرير جامعة دمشق	الأستاذ في قسم الاقتصاد الاختصاص: التخطيط الاقتصادي	عضواً .....
د. رسلان خضور جامعة دمشق	الأستاذ في قسم الاقتصاد الاختصاص: الحسابات القومية	عضواً مشرفاً.....
د. حسن حزوري جامعة حلب	الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد الاختصاص: الحسابات القومية	عضواً .....

كلمة شكر

أحمد الله وأشكره الذي أكرمني بإتمام هذا البحث العلمي المتواضع.

عرفاناً بالجميل الذي قدم لنا لإتمام هذا البحث أتقدم بخالص التقدير والامتنان والشكر ***للأستاذ الدكتور الفاضل رسلان خضور*** *الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث وبذل الكثير من الجهد والعناء في سبيل إنجاحه ، وله منا أعظم التقدير على كل ما قدمه لنا من توجيه وإرشاد.*

كما نتقدم بخالص التقدير والشكر للسادة أعضاء لجنة الحكم، ***الأستاذ الدكتور موسى الغرير و الأستاذ الدكتور حسن حزوري،*** *الذين تفضلوا بالموافقة للحكم على هذا البحث وبذلوا الكثير من الوقت والجهد لقراءته وتقييمه.*

كل الشكر لأصدقائي المخلصين الذين لم يبخلوا لا بالوقت ولا بالجهد لمساعدتي في إنجاز هذا البحث. والشكر والتقدير لأساتذتي خلال المراحل السابقة لما زودونا به من علم ومعرفة.

إليكم جميعاً أقول شكراً جزيلاً

دمشق 2011

منذر

" إلى الأيد ي المعطاءة المثابرة والقلوب الواسعة

إلى من يغيثني بدعواته ودعمه كل زمان ومكان

إلى طيب الحياة وسرها وديمومة بقائها "

أهدي ثمرة عملي وخالص تقديري واحترامي وحبي

إليكم أدام الله بقائكم" أمي وأبي وجدتي وجدي"

إلى من لا يتكرر وجودهم في الحياة ولا تدوم أو تطيب بدونهم

أخوتي الأحباء

أصدقائي الأوفياء المخلصين

إلى الأنفاس الباقية، أمانة الحياة، الباقون لأجلهم ، إلى كل الروح

شهد ... يوسف... ... زوجتي

إلى كل من عمل بجد وإخلاص لهذا الوطن الغالي

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة الشكر.	I
الإهداء.	II
فهرس المحتويات.	III
فهرس الجداول.	VI
فهرس الأشكال.	VI
فهرس الجداول الملحقة.	VII
فهرس الأشكال البيانية.	IX
ملخص البحث (باللغة العربية)	0
المقدمة.	3
ü 1ــ مقدمة البحث.	4
ü 2ــ مشكلة البحث.	4
ü 3ــ أهمية البحث.	5
ü 4ــ أهداف البحث.	6
ü 5ــ فرضيات البحث.	7
ü 6ــ منهج البحث وطرق جمع المعلومات.	7
ü 7ــ الدراسات السابقة.	7
ü 8ــ حدود البحث.	7
ü 9ــ صعوبات البحث.	8
الفصل الأول: توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في النظرية الاقتصادية:	9
المبحث الأول: مفهوم الدخل القومي:	10
ü لمحة تاريخية عن مفهوم الدخل القومي.	10
ü تعريف الدخل القومي.	13
ü طرق احتساب الدخل القومي (حسابياً).	16
المبحث الثاني: مفهوم توزيع الدخل القومي:	18
ü التطور النظري لتوزيع الدخل القومي.	18
ü الاتجاهات التاريخية في عملية توزيع الدخل.	20

ü طرق قياس التفاوت (عدم العدالة) في توزيع الدخل.	29
ü العلاقة بين توزيع الدخل والمستوى المتحقق من التنمية الاجتماعية (فرضية كوزنتز).	33
ü السياسات الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل.	35
ü السياسات الاجتماعية وعدالة توزيع الدخل.	39
المبحث الثالث: مفهوم إعادة توزيع الدخل القومي:	42
ü لمحة تاريخية عن مفهوم إعادة توزيع الدخل القومي.	42
ü لمحة في الاتجاهات التاريخية لمفهوم إعادة توزيع الدخل القومي.	43
ü منهجية دراسة إعادة توزيع الدخل القومي.	51
ü وسائل وسياسات إعادة التوزيع.	52
وسائل إعادة التوزيع على مستوى التوزيع الأولي للدخول.	53
وسائل إعادة التوزيع على مستوى السياسة الاجتماعية.	55
وسائل إعادة التوزيع على مستوى السياسة المالية.	57
وسائل إعادة التوزيع من خلال السياسات النقدية.	69
وسائل توزيع أخرى.	73
المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية لإعادة توزيع الدخل القومي:	76
ü إعادة التوزيع والنمو الاقتصادي.	76
ü إعادة التوزيع لصالح الفقراء.	80
ü إعادة التوزيع لصالح الأغنياء.	81
المبحث الخامس: الآثار الاجتماعية لإعادة توزيع الدخل القومي:	82
ü الآثار على قوة العمل والإنتاجية.	86
ü الآثار على الصحة العامة ومستوى الرفاه الاجتماعي وحالة الفقر.	87
ü الآثار على توزع الطبقات الاجتماعية.	88
ü تشوه العلاقات الاجتماعية للمجتمع والاتجاهات الجديدة.	89
الفصل الثاني: واقع توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية:	92
المبحث الأول : الدخل القومي وحسابه في سورية.	93
المبحث الثاني: توزيع الدخل في سورية.	107
المبحث الثالث: إعادة توزيع الدخل القومي في سورية:	125
ü السياسة المالية وإعادة التوزيع.	125

ü السياسة النقدية وإعادة التوزيع.	146
الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية:	147
المبحث الأول : حساب الهوّة بين الأجور ومستوى المعيشة في سورية.	148
المبحث الثاني: العلاقة مع النمو الاقتصادي في سورية.	153
المبحث الثالث: العلاقة بإنتاجية قوة العمل والنشاطات الاجتماعية في سورية.	156
المبحث الرابع: الأثر على توزع الطبقات الاجتماعية في سورية.	159
الفصل الخامس: سيناريو الإصلاح المطلوب في لآلية التوزيع وإعادة التوزيع:	164
السيناريو الأول: التدخل من خلال سياسة الأجور.	165
السيناريو الثاني: التدخل من خلال سياسة التوظيف.	166
السيناريو الثالث: التدخل من خلال سياسة الأجور والتوظيف معاً.	167
السيناريو الرابع: التدخل من خلال سياسة الضرائب المباشرة.	168
السيناريو الخامس: التدخل من خلال سياسة الضرائب غير المباشرة.	169
السيناريو السادس: نموذج إصلاحي مقترح.	170
مناقشة الفرضيات والتوصيات:	173
أولاً: مناقشة الفرضيات.	174
ثانياً: التوصيات.	178
ملحق الجداول.	181
ملحق الأشكال.	215
المراجع والمصادر.	224
الملخص باللغة الإنكليزية	232

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1ـ1	متوسط دخل الفرد ومعامل جيني حسب توزيعات دول العينة إقليمياً	39
1ـ2	تركيب الناتج المحلي الإجمالي في سورية حسابات المؤلفين (%)	105
1- 4	النموذج الإصلاحي المقترح	172

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1ـ1	منحنى لورنز.	31
2ـ1	حالة الدول النامية إعادة التوزيع لصالح الفقراء.	82
3ـ1	حالة الدول النامية إعادة التوزيع لصالح الأغنياء.	83
4ـ1	حالة الدول المتقدمة إعادة التوزيع لصالح الفقراء.	84
5ـ1	حالة الدول المتقدمة إعادة التوزيع لصالح الأغنياء.	85
1ـ2	إجمالي تعويضات العاملين بأجر بعد ضريبة الدخل على الأجور.	108
2ـ2	نسبة تعويضات العاملين المحلين من الدخل القومي.	109
3ـ2	إجمالي تعويضات العاملين الموسع بعد ضريبة الدخل على الأجور.	111
4ـ2	نسبة تعويضات العاملين المحلين من دخل الدخل القومي.	112
5ـ2	منحنى لورنز لعام 2004 و2007 للريف حسب توزيع الإنفاق للفرد.	121
6ـ2	منحنى لورنز لعام 2004 و2007 للحضر حسب توزيع الإنفاق للفرد.	121
7ـ2	منحنى لورنز لعام 2004 و2007 الاجمالي حسب توزيع الإنفاق للفرد.	122
8ـ2	أثر السياسة الضريبية على الأجور.	132
9ـ2	مثلث النظام الضريبي	133
10ـ2	دور الموازنة العامة للدولة في النشاط الاقتصادي.	144
1ـ3	فجوة الأجور.	148
2ـ3	نمو الناتج المحلي الإجمالي والأجور.	153
3ـ3	أثر حصة الأجور عل منحنى العرض ومنحنى الطلب.	155
4ـ3	توزع الطبقة الوسطى.	163

فهرس الجداول الملحقة

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي 1963 ، 1970 - 2009 (بأسعار 2000 الثابتة).	182
2	تعويضات العاملين.	183
3	الاستهلاك الذاتي الزراعي.	183
4	إيجارات المنازل، بما فيها الضمنية.	183
5	المنشآت صغيرة الحجم للعاملين لحسابهم.	183
6	ريع النفط.	184
7	إجمالي فائض التشغيل في قطاع التمويل.	184
8	إجمالي فائض التشغيل في المنشآت النموذجية.	184
9	صافي الضرائب على الإنتاج والاستيراد (مليار ليرة سورية).	184
10	الناتج المحلي الإجمالي في سورية المحسوب (مليار ليرة سورية).	185
11	المقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي المحسوب والمعلن رسمياً.	185
12	توزيع الدخل القومي بالأسعار الجارية بين الأجور والأرباح على أساس العاملين بأجر مليون.ل.س.	186
13	توزيع الدخل القومي بالأسعار الجارية بين الأجور والأرباح على أساس العاملين موسع مليون.ل.س.	187
14	معدل البطالة العام.	188
15	نسبة توزيع الدخل القومي (المحلي، مع العالم الخارجي) بين الأجور والأرباح على أساس العاملين بأجر.	188
16	متوسط ونسبة الإنفاق الشهري الكلي للأسرة حسب الشرائح السكانية العشر – سورية مسح دخل ونفقات الأسرة 2004.	189
17	متوسط ونسبة الإنفاق الشهري الكلي للأسرة حسب الشرائح السكانية العشر - سورية مسح دخل ونفقات الأسرة 2007.	189
18	متوسط ونسبة الإنفاق الشهري الكلي للأسرة حسب الشرائح السكانية العشر - سورية مسح دخل ونفقات الأسرة 2009.	189
19	نسبة الإنفاق الشهري الكلي للأسرة حسب الشرائح السكانية العشر لعام 2004 ومعامل جني لكل محافظة.	190
20	نسبة الإنفاق الشهري الكلي للأسرة حسب الشرائح السكانية العشر لعام 2009 ومعامل جني لكل محافظة.	190

21	معامل جني عالمياً.	191
22	حصة العمل من الدخل عالمياً.	192
23	دور السياسة المالية في سورية خلال الفترة الواقعة بين 1995-2009.	193
24	أثر عملية إعادة التوزيع للضرائب المباشرة وغير المباشرة.	194
25	حساب حصة أصحاب دخل الأجور وحصة أصحاب دخل الأرباح من الإنفاق ومن الضرائب غير المباشرة.	195
26	الإيرادات الضريبية الفعلية حسب نوع الضريبة والتصنيف.	202
27	دور الإنفاق العام للموازنة العامة للدولة.	203
28	العلاقة بين حصة العاملين والسياسة النقدية.	205
29	فجوة الأجور.	206
30	العلاقة بين النمو والتوزيع.	206
31	العلاقة بين إنتاجية العاملين والتوزيع.	207
32	حساب التوزيع النسبي للطبقات العليا والمتوسطة والدنيا.	208
33	النموذج المقترح باستخدام زيادة متوسط الأجر الشهري.	210
34	النموذج المقترح باستخدام زيادة عدد العاملين بأجر.	211
35	النموذج المقترح باستخدام متوسط الأجور وعدد العاملين بأجر.	212
36	النموذج المقترح باستخدام الضرائب المباشرة على الأرباح.	213
37	النموذج المقترح باستخدام الضرائب المباشرة على الرواتب والأجور.	213
38	الأثر المتوقع من تطبيق الضريبة على القيمة المضافة.	214

فهرس الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	متوسط الأجر الشهري.	216
2	أثر تحويلات العالم الخارجي على حصة الأجور.	216
3	منحنى لورنز لعام 2004 و2007 للريف حسب توزيع الإنفاق للأسرة.	217
4	منحنى لورنز لعام 2004 و2007 للحضر حسب توزيع الإنفاق للأسرة.	217
5	منحنى لورنز لعام 2004 و2007 إجمالي حسب توزيع الإنفاق للأسرة.	218
6	منحنى لورنز لعام 2009 حسب إنفاق الفرد.	218
7	معامل جني للمحافظات حسب الأسر لعام 2004.	219
8	مقارنة معامل جيني للأسر حسب المحافظات (2004 مع 2009).	219
9	نمو الإيرادات الضريبية الفعلية.	220
10	نسبة تمويل الإيرادات الضريبية للإنفاق العام.	220
11	حصة الضرائب المباشرة من الدخول.	221
12	حصة الضرائب غير المباشرة من دخل كل فئة.	221
13	إيرادات ضريبة الرواتب والأجور وضريبة الأرباح.	222
14	النسب العامة من الناتج المحلي الإجمالي.	222
15	إنتاجية العاملين.	223

الملخص

ملخص البحث

يهدف البحث بشكل أساسي إلى:

1ــ دراسة توزيع وإعادة توزيع الدخل في سورية خلال الفترة الواقعة ما بين عامي 2000ــ2009.

2ــ تحديد حجم التشوه في التوزيع بين حصة الأجور وحصة الأرباح من الدخل القومي.

3ــ دراسة التشوه وعدم المساواة في الإنفاق بين فئات المجتمع السوري، والفجوة الكلية في الأجور.

4ــ دراسة علاقة توزيع الدخل القومي بأهم المؤشرات الاقتصادية.

5ــ البحث عن حل افتراضي لإصلاح التشوه في توزيع الدخل القائم بين الأجور والأرباح.

توصل البحث إلى أن حصة أصحاب الأجور من الدخل القومي حققت في العام 2000 قفزة نوعية بلغت39.26%، لكنها انخفضت في العام 2001 إلى 32.37% ، ثم ارتفعت في العام 2010 إلى 34.33%.

كما تبين من خلال البحث أن مؤشر عدم المساواة في الإنفاق "معامل جيني" بلغ في العام 2004 نسبة 37.37% ثم وصل إلى 33.77% في العام 2007، وإلى 33.29% في العام 2009، مع وجود علاقة ضعيفة الشدة وعكسية مع معدل النمو الاقتصادي، أي أن معدلات النمو كانت لصالح أصحاب دخل الأرباح أكثر مما هي لصالح أصحاب الأجور.

وبيّن البحث أن السياسة الضريبية أوقعت في العام 2000 خسارة بأصحاب الأجور من حيث حصتهم من الدخل القومي قدرها 0.8% نقطة لتصل إلى أعلى مستوى في العام 2009 حيث سجلت 1.94 نقطة، وهي بالمتوسط خسارة تقدر بـ 1.35 نقطة.

كما تبين أن نسبة الفجوة الحاصلة في الأجور من كتلة الأجور نفسها كانت 84.74% في العام 2001 و 87.61% في العام 2005، بينما بلغت 31.68% في العام 2009 وذلك بناءً على بحث دخل ونفقات الأسرة لعام 2007، ونسبة 55.6% بناءً على بحث دخل ونفقات الأسرة لعام 2009.

وتناول البحث عدة سيناريوهات إصلاحية لإعادة التوزيع، وصولاً إلى **اقتراح نمـــوذج إصـــلاحي عـــام** يهدف إلى رفع حصة الأجور إلى 45% من إجمالي الدخل القومي لعام 2009 كسنة دراسة مركزية.

وعليه تم اقتـــراح استخدام مجموعة من الإجراءات في إطار سياسة الأجور والسياسة الضـــريبية وفق ما يلي:

1ــ زيادة عدد العاملين بأجر بنسبة 4% من العاملين الحاليين بأجر.

2ــ زيادة متوسط الأجور بنسبة 30% من الأجر الحالي، على أن تتم هذه الزيادة عن طريق تدخل الحكومة بزيادة أجور العاملين بالدولة بنسبة 35% وإلزام القطاع الخاص بزيادتها بنسبة 30%.

3ــ رفع الحد الأدنى المعفي من ضريبة الرواتب والأجور إلى أقصى حد، وتخفيض النسب الضريبية لهذا النوع إلى أقصى حد ممكن أيضاً، وأن تخفض عن معدل الضريبة على دخل الأرباح، بحيث تنخفض الإيرادات الضريبية المحصلة من ضريبة الرواتب والأجور بنسبة 25% عن ما هو محصّل فعلياً.

4ــ زيادة الإيرادات الضريبية المحصلة من ضريبة دخل الأرباح بنسبة زيادة تبلغ 88%.

ونعتقد أن هذا النموذج قابل للتطبيق، ولا يوجد عوائق كبيرة إن وجدت الإرادة من جهة، والجهات التي تدرس السياسات والإجراءات المطلوبة لكل تفصيل من جهة أخرى.

المقدمة

- 1 ــ مقدمة البحث.
- 2 ــ مشكلة البحث.
- 3 ــ أهمية البحث.
- 4 ــ أهداف البحث.
- 5 ــ فرضيات البحث.
- 6ــ منهج البحث وطرق جمع المعلومات.
- 7ــ الدراسات السابقة.
- 8ــ حدود البحث.
- 9ــ صعوبات البحث.

1 ــ مقدمة البحث:

نظرا" للدور المركزي الذي يلعبه توزيع الدخل القومي بشقيه الأولي والثانوي، وعملية تصحيحه من خلال إعادة توزيعه في عملية النمو الاقتصادي والتنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية التي سعت وتسعى إليها غالبية الأنظمة الاقتصادية، ونظراً لما تعانيه سورية من خلل واضح المعالم في عملية توزيع الدخل القومي، وعدم قدرة أدوات إعادة توزيع الدخل الرسمية في إصلاح هذا الخلل بالشكل الكافي، فإنه سيتم التركيز في هذه الدراسة على موضوع توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

2 ــ مشكلة البحث:

كانت الأنظمة الاجتماعية عبر العصور، من الرق إلى الإقطاع وصولاً إلى الرأسمالية والرأسمالية الجديدة، تسعى بأشكال مختلفة إلى لنهوض بالعلاقات الاجتماعية، ورفعها وصولاً إلى مستوى أعلى من العدالة، وبالتالي إلى مستوى أعلى من الرفاه الاجتماعي لهذا الكائن البشري الذي استطاع أن يسخر الطبيعة إلى حد ما لخدمة مصالحه، في حين أنه لم يستطع أن يسخر نفسه لخدمة الآخرين. إلا أن نتائج هذه العملية كانت متأخرة عن الأهداف، ومختلفة عبر العصور، فخلقت تمايزاً اقتصادياً اجتماعياً نتج من استغلال أحد ما للآخر عبر علاقات اقتصادية مشوهة، ومن خلال توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي بصورة غير عادلة، وهذا ما اختلفت درجاته وأشكاله حسب العصور والأنظمة.

وتكمن مشكلة البحث في معالجة توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية وانعكاسات هذا الموضوع على الواقع الاقتصادي والاجتماعي فيها، ذلك أن سورية تعاني الآن من دون شك من خلل في عملية التوزيع وإعادة التوزيع للدخل القومي للوصول إلى مستوى أعلى من العدالة الاجتماعية، وإلى معدل أعلى للنمو الاقتصادي، حيث يبرز هذا الخلل بوضوح من خلال النسبة التي تشكلها كتلة الرواتب والأجور من الدخل القومي المتراوحة بين 25% ــ 30% حسب تقديرات الباحثين والتي تحتاج بدورها إلى حساب دقيق.

وتبرز مشكلة البحث من خلال التوجهات الجديدة في السياسة المالية المتركزة على التوجه الحديث للسياسة الضريبية، والمتمثلة في الانتقال من فرض الضريبة على مصادر الدخول إلى فرض الضريبة على استخداماتها أي على المستهلكين، بالإضافة إلى ما يتعلق بإعادة التوزيع من خلال السياسة النقدية.

3 ــ أهمية البحث:

نظراً للمشاكل الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد السوري في هذه الفترة والتي استدعت اتخاذ قرار التحول الاقتصادي من النظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، فقد ارتأينا دراسة محور توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية لاعتقادنا بأنه أحد أهم المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد السوري وما زال يعاني منها حتى الآن، علماً أن ذلك يشكل الركيزة الأساسية (العمود الفقري) لاقتصاد السوق الاجتماعي الذي نسعى جاهدين لتطبيقه.

وتكمن أهمية البحث من خطورة المشكلة المعالَجة ومدى تشعبها، وعلاقتها بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ذلك أن التوزيع الأكثر عدالة يفترض أن يكون الهدف الأسمى القريب والبعيد لكل الحكومات، وذلك لما له من أثار متعددة ومتشعبة في كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

لقد كانت العدالة الهدف الأكثر شيوعاً والأكثر حساسية في تاريخ البشرية، وتعد مشكلة التوزيع وإعادة التوزيع للدخل القومي إحدى أهم المشاكل التي تعاني منها الاقتصاديات نظراً لأثاره القريبة والبعيدة، فقد كان دخل الفرد الحقيقي وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعادلة الأكثر تعقيداً على الدوام.

كما أن أهمية معالجة هذه المشكلة تكمن في أن المجتمعات قد تلجأ في ظل خلل هذه العملية (التوزيع وإعادة التوزيع) إلى استخدام وسائل خاصة تكون في معظم الأوقات خفية وغير نظامية، تخلق في بعض الأوقات اقتصاديات ظل مستقلة وخفية، تعرقل الاقتصاد الرسمي في بعض الأحيان وتشوهه، وتكون معالجتها أكثر صعوبة وأكثر تعقيداً. ولابد من الإشارة إلى أنه في بعض الحالات، وخاصة في حالات ضعف تحكم الحكومات وضعف قدرتها على استخدام أدوات التوزيع وإعادة التوزيع تلجأ بعض الفئات إلى خلق تشوه أكثر في عملة التوزيع لصالحها.

إن هذه النقاط جميعها تدل على أن معالجة هذا الموضوع بالغة الأهمية لما تلعبه من دور، وعلى وجه الخصوص في بلدنا سورية، إلا أن أهمية بحث الموضوع في سورية في الوقت الحالي تكمن من وجهة نظرنا في تحديد مكامن سوء التوزيع وتحديد الطرق البديلة والمتممة لإصلاح عملية إعادة التوزيع لصالح الفقراء، وتكلفة هذه العملية، والتكلفة البديلة لخلل التوزيع (التوزيع لصالح الأغنياء بدلاً من الفقراء).

4 ــ أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1 ــ دراسة الدخل القومي كأحد مؤشرات الاقتصاد الكلي، ودراسة توزيعه وإعادة توزيعه في سورية خلال فترة الدراسة من عام 2000 إلى عام 2009.

2 ــ قراءة وتحليل الآثار الناتجة عن هذه العمليات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

3 ــ تحديد نقاط القوة والضعف للتمكن من تحديد الآليات البديلة التي تكفل تحقيق توزيع نهائي أكثر عدالة يحقق مستوى رفاه اجتماعي أعلى للشريحة الأوسع من المواطنين، ضامناً بذلك رفع معدلات النمو الاقتصادي لتكون رديفة لعملية توليد الدخل القومي ومكملةً ودافعةً لعجلة الاقتصاد الوطني، لتجعله أكثر تنافسية في الاقتصاد العالمي.

وللوصول إلى هذه الأهداف فقد تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول رئيسية:

يتناول **الفصل الأول** الإطار النظري للبحث من خلال دراسة موجزة للنظريات الاقتصادية المتعلقة بمفهوم توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي والآثار الاقتصادية والاجتماعية لهما.

الفصل الثاني: سيتناول واقع عملية توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية خلال فترة الدراسة الممتدة من عام 2000 كسنة أساس إلى عام 2009 لندرس فيه واقع الدخل القومي وتطور طرق حسابه وذلك في المبحث الأول، وعملية إعادة التوزيع في المبحثين الثاني والثالث خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث: ننتقل فيه إلى دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن عملية التوزيع وإعادة التوزيع للدخل القومي في سورية، وذلك في فترة الدراسة من خلال حساب الهوة بين الأجور ومستوى المعيشة في المبحث الأول، وحساب النسبة الحقيقية لتوزيع الأرباح والأجور في المبحث الثاني وأما المبحث الثالث فيتناول الآثار على النمو الاقتصادي، وسيتناول المبحث الثالث علاقة توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية بإنتاجية قوة العمل والنشاطات الاجتماعية، أما توزع الطبقات الاجتماعية (العليا، المتوسطة، الدنيا) ففي المبحث الرابع.

أما **الفصل الخامس**: فيطرح تصوراتنا حول نظام توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية لتحقيق مستوى عدالة أعلى من الحالي. وفي نهاية البحث نعرض للنتائج والمقترحات التي توصلنا إليها.

5 ــ فرضيات البحث:

ينطلق البحث من عدة فرضيات يعمل على معالجتها وتتمثل في:

1 ــ وجود عدم دقة في تقدير الدخل القومي في سورية من خلال عدم دقة التقديرات، وانتشار اقتصاد الظل على نطاق واسع، وبالتالي فإن الدخل القومي المصرح به ليس الدخل القومي الحقيقي.

2 ــ يوجد خلل واضح في عملية توزيع الدخل القومي، يقوم على العلاقة بين الأرباح والأجور وعدم نجاح سياسات إعادة التوزيع في إصلاح الخلل في التوزيع في سورية.

3 ــ يوجد علاقة ارتباط قوية بين التوزيع وإعادة توزيع الدخل القومي والنمو الاقتصادي في سورية.

4 ــ وجود أدوات خاصة غير رسمية (غير أدوات الحكومة) استخدمت لمعالجة الخلل القائم في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية، ما أدى لتشكيل قطاعات اقتصادية كاملة في الظل (اقتصاد الظل).

6ــ منهج البحث وطرق جمع المعلومات:

لجئ الباحث إلى استخدام عدة مناهج للوصول إلى إثبات الفرضيات، وهي بشكل أساسي المنهج التاريخي في الجزء النظري من البحث، والمنهج الوصفي والتاريخي والاستقرائي والتحليلي في معالجة مشكلة البحث، وتحديد الواقع وتصورات المستقبل والبدائل المقترحة.

7ــ الدراسات السابقة:

لا يوجد دراسات سابقة فيما يتعلق بتوزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية، بينما يوجد مراجع أجنبية عالجت الموضوع بشكل عام، بالإضافة إلى مراجع عربية قليلة، إلا أنها تتطرق لحالات عملية عالجت بعض النقاط التفصيلية الخاصة ببعض الدول.

8ــ حدود البحث:

يناقش البحث عملية توزيع وإعادة التوزيع للدخل القومي في سورية، خلال الفترة الزمنية من عام 2000 إلى عام 2009، مع التطرق إلى عام 2010 عند توفر البيانات عنها.

9ــ صعوبات البحث:

تكمن الصعوبات التي واجهت الباحث فيما يلي:

1ــ عدم وجود مراجع تفصيلية كافية باللغة العربية.

2ــ عدم توفر الإحصاءات التفصيلية للبيانات المطلوبة للبحث.

3ــ تأخر بعض المراجع الإحصائية عن الصدور.

4ــ عدم نشر كافة التفاصيل المتعلقة بالإحصاءات والمسوحات التي جرت مؤخراً.

الفصل الأول

توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في النظرية الاقتصادية

- المبحث الأول: مفهوم الدخل القومي.
- المبحث الثاني: مفهوم توزيع الدخل القومي.
- المبحث الثالث: مفهوم إعادة توزيع الدخل القومي.
- المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية لإعادة توزيع الدخل القومي.
- المبحث الرابع: الآثار الاجتماعية لإعادة توزيع الدخل القومي.

المبحث الأول: مفهوم الدخل القومي.

1ـ1ـ1ـ لمحة تاريخية عن مفهوم الدخل القومي:

تبلورت فكرة المحاسبة القومية بشكلها الحالي في بدايات القرن السابع عشر، وذلك في الفترة التي تميزت بسيطرة فكر التجاريين "مذهب التجاريين" على العلاقات الاقتصادية.

ويعتبر الاقتصادي البريطاني وليم بيتي (W.Petty) المؤسس الرئيسي لمفهوم الدخل القومي، حيث عرّفه على أنه "القيمة السنوية للعمل، وهو العائد السنوي للثروة"[1].

كانت أول محاولة لعملية حساب الدخل القومي من قبل جريجوري كنج G.King عام 1696م الاقتصادي البريطاني أيضاً، من خلال قيامه بدراسة الاقتصاد البريطاني على صورة سلسلة من الحسابات، تُكوّن في مجموعها جدولاً محاسبياً قومياً، حيث قام عن طريق تعاريف محددة وواضحة بتقدير المجاميع القومية والمجاميع الجزئية المكونة لها، وبذلك تكون تقديرات كنج قد تضمنت كلاً من الدخل القومي والإنفاق القومي والادخار القومي، بالإضافة لتوزيع هذه المجاميع على فئات المجتمع المختلفة[2].

أما بالنسبة للطبيعيين "الفيزيوقراطيين" فقد قاموا بتصوير الدخل القومي من خلال التشابكات الاقتصادية بين الأنشطة المختلفة، حيث قام الاقتصادي كوسنوي (Quesnoy) في عام 1858 بإعداد الجدول الاقتصادي الذي شكل القاعدة الأساسية لنشوء المحاسبة القومية، وهذا ما ارتبط به إسهام المدرسة الطبيعية في خط تطور المحاسبة القومية[3].

يهدف الجدول الاقتصادي الذي وضعه الاقتصادي (Quesnoy) إلى تبيان تدفقات الدخل القومي بين القطاعات الاقتصادية وتوضيح التشابكات الاقتصادية، حيث كان الدخل القومي من وجهة نظر الفيزيوقراطيين (الطبيعيين) يمر عبر الطبقات، حيث يبدأ من الطبقة الأساسية المنتجة للدخل من وجهة نظرهم، وهي طبقة الفلاحين وعمال الزراعة، ومن ثم يتم تحويله أو توزيعه باتجاه مالكي الأراضي أو الإقطاعيين، وبعد ذلك يتجه إلى طبقة المنتجين الصناعيين (التي تمثل الطبقة العقيمة لدى الطبيعيين)، وبعد ذلك يعود الدخل القومي لينتقل من طبقة مالكي الأراضي والمنتجين غير الزارعين إلى الطبقة المنتجة للدخل من الزارعين، على شكل إنفاق على الموارد الغذائية[4].

[1] د. الأخرس، عبد المالك، الحسابات القومية، دار طلاس، دمشق، 1988، ص 35.
[2] د. الأخرس، عبد المالك، مرجع سابق، ص 35.
[3] د. الأخرس، عبد المالك، مرجع سابق، ص 36.
[4] د. الأخرس، عبد المالك، مرجع سابق، ص 36.

أما المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية فعلى الرغم من توافقها مع مدرسة الطبيعيين من حيث الجوهر لجهة عملية تداول رأس المال، ولكنها خالفتها في تحديد تركيبة الناتج القومي، خصوصاً فيما يتعلق بالخدمات المنتجة وغير المنتجة.

أما بالنسبة لكارل ماركس فقد بنى نظريته على مفاهيم الاقتصاد الكلي: كالفائض، والإنتاج الاجتماعي، والاستهلاك الكلي، وفائض القيمة.... وقد أضاف توضيحاً إلى العملية الإنتاجية والمفهوم المادي للإنتاج، إضافة إلى أنه قصر تعريف الدخل القومي على العمل المنتج[1]، على أنه العمل الذي ينتج السلع المادية، الذي يحقق فائض القيمة ويتكون من:

1ــ عمل العمال المأجورين في مجال الإنتاج المادي.

2ــ عمل الفنيين الذين يخدمون مباشرة الإنتاج المادي.

3ــ عمل المنتجين الحرفيين.

كما أنه استبعد الخدمات من تعريف الدخل القومي وجعله قاصراً على السلع المادية.

ومع تطور آليات الإحصاء الاقتصادي على المستوى القومي للدول، بدأ الاهتمام يزداد باتجاه دراسة الإنتاج القومي، والدخل القومي، والادخار، والاستثمار، والتوازن العام، والأسعار والاستهلاك، وبعد ظهور النظرية الكينزية حول العمالة وسعر الفائدة والنقود، أصبحت المحاسبة القومية بشكل عام وحسابات الدخل القومي بشكل خاص احدى الأدوات الرئيسية الهامة في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتطورها[2].

وعموماً يمكن القول بأن تقديرات الدخل القومي وطرق احتسابه لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تقسم إلى خمس مراحل[3]:

المرحلة الأولى: وتتسم بتوضيح فكرة الدخل القومي وأهميته من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية، وبلورتها من الناحية النظرية والعملية.

المرحلة الثانية: وتتمثل في انتشار مفهوم الدخل القومي والبدء بتقديره في العديد من دول العالم بعد أن كان مقتصراً إلى حد ما على الدول المتقدمة، لتصبح معظم الدول في أواخر عام 1957 تعتبر حساب الدخل القومي جزءاً لا يتجزأ من واجباتها.

[1] د. حبيب، مطانيوس، الاقتصاد السياسي، جامعة دمشق، 1984، ص 183.
[2] د. الأخرس، عبد المالك،مرجع سابق. ص 37.
[3] د. هاشم، جود ، الحسابات القومية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972، ص13.

المرحلة الثالثة: تتمثل في التطور الملموس لتقديرات الدخل القومي من حيث دقة النتائج بسبب تطور الطرق الإحصائية، وتوفر مصادر المعلومات، وفي هذه المرحلة حاولت بلدان كثيرة إجراء حسابات دقيقة لدخلها القومي من خلال الطرق الثلاث (طريقة الإنتاج، طريقة الدخل، طريقة الإنفاق).

المرحلة الرابعة: كان محورها تطور استعمال مفهوم الدخل القومي في التحليلات الاقتصادية والاجتماعية، وما ساعد على ازدياد أهمية الدخل القومي في هذه المرحلة ظهورُ نوع جديد من التحليل للنشاطات الاقتصادية بشكل جدول المدخلات والمخرجات (Input - output)، وقد تطورت لتشكل ما يسمى مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM)، حيث أصبحت في وقتنا الحالي من أهم المؤشرات في تحليل الاقتصاد القومي، ورسم السياسات المالية والنقدية والاقتصادية لأي بلد.

المرحلة الخامسة: في هذه المرحلة بدأ العمل على إصدار تقديرات سنوية للدخل القومي والإنتاج والادخار وغيره من المؤشرات الكلية، وإجراء المقارنات بين السنوات وبين الدول واستخراج معدلات النمو وغيره من مؤشرات الاقتصاد الكلي.

في هذه المرحلة بدأت المنظمات الدولية تطور دورها من خلال إجراء مقارنات للدخل القومي بين الدول لفترات زمنية محددة أو مختلفة، مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي أجرت مقارنات مختلفة بين الدخول القومية للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا لعام 1950، مبتكرة طرقاً إحصائية رياضية جديدة للتخلص من تأثيرات أسعار الصرف وتقلبات الأسعار بين تلك الدول[1].

كانت أول محاولة لوضع نظام دولي للمحاسبة القومية في العام 1947، حيث ورد ذلك في أحد تقارير عصبة الأمم المتحدة في جنيف، ومن ثم أعيد النظر به ليصبح أكثر شمولية، وصدر عن الأمم المتحدة عام 1953 في نيويورك[2]، وبعد ذلك صدرت عدة أنظمة مطورة للحسابات القومية من قبل الأمم المتحدة (نظام عام 1968، ونظام عام 1993، ونظام عام 2008).

وعلى صعيد الدول العربية فقد تم إعداد النظام العربي الموحد للحسابات القومية بالتعاون مع إدارة الإحصاء للأمانة العامة لجامعة الدول العربية وقسم الإحصاء للجنة الاقتصادية لغرب آسيا، وقد تم إقراره

[1] د. هاشم، جواد، مرجع سابق، ص 15عن Gilbert,M.And Kravvis I.B.:An International comparison of national products and purchasing power of currencies; O.E.F;Paris 1954.

[2] النظام العربي الموحد للحسابات القومية، 1985، ص 21.

من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية عام 1981 بالقرار رقم 851 من دورته العادية الثلاثين[1].

أما في سورية فقد مرت الحسابات القومية ــ وبشكل خاص حسابات الدخل والإنتاج القومي ــ بعدة مراحل، بدأت عندما قامت وزارة المالية عام 1946 بتقدير الدخل القومي لعام 1944، وذلك استجابة لطلبات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي[2]، حيث اعتمد هذا التقدير على تقديرات تقريبية لفوائض الإنتاج في الاقتصاد السوري الذي قسم إلى خمسة قطاعات، وتم احتساب الدخل فيها على أساس تقديرات الضرائب ومن ثم تم عكسها[3]. لاشك أن هذه التقديرات تعوزها الدقة بشكل كبير ولا تلبي ضرورات التحليل الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية، (إلا أنها كانت المحاولة الأولى، ولا نعتقد أنه كان من الممكن استخدام طريقة أكثر دقة في تلك الفترة).

وفي فترة لاحقة قامت بعثة اقتصادية من البنك الدولي بإجراء تقديرات لحساب الدخل القومي خلال السنوات 1949، 1951، 1952، حيث قُدِّر الدخل القومي بـ 1250، 1380، 1600 مليون ليرة سورية على التوالي، وأعقب ذلك قيام القسم الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بتقدير الدخل القومي حسب المصدر الصناعي (القيمة المضافة أو الإنتاج) لعامي 1949، 1952 حيث بلغ 1360، 1650 مليون ليرة سورية على التوالي.

واعتباراً من عام 1956 ولغاية عام 1967 تمت عدة تقديرات للدخل القومي السوري من قبل مديرية الإحصاء في وزارة التخطيط، متبعة عدة طرق بعضها حسب طريقة الأمم المتحدة والأخرى حسب الطريقة الاشتراكية[4].

1ــ1ــ2ــ تعريف الدخل القومي:

تصنف العمليات الأساسية في الحياة الاقتصادية بشكل عام إلى أربع مجموعات رئيسية هي الإنتاج (ونشتق منه الدخل)، والاستهلاك، والادخار، والاستثمار. ونرى أن هذه المجوعات تتداخل فيما بينها بشكل كبير بعلاقات تبادلية تكاملية لتشكل بالنتيجة حلقة دائرية كدولاب يحمل الهيكل الاقتصادي للدولة ويسير به، ولهذا نجد العديد من النظريات الاقتصادية المتخصصة التي تناقش كل مجموعة من

[1] النظام العربي الموحد للحسابات القومية، 1985، ص 5.
[2] كانت سورية من المؤسسين للمنظمتين الدوليتين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
[3] هبر، ممدوح، الحسابات القومية في سورية وإمكانية استخدامها في التخطيط المالي، رسالة لنيل درجة دبلوم التخصص التخطيط المالي والرقابة الاقتصادية، معهد التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1075، ص 8.
[4] هبر، ممدوح، مرجع سابق، ص 9.

وجهة نظرها، وعليه ونظراً لكون الدخل القومي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، حيث يعكس بطريقة أو بأخرى جميع النشاطات والفعاليات المختلفة، سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى دول العالم كلها[1]، فإنه يساعد إلى حد ما على تبيان موقع الدولة بين الدول، والمستوى العام للوضع الاقتصادي فيها، ونظراً لكون البحث يقوم على دراسة توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي، فلابد وقبل البدء بهذه العملية من التمعن قليلاً في هذا المفهوم وتطور الفكر الاقتصادي في معالجته.

إن واحداً من أبسط التعاريف التي توضح مفهوم الدخل القومي و الإنتاج القومي هو " أنه يمثل مجموع الإنتاج من السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المتحصلة للمقيمين في الوطن، خلال فترة زمنية معينة وغالباً ما تكون سنة."[2]

يقوم هذا التعريف على ثلاث ركائز أساسية هي:

1ــ الدخل القومي هو مجموع لقيم الإنتاج المتحقق في السوق، وليس لكمية الإنتاج خلال سنة.

2ــ إن الدخل القومي يشتمل على كل من السلع والخدمات الاقتصادية، أي تلك التي تحقق منفعة اقتصادية للمجتمع خلال سنة.

3ــ احتساب قيمة السلع والخدمات النهائية فقط، أي أنه يهمل من الحساب السلع والخدمات الوسيطة، بالإضافة لما يتم تداوله ضمن القطاع الواحد بدون طرحه في السوق بشكل مباشر أو غير مباشر خلال سنة.

ولتحديد تعريف للدخل القومي هناك ثلاث طرق حسب الطريقة المستخدمة في حسابه (الدخل_الإنفاق_الإنتاج)، وسنحاول عرضها فيما يلي:

1ــ1ــ2ــ1ــ تعريف الدخل القومي انطلاقاً من مفهوم الدخول:

الدخل القومي هو عبارة عن مجموع الدخول المتحصلة لعوامل الإنتاج المختلفة في الاقتصاد القومي خلال فترة معينة، وذلك نتيجة إسهامها في النشاط الإنتاجي للمجتمع خلال الفترة ذاتها[3]. كما يمكن تعريفه على أنه مجموع الدخول المدفوعة لمختلف عوامل الإنتاج المستخدمة في كافة العمليات الإنتاجية، أي جميع الدخول الموزعة على عوامل الإنتاج من أجور ورواتب وريع وفوائد وأرباح خلال السنة[4].

[1] د. هاشم، جواد، مرجع سابق، ص16.
[2] د. الأخرس، عبد المالك، مرجع سابق، ص 54.
[3] د. السمان، محمد مروان وآخرون: مبادئ التحليل الاقتصادي، مكتبة الثقافة، عمان 1992، ص140.
[4] د. بوادقجي، عبد الرحيم، الحسابات الاقتصادية القومية، جامعة دمشق، 1982، ص 12.

وهنا نجد أن هذا التعريف يركز على تقسيم عوامل الإنتاج إلى أربع مجموعات (عوامل) رئيسية، وذلك وفق الفكر الاقتصادي الرأسمالي التقليدي. وهي العمل وعائده يكون الأجور والرواتب (النقدية والعينية)، والأرض وعائدها يكون الريع، ورأس المال وعائده يكون الفوائد والتنظيم وعائده الأرباح، (وفي سياق البحث ولسهولة الحساب سيتم دمج عوامل الإنتاج واختزالها في عاملي العمل ورأس المال، استناداً إلى تابع كوب دوغلاس).

1ـ1ـ2ـ2ـ تعريف الدخل القومي انطلاقاً من مفهوم الإنتاج:

يمكن تعريف الدخل القومي من خلال الإنتاج على أنه قيمة ما يضيفه النشاط الإنتاجي للمجتمع، عن طريق استخدام عوامل الإنتاج المختلفة لقيمة مستلزمات الإنتاج من منتجات وسيطة ناتجة أساساً عن موارد الإنتاج الطبيعية[1].

ويقول بول سام ويلسون (Samoelson) إن الدخل القومي هو مقدار الدخول المكتسبة بواسطة عوامل الإنتاج نظير مساهمتها في الإنتاج، أو أنه الدخول المدفوعة لأصحاب عوامل الإنتاج نظير تأجير خدماتهم للقيام بالعملية الإنتاجية، أو بأنه القيمة المضافة[2].

كما يعرف الدخل القومي على أنه مجموع قيم السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المنتجة من قبل المقيمين في بلد ما خلال فترة محددة، عادةً ما تكون سنة ميلادية[3].

ووفقاً لهذا التعريف فالدخل القومي هنا هو قيمة السلع والخدمات التي تشكل قيمة اقتصادية ــ كما سبق وأشرنا ــ والمقصود بالقيمة هنا هي القيمة المضافة لكل عملية إنتاجية، أي القيمة السوقية للسلع والخدمات الاقتصادية مطروحٌ منها قيمة السلع والخدمات الوسيطة المستعملة في إنتاجها، وتستخدم هذه الطريقة حتى لا يتم مضاعفة القيمة من خلال احتسابها أكثر من مرة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه من الضرورة عند دراسة التطور التاريخي للدخل القومي وفق هذه الطريقة، أن نأخذ بالاعتبار التغيُّر في قيمة العملة المحلية للبلد موضوع الدراسة وتطور عدد السكان فيه[4].

ويعد هذا التعريف من أشهر التعاريف وأكثرها استخداماً بين الدول نظراً لسهولة تقديره ووضوحه.

---

[1] د. مرعي، عبد الحي، الحسابات القومية ونظام حسابات الحكومة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1985،ص 64.

[2] Samuelson, P, Economics An Introductory Adalgsis First Edition,1948 Newyork, P(226).

[3] د. بوادقجي، مرجع سابق، ص 16.

[4] د.نجار، أحمد منير، الحسابات الاقتصادية القومية، جامعة حلب، 1983، ص 75.

1ـ1ـ2ـ3ـ تعريف الدخل القومي انطلاقاً من مفهوم الإنفاق:

وفق هذا المفهوم ينظر إلى الدخل القومي من حيث الاستخدامات التي خصص من أجلها الناتج، على اعتبار أن الدخل القومي ينفق بطريقة أو بأخرى على شراء السلع والخدمات الاقتصادية النهائية الاستهلاكية منها أو الإنتاجية خلال العام. وبذلك يكون الدخل القومي عبارة عن مجموع المبالغ المنفقة من قبل الأفراد وقطاع الأعمال والحكومة على شراء السلع والخدمات الاقتصادية النهائية خلال السنة[1].

وليكون التعريف أكثر وضوحاً ودقة يقسم الإنفاق إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

1ـ الإنفاق الاستهلاكي: ويقسم إلى الإنفاق الاستهلاكي الخاص من قبل الأفراد والمؤسسات التي لا تهدف للربح، والإنفاق الاستهلاكي العام من قبل الحكومة لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية.

2ـ الإنفاق الاستثماري: ويقسم إلى الإنفاق الاستثماري الخاص، والإنفاق الاستثمار العام (الحكومي)، والتغير في المخزون.

3ـ صافي التعامل مع العالم الخارجي: ويتمثل في الصادرات يخفض منها المستوردات.

1ـ1ـ3ـ4 ـ طرق احتساب الدخل القومي (حسابياً)[2]:

لن ندخل في هذا البحث بتفاصيل حساب الدخل القومي التي هي من دون شك على غاية من الأهمية إلا أنها تعد من الأمور الفنية التي تحكم حساب الدخل القومي ولها نظرياتها الخاصة. واستنادا لنماذج التعاريف السابقة فهناك ثلاث طرق رئيسية لحساب الدخل القومي تتوازى مع التعاريف الثلاثة:

1ـ طريقة دخول عوامل الإنتاج:

2ـ طريقة القيمة المضافة:

3ـ طريقة الإنفاق القومي:

[1] د. بوادقجي، مرجع سابق، ص 14.
[2] د. بوادقجي، مرجع سابق، ص73 وما بعد.

1ـ1ـ2ـ5ـالعلاقة بين الطرق الثلاث لاحتساب الدخل القومي:

يتضح من تركيب الدخل القومي وطرق احتسابه الثلاث بأن هناك علاقة وثيقة ومتداخلة بين تلك الطرق يمكن توضيحها حسب ما يلي:

العلاقة الأولى:

صافي الناتج المحلي الإجمالي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج (P) + استهلاك رأس المال الثابت المحلي (D)+ الضرائب غير المباشرة (T) – الإعانات (S) = الإنفاق الاستهلاكي (C) + إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي (F) + الصادرات (E) – الواردات (M)

وبالتالي: P+D+(T-S) = C+F+(E-M)

العلاقة الثانية:

الدخل القوميN = صافي الناتج المحلي بسعر عوامل الإنتاج P + صافي دخول عوامل الإنتاج من العالم الخارجي R.

$$N= P+R$$

العلاقة الثالثة:

إذا عوضنا صافي الناتج المحلي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج من العلاقة الثانية بالعلاقة الأولى فإن العلاقة الثالثة ستكون:

الدخل القومي= الإنفاق الاستهلاكي +صافي تكوين راس المال المحلي (F-D)+ (الصادرات – المستوردات) (E-M) + صافي دخول عوامل الإنتاج من العالم الخارجي (R) – الضرائب غير المباشرة + الإعانات

بالتعويض بالعلاقة الأولى:

$$[C+F+(E-M)]-[D+(T-S)] = C+F+(E-M)-D-(T-S)$$

وحيث أن العلاقة الثانية تبين أن الدخل القومي =صافي الناتج المحلي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج + صافي دخول عوامل الإنتاج من العالم الخارجي

فالعلاقة الثالثة ستكون:

$$N=P+R = [C+(F-D)+(E-M)-(T-S)]+[R]$$

المبحث الثاني: مفهوم توزيع الدخل القومي.

1ـ2ـ1ـ التطور النظري لتوزيع الدخل القومي:

تعد نظرية توزيع الدخل القومي مكوناً أساسياً من مكونات النظرية الاقتصادية، ومحوراً أساسياً في بناء النماذج الاقتصادية وتحديد اتجاه السياسة الاقتصادية. ويعد توزيع الدخل القومي واحداً من أهم القضايا المركزية الأكثر استقرارا بالاقتصاد السياسي[1]، وهي تتشابك إلى حد كبير مع عمليات الإنتاج والاستهلاك، وعليه يمكن القول" أن النظام المالي كتعبير اقتصادي ينطوي تحت التوزيع، وبالتالي يجب أن يلعب دوراً بارزاً بالتأثير على عمليات الإنتاج"[2].

1ـ2ـ1ـ1ـ أنماط التوزيع:

عادة ما يقصد بعملية التوزيع "الطريقة أو الكيفية التي يتم بها توزيع المنتجات بين القطاعات والفروع الاقتصادية من جهة والفئات الاجتماعية من جهة أخرى"[3].

وميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنماط أساسية لتوزيع الدخل، هي التوزيع الشخصي، التوزيع الوظيفي، الحصص التوزيعية، في كثير من الأحيان لا يفرق الاقتصاديون بين النمطين الثاني والثالث من التوزيع، وذلك بسبب الصلة الوثيقة بينهما[4]، وبذلك يأخذ التوزيع نمطين أساسيين:

أ ــ التوزيع الشخصي للدخل:

يمثل هذا النمط الطابع الاجتماعي للتوزيع، ويدرس توزيع الدخول الفعلية التي يحصل عليها كل فرد من أفراد المجتمع في سنة محددة، أي أنه يهتم بفئات المجتمع المختلفة، ولا يهتم بخلفية ملكية الفرد عند توزيع حصته من الدخل، فالدراسات المتعلقة بهذا النمط تهتم بفئات المجتمع وما ينتج عن عملية التوزيع من فرز طبقي للمجتمع (طبقة الأغنياء ــ الطبقة الوسطى ــ طبقة الفقراء)، بالإضافة إلى تحديد أسباب التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد وفئات المجتمع، بغض النظر عن وظيفة الفرد في النشاط الاقتصادي[5]. ويهتم هذا النمط في تحديد خط الفقر لقياس الفقر وتطوره وطرق معالجته في المجتمع، إلا

---

[1] The distribution of income is central to one of the most enduring issues in political economics.
موقع إلكتروني: www.econlib.org
Distribution of Income, by Frank Levy The Concise Encyclopedia of Economics Library of Economics and Liberty.

[2] د. كنعان، علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار المعارف ودار الحسنين، دمشق، 1996، ص20.

[3] د. النابلسي، محمد سعيد، الاقتصاد السياسي، جامعة دمشق 1985، ص28.

[4] الفارس، عبد الرزاق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي،بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،2001 ، ص 95،
ورد في Jan Pen. Income Distribution: London: Penuin Book,1971.pp.15-16

[5] العلي، صالح حميد ، توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة، دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- بيروت- الطبعة الأولى2001، ص128.

أن هذا النمط يعبر في الواقع عن محتوى علاقات الملكية السائدة في المجتمع المدروس[1]. وكان هذا النمط من التوزيع محور الاهتمام لمدرسة النظرية الإحصائية والمدرسة الاقتصادية الاجتماعية في شرح عملية توزيع الدخل بين الأفراد.

ب ــ التوزيع الوظيفي للدخل:

يدرس هذا النمط من التوزيع الدخول الفعلية التي يحصل عليها كل عنصر من عناصر الإنتاج في سنة محددة، استناداً للدور الذي أداه هذا العنصر ــ أي الوظيفة التي تؤديها عوامل الإنتاج ــ في العملية الإنتاجية، وبالتالي لا يهتم هذا النمط بالأفراد ودخولهم الشخصية، بل ينحصر الاهتمام هنا في عوامل الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال والأرض والتنظيم، فالدراسات المتعلقة بهذا النمط تهتم بالكيفية التي يحصل فيها كل عامل من عوامل الإنتاج على الدخل المتعلق به، وهذه العملية "لا تتم عادة من دون التطرق لعوامل العرض والطلب التي تحدد الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج"[2]. وكان هذا النمط من التوزيع محور الاهتمام لمدرسة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في شرح عملية توزيع الدخل على عوامل الإنتاج المختلفة.

وغالباً ما يتم في إطار دراسة هذا النمط من التوزيع، ولأغراض النمذجه الاقتصادية، تمثيل عوامل الإنتاج في عاملين رئيسيين العمل ورأس المال، ومع افتراض حالة الاستقرار الاقتصادي طويل الآمد يمكننا تمثيل عوائد عوامل الإنتاج على المستوى التجميعي على شكل دالة كوب ــ دوكلاس، معرفة على أساس عنصري العمل ورأس المال على الشكل التالي[3]:

$$Y=aK^{\alpha}L^{(1-\alpha)}$$

حيث: Y تمثل الناتج المحلي الإجمالي.

a تمثل تقنيات الإنتاج المستخدمة.

K تمثل عنصر رأس المال.

L تمثل عنصر العمل.

α دالة رأس المال تمثل مرونة الناتج بالنسبة لعنصر رأس المال.

$(1-\alpha)$ دالة العمل تمثل مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل.

[1] د. النابلسي، محمد سعيد، مرجع سابق، ص28.
[2] الفارس، عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 95.
[3] د. بن جليلي، رياض، محاضرات في توزيع الدخل، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2005.

ج ــ الحصص التوزيعية: تقوم هذه الطريقة على مجاميع كل الحصص التي وزعت لكل عامل من عوامل الإنتاج في الاقتصاد بغض النظر عن شكلها أو نوعها أو الطريقة التي حصل فيها على حصته من الدخل القومي.

1ــ2ــ1ــ2ــ الاتجاهات التاريخية في عملية توزيع الدخل:

تطورت نظرية توزيع الدخل بتطور النظريات الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي، وحسب معالجة هذه النظريات ومفهومها لعوامل الإنتاج وعلاقتها المتبادلة، وكذلك وفق آلية تقاسم هذه العوامل لعوائد الإنتاج، كما أنها عكست الصراعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حول تقاسم العوائد الاقتصادية لمختلف العناصر التي تدخل في العملية الإنتاجية، حيث عملت كل المدارس الاقتصادية على دراسة توزيع الدخل القومي والدور الذي يلعبه في دفع العملية الإنتاجية ودفع عملية التنمية الاقتصادية.

وسنحاول في هذه الفقرة إلقاء الضوء على أهم الأفكار الاقتصادية التي عالجت توزيع الدخل القومي متمثلة في:

1ــ2ــ1ــ2ــ1ــ اتجاهات توزيع الدخل في العصور القديمة:

لا نعتقد أن الحضارات القديمة مثل الفينيقية والأشورية والمصرية وغيرها، كانت في منأى عن معالجة قضية توزيع الدخل، إلا أننا لن نخوض في هذا الاتجاه نظراً لضعف المراجع الاقتصادية لتلك الفترة. أما بالنسبة للمفكرين اليوناني. فقد عالجوا المشكلات الاقتصادية من خلال دراساتهم الفلسفية والسياسية والأخلاقية.

ذكر عن أفلاطون تطرقه لبعض قضايا الإنتاج والتوزيع في كتابه القوانين، حيث أقر بالعائلة والملكية الخاصة إلا أنه بقي مصراً على موقفه من المسألتين التاليتين اللتين تعدان من أهم الأمور المتعلقة بتوزيع الدخل:

أ ــ معارضته لتراكم الثروات، ومطالبته بتقسيم الأراضي والمساكن والأموال بين المواطنين (أي مطالبته بالمدينة الفاضلة).

ب ــ تأييده لتدخل الدولة، بقصد تحديد عدد السكان والملكية ومراقبة تخزين الذهب، وتحديد الفائدة ومحاربة الربا وتنظيم الأسعار والربح[1].

[1] د. سفر، إسماعيل، د. دليلة، عارف، تاريخ الأفكار الاقتصادية، جامعة دمشق الطبعة السادسة 1993، ص25.

أما بالنسبة لأرسطو فقد نادى بإلغاء الملكية العامة، والتمسك بالملكية الخاصة، ووقف بشدة ضد الربا والاقتراض بالفائدة، انطلاقاً من مقارنته بين النقود في دورها الطبيعي، والدور غير الطبيعي الذي تلعبه عندما تستعمل من أجل الربا[1].

وفي الحقبة الرومانية ظهرت بعض الأفكار التي تنتقد بشدة الفائدة بالإضافة إلى وجود بعض الأفكار التي عالجت موضوع التوزيع، مثل الربط بين ريع الأرض وبعدها عن سوق البيع[2].

أما في العصر الإسلامي فقد شهدت دراسات توزيع الدخل بشكل خاص، والعديد من القضايا الاقتصادية الأخرى اهتماماً كبيراً لدى الفقهاء والفلاسفة المسلمين، وكان هذا الاهتمام ينبع من سعي الإسلام لبناء مجتمع العدالة الاجتماعية والمساواة. إلا أن ما يحز بالنفس أن قيماً مثل (القناعة كنز لا يفنى) التي أيدها الإسلام لبناء مجتمع العدالة ما لبثت مع انحدار المجتمع الإسلامي، أن تحولت لأداة في يد الطبقة المستغلة آكلة ثروات المجتمع المحتكرة والمتحكمة بمقدرات أفراده[3]. وفي هذا العصر ظهر المفكر العربي ابن خلدون كأول من لامس أن إنتاج المواد الاقتصادية يرتبط باستخدام عوامل إنتاج مختلفة، وكان ذلك عندما قام بدارسة مصادر الثروة، واختلاف القطاعات الاقتصادية، وأسباب اختلاف مستويات دخول الفئات الاجتماعية[4]. كما تطرق كل من ابن سينا وابن رشد بشكل مباشر أحياناً، أو غير مباشر في بعض الأحيان لدراسة المال وتوزيعه وإعادة توزيع الدخل والعدالة في التوزيع، بالإضافة إلى العديد من العلماء المسلمين الذين درسوا قضية التوزيع والعوامل المؤثرة فيها، أهمهم المقريزي، والغزالي ومحمد بن الحسن الشيباني وجعفر بن علي الدمشقي والماوردي والقاضي أبو يوسف وآخرون[5].

أما على الجانب الأوربي وفي أوائل فترة العصور الوسطى، حيث كانت أوروبا في هذه الفترة خاضعة للسلطة الدينية (الكنيسة)، فقد كانت الخطوة الأولى في دراسة ومناقشة عملية توزيع الدخل القومي على يد الاقتصاديين الفيزوقراطيين باستخدام طريقة تحليلية ذات طابع سوسيولوجي[6]، حيث قسم الفيزوقراطيون المجتمع إلى ثلاث طبقات اجتماعية هي طبقة ملاك الأراضي وطبقة المزارعين وطبقة عقيمة تشتمل على الصناع والتجار وباقي المهن غير المزارعين، واعتمد تحليل الفيزوقراطيين، على أن هذه الطبقات تتضافر جهودها لإتمام عملية الإنتاج، ومن ثم تتقاسم كل طبقة من الطبقات حصتها من الإنتاج استناداً

[1] د. سفر، إسماعيل، د. دليلة، عارف، مرجع سابق، ص35.
[2] العلي، صالح حميد، مرجع سابق، ص133-134.
[3] د. سفر، إسماعيل، د. دليلة، عارف، مرجع سابق، ص58.
[4] د. ولعلو، فتح الله، الاقتصاد السياسي توزيع المداخيل النقود والائتمان ، دار الحداثة بيروت، الطبعة الأولى 1981، ص9.
ورد في د.إسماعيل سفر، د.عارف دليلة، مرجع سابق، ص63-74.
[5] العلي، صالح حميد، مرجع سابق، ص140-141.
[6] د. ولعلو، فتح الله، مرجع سابق، ص9.

لاستعمالها أو لملكيتها إحدى وسائل الإنتاج. كما أن رجال الدين ــ الذين يعملون بالفلسفة والقانون منذ القرن العاشر الميلادي ــ فقد دعوا إلى تحريم القروض بالفائدة وتطبيق فكرة الثمن العادل وعدالة الأجور والأرباح[1].

1ــ2ــ1ــ2ــ2ــ اتجاهات توزيع الدخل اللبرالية:

يعد آدم سميث وديفيد ريكاردو أهم مفكرين عملا وأسسا للمدرسة الكلاسيكية التي حاولت من خلال اهتمامها بقضية توزيع الدخل الكشف عن القوانين الحاكمة لتوزيع الناتج (الدخل) على عوامل الإنتاج المختلفة، وكان آدم سميث أول من اهتم بتوزيع الدخل وتلاه ريكاردو ليضع نموذجاً متكاملاً ومنطقياً لنظرية التوزيع، ويأتي بعدهم الحديون ليضعوا الطابع النهائي للنظرية الليبرالية ويؤكدون الملامح التحليلية التقليدية لها[2].

أ ــ تحليل آدم سميث[3]:

قسم سميث المجتمع إلى ثلاث طبقات، طبقة العمال وطبقة الرأسماليين وطبقة ملاك الأرض. وبناءً على ذلك توزع الدخول عليهم على التوالي الأجور ــ ثم الأرباح ــ ثم الريع، أي أن التوزيع عند سميث هو توزيع وظيفي للدخل على عوامل الإنتاج، كل بنسبة استعماله، وليس بنسبة العائد المادي الذي يصل إليه بصفته مالكاً لأحد عوامل الإنتاج.

قام سميث بدراسة كل من عوائد عوامل الإنتاج (الأجور،الأرباح، الريع) وفق مايلي:

الأجور: الأجر هو الناتج التعويضي الطبيعي عن العمل، والأجر يجب أن يتطابق بنهاية المطاف مع قيمة الحد الأدنى من الوسائل الاستهلاكية الضرورية لمعيشة العامل وعائلته، حيث يُعد سميث من أنصار الأجور العالية في المجتمع، لأنه يرى أن تحسين وضع الطبقات الدنيا من الشعب يعود بالفائدة على الشعب كله، ويرى أن الأجور العالية تخلق حافزاً للعمال لزيادة الإنتاجية.

الأرباح: الشكل الأساسي للربح عند سميث هو الربح الصناعي (أما ريع الأرض والفائدة فهما شكلان ثانويان)، وهو نتاج العمل غير المعوض للعمال المأجورين، أي أن الدخل ينتج بشكل أساسي عن عمل

[1] العلي، صالح حميد، مرجع سابق، ص135. ورد في: د.لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي ص61-72.
[2] د. ولعلو، فتح الله، مرجع سابق، ص9.
[3] د. سفر، إسماعيل، د. دليلة، عارف، مرجع سابق، ص168-232.

العمال، ويقسم بعد ذلك إلى أجور تذهب للعمال كتعويض عن عملهم، والقسم الآخر يذهب كتعويض لرأس المال على شكل أرباح استثمارية، والربح ينتج عن عملية تبادل غير متكافئ بين رأس المال والعمل.[1]

ريع الأرض: ريع الأرض يشكل الاقتطاع الأول من نتاج العمل المبذول في استثمار الأرض[2].

وفي نظرة مستقبلية لآدم سميث رأى أن تزايد السكان من جهة وتراكم رأس المال من جهة أخرى، سيؤديان مع الوقت إلى تناقص حصة العمل من الدخل وارتفاع حصة الربح والريع[3].

ب ــ تحليل دافيد ريكاردو[4]:

يعتبر ريكاردو أن أهم مسألة في الاقتصاد السياسي تكمن بتحديد القوانين التي تتحكم في توزيع الإنتاج على الطبقات الاجتماعية، وأراد من خلال دراسة وتحديد قوانين التوزيع البحث في "النسب التي يقسم حسبها الناتج العام على المالكين والرأسماليين والعمال"[5]، وهنا نرى أنه أضاف مهمة جديدة للاقتصاد السياسي تتمثل في توزيع الناتج (الدخل) الاجتماعي بالإضافة إلى المهمة الأساسية التي حددها سميث في تحديد شروط النمو الأقصى لثروة المجتمع.

وفي تحليل ريكاردو كان العمل هو المولد الوحيد للدخل معتمداً بذلك على نظرية القيمة في العمل، وكانت عملية التوزيع تتوقف على وسائل الإنتاج التي تحدد طابع أسلوب الإنتاج، واعتبر التوزيع أحد جوانب الإنتاج.

ويعود ريكاردو لدراسة كل من عوائد عوامل الإنتاج (الأجور،الأرباح، الريع) وفق مايلي:

الأجور: اعتمد ريكاردو في دراسته للأجر على نظرية القيمة في العمل، وأرجع قيمة العمل إلى كمية العمل الضروري لإنتاج الأجر، أي كمية العمل الضروري لإنتاج البضاعة العمل (الوسائل المعيشية) التي يحصل عليها العامل والضرورية لإنتاج قوة عمله، وعمل ريكاردو على التمييز بين السعر الطبيعي والسعر السوقي للعمل، فالسعر الطبيعي هو السعر الذي يكفل للعامل إنتاج قوة عمله وحفظ نوعه من الزوال فقط، أما سعر السوق فهو سعر يتأرجح حول السعر الطبيعي بفعل عوامل العرض والطلب كما يرى ريكاردو، وفرّق كذلك بين الأجر الحقيقي والاسمي، وكان من أهم المفاهيم التي قدمها ريكاردو في مجال الأجور هو **الأجور النسبية**، بمعزل عن حجمها ككتلة نقدية، بل كنسبة مقارنة من الأرباح التي

[1] ونرى هنا أن هذه القضية شكلت وستشكل على المدى البعيد القضية المحورية في بناء كل النظم الاقتصادية والاجتماعية ما بعد الرأسمالية.
[2] د. سفر، إسماعيل، د. دليلة، عارف، مرجع سابق، ص202، عن آدم سميث، نظريات القيمة الزائدة، باللغة الروسية،ج2،ص222.
[3] د. ولعلو، فتح الله، مرجع سابق، ص11.
[4] د. دليلة، عارف، د. سفر، إسماعيل،مرجع سابق، ص251-324.
[5] د. ولعلو، فتح الله، مرجع سابق، ص11. عن كتاب "أسس الاقتصاد السياسي والضرائب" لدايفيد ريكاردو.

تحصل عليها الطبقة الرأسمالية، وعليه تتحد العلاقة وتقوم المقارنة بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية، وبالتالي فإن الأجور النسبية للطبقة العاملة قد تنخفض مع ارتفاع الأجور الاسمية والأجور الحقيقية لها.

الأرباح: كان ريكاردو يعتقد أن الأرباح ترتبط بعلاقة عكسية مع الأجور، أي أن زيادة الأجور لن تؤدي إلا إلى انخفاض الأرباح، من دون أن تؤثر على الأسعار التي تبقى ثابتة، كون العمل المبذول لإنتاجها لم يتغير. ومن خلال قراءة أفكار ريكاردو في الربح نجد أنه من المؤيدين بشدة لزيادة الأرباح كونه يرى أنها الدافع الأكبر لازدهار الدول، وربط بذلك بين مصلحة الأمة ومصلحة الطبقة الرأسمالية في المجتمع.

الريع: اعتبر ريكاردو أن الريع جزء من القيمة المتحققة من الإنتاج الزراعي، وهو جزء من الناتج الاجتماعي الذي يحصل عليه ملاك الأراضي من دون أن يبذلوا جهداً لإنتاجه. وهذا الريع يخلقه العامل، ويؤكد ريكاردو أن لا علاقة للريع بارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، إلا أن ارتفاع الريع يؤدي بشكل حتمي إلى انخفاض الأرباح والعكس صحيح، وهو بذلك يعكس صراع المصالح بين طبقتي الرأسماليين والإقطاعيين. ومن وجهة نظر ريكاردو فإن الطبقة البرجوازية هي الطبقة الممثلة للمجتمع، ولصالح هذه الطبقة استخدم نظريته في المطالبة بإلغاء قانون الحبوب لتخفيض أسعار الخبز والمنتجات الغذائية عن طريق تخفيض الريع، ما سمح لاحقاً بتخفيض الأجور، ممثلاً بذلك صراعاً طبقياً حول تقاسم القيمة الزائدة.

1ـ2ـ1ـ2ـ3ـ الاتجاه الماركسي في توزيع الدخل:

تنطلق الماركسية في تحليل توزيع الدخل من أنه ليس مجرد عملية لخلق عدالة اجتماعية، بل عملية تحمل في طياتها أبعاداً اقتصادية متعددة ومهمة ويمكن أن تؤدي لاحقاً إلى عملية ركود اقتصادي أو نشاط اقتصادي. فقد درس ماركس عملية توزيع الدخل انطلاقاً من مفهومه للقيمة وتفسيره لفائض القيمة، ورأى ماركس أن قيمة المواد المنتجة تحدد بكمية العمل الوسيطة الضرورية اجتماعياً لإنتاجها[1]، فالسلع بالتحليل الماركسي لا تتعدى كونها تجميعاً لوقت العمل المنفق لإنتاجها، أما فائض القيمة فهو الفرق بين قيمة ساعات العمل التي استغرقها الإنتاج وأجر العامل الذي قام بالإنتاج. ويعتبر أن أجر العامل لا يزيد عن الحد الأدنى للمعيشة، فإن الدخل القومي يوزع إلى دخول ناتجة عن العمل (الأجور)، وفائض القيمة

[1] د. دليلة، عارف، د. سفر، إسماعيل، مرجع سابق، ص 412.

(القيمة الزائدة) يوزع بدوره على طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الرأسماليين) في النظام الرأسمالي على شكل أرباح وفوائد وريع[1] الخ... حسب نوعية تدخلها في عملية الإنتاج.

ورأى ماركس أن تراكم فائض القيمة هذا في يد طبقة الملاك يؤدي إلى نقصان معدل الأرباح، وإلى تركز الإنتاج في يد بعض الرأسماليين، واتساع طبقة العمال "البروليتاريا" وإلى ظهور الأزمات الخانقة التي قد تؤدي في مرحلة ما، كما رأى ماركس، إلى انهيار النظام الرأسمالي[2]. إلا أن النظام الرأسمالي وحسب ما نرى فقد اكتسب المرونة والجرأة الكافية لتغيير بعض مبادئه بشكل مؤقت أو بشكل دائم ليتمكن من مقاومة صيرورة الانهيار لوقت أطول، وكان هذا بشكل أساسي بعد انهيار النظام السوفيتي.

وبالتالي، وبحسب منهج الماركسية بتحليل عملية التوزيع وفق المادية التاريخية، فإن عملية التوزيع ترتبط بشكل وثيق بشكل الإنتاج القائم، أي بعلاقات الإنتاج. وترى الماركسية أن عملية التوزيع للدخل، وبالتالي للثروة، يجب أن تتم لصالح مالكي وسائل الإنتاج، كل حسب كمية ونوع العمل الذي يبذله في المجتمع، ومن الجدير ذكره أن الماركسية ترفض المساواة في توزيع الخيرات المادية في المجتمع[3].

وتدرس الماركسية كغيرها كل من عوائد عوامل الإنتاج (الأجور،الأرباح، الريع) وفق مايلي[4]:

الأجور: يعتبر الماركسيون أن الأجر يبدو ظاهرياً ثمن للعمل كون العامل لا يبيع عمله، وإنما يبيع قوة عمله التي يملكها، فالعمل ليس سلعة من وجهة نظرهم، وإنما السلعة تكمن في قوة العمل التي يملكها، وبالتالي فالأجر هو شكل متحول لقيمة قوة العمل، وليس من الضروري أن يكون انعكاساً كلياً كاملاً لها، وإنما من الممكن أن ينحرف عنها ارتفاعاً وانخفاضاً حسب حالة العرض والطلب في سوق العمل، وهذا الارتفاع والانخفاض يمكن أن يتساويا على الأمد الطويل، ما يتيح لنا مجازاً اعتبار أن الأجر كقيمة لقوة العمل أمر صحيح على الأمد الطويل.

الربح: يرى ماركس أن فائض القيمة الذي يحققه العامل من خلال قوة العمل هو المصدر الوحيد للدخل غير الناتج عن العمل، وكذلك هو المصدر الوحيد للربح الذي يجنيه الرأسماليون من استغلالهم للعمل. فالربح هو كل أو جزء من فائض القيمة الناتج عن العمل الذي يحققه الرأسماليون من ملكيتهم لوسائل الإنتاج ومن استغلالهم للعمل.

---

[1] د. حبيب، مطانيوس، مرجع سابق، ص185.
[2] د. ولعلو، فتح الله، مرجع سابق، ص22.
[3] العلي، صالح حميد ، ص144 .
ورد في: د. نامق، صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها دراسة مقارنة، دار المعارف، القاهرة،د.ت،ص213.
[4] د. حبيب، مطانيوس، مرجع سابق، ص 192-236.

الريع العقاري: هو الجزء الذي يحصل عليه ملاك الأراضي من فائض القيمة، ويختلف هذا الجزء باختلاف علاقات الإنتاج السائدة، فيختلف الريع العقاري الرأسمالي عن الريع العقاري الزراعي.

1ـ2ـ1ـ2ـ4ـ الاتجاه الكينزي في توزيع الدخل:

كان لتلميذ ألفريد مارشال في جامعة كامبردج (جون مينارد كينز) أثر كبير على تطور الفكر الاقتصادي البرجوازي من خلال كتابه "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقد" الذي يعد إنجيل الكينزية[1]، وكان محور الكتاب يركز على تحديد مفهوم الدخل القومي من دون أن يركز على توزيع الدخل، إلا أننا نستطيع أن نتلمس في تحليله الاقتصادي تقاطعاً غير مباشر مع التحليل الاقتصادي لتوزيع الدخل. كما أن كينز أصلح الخطأ القائل بأن الإنتاج الرأسمالي يخلق الطلب المناسب ويحقق الانسجام الاقتصادي أوتوماتيكياً، فاعتبر أن هذه المقولة غير صحيحة، بل إن ما يخلق الانسجام الاقتصادي هو الطلب الفّعال الذي يواجه العرض المتزايد من الإنتاج، وانطلاقاً من الطلب الفعال يناقش كينز آلية زيادة الدخل من خلال النظرية العامة، فهو يفرق بين نوعين من الطلب، **الأول** هو الطلب على السلع الاستهلاكية الذي يتشكل بشكل أساسي من دخل الطبقة العاملة، ويرتفع هذا الطلب مع ارتفاع الدخول المتواضعة لأصحاب الدخول ما دامت حاجاتهم لم تصل إلى حد الإشباع التام، أما النوع **الثاني** فهو الطلب على السلع الاستثمارية الذي يرتفع عندما يرتفع مستوى العائد الحدي لرأس المال، وبالتالي فان ارتفاع الطلب الكلي المشكل من كلا النوعين يحفز جانب العرض لزيادة الإنتاج، ويؤدي بدوره إلى زيادة الدخل القومي، الذي يعود ليتوزع بين الأجور للعمال والأرباح للمستثمرين ليخلق كل منهما الطلب الخاص به.

وظهر لاحقاً في إطار التحليل الكينزي عدد من الاقتصاديين الذين ركزوا على توزيع الدخل، وكان من أبرزهم الانكليزي نيكولا كالدور[2] الذي طرح نموذجاً نظرياً شاملاً لتوزيع الدخل ضمن فرضية الاستخدام الكامل، ويعتبر نيكولا كالدور أن حدوث زيادة في الاستثمارات يؤدي إلى زيادة في الأسعار وزيادة في نسبة الأرباح التي تعود إلى المستثمرين، وكون المستوى العام للادخار الذي يملكه هؤلاء المستثمرون أعلى من المستوى العام للادخار الذي يملكه أصحاب الدخول، فإن مدخراتهم سترتفع بالضرورة، وبالتالي سيرتفع معدل الادخار إلى الحد الذي تكافئه مع معدل الاستثمار الذي يرغب به المستثمرون، أي أن المستثمرين سيكون لديهم القدرة والأولوية على تحديد نسبة الأرباح التي يحصلون عليها من الدخل

[1] د. دليلة، عارف، د. سفر، إسماعيل، مرجع سابق، ص 569.
[2] د. ولعلو، فتح الله، مرجع سابق، ص24.

الموزع، وبالتالي فإنهم يحددون نسبة الأجور التي سيحصل عليها العمال، إلا أن كالدور يؤكد أنه في مرحلة لاحقة قد يتدخل العمال ليدافعوا عن مصالحهم ويطالبوا برفع نسبة حصتهم، أي رفع أجورهم، ما يؤدي مرة ثانية لرفع الأسعار، وهذا بدوره يؤثر في تكلفة الإنتاج ويخفض من أرباح المنتجين، ويتحقق في كل مرحلة توازن عام واستقرار لنسبة الأرباح والأجور التي توزع على المنتجين والعمال.

1ـ2ـ1ـ2ـ5ـ الاتجاه الحديث في توزيع الدخل[1]:

ظهر في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي عدد من الاتجاهات التحليلية التي تناقش الطرق التوزيعية للدخل بين الطبقات الاجتماعية، وتنقسم هذه الاتجاهات إلى ثلاث مجموعات رئسيه: **الأولى**: تميل لتكون امتداداً لمذهب الاقتصاديين الماركسيين، و**الثانية**: تميل لاستعمال وسائل التعبير السوسيولوجي والبنيوي في منهج تحليلها، أما **الثالثة**: فتميل لتطوير اتجاه الاقتصاديين الكينزيين.

وتختلف هذه الاتجاهات بمنطلقاتها المتودولوجية وفي فلسفتها التحليلية، إلا أنها كثيراً ما تلتقي في محاور أساسية هي:

أـ الوضع البنيوي الاقتصادي: حيث ترى وجود علاقة قوية بين شكل توزيع الدخل والوضع الاقتصادي للبلد المدروس على مختلف الأصعدة السكانية وغيرها، فالتوزيع يختلف حسب شكل النظام الاقتصادي المطبق، ومدى غنى البلد بالثروات، وطبيعة النشاط الاقتصادي المسيطر، ومستوى التقدم والتخلف، والطبيعة الجغرافية والمناخ، وعدد السكان وتركيبتهم العمرية والثقافية والجنسية..... الخ.

ب ـ شروط التنمية الاقتصادية: حيث ترى الاتجاهات الحديثة أن توزيع الدخل هو امتداد وتطور لنظرية التنمية الاقتصادية لما لهما من ترابط وتكامل في البناء الاقتصادي.

ج ـ المتغيرات الاقتصادية المحلية: تؤكد الدراسات الميدانية عدم إمكانية دراسة توزيع الدخل بشكل ناجح من دون الأخذ بالاعتبار المتغيرات الاقتصادية المحلية، كالمستوى العام للأسعار والتضخم والسياسة الضريبية والمالية المتبعة ومستوى الأجور وعائد رأس المال....

ء ـ نوعية الصراع الاجتماعي: يعد هذا العامل أحد أهم المؤثرات في شكل وطبيعة توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية، وهو يتمثل في مستوى العلاقات السياسية ومدى تطورها في البلد وشكل وطبيعة العلاقة بين الطبقات الاقتصادية.

[1] د. ولعلو، فتح الله، مرجع سابق، ص25.

وبشكل عام فقد قامت الاتجاهات الحديثة بدراسة توزيع الدخل بشكل بنيوي كلي بعيداً عن الدراسات والتفسيرات الجزئية ، ومن أبرز من عمل في هذا المجال الاقتصادي الأمريكي ميكايل كليكيمن خلال نظرية الانحصار التي عرضها في كتابه "نظرية التقلبات الاقتصادية" عام 1939، حيث عبّر بمصطلح درجة الانحصار عن حجم الدخل الذي يتسلمه كل من المنتجين والفئات الاجتماعية، ويرى أن ازدياد دور الاحتكارات في النظام الرأسمالي يؤدي بالضرورة إلى التقليل من حصة الأجور من الدخل القومي، ما يجعله يتلاقى بالنظرية الماركسية التقليدية. ويرى أن تمركز الاحتكارات ينتج عن ضغوط اجتماعية واقتصادية لأصحاب رؤوس الأموال ويخضع لقوانين النظام الرأسمالي.

أما العالمان جان مارشال جان ولوكيون فقد أسسا تحليلهما لتوزيع الدخل باعتبار أن شكل التوزيع هو نتيجة من نتائج الصراع الذي يدور بين الطبقات الاجتماعية التي تتشارك في إدارة وتنفيذ عملية الإنتاج، وهذا ما يفسر ارتفاع الأجور في الاقتصاديات الرأسمالية، حيث أن عملية الإنتاج لا تتعدى كونها من وجه نظرهما مباراة رياضية تتشارك فيها فئات اجتماعية مختلفة تتصارع فيما بينها، وقد تتصادم في بعض الأوقات بهدف الحصول على أفضل نتيجة ممكنة، أي على أكبر حصة من الدخل.

وبالنتيجة نلاحظ أن الاتجاهات الحديثة في توزيع الدخل تقوم على دراسة التأثيرات الاجتماعية والنفسية، المتولدة عن مبادرات واختيارات العناصر المكونة للمجموعات المشاركة في العملية الإنتاجية، وعن الصراعات القائمة بينها، بالإضافة إلى دراسة عائدات عوامل الإنتاج من العملية الإنتاجية بشكلها الميكانيكي، أي أن تطور نظرية توزيع الدخل مرتبط، أو أنه يتجسد، في تطور علم الاقتصاد بحد ذاته وانتقاله من اقتصاد بحت إلى اقتصاد اجتماعي.

1ـ2ـ 2ـ طرق قياس التفاوت (عدم العدالة) في توزيع الدخل:

يمثل توزيع الدخل في مجتمع محدد حصة الفرد من إجمالي الدخل الذي يحققه المجتمع الذي ينتمي له في حالة الدراسة، وبالتالي فإن التفاوت في توزيع الدخل هو تصور أو تمثيل رقمي حسابي للفروق بين دخول الأفراد في مجمع محدد (يختصر كل الخصائص المختلفة للتفاوت في التوزيع)[1]، ففي قياسنا للتفاوت في توزيع الدخل غالباً ما نكون مهتمين بمقارنة عدم العدالة النسبية لتوزيع الدخل بين الفترات الزمنية أو بين الأقاليم والمدن، أو ما إذا كان توزيع الدخل أكثر عدالة في الدول المتقدمة عنه في الدول المتخلفة (النامية) مثلاً، أو إذا كانت السياسات الحكومية مثل الضرائب والإنفاق العام تؤدي دورها المطلوب.

وفي هذا الإطار توصلت الأدبيات الاقتصادية[2] إلى العديد من المعايير التي تعكس الإحساس بمعنى عدم العدالة، ومن أهمها:

1ـ معيار المبني للمجهول: أي عدم وجود أهمية نوعية للشخص الذي يوزع الدخل له، أي أن المهم هو أنه فرد من المجتمع وليس كونه شخصاً محدداً، عاملاً أو رجل أعمال مثلاً.

2ـ معيار السكان: أي أن ما يؤثر في مقارنات التفاوت في التوزيع هو نسبة السكان الذين يحصلون على مستوى معين من الدخل، وليس عدد السكان.

3ـ معيار الدخل النسبي: أي أن ما يهم في قياس التفاوت في التوزيع هو الدخل النسبي الموزع وليس الدخل المطلق.

وبالتالي فإن مؤشر عدم العدالة في التوزيع هو قانون يتم على أساسه إعطاء درجة لعدم العدالة لكل توزيع للدخل، بحيث يكون كل ارتفاع في قيمة المؤشر يعني ارتفاعاً في قيمة عدم العدالة في التوزيع.

وقد تعددت المقاييس التي اقترحتها الأدبيات الاقتصادية لقياس التفاوت في توزيع الدخل، وهي تتراوح مابين البساطة والعقيد[3]، وفيما يلي سنذكر بعضها[4]:

1ـ المدى (range):

ويعد أبسط المقاييس في قياس تفاوت توزيع الدخل، وهو مصمم لقياس الفرق بين أعلى وأقل قيمة في الدخل، وبالتالي هو الفجوة بين أعلى وأقل مستوى للدخل معبراً عنه كنسبة من متوسط الدخل.

$$R = (Max\ Yi - Min\ Yi)/u$$

[1] د. الفارس، عبد الرزاق، مرجع سابق، ص99.
[2] د. بن جليلي، رياض، مرجع سابق.
[3] د. الفارس، عبد الرزاق، مرجع سابق، ص100-105.
[4] د. بن جليلي، رياض، مرجع سابق.

حيث أن:

Yi = هو دخل الفرد (i).

u = هو متوسط الدخل.

حيث أن i= 1.2.3....(n)

و n هي عدد الأفراد أو الشرائح المتماثلة.

وبالتالي تأخذ قيمة المدى القيم بين (0 , n) ويكون التوزيع أقرب للمساواة كلما اقتربت قيمته من الصفر، عندها يكون الدخل موزعاً توزيعاً متساوياً عند R=0.

ومن عيوب هذا المقياس أنه لا يأخذ بالاعتبار التوزيع بين القيمتين العظمى والصغرى.

2ـ الانحراف الوسطي النسبي (The Relative Mean Deviation):

يحسب هذا المؤشر من خلال أخذ متوسط الفروقات بين فئة دخل ووسطي دخل السكان، وقسمة الناتج على الوسطي لدخل السكان، أي مقارنة متوسط دخل الفرد مع متوسط الدخل وأخذ مجموع القيم المطلقة لهذه الفروقات المقارنة كنسبة من الدخل الإجمالي، ويأخذ المؤشر القيمة صفر عندما يكون التوزيع مساوياً للدخل، وهذا المؤشر يعاكس مقياس المدى من خلال أخذه بعين الاعتبار للتوزيع الكلي للدخل، إلا أنه غير حساس لعملية التحويل من شخص فقير إلى شخص أخر غني إذا كان كلاهما يقع على الجهة ذاتها من متوسط الدخل.

3ـ التباين ومعامل التباين (Variance and Coefficient of Variation):

يقوم مؤشر التباين على أساس مجموع تربيعات الفروق بين كل فئة من فئات الدخل والوسط الحسابي للدخل، ويمتاز هذا المؤشر بأنه يعزز الفروق بعيداً عن الوسط الحسابي ويعبر عنه بالصيغة الجبرية التالية :

$$V = \sum (\mu - Yi)^2 / n$$

حيث أن:

V = التباين.

Yi = هو دخل الفرد (i).

u = هو متوسط الدخل.

حيث أن i= 1.2.3....(n)

و n هي عدد الأفراد أو الشرائح المتماثلة.

ويعاب على مؤشر التباين أنه يعتمد على مستوى متوسط الدخل، وقد يُظهر أحد التوزيعات تبايناً نسبياً أعظم من الآخر، ولكنه مع ذلك يظهر تبايناً أقل إذا كان مستوى متوسط الدخل الذي تؤخذ حوله التباينات أصغر من مستواه في التوزيع الآخر، وللتغلب على ذلك يتم اللجوء إلى حساب معامل التباين (Coefficient of Variation) الذي يقوم على أساس التباين النسبي، و يحسب من خلال الجذر التربيعي للتباين مقسوماً على الدخل وفق الصيغة الجبرية التالية:

$$C = \sqrt{V} / \mu$$

4ـ منحى لورنز (Lorenz Curve):

يعد الشكل البياني لمنحى لورنز واحداً من أشهر الوسائل لتوضيح التباين في توزيع الدخل، ويعبر هذا المؤشر عن العلاقة بين الحصة التراكمية للدخل $\eta(x)$ والحصة التراكمية للوحدات المستلمة للدخل $\pi(X)$، وبالتالي يكون منحى لورنز هو التعبير البياني عن العلاقة بين η و π و تتمثل هذه العلاقة من خلال وحدة تربيعية توضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1) منحنى لورنز

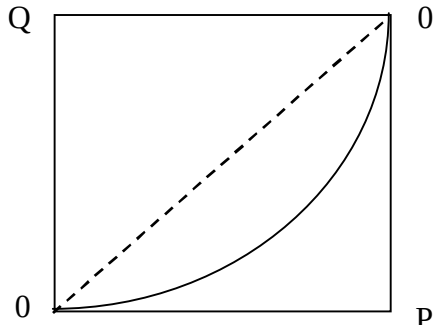

يمثل الخط المستقيم المتقطع التوزيع المتساوي للدخل ويطلق عليه خط التوزيع المتساوي، حيث تعبر النقاط على هذا الخط عن التساوي بين π و η حيث تستلم كل وحدة حصة متساوية من الدخل، ويمثل الخط المنحني المتصل منحنى لورنز والذي يقع تحت الخط المتقطع، و تعبر الفجوة بين منحنى لورنز وخط التساوي عن التباين بين π و η أي مقدار التباين في توزيع الدخل.

5ـ معامل جيني (Gini Coefficient):

يعد الاستخدام الأكثر شيوعاً لمنحنى لورنز في اشتقاق معامل جني منه، حيث يمثل معامل جني نسبة المساحة الواقعة (بين منحنى لورنز وخط المساواة) إلى إجمالي المنطقة تحت خط التساوي، وتتراوح قيم

المعامل بين قيمة عظمى هي 100% أو واحد (عدم المساواة الكاملة في توزيع الدخل)، و0 % أو صفر (نقطة المساواة الكاملة) ويعبر عن هذا المؤشر جبرياً بالمعادلة :

$$M = 1 - \sum_{i=1} (P_i - P_{i-1})(L_i - L_{i-1})$$

حيث: P التوزيع التكراري المتراكم للسكان.

L التوزيع التكراري المتراكم للإنفاق أو الدخل.

ويعاب على هذا المؤشر أنه يضع قيمة نسبية ضمنية شاذة للتغيرات التي تقع في الأجزاء المختلفة من التوزيع، فإذا تم تحويل للدخل من شخص غني إلى شخص فقير فإن أثر ذلك في قيمة المؤشر سيكون أعظم إذا كان كلا الشخصين في موقع قريب من الوسط بدلاً من كونهما على طرفي التوزيع.

6ـ معامل ثيل (Theil Coefficient):

يعتمد هذا المؤشر على فكرة الأنتروبيا في نظرية المعلومات (Entropy) التي تقوم على أن الوقائع التي تحصل بشكل مخالف للوقوعات المتوقعة بدرجة كبيرة ينبغي أن تحصل على وزن أكبر من الأحداث أو الوقائع التي تتطابق مع توقعاتنا السابقة، وبالتالي فإن مؤشر ثيل للتفاوت في توزيع الدخل هو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل، و يعبر عنه جبرياً بالصيغة التالية:

$$T = \sum qi \log qi \,/1/n$$

حيث أن (n) عدد الأفراد أو العائلات، و(qi) هو الدخل لمجموعة (i) من الأفراد.

1ـ2ـ 3ـ العلاقة بين توزيع الدخل والمستوى المتحقق من التنمية الاجتماعية (فرضية كوزنتز):

ـ أطروحة كوزنتز:

كان سايمون كوزنتز (1955) (Kuznets) أول من لحظ في دراساته وجود علاقة ارتباط بين التباين في توزيع الدخل والمستوى المحقق من التنمية الاقتصادية في المجتمع، فقد قام كوزنتز بتمثيل هذه العلاقة بمنحنى على شكل حرف (U) استناد إلى ما لاحظه من أن توزيع الدخل ينزع إلى عدم المساواة في المراحل الأولى من التنمية لتصل إلى أقصى درجاتها (قاع المنحنى)، ليعاود التوجه إلى المساواة في المراحل اللاحقة من عملية التنمية، أي تبدأ درجة التفاوت بالانخفاض مع التقدم في عملية التنمية الاقتصادية. وقد بين كوزنتز أن هناك جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسهم في نشوء هذه الظاهرة، ويلعب الدور الأساسي في ذلك تحول السكان من القطاع التقليدي إلى القطاع المتقدم اقتصادياً، وإن التنمية الاقتصادية في أي قطر تتضمن الانتقال من قطاع الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الحديثة المتمثلة في القطاعات الإنتاجية الحديثة، وبالذات عملية التصنيع التي تتم في المناطق المدنية، فلو افترضنا ــ كما يرى كوزنتزــ أن توزيع الدخل القومي يتم بين فئتين من السكان، **الأولى** تقيم في المناطق الريفية من البلاد **والأخرى** في المناطق المدنية، فيمكننا القول، وذلك حسب وجه كوزنتز بأن:

أ– متوسط نصيب الفرد من الدخل في المناطق الريفية هو أقل من متوسط نصيب الفرد من الدخل السائد في المناطق المدنية.

ب– إن التباين في توزيع الدخل في المناطق الريفية هو أقل من التباين السائد في المناطق المدنية.

ومنه نستنتج أن زيادة حصة المناطق المدنية من السكان (عملية الهجرة من الريف إلى المدينة بدافع العمل والتطور المدني والتنمية في المدينة) ستؤدي إلى زيادة حجم التباين في توزيع الدخل في المجتمع، كما أن الفرق النسبي في متوسط نصيب الفرد من الدخل بين المناطق الريفية والمدنية لا يتجه بالضرورة إلى التناقص خلال عملية التنمية تلك، بل هناك أدلة على أنها قد تستقر ثم تتجه إلى الزيادة، وهذا يتعلق بمستوى الإنتاجية، كون الإنتاجية ترتفع بوتيرة أسرع في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية، ما يؤدي بنا إلى استنتاج أن التباين في توزيع الدخل الكلي ينبغي أن يزيد.

وقد أدّت هذه الفرضية إلى اعتقاد العديد من الاقتصاديين أن توزيع الدخل يتجه للتفاقم في المراحل الأولى من عملية التنمية، ليعاود الانخفاض نحو الشكل الأمثل في المراحل اللاحقة من عملية التنمية، وقد استحوذت هذه الفكرة على تفكير الكثير من الاقتصاديين كما ذكرنا، ما أدى إلى انتشار العديد من

الدراسات والأبحاث التطبيقية التي حاولت العمل على نفيها أو إثباتها، إلا أن العديد من تلك الدراسات كانت قد بنيت على مقارنات بين دول مختلفة، ولم تكن دراسات تاريخية لدول محددة أو لمجموعة من الدول، ما يضعف إلى حد كبير إمكانية تبني مثل تلك الأفكار.[1]

كانت دراسات كوزنتز وأفكاره تعتمد على حجم قليل من المعلومات التي تساعد على إثبات أو نفي نظريته، ما أدى إلى إعادة اختبار أطروحته خلال فترة السبعينات من القرن العشرين بعد أن توفرت المعلومات المطلوبة، وذلك من خلال بناء نماذج للاقتصاد القياسي يكون المتغير التابع فيها هو درجة عدم عدالة التوزيع، و يكون المتغير المستقل هو متوسط الدخل الحقيقي للفرد على شكل دالة خطية.

وفي عام 1993 اكتشف الباحثان اثاند وكانبور شكل العلاقات الملائمة لكل مؤشر من مؤشرات عدم عدالة التوزيع، واقُترح أن الشكل المناسب هو عندما يكون مؤشر عدم عدالة التوزيع هو معامل جيني[2].

وعلى الرغم من أن الكثير من الدراسات استخدمت معامل جيني كمتغير تابع، إلا أن الكثير منها أيضاً استخدم أرضية الشرائح السكانية من الدخل كمتغير تابع، وكذلك نصيب الـ 20 % الأغنى والـ 20 % الأفقر من السكان.

وقد أعيد الاهتمام بأطروحة كوزنتز خلال فترة التسعينات من القرن العشرين عندما فكر العالَم المتقدم في صياغة سياسات خاصة للتنمية في الدول النامية، إلا أن هذه الأطروحة تعرضت للكثير من الانتقادات وكان من أهم المتصدين لها برونو ورافاليون وإسكوير عام 1998 في إطار دراسته حول ما إذا كانت السياسات الاقتصادية المحفزة للنمو الاقتصادي طويل الأمد تضر بالفقراء، وبالأخص إذا كانت السياسات الاقتصادية التي تفرضها المؤسسات الدولية المانحة كمساعدات فنية أو مالية للدول النامية تحمل آثاراً سلبية على الفقراء في تلك الدول.

وبعد استعراض الباحثين للبيانات والمعطيات المتوفرة من أربع وأربعين دولة توفرت فيها بيانات توزيع الدخول والإنفاق ومن ثلاثة وستين مسحاً ميدانياً خلال فترة دراسة من 1960 إلى 1990، تم التوصل إلى نتيجة هامة مفادها أنه لا توجد شواهد تؤيد أطروحة كوزنتز، إلا أن العديد من المساهمات النظرية أوضحت احتمال وجود مثل هذه العلاقة الترابطية غير الخطية بين التنمية وعدالة التوزيع من مختلف أنواع الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية.

[1] وهذا بالضبط ما تقوم به بعض الجهات الدولية التي تعتمد على إسدال مجموعة من النصائح الاقتصادية لبعض الدول دون إجراء الدراسات التاريخية والمقارنة المعمقة للظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول.

[2] د. بن جليلي، رياض، مرجع سابق.

1ـ2ـ4ـ السياسات الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل:

1ـ2ـ4ـ1ـ كفاءة تطور القطاع التمويلي (العمق التمويلي) وعدم عدالة التوزيع:

يعتمد هذا البعد في السياسة الاقتصادية وعلاقتها بعدالة التوزيع على دراسة العلاقة بين تطور القطاع التمويلي للاقتصاد وعدم عدالة التوزيع، وانطلق هذا البعد بعد البدء في عمليات الإصلاح الهيكلية المقدمة للدول النامية كنصائح من المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية وخصوصاً في أوائل الثمانينات من القرن العشرين.

وفي هذا الإطار كان هناك العديد من الأطروحات والدراسات منها :

1 – أطروحة كوزنتز (جرينوود وجوفا نوفيك 1990) :

ومنطلقها الفكري أنه في المرحلة الأولية لتطور القطاع التمويلي (بمعنى تعميقه أو تحريره) تزداد درجة عدم عدالة التوزيع قبل أن تبدأ في الانخفاض مع ازدياد التعمق.

2 – العلاقة الخطية العكسية :

تقوم هذه الأطروحة على أن الاقتصاديات التي تتصف بتشوهات كبيرة في أسواق رأس المال أي وجود معوقات كبيرة في الاقتراض الهادفة لتمويل الاستثمارات غير القابلة للتجزئة كالاستثمارات في رأس المال البشري مثلاً، ويتجه توزيع الثروة في هذه الاقتصاديات في المرحلة الابتدائية نحو الاستمرار في المستقبل بتوزيع أكثر لعدم عدالة الثروة، أي أنه كلما كان قطاع التمويل متطوراً أدى ذلك إلى توزيع دخل أكثر عدالة.

3 – أطروحة كوزنتز المعدلة :

تقوم هذه الأطروحة على أنه من المتوقع أن تؤثر هيكلية وعلاقات الإنتاج في الطريقة التي يتفاعل بها قطاع التمويل مع درجة عدم عدالة التوزيع، أي أن تطور القطاع التمويلي يختلف باختلاف مستويات التطور لعلاقات الإنتاج والقطاعات (زراعة – صناعة – خدمات)، وعلى هذا الأساس يتوقع أن تكون هناك علاقة ايجابية بين القطاعات الاقتصادية الحديثة تتطور وكفاءة القطاع التمويلي.

قامت هذه الأطروحة على أخذ عينة من أربع وأربعين دولة خلال فترة زمنية من 1960 إلى 1995 وقسمت الفترة إلى سبع فترات زمنية متساوية كل منها 5 سنوات متتالية، وكان المتغير المعتمد لهذه الدراسة هو اللوغاريتم الطبيعي لمعامل جيني واشتملت الدراسة على المتغيرات المعرفة التالية:

ـ **متغير نسبة اقتراض القطاع الخاص إلى GDP**: أي الائتمان من القطاع المصرفي وغير المصرفي المقدم إلى القطاع الإنتاجي والأفراد باستثناء ما يقدمه المصرف المركزي للحكومات والمؤسسات في القطاع العام، وكان متوسط المتغير للفترة حوالي 51% من GDP ويتراوح بين 5% و203 %.

ـ **متغير نسبة موجودات القطاع المصرفي إلى GDP**: لمقارنة هذا المتغير مع متغير اقتراض القطاع الخاص فإن هذا المتغير يستبعد الإقراض الممنوح بواسطة القطاع التمويلي غير المصرفي، إلا أنه يتضمن الإقراض الممنوح للحكومة ولمؤسسات القطاع العام، وبلغ هذا المتغير بالمتوسط 46% من GDP وتراوح بين 5% و142%.

ـ **متغير متوسط دخل الفرد الابتدائي**: وهو يعبر عن المرحلة التنموية التي تمر بها الدولة، وكان بالمتوسط بالنسبة للعيّنة 6327$ سنوياً للفرد، ويراوح بين 216$ و20135$ للفرد سنوياً حسب الدولة.

ـ **متغير مخاطر المصادرة**: ويعبر هذا المتغير عن التطور المؤسساتي بالدولة موضوع الدراسة، أي مدى وجود مخاطر مصادرة ممتلكات في الدولة، ويأخذ المؤشر القيمة بين صفر وعشرة، وعند القيمة عشرة يعني هذا عدم وجود مخاطر. وكانت قيمة المتغير بالمتوسط حوالي 7.7 نقطة، وتراوحت قيمة المتغير في دول العينة بين 3.3 و 10 نقطة.

ـ **متغير التنافس**: وهو يعبر عن مدى تجانس المجتمع في الدولة، ويأخذ المتغير القيمة بين صفر (عدم وجود تنافس) وواحد (أي مجتمع متنافس)، فكانت القيمة المتوسطة للمؤشر لدول العينة 0.255 و تراوحت قيمته بين الصفر و0.8567.

ـ **متغير نسبة الاستهلاك الحكومي إلى GDP**: وتراوحت قيمته بين 5.6% و 27.6%.

ـ **متغير معدل التضخم**: بلغت قيمة المتغير بالمتوسط 0.1255%، وتراوحت قيمته بين 0.0072 و1.1704 تقريباً.

ـ **متغير نسبة القيمة المضافة المحققة في القطاعات الجديدة من GDP**: بلغت قيمة المتغير بالمتوسط حوالي 87% منGDP، وتراوحت القيمة بين 51% و 99.8%.

ويمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة بما يلي:

1ـ تشير الدراسة إلى أن زيادة الائتمان المفتوح للقطاع الخاص تؤدي إلى زيادة عدم عدالة التوزيع.

2ـ لا يوجد ما يشير إلى وجود علاقة غير خطية بين كفاءة قطاع التمويل (العمق التمويلي) وعدم عدالة التوزيع، كما ورد في أطروحة كوزنتز، إلا أن الأطروحة القائلة بأن تأثير العمق التمويلي يأتي من خلال القطاعات الحديثة تجد لها المؤيد في هذه الدراسة.

3ــ إن الزيادة في الأصول المصرفية تؤدي إلى انخفاض درجة عدم عدالة التوزيع، أي أن الزيادة في العمق التمويلي تؤدي إلى تحسن في حالة توزيع الدخل، وذلك على عكس النتيجة المتعلقة بالعمق التمويلي التي يقيسها الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وبالتالي لا يوجد في الدراسة ما يؤيد أطروحتي كوزنتز و كوزنتز المعدلة.

1ــ2ــ4ــ2ــ التضخم وعدم عدالة التوزيع[1]:

في إطار دراسة العلاقة بين التضخم وعدم العدالة في توزيع الدخل تم العمل من قبل بعض العلماء على أخذ عينة من 75 دولة من بينها أربع دول عربية هي مصر (1975 حيث كان معامل جيني فيها يبلغ 43%)، والمغرب (1980 ومعامل جيني 53.3%)، والجزائر (1989 ومعامل جيني 39.9%)، والأردن (1986 ومعامل جيني 39.7%)، وحيث كان متوسط معامل جيني الإجمالي للعينة 41.7%، وكان متوسط معامل جيني للعينة بعد استبعاد الدول التي تملك معدل تضخم جامح (41.2%)، وقد اعتبرت الدولة أنها من ضمن الدول ذات معدل تضخم جامح إذا تعدى معدل التضخم السنوي فيها 300%، وضمت هذه المجموعة كلاً من بوليفيا (1989 حيث كان متوسط معدل التضخم فيها 2414%)، والأرجنتين (1989 بمعدل تضخم 343%).

وفي الدراسة اشتملت المتغيرات المفسرة فيها على معدل التضخم السنوي الذي حُسب على أساس متوسط لخمس سنوات سابقة للسنة التي تم البحث فيها، وبلغ متوسط معدل التضخم لإجمالي العينة 69.6%، وللعينة بعد استبعاد الدول ذات التضخم الجامح 15.3%، ولضرورة البحث تم تعريف عدة متغيرات وهمية (دومي) للتضخم بهدف تصويب النتائج وكانت على الشكل التالي:

ــ **متغير وهمي التضخم الجامح**: بحيث يساوي القيمة واحد، إذا كان متوسط معدل التضخم للسنوات الخمس السابقة لسنة سحب العينة أكبر من 300%، والقيمة صفر إذا كان خلاف ذلك.

ــ **متغير وهمي التضخم المرتفع**: يأخذ القيمة واحد إذا كان متوسط معدل التضخم للسنوات الخمس السابقة لسنة المسح أكبر من 40%، وأقل من 300%، والقيمة صفر خلاف ذلك.

ــ **متغير وهمي التضخم المتدني**: يأخذ القيمة واحد إذا كان متوسط معدل التضخم للسنوات الخمس السابقة لسنة المسح أكبر من 5%، وأقل من 40%، ويأخذ القيمة صفر خلاف ذلك.

[1] د. بن جليلي، رياض، مرجع سابق.

ـــ **متغير وهمي التضخم المنخفض جداً**: يأخذ القيمة واحد إذا كان متوسط معدل التضخم للسنوات الخمس السابقة لسنة المسح أقل من 5%، ويأخذ القيمة صفر خلاف ذلك.

بالإضافة إلى متغير معدل التضخم المعرف، تم أخذ عدة متغيرات أخرى هي:

ـــ **متغير دخل الفرد بأسعار 1988 و لنفس سنة المسح**: حيث بلغت قيمة متوسط الدخل الإجمالي للعّينة 6317$، وللعينة بعد استبعاد دول التضخم الجامح 6456$.

ـــ **متغير نسبة التحويلات الاجتماعية من GDP لسنة المسح**: حيث بلغت قيمة هذا المتغير لإجمالي العينة 11.8% من GDP.

ـــ **معدل التوظيف في القطاع العام لسنة المسح**: وقد بلغ المتوسط الإجمالي للعينة 20.5%، وللعينة بعد استبعاد الدول ذات التضخم الجامح 19.9%.

وبينت نتائج الدراسة ما يلي:

1– إن معدل التضخم الجامح بمعدل يزيد عن 300% يؤدي إلى تفاقم حالة سوء توزيع الدخل، حيث يكون معامل جيني في مثل هذه الدول أعلى بحوالي ثماني نقاط مئوية مقارنة بمتوسط معامل جيني للعينة.

2- إن الدول التي يكون فيها معدل التضخم 40% و 300% سنوياً أو متدنياً بين 5% و40%، سنوياً يقل فيها معامل جيني بحوالي 7 و8 نقاط مئوية على التوالي عن معامل جيني في تلك الدول التي تعاني من تضخم جامح.

3- أوضحت الدراسة أن تأثير معدل التضخم على حالة توزيع الدخل لا يتصف بالاستمرارية عند معدلات متدنية للتضخم، حيث بينت الدراسة أن معامل جيني في الدول ذات التضخم المتدني يقل بـــ 6% عن معامل جني في الدول التي تعاني من تضخم جامح، ومقارنة بـــ 6 و9 نقطة كفرق بين التضخم المرتفع والمتدني على التوالي، مقارنة بالتضخم الجامح، ما يؤكد عدم استمرارية العلاقة بين التضخم وتوزيع الدخل.

1ـ2ـ5ـ السياسات الاجتماعية وعدالة توزيع الدخل:

لتوضيح أثر السياسات الاجتماعية على عدالة توزيع الدخل، تم استخدام بعض النماذج التطبيقية في هذا الإطار، اشتملت على معامل جيني كمتغير معتمد وعدة متغيرات مفسرة أخرى (تم تطبيق العلاقات بين المتغيرات على عينة من 80 دولة[1] توفرت عنها البيانات لفترة منتصف الثمانينات من القرن الماضي، واشتملت العينة على 22 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و8 دول اشتراكية بما فيها الإتحاد السوفييتي سابقاً و16 دولة إفريقية و17 دولة آسيوية و17 دولة من أمريكا اللاتينية، بحيث كانت العينة تمثل 98.8% من الـــGDP العالمي و90% من سكان العالم، منها 4 دول عربية، (الأردن بيانات 1986، الجزائر بيانات 1987، مصر بيانات 1979، والمغرب بيانات 1987) وكانت المتغيرات كما يلي.

ـ **متغير متوسط دخل الفرد الحقيقي (بأسعار عام 1988 الدولية) بالنسبة للعينة**[2]: وهو يعبر عن المستوى التنموي للدولة كما أوضحنا سابقاً، والجدول التالي يوضح متوسط قيم المتغير حسب توزيعات دول العينة إقليمياً:

الجدول رقم (1ـ1) متوسط دخل الفرد ومعامل جيني حسب توزيعات دول العينة إقليمياً

الإقليم	عدد الدول	معامل جيني	متوسط دخل الفرد $	نسبة العمالة في القطاع العام	نسبة التحويلات الاجتماعية من GDP	نسبة التفاوت الاقتصادي الإقليمي
دول منظمة التعاون الاقتصادي	22	31.2	12501	21.2	22.6	1.8
أوروبا الشرقية	8	24.8	6234	90.0	17.6	2.5
إفريقيا	16	52.3	1778	11.3	5.7	4.8
آسيا	17	41.00	4851	12.6	6.8	3.3
أمريكا اللاتينية	17	49.2	4156	19.3	7.6	7.0

المصدر: إحصاءات البنك الدولي والصندوق النقدي الدولي.

[1] د. بن جليلي، رياض، مرجع سابق.
[2] الأرقام في الجدول من إحصاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن د. بن جليلي، رياض، مرجع سابق.

ــ **متغير نسبة متوسط الدخل في أغنى إقليم في الدولة إلى متوسط الدخل في الإقليم الأفقر**: ويعكس هذا المؤشر عدم التجانس الاقتصادي بين إقليم الدولة الواحدة.

ــ **متغير القوى العاملة في القطاع العام إلى القوى العاملة**: وهذا يعكس فعالية سياسات الحكومة في تأمين الوظائف و أثرها على سوق العمل، والجدول رقم 1 يوضح متوسط قيم المتغير حسب توزيعات دول العينة إقليمياً.

ــ **متغير نسبة التحويلات الاجتماعية من الـــGDP**: و تشتمل هذه التحويلات على التحويلات النقدية والعينية (كمعاشات التقاعد، التأمين الصحي، تعويضات البطالة، دعم التعليم ودعم الصحة.....الخ) ويعكس هذا المتغير سياسات الدولة التوزيعية.

والجدول رقم 1 يوضح متوسط المتغيرات المستخدمة في الدراسة والتحليل حسب توزيعات دول العينة إقليمياً. يلاحظ من الجدول السابق أن الأقاليم الأكثر اختلافاً في عدالة توزيع الدخل هي الدول الإفريقية، حيث بلغ معامل جيني فيها حوالي 52%، وفي المرتبة الثانية كانت دول أمريكا اللاتينية بقيمة لمعامل جيني هي 49%، ودول آسيا 41%، وبعدها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بقيمة 31%، بينما كانت أدنى درجات عدم العدالة في التوزيع لمعامل جيني هي 25% في دول أوروبا الشرقية، ويمكن تلخيص نتائج الدراسة على عينة الدول السابقة بما يلي:

1ــ تؤدي الزيادة في حصة التوظيف في القطاع العام للدولة بحوالي عشر نقاط مئوية إلى انخفاض في درجة عدم عدالة التوزيع بما يعادل حوالي 2.9 نقطة.

2ــ تؤدي زيادة عشرة نقاط مئوية في نسبة التحويلات الاجتماعية من الـــGDP إلى الانخفاض في درجة عدم عدالة التوزيع بحوالي 3.2 نقطة في قيمة معامل جيني.

3ــ زيادة درجة واحدة في التفاوت الاقتصادي بين أقاليم الدولة الواحدة يؤدي إلى ارتفاع درجة عدم عدالة التوزيع بحوالي 0.65 في معامل جيني.

4ــ تزداد درجة عدم العدالة في توزيع الدخل مع زيادة متوسط دخل الفرد إلى أن يصل متوسط دخل الفرد إلى حوالي 2080$ بأسعار 1988 الدولية، لتعود درجة عدم العدالة للانخفاض بعد هذه القيمة.

5ــ أشارت الإحصائيات إلى أن عدداً كبيراً من الدول الآسيوية تميزت بنجاحها في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو مع محافظتها على توزيع دخل أكثر عدالة، و هو أمر مثير للاهتمام.

6ــ كان تدني نسبة التحويلات الاجتماعية من الـــGDP من أهم مسببات عدم العدالة في توزيع الدخل في كل من (آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية) مقارنة مع معدلات عدم العدالة في توزيع الدخل في دول منظمة

التعاون الاقتصادي، حيث كانت الزيادة في معامل جيني تتراوح بين 7.7 نقطة مئوية في دول أمريكا اللاتينية و8.7 نقطة مئوية في الدول الإفريقية، بينما كانت الزيادة المرتبطة بمستوى الدخل تتراوح بين 5.1 نقطة مئوية بالنسبة للدول الآسيوية و 5.8 نقطة مئوية بالنسبة للدول الإفريقية.

7ــ يتضح أن العامل المهيمن على عدم عدالة التوزيع في دول أوروبا الشرقية كان نصيب القطاع العام من العمالة، وهو العامل الرئيس الذي يتسبب في انخفاض معامل جيني بحوالي 15.8 نقطة مئوية مقارنة بمعامل جيني في دول منظمة التعاون الاقتصادي، على الرغم من أن باقي المتغيرات الفرعية تؤدي كلها إلى ارتفاع في قيمة معامل جيني مقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي[1].

[1] إلا أن كل هذه العوامل لا تستطيع التأثير بشكل كبير على الأثر الناتج عن حصة القطاع العام من العمالة التي تؤدي إلى خفض واضح في درجة عدم عدالة توزيع الدخل.

المبحث الثالث: مفهوم إعادة توزيع الدخل القومي.

1ـ3ـ1ـ لمحة تاريخية عن مفهوم إعادة توزيع الدخل القومي:

يلعب التوزيع دوراً مهماً في تفعيل النشاط الاقتصادي، وأي خلل في هذا التوزيع يؤثر مباشرةً على العملية الإنتاجية، فسوء التوزيع بين الفئات الاجتماعية المختلفة الذي عانت منه الدول الرأسمالية أو شبه الرأسمالية، وكذلك في الدول التي سعت لتطبيق الاشتراكية ولم تستطع الوصول إليها أو الحفاظ على مكاسبها، ويقود إلى ضعف القوة الشرائية لدى الفئة الأفقر التي تشكل الغالبية العظمى من السكان، ما يؤدي في النهاية إلى الكساد والأزمات الاقتصادية[1]، فكانت هذه العلاقة المحفز الرئيس لعملية إعادة توزيع الدخل لإصلاح السوء في عملية التوزيع ولخلق التوازن في التوزيع بهدف دفع العملية الاقتصادية، ما أدى لاحقاً وبشكل ما إلى الدفع نحو ما يسمى اقتصاد السوق الاجتماعي في بعض الدول المتقدمة والذي أخذ يغزو الدول النامية في محاولة منها لضمان عملية إنجاح سياسات الإصلاح التنموية بغض النظر عن النجاح أو الفشل المحقق في هذا المجال.

وفي هذا الاتجاه كان لابد من جهة تقوم بقيادة وإدارة عملية إعادة التوزيع، وهكذا فلم يكن هناك جهة أقدر من الدولة ذاتها متمثلةً بسلطتها التنفيذية، وبشكل رئيسي السياسة المالية التي تؤدي عملها من خلال الموازنة العامة للدولة، وعليه يمكننا تعريف عملية إعادة توزيع الدخل القومي بأنها تدخل الدولة لتغيير الدخل النسبي لمختلف الأفراد في المجتمع من خلال سياستها المالية القائمة على الموازنة العامة للدولة من خلال سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية. ويقوم هذا التعريف بالضرورة على مقارنة بين وضعين الأول وتدخلت فيه الدولة لتغيير توزيع الدخل ليصل إلى الوضع النهائي، والثاني وضع افتراضي لم تتدخل فيه الدولة لتغيير توزيع الدخل[2].

وتحمل سياسة إعادة التوزيع آثاراً على تكافؤ الفرص والتضامن الاجتماعي، وعلى المدى الطويل تحمل سياسة إعادة توزيع الدخل أثراً على الدخل ذاته، فهي تغير في ميل المجتمع للاستهلاك، وتؤدي إلى زيادة الاستهلاك للطبقات الفقيرة ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي[3].

---

[1] د. حبيب، مطانيوس، مرجع سابق، ص 66.

[2] فخري، بشار، أطروحة دكتوراة بعنوان، دور الموازنة العامة في إعادة توزيع الدخل القومي: دراسة خاصة لدور النفقات العامة على التعليم جامعة القاهرة، العام 2000،ص143.

[3] د. بركات، عبد الكريم صادق، الاقتصاد المالي، جامعة دمشق 1993، ص 333.

1ـ3ـ2ـ لمحة في الاتجاهات التاريخية لمفهوم إعادة توزيع الدخل القومي:

1ـ3ـ2ـ1ـ إعادة توزيع الدخل لدى اللبراليين (الكلاسيكيين):

قام التفكير الكلاسيكي على اعتماد فكرة الضغط على الأجور إلى الحد الأدنى، وفي هذا الاتجاه أشار ديفيد ريكاردو إلى أن الأجور تتجه إلى الانخفاض إلى مستوى الكفاف، وبحيث تكون كافية بالكاد لإبقاء الطبقة العاملة عند الحد الأدنى لمستوى المعيشة. وعلى ذلك فقد استقر الفكر الكلاسيكي على تثبيت دخل العمل عند الحد الأدنى الضروري لحياة العامل، وهو ما يضمن تعظيم العائد على رأس المال حسب سميث، أو إلى تعظيم العائد على الملكية العقارية حسب ريكاردو، على اعتبار أنهما المكونان القادران على إعادة تكوين الثروة وزيادة عملية الادخار[1]. وفي هذا الاتجاه ومع ثبات العائد الذي يحققه العمل من العملية الإنتاجية من خلال الأجر الأدنى عند مستوى حد الكفاف (الحد الأدنى لمستوى المعيشة)، فإن الفائض (العائد) من العملية الإنتاجية سيكون موضع نزاع بين الملكية العقارية والملكية الرأسمالية (أي بين الريع والربح).

وبالنتيجة فإنه مع غياب دور الدولة، ومع دفع الأجور إلى الحد الأدنى نستطيع القول بأن الفكر الكلاسيكي كان مؤيداً فكرياً لعملية إعادة توزيع تتم في غير صالح الطبقة العاملة أي الطبقة الفقيرة، حيث كان ريكاردو يرفض التدخل لتعديل الأجور ويصر على تركها تتحدد بعمل المزاحمة الحرة التي تحكم السوق، كما أنه كان من المعارضين لقوانين الفقراء التي سادت بعصره والتي كانت تقدم المساعدات للفقراء، فقد اعتبر أن تقديم أي مساعدة اجتماعية ستضر بالطبقة العاملة (الكادحة) لأنها ستؤدي للإخلال بعمل القانون الذي يخفض من عدد السكان ليتلاءم مع وسائل ومستويات المعيشة الموجودة تحت تصرفهم، لذلك فإن من مصلحة العمال إلغاء قوانين الفقراء لتحقيق التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، وإلا فإن الأفراد يتجهون نحو إشباع الحاجات الفيزيولوجية بدلاً عن العمل إلى أن يحل الفقر بكل الطبقات في المجتمع[2].

وإذا كانت كتلة الأجور هي التي تحدد السعر لدى سميث فإن ما سيستولي عليه الرأسمالي من العائد هو بالضرورة جزء من حصة العمل الواجب توزيعه له حسب رأي سميث ويوزع على شكل أجور، أي أن رأس المال يستحوذ على قيمة زائدة (قيمة مضافة) التي يخلقها العامل زيادة على ما يدفع له، واعتبره سميث حقاً مشروعاً له[3] وهذا الاستيلاء يعد نوعاً من السرقة.

---

[1] د. الزكي ،كريم محمد ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي من خلال الخدمات الاجتماعية الأساسية، بيروت، الطبعة الأولى 2004، ص 63-64.

[2] د. دليلة، عارف، و د.سفر، عادل، مرجع سابق، ص 278.

[3] د. الزكي، كريم محمد، مرجع سابق ص 64

وبشكل مختصر فإن المدرسة الكلاسيكية امتلكت منطقاً تحليلياً مؤداه أن عملية إعادة التوزيع تتم لصالح الطبقات الغنية في المجتمع على حساب الطبقات الفقيرة، وذلك في ضوء الهدف السياسي المتمثل في زيادة الادخار لزيادة التراكم الرأسمالي، على اعتبار أن عملية زيادة التراكم الرأسمالي هي الأساس للتنمية الاقتصادية التي يهدف إليها المجتمع لتحسين الوضع الاقتصادي[1].

وحسب رأي ريكاردو فإن الوضع السيئ الذي تعيشه الطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالي هو أمر حتمي من بنية النظام ذاته، ولا يوجد فائدة أو نتيجة من أي عملية تصحيح (التدخل لإعادة التوزيع لصالح الفقراء والطبقة العاملة) إذ أن مثل هذا العمل التصحيحي لعملية التوزيع يعد خطأً جوهرياً يجب تجنبه، إذ أن الأجور، شأنها شأن كل العقود الأخرى، يجب أن تترك للمنافسة العادلة والحرة في السوق وألا تكون محكومةً بالتشريع[2]، ومن الجدير بالذكر أنه في الفترة الأخيرة ظهر اتجاه للميل إلى وجهة نظر الكلاسيكيين في بعض الدول النامية، وإن لم تنجح في الكثير من البلدان ومنها سورية، فبعد اعتماد فكرة اقتصاد السوق الاجتماعي كمنهج اقتصادي للدولة. كان هناك صراع بين قطاع الأعمال والعاملين ممثلين بنقابات العمال، ظهر من خلال العمل على تعديل قانون العمل، إذ وطرحت فكرة أن يكون عقد العمل محكوماً بإرادة طرفي العقد العامل والمالك (رب العمل)، وبعبارة أخرى، ترك الأجور تخضع لقوى السوق، وقد عورضت هذه الفكرة بشدة من قبل الطبقة العاملة بقواها المختلفة السياسية والمهنية ما أدى إلى التراجع عن طرحها علناً ولم تظهر في قانون العمل الجديد رقم 17 لعام 2010.

1ـ3ـ2ـ2ـ إعادة توزيع الدخل لدى الماركسيين:

تفسر نظرية القيمة لدى ماركس فهمه لعملية توزيع الدخل بين العمال والرأسماليين، ويكمن جوهر النظرية في القيمة الزائدة أو فائض القيمة، فقوة العمل تولد من خلال العمل الذي تقوم به خلال العملية الإنتاجية، (وهي تولد قيمة تفوق القيمة التي دفعت لها) وتسمى هذه القيمة فائض القيمة، و فائض القيمة هذا هو مصدر رأس المال. وأشار ماركس إلى أن الأجر الذي يدفع لقوة العمل يتمثل بوقت العمل الضروري وباقي ما يسمى بفائض القيمة أو القيمة الزائدة، ويمكن زيادتها من خلال إطالة يوم العمل أو

[1] د. المحجوب، رفعت، مرجع سابق، ص 36 ،37.

[2] د. الزكي، كريم محمد ، مرجع سابق ص 65 عن
Ricardo : Principles of political economic and taxation , in pierro Srava: the works and correspondences of danidrlcarde, cambridg, 1951, T, 1,P93-95.

من خلال تقليل وقت العمل الضروري من خلال زيادة الإنتاجية[1] . وبالتالي فإن الرأسمالي يستولي على فائض القيمة دون أن يدفع ما يقابله، حسب رأي ماركس، علماً أن من أنتجه هو قوة العمل[2].

1ـ3ـ2ـ3ـ إعادة التوزيع لدى النيوكلاسيكيين :

جاءت النظرية النيوكلاسيكية خاليةً من أي بعد اجتماعي على عكس الفكر الكلاسيكي، فتركز على رغبات المستهلك الفرد والعلاقات الفنية للإنتاج، وبالتالي كانت نظرة النيوكلاسيكيين لمتغيرات الإنتاج والتوزيع وإعادة التوزيع فنيةً بحتة وخاليةً من أي جانب اجتماعي[3]. كانت الرأسمالية في هذه الفترة تتعرض لمشكلتين أساسيتين تمثلتا في التفاوت الكبير في توزيع الدخل والسلطة ،وعدم القدرة على تصور الأزمة أو الانكماش، وكانت هذه القضايا المحفز الرئيسي لنشوب ما سمي لاحقاً بالثورة الماركسية والثورة الكينزية. وكان جون استيوارت مل (J.S.MILL) (1806 – 1873) يرى أن التضحية بسعادة الطبقة الأضعف في المجتمع (العمال) تعتبر ثمناً مقبولاً من أجل التقدم والخير العام[4]، على اعتبار أن السعادة تتحقق من خلال تعظيم الإنتاج السلعي ووفق قاعدة توفير أكبر قدر ممكن من السعادة لأكبر قدر ممكن من الناس، وقد تبنى هربرت سبنسر(H.Sbenser) (1820-1930) فكرة الانتخاب الطبيعي معتبراً أن الانتخاب الطبيعي أمر مبدئي ومتفقٌ عليه، وهذا التفاوت بين الرأسمالي والعامل ميزة نوعية يتمتع بها العضو الأصلح للبقاء الذي يؤدي إلى صلاح المجتمع[5]. إلا أنه لم يرفض الأعمال التي يقوم بها البعض على مستوى فردي لمساعدة أولئك الضعفاء، فرغم اعتباره أن ذلك من الأعمال الضارة كونها تساعد على بقاء فئة المجتمع غير اللائقة، ما يضر بكامل المجتمع، إلا أنه اعتبر منع هذه المساعدات الفردية خرقاً غير مبرر لحرية من يريدون التبرع بعمل الخير، وفي هذا الإطار فإننا نجد أن الفكر النيوكلاسيكي لم يكن يهتم بشكل جوهري في عملية إعادة التوزيع لصالح فئة الضعفاء (الفقراء) بل ركز اهتمامه على التوزيع غير المتكافئ لصالح الأغنياء وفقاً للسعادة والرفاه الاقتصادي.

---

[1] د. رمزي، زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، – العدد226، الكويت،1997،ص 225،226.

[2] د. النجار، عبد الهادي، مبادئ الاقتصاد المالي مكتبة الجلاء، المنصورة،1987، ص 132.

[3] د. الزكي، كريم محمد، مرجع سابق ص69 عن د. أحمد بديع من خلال محاضرات لدبلوم الدراسات العليا للعلوم الاقتصادية والمالية في نظريات التوزيع، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، 1989، ص345.

[4] د. الزكي، كريم محمد، مرجع سابق، ص70 عن
J.S.MILL : Principles of political economic. London. 1989. T. 11. Ch13. 1st part. p375.

[5] د. الزكي، كريم محمد، مرجع سابق، ص71 عن
Herbert Sbenser: The study of sociology.new York. D. Abelton 1889, p418.

1ـ3ـ2ـ4ـ إعادة التوزيع فيما بعد النيوكلاسيكية:

بعد أزمة الكساد الكبير الذي تعرضت له الرأسمالية عام 1929، ظهرت اتجاهات جديدة في إطار الفكر الرأسمالي ذاته إلا أنها أكثر اتقاناً وتطوراً، وكان في مقدمة مفكريها جون مايناردكينز، وقد ظهر هذا التحليل كتحليل جديد يهدف لعلاج الأزمة التي وقع فها النظام الرأسمالي وبالإضافة إلى تجنب الوقوع لاحقاً بأزمات مشابهة، حيث كانت الإشكالية الأساسية في الفكر النيوكلاسيكي قبل الأزمة أنه ارتكز في تحليله على فرضية التشغيل الكامل والتوازن الدائم في الاقتصاد استناداً إلى قانون ساي (العرض يخلق الطلب)، حيث كانت هذه الفرضية أحد أهم الانتقادات التي وجهت إلى الفكر النيوكلاسيكي، وكان الانتقاد الآخر يكمن في عجز النظام الرأسمالي عن توزيع الدخل والثروة بالإضافة إلى السلطة بالشكل الذي يتناسب مع مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج، وكان أهم من ركز على هذا الجانب هو التيار الذي تقدمه كارل ماركس.

في إطار هذا التحليل ما بعد النيوكلاسيكية رأى كينز من خلال دراسته لأزمة الرأسمالية والفكر السائد قبل حدوثها، أن أهم أسباب الأزمة يكمن في ارتكازها على قانون التوازن التام (قانون ساي) للأسواق، حيث وجد أن من أهم أسباب حدوث الأزمة هو الانخفاض الكبير والحاد في الطلب الفعلي عن العرض الفعلي الذي كان من المتوجب أن يخلق طلباً موازياً له، ما أدى إلى وجود فجوة كبيرة بين العرض والطلب، ومن هذه النقطة كانت انطلاقة التحليل الكينزي في بحثه عن الآلية التي تمكنه من تحريك الطلب الفعلي الكلي ليوازي العرض الكلي لكبح الفجوة والخروج من أزمة الكساد.

وفي إطار تحليله وجد كينز أن القطاع الخاص لم يكن راغباً في المشاركة في العملية الإنتاجية فهو إما لم يكن قادراً بسبب الخسائر التي تعرض لها بسبب الأزمة، أو أنه لم يجد الحافز الذي يدفعه للخوض في هذا المجال، لذلك كانت الفكرة الجوهرية لدى كينز في أنه لابد من العمل على تفعيل جانب الطلب الكلي الفعال وفي هذا الإطار لابد من تقليل الفوارق بين الدخول والثروات، أي لابد من العمل في صالح الطبقات ذات الدخل المحدود، أي الطبقات الفقيرة، تلك الطبقات التي تتمتع بميل حدي مرتفع للاستهلاك[1]، أي لابد من العمل على إعادة توزيع الدخول والثروات لصالح الطبقات الفقيرة، ولا يوجد سبيل ممكن لمثل هذه العملية إلا من خلال تدخل الدولة لخلق فرص عمل وبناء مشروعات، وبذلك تؤدي إلى تفعيل وخلق الطلب على القوة العاملة التي تأخذ مقابلاً لذلك دخلاً نقدياً يدعم الميل الحدي للاستهلاك، ما يؤدي

[1] د.الزكي، كريم محمد، مرجع سابق، ص73 عن
JOHN M.Keynes: The general theory of employment ,interest and money. Macmillan and co.ltd, London.

بدوره إلى إحداث تدفقات نقدية في مجموعة من القطاعات تؤدي بدورها إلى تحركات في التدفقات النقدية لصالح القطاع العائلي بما يحرك طلب هذا القطاع على السلع الاستهلاكية، وهو ما يحرك الحافز على الاستثمار لدى القطاع الخاص الذي يحرك بدوره الطلب على السلع الاستثمارية[1]، وهكذا يتمكن كينز من تفعيل الطلب الكلي الفعلي ودفعه نحو العرض الكلي الذي تجاوزه وخلق الكساد من خلال إكمال الدورة الاقتصادية وتحريك الاقتصاد القومي في صور تدفقات نقدية، وفقاً لآليات المضاعف والمعجل، مبدؤها التدفق النقدي الأول الذي ينتج عن القطاع الحكومي[2]، وبالمحصلة لم يكن كينز وأفكاره خارج نطاق منبتها الأساسي الرأسمالي، فقد أوضح جوزيف شومبيتر أن "الكينزية العملية بذرة صغيرة لا يمكن نقلها وغرسها في تربة أجنبية، إذ تموت هناك وتصبح سامة قبل أن تموت..... أرجو أن يسمح لي أن أقول مرة واحدة وإلى الأبد: إن هذا كله ينطبق على كل نصيحة قدمها كينز"[3]. أي أن الغاية الأساسية كانت تحريك العجلة الاقتصادية، وما يؤيد هذه الفكرة كذلك أن كينز نفسه كان قد نادى بتطبيق سياسة اقتصادية مناقضة لسياسته المقترحة في حال وصل الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل وظهور بوادر أزمة تضخم بهدف كبح الطلب الكلي الفعال بدلاً من السياسة السابقة المفعلة للطلب الكلي، أي أن كينز طالب بخفض سعر الفائدة والضرائب وزيادة الإنفاق العام لتخفيض حجم البطالة وزيادة الطلب الكلي الفعال ما ينعش الاقتصاد الكلي، والنتيجة كانت أنه لابد من دعم الطبقات الفقيرة لصالح إنقاذ الرأسمالية من خلال دور فعال للدولة، وهذا ما أكده كينز ذاته في قوله "إن توسيع وظائف الدولة، وهو توسيع لازم لمطابقة الميل للاستهلاك مع الحافز على الاستثمار مطابقة متبادلة، قد يبدو لأحد كتاب القرن التاسع عشر الاقتصاديين أو لأحد رجال الأعمال الأمريكيين في يومنا هذا على أنه مخالفة فظيعة لمبادئ الفلسفة الفردية. ولكن يبدو لنا هذا التوسيع وسيلة وحيدة لتجنب تهدم المؤسسات الاقتصادية الحالية تهدماً تاماً وشرطاً للقيام بالمبادرة الفردية بنجاح"[4].

وانطلاقاً من هذه الأفكار ظهر لاحقاً تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مرةً أخرى، وظهر مع هذه النزعة الطابع الاحتكاري للإنتاج، إذ أدى بالدولة إلى استئثارها بعدد من القطاعات حتى غلب على إنتاجها في بعض الحالات الطابع الاحتكاري[5].

---

[1] د.الزكي، كريم محمد، مرجع سابق، ص73 عن JOHN M.Keynes p129.
[2] د.الزكي، كريم محمد ، مرجع سابق، ص73 عن مرجع سابق J.M.Keynes,p380.
[3] د.دويدار، محمد حامد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني: الاقتصاد النقدي، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة، بدون تاريخ، ص301 وص306 عن جوزيف شومبينر: عشرة عظام، ترجمة د.راشد البراوي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى 1968، ص41.
[4] د. الزكي، كريم محمد، مرجع سابق ص74 عن مرجع سابق J.M.Keynes,p380.
[5]. دويدار، محمد حامد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الرابعة 1982، ص202.

واليوم في الإطار العملي يمكن القول بوجود وجهتي نظر، وجهة النظر النيوكلاسيكية كما هي بدون تغيير، ووجهة النظر الثانية، وهي التي تحمل أفكار كينز وما بعده أي ما بعد النيوكلاسيكية، ومن أهم مؤيدي وجهة النظر الأولى هو صندوق النقد الدولي الذي يعمل بشكل مستمر على فرض وجهة نظره تلك على الاقتصاديات التي يتعامل معها بشكل رئيسي، وحتى يمكن القول أنه وصي على اقتصاديات الدول النامية التي تحاول أن تنهض باقتصادياتها، فتستقدم النصائح الدولية وتطلب التمويل من صندوق النقد الدولي، الذي يقدم نصائحه دون العودة إلى دراسة اقتصاديات تلك البلدان مركزاً جهوده وشروطه للحصول على التمويل على تفعيل آليات السوق لدى الدولة الطالبة أو التمويل انطلاقاً من إيمانه بوجود قوانين طبيعية تحكم أداء المجتمعات بوصفها قوانين اقتصادية عامة ودائمة [1].

مع تركيز الصندوق على الحد من دور الدولة وتخفيض الإنفاق العام بشكل كبير وتشجيع الاستثمار الخاص بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص، وزيادة الحصيلة من الضرائب، وبشكل رئيسي الضرائب غير المباشرة التي تحمل في طياتها إعادة توزيع للدخل بشكل معاكس لمصلحة الفقراء إلى حدٍ ما، لا بد من الإشارة هنا إلى أنه في الآونة الأخيرة حاول الصندوق بعد الضغوط الكبيرة على منهجيته في إدارة الاقتصاديات النامية حاول إيجاد بعض الطرق للاهتمام بالجانب الاجتماعي في فلسفته لإصلاح الاقتصاديات المتعثرة، من خلال تقديم نصائح لإنشاء صناديق دعم اجتماعية في محاولة للحد من الآثار السلبية لسياساته على الطبقات الفقيرة، مع يقين الباحث ، أنها لن تستطيع السيطرة على هذه الآثار.

أما بالنسبة لوجهة النظر الثانية ما بعد النيوكلاسيكية فقد أخذت طريقها للتطبيق بأشكال ودرجات مختلفة، لكن ببناءٍ فكري واحد، فقد أخذت الطريق للتطبيق في العديد من الدول الرأسمالية المتطورة من أشكالها اقتصاديات السوق الاجتماعي مثلاً، والذي أخذ دوراً مهماً في ألمانيا وغيرها من دول العالم، كما أن هذا المنهج لاقى رواجاً كبيراً في الأزمة الأخيرة للرأسمالية (الأزمة المالية)، حيث سارعت الدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وغيرها (الدول الصناعية السبع القائدة للنظام الاقتصادي العالمي)، سارعت إلى تفعيل دور الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال ضخ كتلة كبيرة من النقود في الاقتصاد وشراء العديد من البنوك التي أفلست أو أوشكت على الإفلاس، وهذا الشكل من التدخل سيخلق لاحقاً دوراً رئيساً وفاعلاً في إعادة توزيع الدخل القومي لثلث الاقتصاديات بالإضافة إلى ميلٍ واضح لدى العديد من الدول الرأسمالية إلى الاهتمام بالطبقات الفقيرة من خلال الدعم المباشر وغير المباشر للعديد من السياسات الاجتماعية من صناديق تعاون وصناديق إعانة وتأمين وغيرها، مع

[1] د. حافظ، سعد، سياسات التكييف وآليات السوق (دراسة حالة للاقتصاد المصري) المجلة المصرية للتنمية والتخطيط مجلد2، العدد1، 1994 ص8.

ملاحظة أن الولايات المتحدة ذاتها رأس هرم الدول الرأسمالية تسعى من خلال مشروع الدعم الصحي الشامل لكل الأمريكيين الذي يدعمه الرئيس الأمريكي الجديد (باراك أوباما) الذي ينتمي إلى الحزب الديمقراطي على الرغم من التحفظ والمعارضة الكبيرة له من مجلس النواب والشيوخ الأمريكي، إلا أنه نهج، وسياسة اقتصادية نعتقد أنها مدروسة بعناية ومن ضمن نطاق الفكر الكينزي الحديث.

1ـ3ـ2ـ5ـ إعادة توزيع الدخل في الفكر الإسلامي:

تنطلق فكرة إعادة التوزيع في الفكر الإسلامي من أنه أداة لإصلاح الخلل الذي يصيب عملية التوزيع الشخصي للدخل بين أجور العمالة وأرباح المالكين، ويقوم نظام إعادة التوزيع على مجموعة من الفعاليات تتوزع على شكل فروض إلهيه وقواعد وأعراف وعادات مكتسبة عبر الأجيال، وتهدف هذه العملية إلى إعادة توزيع أكثر عدالة يقلل من حدة التفاوت بين الدخول الموزعة إلى الحدود المقبولة شرعاً[1]، قال تعالى: "والله فضل بعضكم على بعض في الرزق فما الذين فضلوا برادي رزقهم على ما ملكت أيمانكم فهم فيه سواء أفبنعمة الله يجحدون"[2].

وتعد أهم أدوات إعادة التوزيع في الفكر الإسلامي:

أ – **وسائل إلزامية**: تكون هذه الوسائل واجبة الأداء على الفرد المسلم وتهدف إلى تحقيق التوازن في المجتمع وتغطية الضمان الاجتماعي[3] مثل:

1– الزكاة: تفرض على مال المسلم المملوك له ملكيةً تامة، وتختلف نسبتها وطرق حسابها باختلاف نوع المال المدفوع عنه الزكاة وفق شروطٍ محددة، ومن الجدير ذكره هنا أن الزكاة هي مساعدة طارئة ولمدة محددة إلى أن يجد الفرد العمل الذي يسعى إليه أو يناسبه ويؤمن له مستلزمات الحياة، ولا تكون الزكاة محفزة لعدم البحث عن عمل ليبقى الفرد ضمن إطار البطالة[4].

2– الصدقات: تعد الصدقات من الواجب أن يتم توزيعه وفق أصول محددة حددت في قوله تعالى: ((إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضةً من الله والله عليم حكيم))[5]، ومن هذه الصدقات صدقة الفطر.

---

[1] د. منصور، أحمد إبراهيم، أطروحة دكتوراه، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، حزيران2007 بيروت، ص234.

[2] القرآن الكريم. ((سورة النحل)) الآية رقم 71.

[3] د. العلي، صالح حميد، ص362.

[4] د. منصور، أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص177، عن: نعمت عبد اللطيف مشهور: الزكاة-الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، بيروت-المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي1993، (سلسلة الرسائل الجامعية)، ص71.

[5] القرآن الكريم. ((سورة التوبة)) الآية رقم60.

3 – الإرث.

ب – الوسائل الاختيارية: وهي وسائل تعتمد على تفتيت الثروة وإعادة توزيع الدخل وتحقق التكافل الاجتماعي ما بين الأفراد ومنها: الوصية، الهبة، العارية، الأضحية.

ج – الوسائل الاختيارية الإلزامية: وهي وسائل ذات طبيعة خاصة تكون في أصلها اختيارية إلا أنها تصبح إلزامية على الفرد بعد أن يفرضها هو نفسه على ذاته و منها: الوقف، الكفارات المالية، النذر.

بالإضافة إلى ما تم ذكره يوجد العديد من وسائل إعادة توزيع الدخل المباشرة و غير المباشرة في المجتمع الإسلامي ومنها الاختصاص و الهدي و موسم الحج والعقيقة والكفارات والفدية والنذور والقرض الحسن والحنث في اليمين والإيلاء والظهار بالإضافة إلى المجموعة الكبيرة من التعاليم التي ينص عليها الإسلام بخصوص العناية بالعجزة وكبار السن والمرضى والعديد الآخر من المحتاجين.[1]

إن كل ما تم ذكره سابقاً من أدوات وجدت في الفكر الإسلامي تعمل على إعادة توزيع مباشرة أو غير مباشرة للدخل مرتكزةً على تحريم الإسلام للاكتناز ورفض تركز الثروة، وهو ما تسعى إليه العديد من الأفكار الاقتصادية جزئياً أو كلياُ، كما أن الهدف من هذه العملية هو الوصول إلى حالة من الاستقرار في النظام الاقتصادي والابتعاد قدر الإمكان عن الإشكاليات والأزمات الاقتصادية التي قد تكون دوريةً في بعض الأحيان.

[1] د. منصور، أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 178.

1ـ3ـ3ـ منهجية دراسة إعادة توزيع الدخل القومي:

نعتقد أن عملية التدخل في إعادة التوزيع من أوسع وأخطر السياسات في الحياة الاقتصادية، فهي باعتقادنا العقيدة المحورية في الاقتصاد، فكل عملية تجري لابد أن تؤثر على عملية توزيع الدخل القومي باعتباره نتاج كل هذه الأعمال التي يقوم بها الاقتصاد، وفي هذا المجال يمكن دراسة إعادة توزيع الدخل من خلال ثلاثة مناهج رئيسية:

المنهج الأول:

منهج تدخل الدولة، وهو المنهج الأكثر شيوعاً (بغض النظر عن نوع النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تتبعه أو بشكل آخر نوع الدولة راعية، حارسة.....)، ويبرز تدخل الدولة في توزيع الدخل بشكل مباشر أو غير مباشر أو بشكل مقصود أو غير مقصود.

وفي هذا الاتجاه يمكن للدولة أن تستخدم كل أدواتها و سياساتها بهدف الوصول إلى أهدافها، وبالطبع قد يكون في كثير من الأحيان من أهم أهداف سياسة الدولة عملية إعادة توزيع الدخل القومي بغض النظر عن الاتجاه، ويمكننا التمييز هنا بين شكلين لتدخل الدولة، الشكل غير المباشر الضمني، وهو أن تقوم الدولة بتفعيل سياستها المالية أو النقدية بأي اتجاه، ومن دون شك فإن هذه العملية سيكون لها الأثر على عملية إعادة توزيع الدخل، فعلى سبيل المثال قيام الدولة بجمع الضرائب والرسوم أو زيادة الإنفاق الجاري في الموازنة العامة للدولة أو تخفيض سعر الفائدة مثلاً، أو تعديل سعر الصرف للعملة المحلية، كل هذه السياسات تؤثر بشكلٍ غير مباشر ضمني، من دون قصدٍ مباشر أو محدد هادف، على عملية إعادة التوزيع. أما الشكل الآخر فهو أن تقوم الدولة بتوجيه سياساتها الاقتصادية لتحقيق أهدافٍ مباشرة يكون لها الأثر المباشر على عملية إعادة التوزيع، كأن تقوم الدولة بفرض ضرائب مباشرة على الدخل (ضريبة على الأرباح الحقيقية) للأفراد والشركات، فهذه العملية تؤثر بشكلٍ مباشر على دخل الأغنياء وبالتالي سيكون هناك عملية إعادة توزيع من الأغنياء إلى الفقراء، أو أن تستخدم الدولة الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار الصناعي أو الخدمي أو التجاري مجتمعة أو منفردة، فقد تستخدم في هذا الإطار الضرائب ويكون في قصد الدولة أيضاً العمل على إعادة التوزيع بالاتجاه الآخر، فتخفض الضرائب على الدخل، أو قد تستخدم الإنفاق العام في اتجاه تحسين البنية التحتية ما يؤثر بشكلٍ مباشر على إعادة توزيع الدخل من خلال زيادة التوظيفات والدخول الموزعة لتلك الطبقة (الفقيرة على الأغلب)، كما يمكن للدولة أن تستخدم عملية إعادة توزيع الدخل كأداة لتحقيق سياسات أخرى تسعى لها، مثل محاربة البطالة والتنمية المستدامة لبعض الأقاليم أو خلق حالة توازن بين القطاعات الاقتصادية.

المنهج الثاني:

يفرق هذا المنهج بين نوعين من التوزيع الرأسي والأفقي، والتوزيع الرأسي العامودي هو الذي يقوم على تحويل جزء من الدخل من طبقة إلى طبقة، من طبقة الأغنياء إلى طبقة الفقراء أو بالطريق المعاكس. أما التوزيع الأفقي هو التوزيع الذي يتم تحويل الدخل فيه بين كل فئة من الفئات وكل طبقة من الطبقات الاجتماعية. والتوزيع الأول هو التوزيع الأكثر وضوحاً، أو بشكلٍ أدق، هو شكل التوزيع الأكثر مراقبة من قبل متتبعي الأوضاع الاقتصادية، لما يحمله من آثار على الأفراد والمنشآت ويحمل الكثير من الآثار الاجتماعية.

المنهج الثالث:

وفي هذا المنهج تتم دراسة إعادة التوزيع للدخل القومي على المستوى الكلي للاقتصاد أو على مستوى الأفراد والمجتمعات.[1] فعلى مستوى الاقتصاد الكلي تتم دراسة منعكسات السياسة التي تتبعها الحكومة على عملية توزيع الدخل القومي وعلى باقي المتغيرات الاقتصادية، وتحديد نسبة التأثير على كل متغير من المتغيرات. أما على مستوى الأفراد والمجتمعات فتقوم الدراسة في هذا الاتجاه على تحديد مكاسب وخسائر كل فرد أو جماعة أو طبقة من طبقات المجتمع، حسب الحالة، من خلال السياسات التي تم تطبيقها على التوزيع، وما إذا كانت تلك السياسات قد حققت الغاية المأمولة منها و إلى أي درجة.

1ـ3ـ4 وسائل وسياسات إعادة التوزيع:

لاحظنا في الفقرات السابقة أن هناك العديد من السياسات التي يمكن أن تستخدمها الحكومة في إطار عملها على إعادة توزيع الدخل وبشكلٍ أوسع وأدق، كما إن كل السياسات التي تعتمدها الحكومة تحمل في طياتها أثراً على توزيع الدخل السائد ضمن اقتصاد الدولة المعنية بدرجاتٍ مختلفة، وبشكلٍ مباشر أو غير مباشر حسب الإجراءات والسياسات التي تستخدمها الحكومة ومدى ارتباطها بالدخل بالنسبة لكل طبقةٍ ومجموعة.

ونظراً لاتساع هذه الأدوات والسياسات المتاحة أمام الحكومة سنحاول تجميعها ومناقشتها ضمن أربعة مجموعات، وهي علماً ب أنها متداخلة فيما بينها، وهي على الشكل التالي:

1-وسائل إعادة التوزيع على مستوى التوزيع الأولي للدخل.

[1] د. ولعو، فتح الله، مرجع سابق ص166.

2- وسائل إعادة التوزيع على مستوى السياسة الاجتماعية.

3- وسائل إعادة التوزيع على مستوى السياسة المالية.

4- وسائل إعادة التوزيع على مستوى السياسة النقدية.

ومن الجدير ذكره أن الدراسة لن تكون شاملة بشكل مطلق لكل الأدوات الممكنة الاستخدام وإنما سيكون التركيز الرئيسي على الأدوات المرتبطة بالسياسة المالية، نظراً لكون السياسة المالية هي أداة الحكومة الرئيسية للتحكم بالظروف والوقائع الاقتصادية للدولة المعنية.

1ـ3ـ4ـ1ـ وسائل إعادة التوزيع على مستوى التوزيع الأولي للدخول:

تتم في هذه المرحلة عملية التوزيع للدخول على المشتركين في العملية الإنتاجية، أي توزيع العائد بين عناصر الإنتاج، وهذا التوزيع هو التوزيع الأولي للدخل، وضمن هذا الإطار لا تعد هذه العملية عملية إعادة توزيع، إلا أن تدخل الدولة لتحديد الآلية والشكل والاتجاه الذي يتم فيه هذا التوزيع هو شكل أو أحد الوسائل الأولى لعملية إعادة توزيع الدخل، وهي من الطرق الناجعة، حيث كانت عماد آلية التوزيع وإعادة التوزيع في النظام الاشتراكي. وفي هذا الإطار يوجد طريقتان لتدخل الدولة في عملية التوزيع في إطار سياستها لإعادة التوزيع:

الطريقة الأولى:

وهي خلق دخول لعوامل الإنتاج عن طريق الإنفاق المباشر، فإما أن يتم بنفقات حقيقية تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي بشكل مباشر، أو عن طريق نفقات تحويلية، وهي تتم ضمن القطاعات الاقتصادية ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج القومي المباشر، وهنا يكون دورها في إطار إعادة توزيع الدخل القومي عن طريق إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل، وهذه الطريقة يمكن أن تتم من خلال اتجاهين:

الاتجاه الأول : عن طريق زيادة الإنفاق العام للدولة من خلال سياستها المالية، جانب الإنفاق العام، وهذا ما سنناقشه في مجال استخدام السياسة المالية لإعادة التوزيع.

الاتجاه الثاني: وهو أن تقوم الدولة باستخدام القطاع الخاص لأداء هذا الدور من خلال تشجيعه على الاستثمار في القطاعات والمناطق التي تحددها هي، من خلال تشجيعه باستخدام الوسائل المختلفة منها التشجيع الضريبي من خلال تبسيط الإجراءات أو تخفيض المعدلات الضريبية تبعاً لنوع الاستثمار أو مدته أو طبيعته أو مكان إقامته أو طبيعته الإنتاجية (كثيف العمالة أم كثيف رأس المال)، وما إلى هنالك من أشكال وطرق ضريبية أخرى، بالإضافة إلى تطوير مناخ الاستثمار، وهو من وجهة نظرنا الأهم في

طرق تشجيع الاستثمار الذي تعجز العديد من الدول النامية دفعه نحو الأمام بسبب سرعة تطور الظروف والحياة الاقتصادية، ما يتطلب إنفاق الكثير من النقود لدعم مناخ الاستثمار. ومؤخراً ظهر العديد من المؤشرات التي تهدف لقياس مناخ الاستثمار، ومن بينها تقرير ممارسة الأعمال الذي يصدره سنوياً البنك الدولي ويتعلق بتحديد مؤشر لمناخ تشجيع الاستثمار بالنسبة للمنشآت المحلية المتوسطة والصغيرة، ومؤخرا تراجع ترتيب سورية[1] في هذا المؤشر من 138 من أصل 181 دولة عام 2009 إلى 143 من أصل 183 دولة عام 2010 وبالتالي وإذا نجحت الحكومة في جذب الاستثمارات الداخلية أو الخارجية، وبالشكل الذي ترغب به فإننا تستطيع أن تستخدمها كأحد الوسائل الأولى في إعادة توزيع الدخل بالشكل و الاتجاه الذي ترغب به.

الطريقة الثانية:

إذا كانت الطريقة الأولى تعمل على خلق الدخول لعوامل الإنتاج، فإن الطريقة الثانية تقوم على تحديد هذا الدخل لكلٍ من عوامل الإنتاج، حيث تقوم الدولة بالرقابة على الأجور كعائد العمل وعلى الأرباح وتوابعها كعائد رأس المال، أو تقوم بتحديد أسعار المحاصيل الزراعية حمايةً للمزارعين أو تحدد عوائد الملكية أو تحديد عوائد الملكية للأراضي الزراعية أو غير الزراعية، أو أن تقوم بتحديد أسعار السلع الاستهلاكية. فالدولة تقوم بالعديد من الإجراءات وتوجد العديد من القوانين بهدف التأثير على مستويات الأجور، فيمكن للدولة التدخل لتحديد سعر الأجور عند نقطة معينة قد تكون فوق أو تحت نقطة التوازن، إما لجميع القطاعات أو لأحد القطاعات أو لإحدى الصناعات في القطاع الواحد، وهذا دون شك يؤثر على حصة العمل من عائد العملية الإنتاجية وبالتالي يمكن أن يؤثر على عملية التوزيع، وعليه فهي عملية إعادة توزيع للدخل.

كما يمكن للحكومة أن تحدد الحد الأدنى للأجور ضمن البلد حفاظاً على حقوق العمل في عائده من العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى أنه يحمل بعداً اجتماعياً في تأمين الحد الأدنى لإعادة إنتاج قوة العمل، وهي ظاهرة موجودة في أغلب دول العالم بغض النظر عن مدى نجاحها في تحقيق أهدافها،فعلى سبيل المثال حُدد الحد الأدنى للأجور في سورية عام 2007 بمبلغ حوالي 6015 ل.س وهو حد متدني جداً لا يتناسب مع الحد المطلوب لتغطية الحد الأدنى من مستوى المعيشة، وتقوم الحكومات أيضاً في بعض الأحيان بتحديد أسعار بعض السلع، إما أن تكون سلعاً إنتاجية حفاظاً على حقوق المنتجين، أو أن يتم تحدد سعر السلع الاستهلاكية، إما من قبل الحكومة أو تحت وصايتها بهدف إعادة توزيع الدخل، من خلال تقسيمها

[1] البنك الدولي، تقرير ممارسة الأعمال لعامي 2009 و2010.

إلى سلعٍ ضرورية توضع لها أسعار مخفضة وسلعٍ كمالية توضع لها أسعار مرتفعة. ويرتفع سعرها كلما مالت أكثر نحو الكماليات، كما ينخفض سعر السلع الضرورية كلما مالت أكثر نحو الضرورة، ومن أكثر الأنظمة إتباعاً لهذا الأسلوب هو النظام الاشتراكي الذي ساد فيه ما يسمى بـــ (أرصدة الاستهلاك الجماعية) بحيث تشتمل على مجموعة من السلع والخدمات التي يراها المجتمع ضرورية لكل فرد من أفراده، ويجب أن تقدم بأسعار مخفضة يمكن أن تصل في بعض الأحيان إلى المجان[1]. كما يمكن للحكومة أن توجه اهتمامها إلى الرقابة على عائد رأس المال، من خلال وسائل متعددة جداً منها الضرائب.

1ـ3ـ4ـ2ـ وسائل إعادة التوزيع على مستوى السياسة الاجتماعية:

تعد السياسة الاجتماعية أحدى أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة بهدف تصحيح الخلل في عملية التوزيع والتي تتم في عملية التوزيع الأولي للدخل، وبشكل عام يقصد بالسياسة الاجتماعية تلك الأنشطة والإجراءات الاجتماعية التي تقوم بها الحكومة من خلال النفقات الاجتماعية بهدف إعادة توزيع الدخل، بشكل نقدي أو عيني، أو إعانات محددة لفئات محددة من المجتمع[2]. وتنبع أهمية هذه السياسة من شدة صلتها بالأفراد حيث ترتبط بحاجاتهم الأساسية مثل الإسكان والتعليم والصحة والمرافق العامة.... وتندرج كلها تحت قطاع الخدمات الاجتماعية، وتهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد، أو بمعنى آخر رفع مستوى الرفاه الاجتماعي.

وبشكل آخر فإنه يمكن تناول الخدمات الاجتماعية من جهة الإنفاق الذي تقوم به الدولة على هذا النوع من الخدمات من أجل تحقيق أهداف اجتماعية بغية الـــتأثير على رفاه الطبقة الواسعة من السكان، وبالتالي فهي تشمل الإنفاق على التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى الدعم السلعي الذي يهدف بشكل أساسي إلى رفع المعاناة عن الطبقة الفقيرة من السكان وتأمين حاجاتها الأساسية من بعض السلع الضرورية.

ويمكن أن يأخذ الإنفاق على الخدمات الاجتماعية أحد الشكلين الرئيسين التاليين: الإنفاق الحقيقي أو الإنفاق الناقل طبقاً للتقسيم الشهير الذي افترضه (PIGOU)[3]، **حيث تعتبر النفقة العامة نفقة ناقلة** إن

---

[1] د. العلي، صالح حميد، مرجع سابق ص360 ، عن د. العوضي، رفعت، نظرية التوزيع، مرجع سابق، ص289.

[2] د. المحجوب، رفعت، إعادة توزيع الدخل القومي خلال الساسة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968 ص7.
ود. العوضي، رفعت، نظرية التوزيع، مرجع سابق، ص273.

3 د. الزكي، كريم محمد، مرجع سابق ص91، توجد ثلاثة معايير يمكن على أساسها تقسيم النفقات العامة من الناحية الاقتصادية: آ: معيار استخدام القوة الشرائية أو نقلها، ب: معيار طبيعة العملية الاقتصادية التي يتم الإنفاق من أجلها، ج: معيار تقسيم النفقات العامة من حيث أمكانية تغطيتها بمواد عادية ومواد غير عادية. يمكن النظر بتفصيل أكبر إلى كل من.
د. نجار، عبد الهادي، مرجع سابق، ص54.
د. عبد الخالق، السيد، مدخل لدراسة مالية الدولة والسياسات المالية، مكتبة الجلاء الجديدة 1988، ص12.

تمكنت من نقل القوة الشرائية من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى في المجتمع، أو داخل نفس الطبقة من فئة إلى فئة أخرى، وفي مثل هذا النوع من النفقات لا تحصل الدولة على مقابل مباشر لقاء الخدمات التي تقدمها، مثل الإعانات الاجتماعية والاقتصادية (إعانات البطالة والشيخوخة والمرض)، وهذا النوع من النفقات هو الذي يلعب دوراً مباشراً في عملية إعادة التوزيع للدخل، وفيما يتعلق بإعانات البطالة فإن التطرف في التحليل يوصلنا إلى اعتبار البطالة المقنعة في بعض الدول شكلاً من أشكال الإعانات الداعمة لبعض الفئات من المجتمع، وبشكل خاص إن لم يكن هناك نظام معتمد لتعويضات البطالة، وتظهر هذه الحالة بشكل واضح في الدول النامية بما فيها سورية، التي لا تملك القدرة الفنية والمالية لإدارة عمليات ضبط وتعويض البطالة.

أما النفقات العامة الحقيقية: فتتمثل بما تنفقه الحكومة في سبيل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، مثل النفقات الموجّهة كرواتب الموظفين في مجال الخدمات الصحية المجانية من أطباء وممرضين وغيرهم كأجر مقابل ما يقدمونه من أعمال في مجالاتهم، وهذا النوع من النفقات يكون دوره الرئيسي في عملية توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج، ويلعب دوراً ثانوياً في عملية إعادة التوزيع للدخل ويمكن النظر إلى هذا النوع من النفقات العامة الحقيقية من زاويتين[1]:

الزاوية الأولى: هي مدى الاستفادة من النفقات العامة الحقيقية من قبل الأفراد، وبهذا الاتجاه يمكن تقسيم الإنفاق الحقيقي إلى نفقات قابلة للتقسيم ونفقات غير قابلة للتقسيم، حيث تستخدم النفقات القابلة للتقسيم لتسيير المرافق والخدمات العامة كالصحة والتعليم وما يشابهها، بحيث يمكن تحديد الشخص المستفيد من الخدمة وتحديد حجم الاستفادة لكل فرد، وفي هذا الإطار يمكن دراسة وتحليل أثر الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي بشكلٍ ميسرٍ أكثر. أما بالنسبة للنفقات العامة الحقيقة غير القابلة للتقسيم فهي النفقات التي تحقق منفعة عامة جماعية لا يمكن تحديد المستفيدين المباشرين منها، ويكون من الصعب تحديد نصيب كل فرد من هذه النفقات، وخير مثال عليها النفقات العامة على الدفاع والأمن والقضاء، مع ضرورة الإشارة إلى أن بعض هذه القطاعات، وبشكل خاص قطاع الدفاع قد يكون قطاعاً رائداً في الحياة الاقتصادية من خلال الصناعات التي من الممكن أن يدعمها ويطورها كما هو الحال في الكثير من الدول المتقدمة.

الزاوية الثانية: ومن هذه الزاوية يمكن تقسيم الإنفاق العام الحقيقي إلى نفقات جارية ونفقات استثمارية، وتعد النفقة جارية عندما يتم استخدامها لتمويل رواتب الموظفين مثلاً أو نفقات لتأمين سير المرافق

[1] د. الزكي، كريم محمد،مرجع سابق ،ص92.

والخدمات العامة، أما الإنفاق الحقيقي الاستثماري فهو الإنفاق الذي يوجه لإنشاء مشاريع جديدة ومنشآت ذات نفع عام من مشافي ومدارس وغيرها، ويفترض في الإنفاق الاستثماري أن يحقق زيادة في رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية. وبشكل أساسي تعتبر السياسات الاجتماعية أحدى أهم الأدوات بيد الحكومات لتغيير سياستها في إعادة توزيع الدخل من جانب الإنفاق، فتعد السياسات الاجتماعية الوجه التنفيذي لسياسة الدولة في إعادة التوزيع، ويعتمد نجاح هذه السياسة على عدة عوامل نوجز أهمها في مايلي:

1- حجم دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أما أحد أهم المؤشرات لقياس حجم دور الدولة فهو نسبة الميزانية العامة للحكومة من الناتج المحلي الإجمالي، وبشكل أكثر دقة نسبة الإنفاق على قطاع الخدمات من الميزانية العامة للدولة من الـــGDP. والعلاقة بين المتغيرين هنا تكون طردية بحيث يزداد احتمال نجاح الدولة في تطبيق سياساتها الاجتماعية، وبالتالي سياساتها في إعادة التوزيع، مع زيادة نسبة إجمالي الإنفاق العام الفعلي على القطاعات الخدمية، إلا أن هذه النسبة من وجه نظرنا غير كافية، فلا بد هنا من النظر إلى فعالية هذا الإنفاق، وهل يتم بالكفاءة المطلوبة، ومن هم المستفيدون من هذا الإنفاق (أصحاب دخل الأجور أم أصحاب دخل الأرباح).

2- مستوى تطور العلاقات الاجتماعية في المجتمع، حيث يساعد الوعي الاجتماعي ومستوى التطور الذي وصلت إليه علاقات عوامل الإنتاج والتطور، وهذا يعتمد على إدراك كل عامل لأهمية ودور العامل الآخر، ليس على المستوى الاقتصادي فقط، بل كذلك على مستوى العلاقات الاجتماعية، كما يتعلق الوعي والتطور الاجتماعي بمستوى تطور المنظمات الشعبية والخيرية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحياة الاجتماعية.

1ـــ3ـــ4ـــ3ـــ وسائل إعادة التوزيع على مستوى السياسة المالية :

يمكن تعريف السياسة المالية: بأنها مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن العام، مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة[1]، وبشكل عام يمكن القول بأن السياسة المالية أو النظام المالي في دولة ما يمكن تحديد طبيعته وشكله من

[1] د. كنعان، علي، اقتصاديات المال والسياسيين المالية والنقدية، دار الحسنين سورية 1996، ص219.

خلال علاقات الإنتاج وشكل الدولة المسيطرة[1]، من هنا نتطرق إلى النقطة المركزية في البحث، فمحور العمليات بيد الدولة في إطار عملها في سياسة إعادة توزيع الدخل تعتبر السياسة المالية التي تتمثل في الموازنة العامة للدولة، فمع تطور النظريات الاقتصادية، وبغض النظر عن الصفة التي تمتعت بها الدولة أكانت دولة راعية أم حارسة أو غير ذلك من الأشكال، فكان هناك عامل مشترك يتمثل في محاولة الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية لدفع عملية التوزيع نحو العدالة، وإن كان بدرجات مختلفة شديدة أو ضعيفة حسب المرحلة التي مرت بها. برز هذا الدور بشكل أساسي مع تطور المجتمع الرأسمالي وظهور حالة عدم المساواة أو اختلال حالة العدالة التوزيعية لمصلحة من يمتلكون وسائل الإنتاج، واضطرار الدولة إلى التدخل للتخفيض من حدة عدم العدالة في توزيع الدخل تحت الضغوط السياسية للطبقات العاملة في مرحلة ما من عملية التطور، أما في المرحلة اللاحقة فكانت العملية تتم تحت ضغوط مصلحة الطبقتين العاملة والمالكة كما تم إيضاحه سابقاً لخلق طلب فعال للعرض المتنامي، بحيث تتم تلك العملية التدخلية لإعادة توزيع الدخل عن طريق الإنفاق العام لزيادة القوة الشرائية لبعض الطبقات ذات القوة الشرائية المحدودة، وهذا الإنفاق لابد من أن يكون ممولاً بطريقة ما، وهذه الطريقة في التمويل اختلفت من مرحلة إلى أخرى ومن نظام إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ولكن الشكل الأساسي الذي يدخل بشكل رئيسي في إطار عملية إعادة التوزيع للدخل القومي هو تحويل هذا الإنفاق من خلال الضرائب التي لابد من تعاضد فكري في إدارتها متوافق مع إدارة الإنفاق، أي لابد من انسجام تام بين السياسة والضريبة وسياسة الإنفاق العام تحت مظلة واحدة هي السياسة المالية في سبيل إعادة توزيع الدخل القومي بشكل عادل. فالدخل القومي للدولة هو المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة، حيث تقوم الدولة باقتطاع الوسائل المالية التي تراها مناسبة لاستمرار عمليات إعادة الإنتاج ولإشباع الحاجات المادية والمعنوية للمواطنين، وبالتالي فإن الدولة هي صاحبة الحق بوضع القواعد والقوانين والإجراءات التي تحدد نسب توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي بما يخدم أهداف الدولة العامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2]، كما أن عملية التوزيع وإعادة التوزيع لا تصدر بقرار حكومي أو بإتباع أهواء وميول ورغبات الأفراد، بل هي سياسة لابد أن تكون مرتكزة على مبررات وقواعد عملية حقيقية وموضوعية تتلاءم مع مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي للدولة[3] ودرجة الرفاه الموجودة في الدولة، والدرجة المرغوب الوصول إليها. وفي هذا الإطار تتم معالجة قضايا السياسة المالية من خلال السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام، مع

[1] د. كنعان، علي، مرجع سابق، ص16.
[2] د. كنعان، علي، مرجع سابق، ص19.
[3] د. كنعان، علي، مرجع سابق، ص20.

ضرورة الإشارة إلى أن تمويل الإنفاق العام لا يتم بشكل حصري من خلال السياسة الضريبية، فغالباً ما يتم تمويل الإنفاق العام من خلال عجز الميزانية العامة بشكل أساسي، بالإضافة إلى أن بعض الدول وبالأخص التي تملك إلى الآن رواسب اشتراكية من خلال القطاع العام الذي تملكه ويحقق لها إيراداً لتمويل إنفاقها العام (نعتقد أن هذه الرواسب ايجابية وبشكل خاص للدول التي تعيش طور الانتقال من التخلف إلى التقدم) كما أن التمويلات الأخرى غير الضرائب يكون تأثيرها أقل نسبياً وبشكل غير مباشر على عملية إعادة التوزيع، وعليه سيتركز البحث بشكل رئيسي على السياسة الضريبية من جهة التمويل وسياسة الإنفاق من جهة أخرى.

1ـ3ـ4ـ3ـ1ـ السياسة الضريبية:

تُعرف السياسة الضريبية بأنها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع[1]، وتعتبر الممول الرئيسي للحكومات وميزانياتها العامة، فالضريبة هي التعبير المالي للعلاقة بين الدولة والأفراد، وارتبط تطورها ومفهومها بتطور دور ومفهوم الدولة، كما أنها تخضع لتأثير التيارات السياسية والاجتماعية والإدارية والنفسية التي تحدد شكل وطبيعة النظام الضريبي لكل مجتمع من المجتمعات، فانتقلت الضريبة تاريخياً من كونها مساعدة اختيارية للحاكم تفرض من خلال واجب التضامن الاجتماعي إلى كونها فريضة مقابل خدمة تقدمها الدولة للأفراد، لتصل لاحقاً إلى كونها مساهمة الفرد (دافع الضريبة) في الأعباء العامة حسب مقدرته التكليفية وفق ما يتطلبه مفهوم العدالة وحاجات إعادة التوزيع في إطار أهداف سياسية واجتماعية للدولة[2].

1) **مفهوم وتعريف الضريبة:**

تطور مفهوم الضريبة مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، ففي حين كانت أداة لتأمين الموارد المالية للدولة لتمويل الحروب ونفقات الحاكم الخاصة والعامة (بناء القصور، والجسور، والطرق، وتمويل الحروب....)، تطورت لتستخدم كأداة لإزالة الفوارق بين الطبقات وإعادة توزيع الدخل القومي في بعض النظم الاقتصادية، لتنتقل إلى كونها أداة لتأمين الحاجات المالية للدولة وتأمين

[1] د.عثمان، سعيد عبد العزيز ، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعة، القاهرة، 2000، ص223.

[2] لابد من الإشارة هنا إلى أننا لن نخوض في التمييز بين الضرائب والرسوم فالتمييز الذي سنستخدمه في هذا البحث سيكون الضرائب للتعبير عن الضرائب والرسوم معاً كون العامل الموحد الأساسي بينهما هو اقتطاع ممن الدولة بشكل إلزامي.

حصيلة وافرة لتستطيع تنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية، والتي انتقلت لاحقاً لتكون أحد أشكال سياسات إعادة التوزيع للدخل في النظم الرأسمالية خدمة لاستمرار دوران عجلة الاقتصاد ودفعها نحو الأمام، في حين تكون تائهة المعالم والتوجه في البلدان النامية، مائلة حيناً نحو المفهوم في النظم الاشتراكية، وحيناً آخر نحو المفهوم الأولي لدى النظم الرأسمالية، ومع الإشارة هنا إلى أن صندوق النقد الدولي يدفع دوماً من خلال مشورته التي يقدمها للدول النامية نحو الاتجاه الثاني بغض النظر عن مفهوم ونظام ودور وخصوصية الدول النامية، فتكون النصيحة بشكلها العام (المحافظة على الضرائب كأداة للتمويل المالي للخزينة العامة دون أن يكون لها أي بعد آخر، فقط جمع أكبر حصيلة ممكنة لتمويل الإنفاق الذي يسعى دائماً لضغطه للحد الأدنى في أطار سياسة ضغط النفقات)، فالضريبة وجوه سياسية واجتماعية من جهة واقتصادية من جهة ثانية وقانونية من جهة ثالثة[1].

ومن جهة التعريف يشار هنا إلى أن القوانين الوضعية نادراً ما تتطرق إلى تعريف الضريبة ونهج المشرع السوري ذات النهج، فلا يوجد في التشريعات السورية أي تعريف للضريبة، وما يذكر من تعاريف هي اجتهادات للفقهاء في مجال الضرائب (بأنها فريضة مالية تضامنية تقتطعها الدولة بصورة نهائية ومباشرة وتستخدمها كوسيلة لتحقيق أهدافها العامة)[2].

ويقول لوقن بورجر "إنها مساهمة تأخذ صورة عينية أو نقدية (وهو الوضع الأغلب) يجبر الأفراد، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين، على تقديمها للدولة بغض النظر عما إذا كانوا يستفيدون أم لا من تلك الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة، وعن درجة استفادتهم منها، وهي تفرض عليهم تحقيقاً لأغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية"[3]. كما عُرفت على أنها «اقتطاع عيني أو نقدي يدفعه الأشخاص الطبيعيون أو والاعتباريون للدولة بصفة إجبارية نهائية، وهي تفرض لتحقيق الأهداف العامة للدولة»[4].

ولسهولة البحث وللتركيز على دور الضرائب في إعادة توزيع الدخل القومي سيتم أخذ التصنيف حسب الوعاء، ونركز على الشكل الثالث من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ونتطرق إلى بعض منها، وعلى وجهة الخصوص، ما هو مطبق في سورية، ويعود هذا التقسيم للضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة إلى مدرسة الطبيعيين (الفيزوقراطيين) وتوجد عدة معايير للتفريق بين هذين النوعين، منها ما يرجعها إلى طريقة الجباية التي تتم للضريبة، أو من يتحمل عبء الضريبة (فإن تحملها دافع الضريبة

[1] د. بشور، عصام، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الخامسة، جامعة دمشق، 1995، ص120.
[2] د.بشور، عصام، مرجع سابق، ص129.
[3] د.الصباحي، حمدي، دراسات في الاقتصاد نظرية المالية العامة والسياسات المالية، دار النشر المغربية،الرباط 1982، ص107.
[4] د.كنعان، علي، مرجع سابق ص 30.

اعتبرت مباشرة، وأن استطاع نقلها إلى الغير، سواء كان ذلك عن طريق رفع الأسعار أو تخفيض التكاليف أو أية طريق أخرى، فهي غير مباشرة، والبعض يطبق هذه القاعدة على ضريبة الأرباح التجارية)[1] ومنهم من يميز بينها من جهة استقرار الوعاء الضريبي، إلا أن المعيار الأشهر يستند إلى أنه إذا فرضت الضريبة على الدخل أو واقعة اكتسابه كانت الضريبة مباشرة، بينما إذا فرضت الضريبة على واقعة التصرف في الدخل أو إنفاقه كانت الضريبة غير مباشرة[2]. ويرى المفكرون التقليديون أن عبء الضرائب المباشرة يتحمله المكلف قانوناً بأداء الضريبة، وهو ما يؤثر مباشرة على عملية إعادة التوزيع عن طريق التأثير على تخفيض الدخول النقدية، أي تخفيض دخول (ثمن) عوامل الإنتاج أكثر من التأثير على ثمن المنتجات، بينما يتحمل المستهلكون عبء الضرائب غير المباشرة، وتؤدي إلى رفع ثمن السلع والخدمات الاستهلاكية ما يعني خفض الدخول الحقيقية، أي أنها تؤثر على إعادة التوزيع من خلال التأثير في ثمن المنتجات أكثر مما لها أثر على ثمن عوامل الإنتاج[3].

يعد التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة من الأمور الجدلية والشائكة كما ذكرنا، ولذلك سنعتمد مفهوماً واحداً وطريقة واحدة في التمييز من خلال التعريف التالي:

2) الضرائب المباشرة:

هي الضرائب التي يتم اقتطاعها مباشرة من دخل المكلف وأمواله محل الضريبة[4]، وأهم ميزة لهذا النوع من الضرائب هو العدالة، فهي تأخذ بعين الاعتبار أعباء المكلف وظروفه الشخصية، وتميز بين مصادر دخله بحيث يمكن تخفيض نسبتها عندما تفرض على الدخل الناتج عن العمل وتسمح بتخفيضات لأسباب اجتماعية وعائلية، فهي تفرض على مقدرة المكلف الحقيقية ولا تظلمه ولا يقلل من عدالتها سوى سعي المكلف للتهرب منها، أو نقل عبئها إلى غيره، فتنهار أسس عدالتها[5]، كما أن هذا النوع من الضرائب قابل للتطبيق بشكل معدل تصاعدي بحسب مقدرة وحجم المكلف ومن بين أشكالها:

1- الضرائب على الدخل.

2- الضرائب على رأس مال.

3- الضرائب على التركات.

3) الضرائب غير المباشرة:

[1] د.مزهود، محمد سعبر، مبادئ الملكية العامة، منشورات جامعة حلب، 1982، ص181.
[2] د.النجار، عبد الهادي ، مرجع سابق ،ص184.
[3] د. زكي، كريم محمد،مرجع سابق، ص80-81.
[4] د. كنعان، علي، مرجع سابق ، ص37.
[5] د. بشور، عصام، مرجع سابق ، ص 152- 153.

هي الضرائب التي يتم فرضها على وقائع وتصرفات معينة أو سلع، وبالتالي يدفعها المستهلك في حال شرائه لهذه السلع أو سلوكه ذلك السلوك الخاضع للتكليف[1]. يمتاز هذا النوع من الضرائب بالمرونة في التكليف وسهولة التحصيل والغلة الوفيرة إلا أن أشد عيوبه هو عدم عدالته، وبشكل خاص على الطبقة المتوسطة والفقيرة، فهي شديدة الوطأة على طبقة الفقراء أكثر من طبقة الأغنياء، ويزداد بصورة مضطردة بتضاؤل دخل المكلف، حيث يخضع لضريبة الاستهلاك العام من المواد الغذائية والمواد الضرورية بنسبة واحدة لا تميز بين أصحاب الدخول المرتفعة أو المنخفضة، على الرغم من الفارق في المقدرة التكليفية لهما، أي المقدرة على الدفع[2] بالإضافة إلى أن نسبة الإنفاق على السلع الضرورية من الدخل هي أعلى لدى الفقراء وذوي الدخل المحدود منها لدى الأغنياء. وقد تكون سهلة التأثير على دخل الأغنياء وشديدة على دخل الفقراء، لا بل على العكس من ذلك فهي تؤدي في أكثر الأحيان إلى زيادة غنائم الأغنياء وتراكم الثروة في أيديهم[3].

من بين أهم أشكالها:

1- الضرائب على الاستهلاك ــ ضريبة الإنفاق الاستهلاكي ــ ضريبة المبيعات ــ الضريبة على القيمة المضافة VAT.

2- الرسوم الجمركية.

4) أثر الضرائب على إعادة توزيع الدخل القومي:

يعد الدور الفاعل الذي تلعبه الضرائب في إعادة توزيع الدخل دوراً حديثاً بالنسبة للنظريات الاقتصادية، فلم يولِ الاقتصاديون الكلاسيكيون اهتماماً بهذا الدور، بل تم إهماله لسببين جوهريين[4] هما:

1- لم تكن فكرة نظرية المنفعة الحدية وفكرة تناقصها مع ازدياد وحدات الدخل قد تقدمت بعد.

2- اعتقد الكلاسيكيون بأنه كلما تباينت الدخول، ازداد عرض المدخرات وانخفض سعر الفائدة، وأصبح ذلك حافزاً على زيادة الاستثمار[5].

وعلى هذا الأساس لم يهتم الكلاسيكيون بدراسة وسائل تحسين توزيع الدخل، بل يتضح أنهم ومن خلال الرجوع إلى النظرية المالتوسية في السكان، ونظرية ريكاردو في عبء الضريبة، أنهم كانوا يؤمنون

[1] د. شهاب، مجدي محمود، الاقتصاد المالي، نظرية مالية الدولة السياسات المالية للنظام الرأسمالي، الدار الجامعية بيروت 1988، ص173.
[2] د. بشور، عصام، مرجع سابق، ص155.
[3] د. كنعان، علي، مرجع سابق، ص41.
[4] د. كنعان، علي، مرجع سابق، ص65.
[5] د .فوزي، عبد المنعم، المالية العامة، دار النهضة العربية بيروت 1971، ص207 .

بعدم إمكانية تحسين مستوى دخل الأفراد ذوي الدخول المنخفضة عن طريق تخفيف العبء الضريبي عليهم وزيادته على أصحاب الدخول المرتفعة. كما (وبلغريد بارينو) أن أحد المفكرين الكلاسيكيين فإنه من خلال نظرية التفاوت النسبي في الدخول أواخر القرن التاسع عشر اعتبر أن هذا التفاوت القائم على القدرات أو الكفايات لا يستند أبداً على أية حقائق واقعية. بعد ذلك جاءت نظرية المنفعة الحدية لتبين أن رفاهية المجتمع الذي يجب أن تكون أساساً لكل دراسة اقتصادية لا تعود فقط إلى حجم الدخل الأهلي فقط، بل تعود أيضاً إلى الطريقة التي يتم بها توزيع وإعادة توزيع الدخول على أفراد المجتمع أيضاً.

أما الاهتمام الكبير بقضية التوزيع فقد كان على يد النظرية الكينزية، حيث رأت أن توزيع الدخل يؤثر بشكل كبير على زيادة الطلب الفعال، وبالتالي يمكننا التأثير على الطلب الكلي من خلال التأثير في توزيع الدخل من خلال الضرائب، فقد بين كينز أن الادخار عامل سلبي لا يؤثر في حجم الاستثمار، وإنما يتأثر به، وأن سعر الفائدة دالة (مع ثبات التفضيل النقدي أو تفضيل السيولة)، للعرض النقدي والدور الذي تلعبه السياسات النقدية والمصرفية هو أن سعر الفائدة ليس العامل المحدد للاستثمار بل أن حجم الاستثمار يتوقف على العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، وأننا إن رغبنا في تحسين الحالة الاقتصادية للمجتمع أو رفع رفاهية الأفراد فيه، فإننا بحاجة إلى زيادة الادخار، علماً بإن تفاوت توزيع الدخول هو من العوامل المؤثرة بشدة على زيادة الإنفاق الكلي وزيادة الطلب الكلي بعلاقة عكسية أي أنه لزيادة الإنفاق الكلي وزيادة الطلب الكلي سنكون بحاجة لتخفيض مستوى التفاوت في توزيع الدخول بين الطبقات، وعلى هذا الأساس لا بد من استخدام الضرائب والسياسة الضريبية في هذا الاتجاه، حيث كان اتجاه الكينزيين يعتمد على الإجراء الدراسات حول أثر الضرائب على توزيع الدخول للحصول على الحل الأمثل لاستخدام الضرائب في تخفيض التفاوت في توزيع الدخل، سعياً منهم لزيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الكلي[1].

وسنركز في هذا الاتجاه على شكلين من الضرائب يعبران عن النوعين الرئيسين المباشر وغير المباشر، وهذان الشكلان هما الضريبة على الدخل التي تمثل الضرائب المباشرة، والضريبة على القيمة المضافة التي تمثل الضرائب غير المباشرة.

أــ أثر ضرائب الدخل:

[1] د. كنعان، علي، مرجع سابق، ص66.

تتخذ هذه الضريبة مطرحاً لها المال الذي يكسبه المكلف قبل أن يتحول هذا المال إلى ثروة ذاتية أو رأسمال للمكلف[1]، أي أن المطرح هو المال لحظة دخوله إلى الذمة المالية للمكلف، لن ندخل في تفصيل معنى الدخل وأشكاله، فالتركيز سيكون على آلية هذه الضريبة على إعادة التوزيع. تعتبر هذه الضريبة أشهر الضرائب التي استخدمتها الدول المتقدمة الرأسمالية في آلية خلق تقارب بين الدخول العالية والدنيا أي إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة، وذلك بشكل رئيسي من خلال عاملين أساسيين:

1- معدل الضريبة.

2- طبيعة الدخل والشخص المكلف.

تعتمد هذه الضريبة على تصاعدية المعدل الضريبي، بحيث يمكن أن تكون منخفضة على الدخول الصغيرة وتزداد مع ارتفاع الدخل، ما يؤدي إلى الأخذ من الأغنياء أكثر من الفقراء أو من أصحاب الدخول العالية أكثر من المبالغ التي تؤخذ من أصحاب الدخول المنخفضة، كما يمكن أن يرتبط معدل الضريبة بنوع العمل الذي ينتج الدخل أو بالشخص صاحب الدخل ووضعه الاقتصادي والاجتماعي، هذه الأمور كلها تؤدي إلى أن تكون هذه الضريبة أداة فاعلة في التأثير على توزيع الدخل، وبالشكل العام يكون هذا التأثير وعلى الغالب في صالح الطبقات الفقيرة لأهداف اقتصادية واجتماعية كما ذكرنا سابقاً، فمن الممكن أن تكون هذه الضريبة تصاعدية على الدخل (نوع الدخل أو على مجمل الدخل)، حسب قيمة الدخل أو أن تكون بمعدلات متعددة، حسب طبيعة الدخل فتكون بمعدل منخفض وإن كان تصاعدياً على الدخول الناتجة عن العمل وبمعدلات أعلى وتصاعدية أيضاً على الدخول الناتجة عن غير العمل، هذه بعض الحالات التي من الممكن أن تلجأ لها الحكومات إن أرادت التأثير في توزيع الدخل لصالح الطبقات الأقل دخلاً. كما يمكن للدولة أن تستخدم هذا النوع من الضرائب للحالة المعاكسة، بأن تؤثر على توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، بهدف مساعدة الطبقات الغنية (حسب رأي اللبراليين) على تكوين تراكم رأسمالي يساعد على زيادة حجم الاستثمارات، هذا ما تلجأ إليه الدول النامية بعض الأحيان، أو بالأحرى هذا ما يتم تقديمه لها من نصائح للتأثير على جانب العرض من خلال زيادة الحافز على الاستثمار من دون شك، هذه العملية تتجاهل أهم العوامل المؤثرة في النمو وهو الطلب المحلي، فزيادة دخل الأغنياء سيؤدي بالضرورة إلى خفض حصة الفقراء من الدخل ما يؤدي إلى انخفاض القدرة الاستهلاكية لهم، وبما أن عددهم هو الأكبر، فبالتالي سيكون تأثيرهم على الطلب المحلي مباشراً وسريعاً وبعلاقة عكسية، أي سينخفض الطلب المحلي، وبالتالي ستكون

[1] د. بشور، عصام ، مرجع سابق، ص142.

الدولة مضطرة للجوء إلى الطلب الخارجي لتغطية الزيادة في العرض المحلي الداخلي، وهذا يزيد من ارتباط الدولة مع الخارج ويزيد من معدل الانكشاف، ويصبح تأثرها بالعلاقات الخارجية كبيراً جداً، وما يحمله هذا من آثار سلبية على الدول النامية خصوصاً نظراً لضعف قدرتها الاقتصادية والسياسة الخارجية، ومن الآليات التي تستخدمها في هذا المجال إعفاءات ضريبة الدخل بهدف تشجيع الاستثمار، أو أن يتم تخفيض قيمة الشريحة العظمى من سلم شرائح المعدل التصاعدي للضريبة مع جعل الفرق بين المعدلات المفروضة على الشرائح المختلفة ضئيلاً أو أن يكون السلم الضريبي مكوناً من عدد قليل من الشرائح بحيث يكون التباين ضئيلاً بينها، وبالتالي ينخفض مستوى التأثير الضاغط على معدل الدخل الأعلى، بحيث يكون التأثير النسبي لضريبة الدخل أعلى بشكل كبير على الدخول المتدنية، كما يمكن تخفيض الحد الأدنى المعفى من هذه الضريبة بحيث يكون دون جدوى، أو ربطه بشروط كثيرة وقاسية تجعل الاستفادة منه قليلة. ومن الضروري هنا الإشارة إلى أن كل أداة من هذه الأدوات ضمن الضريبة على الدخل لها درجة تأثيرها التي تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، ومن قطاع أو حالة اقتصادية إلى أخرى، ولهذا فإن العمليات بقدر ما هي واضحة أحياناً بقدر ما هي مفيدة ودقيقة فهي تحتاج إلى دراسات معمقة ودقيقة حسب حالة كل دولة ضمن إطار السياسة الضريبية.

وبشكل عام فكلما كانت نسبة هذه الضريبة (الضريبة على الدخل) مرتفعة كان دور الدولة إيجابياً في التقريب بين دخول الطبقات المختلفة (الفقيرة والغنية)(الدخول المنخفضة والدخول المرتفعة) والعكس صحيح، وهكذا نلاحظ أن إعادة توزيع الدخل خلال القرن العشرين كانت واضحة وملموسة في بريطانيا وألمانيا وفي الدول الاسكندينافية أكثر مما هي عليه في دول مثل فرنسا المعروفة بتشريع ضريبي مختلف عن تشريعات البلاد الرأسمالية الصناعية الأخرى[1]. ومن الجدير ذكره أن هذه الضريبة تعاني وبشكل رئيسي في الدول النامية من إشكالية التهرب والتجنب الضريبي، ومع الفارق الملموس بينهما فكليهما يؤثران سلباً على دور السياسة الضريبية في عملية إعادة التوزيع، فالتهرب والتجنب الضريبي يمارسان سياسة إعادة توزيع أخرى غالباً ما تكون لصالح الفئات صاحبة الدخل الأعلى كونها غالباً ما تتمتع إما بالخبرة العملية اللازمة للتجنب والتهرب الضريبي، أو يكون لديها القدرة والسلطة الكافية لممارسة هذه الأعمال السلبية بحق المجتمع والنظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة دون أن تُسأل.

[1] د. ولعلو، فتح الله، مرجع سابق، ص171.

ب ــ الضريبة على القيمة المضافة:

تعد هذه الضريبة الشكل الأكثر تطوراً للضرائب غير المباشرة مع الأخذ بعين الاعتبار أنها مطبقة في فرنسا منذ عام 1948، وعلى الرغم من تسميتها فأن المقصود بها بشكل عام ليس الضريبة على القيمة المضافة وإنما هي ضريبة على الإنفاق الاستهلاكي، وهي تفرض بفحواها على الإنتاج بكافة مراحله ولكن بشرط أن يكون هناك ديناميكية تتيح للمؤسسات إمكانية معادلة الضريبة التي يدفعونها على مشترياتهم من البضائع والخدمات مقابل الضريبة التي يتحملونها على مبيعاتهم لتلك البضائع والخدمات، ويمكن تعريفها على الشكل التالي: هي ضريبة ذات وعاء ضريبي واسع تفرض على مبيعات السلع بما يتضمن مرحلة الإنتاج مع تطبيق نظام موازنة للضريبة المحملة على السلع المشتراة كمدخلات، ماعدا السلع الرأسمالية مقابل تلك الواجبة على المخرجات[1].

ودون الخوض أكثر في التعريف وآليات التطبيق فإن الضريبة من أكثر الضرائب غير المباشرة تطوراً وتعد حالياً في ذروة هرم الضرائب غير المباشرة، وهي تلعب الدور المعاكس للدور الذي تلعبه ضريبة الدخل من جهة أثرها على توزيع الدخل، فالركيزة الأساسية لهذه الضريبة هي عملية الاستهلاك بكل مراحلها، ومطرحها هو الربح الإجمالي المتحقق من كل عملية تبادل للسلع والخدمات أو ما يسمى تجاوزاً القيمة المضافة، ولهذه الضريبة شكلان أساسيان شكل يعتمد على مبدأ الوجهة، والأخر يعتمد على مبدأ المنشأ، وغالباً ما يتم تطبيقها وفق مبدأ الوجهة انسجاماً مع كونها ضريبة على الاستهلاك، بالإضافة إلى أنه الشكل الشائع عالمياً، حيث يكون المكلف الحقيقي بها هو الفرد الذي يشتري السلع والخدمات، أو بشكل آخر المستهلك النهائي، فالبائع أو المصنّع الذي يقوم بتوريدها للإدارة الضريبية هو طرف وسيط بين المكلف الحقيقي والإدارة الضريبية ، حيث يتم نقل هذه الضريبة بالتتابع وبشكل مباشر إلى المستهلك النهائي، وبالتالي فإن هذه الضريبة تؤثر على القدرة الإنفاقية للمستهلك وتخفض من مستوى قدرته على الشراء نظراً لكونها، ومن دون شك، تؤدي إلى زيادة في أسعار السلع والخدمات الخاضعة للضريبة، أي أنها ستؤدي بالنتيجة إلى الضغط على منحنى الطلب المحلي نحو الأسفل، أي تخفيض الطلب المحلي. ويكون وقع هذه الضريبة أشد على الطبقات منخفضة الدخل منه على الطبقات مرتفعة الدخل، وهذا يعود إلى أن هذه الضريبة بالشكل النظري هي ضريبة عامة على كل الاستهلاك، والإعفاءات منها قليلة جداً، ويمكن التخفيف من عبئها فيما لو استخدمت بعدة معدلات، مثلاً للتمييز بين

[1] ليام ابريل ومايكل كبين وجين بودليين وفيكتوريا سورز، الضريبة على القيمة المضافة العصرية كتاب صادر عن الصندوق النقدي الدولي 2001 ترجمة سلمى الحافظ وإياد الحسن ومنذر ونوس وأحمد قاسم عام 2007 وزارة المالية كتاب غير منشور.

السلع والخدمات حسب أهميتها ومستوى الرفاهية التي تحققها، فالسلع الضرورية وشائعة الاستخدام لدى الطبقات منخفضة الدخل تخضع لمعدلات منخفضة، وبعضها يمكن أن تكون معفاة أو خاضعة لمعدل صفري حسب أهميتها وضرورتها للاستهلاك العام، أما السلع غير الضرورية والسلع الكمالية فيمكن أن تخضع للمعدلات المرتفعة، وهذا الشكل مخالف للشكل الذي تنصح به المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي الذي ينصح الدول النامية دائماً بالاتجاه نحو ضرائب الاستهلاك، وعلى رأسها الضريبة على القيمة المضافة بالشكل الأقرب إلى النظرية (معدل وحيد وإعفاءات بالحد الأدنى)، على الرغم من أنه مخالف لأغلب النماذج في الدول المتقدمة، وحجته الأساسية في هذا المجال ضعف الإدارة الضريبية، وبالتالي عدم قدرتها على إدارة الضريبة بعدة معدلات وإعفاءات متنوعة، غير أننا نخالفه الرأي تماماً، فإن الضرورة الاقتصادية والاجتماعية لتعدد المعدلات وتنوع الإعفاءات تستوجب من الإدارة الضريبية إتباع هذا النموذج، كما أن هذا الضعف في الإدارة الضريبة يوجب عليها تعدد معدلات الضريبة وتنويع وتوسعة الإعفاءات لتتمكن الإدارة من تخفيض حالات التهرب والتجنب الضريبي وتخفيض عبء هذه الضريبية على الطبقات الأفقر. حيث أنه مع عدم الجدوى الاقتصادية لتكليف (إخضاع للضريبة) لبعض الحالات، ستولد لها كماً كبيراً من المعلومات يعطيها القدرة على رقابة لأوسع الحالات أو أغلبها التي تخضع لمعدلات الأعلى في الضريبية على القيمة المضافة، بالإضافة إلى استخدام هذه المعلومات في مراقبة وتدقيق الضريبية على الدخل، وتجعل الجدوى الاقتصادية للتجنب أو التهرب الضريبي ضعيفة إلى أقصى حد ممكن، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومات التي تملك إدارة ضريبية ضعيفة هي في الغالب حكومات الدول النامية على الأغلب، وتكون في أمس الحاجة إلى التدخل في عملية توزيع الدخل لصالح الطبقات ضعيفة الدخول وليس العكس.

كما أنه من الجدير ذكره أن انخفاض الطلب المحلي الذي تولده هذه الضريبة سيؤثر بالضرورة على العرض المحلي، وبالتالي على مستوى الإنتاج وعلاقته بالطلب للخارج كما ذكرنا سابقاً، ما يزيد من ضعف الدول النامية ويحفز اتجاه الاستثمارات التي تعتمد على تلبية طلب خارجي بالإضافة إلى الاستثمارات التي بدأ المجتمع المتقدم نبذها، كالصناعات قليلة القيمة المضافة، وعلى ذلك فإن التوسع في الضرائب غير المباشرة، وعلى رأسها الضريبة على القيمة المضافة، مع ثبات أو تراجع الضرائب المباشرة، وعلى رأسها الضريبة على الدخل، يعني إعادة توزيع الدخل القومي في غير الطبقات ذات الدخول المنخفضة، وهذا ما ينصح به صندوق النقد الدولي بحجة أن الضرائب غير المباشرة عالية الحصيلة ووفيرة، كما أنها أقل تأثراً على العملية الإنتاجية بالبلدان النامية، وهذا ما نعارضه نحن بشدة

لأن ذلك في غير صالح الغالبية الساحقة للسكان ويحمل في طياته أعباء اقتصادية وسياسية واسعة، ويثر بشكل ملموس على الطلب المحلي.

1ـ3ـ4ـ3ـ2ـ سياسة الإنفاق العام:

يعد الإنفاق العام اليد الأخرى للسياسة المالية، وهو اليد البيضاء إذا اعتبرنا أن الضرائب غير مرغوبة تمثل اليد السوداء أو اليد القاسية (مع العلم أنه في الدول المتقدمة مثل الدنمارك ونظراً لسياسات الإنفاق الواسعة والدقيقة فإن استطلاعات الرأي العام تشير إلى عدم رغبة الأفراد خفض معدلات الضرائب مع العلم أنها مرتفعة نسبة إلى الجوار على عكس المطالبات العامة في الدول النامية)[1]، فإنه بالقدر الذي تكون فيه سياسة الإنفاق ناجحة ومثالية بقدر ما يحفز ذلك المجتمع على الالتزام بدفع الضرائب بالشكل الأمثل. ويمثل أسلوب الإنتاج الاجتماعي السائد شكل وآلية استخدام الإنفاق العام في عملية إعادة توزيع الدخل وهذا ما يحدد شكل وأسلوب التدخل الذي تقوم به الدولة، فإما أن يكون عن طريق المساهمة في التوزيع الوظيفي، أو من خلال إعادة توزيع الدخل القومي بإدخال تعديلات على التوزيع الوظيفي فتكون في إطار التوزيع الشخصي.

فالحكومة بعد أن تكون قامت بالتدخل بعملية التوزيع عن طريق فرض الضرائب، تتابع طريقها في عملية التدخل في إعادة التوزيع. فتقوم بتوزيع جزء من الضرائب التي جمعتها على شكل أجور للمواطنين الذين تستخدمهم، سواء كانت حكومة الحد الأدنى وتلتزم بالإدارة والقضاء والأمن والتدخل بالحد الأدنى في الحياة الاقتصادية بالحدود التي تضمن فقط تهيئة الظروف المناسبة لإطلاق حرية السوق ونشاط الأفراد[2]، أو أن تكون الدولة تدخلية بشكل ضيق أو واسع، فالأجور التي تدفع هي فقط أحد أشكال التدخل في التوزيع الوظيفي لصالح فئة الطبقة الأقل دخلاً (جانب الفقراء)، بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذه التوظيفات، فبقدر ما تكون هذه التوظيفات هادفة لإنجاز أعمال تشمل أكبر عدد من أفراد المجتمع أو أنها تميل لتقديم خدمات لصالح الفقراء، فتكون الدولة تتدخل أكثر فأكثر في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الأقل دخلاً يبدأ بشكل مباشر وينتهي بأشكال غير مباشرة، كأن توفر على الفقراء تكاليف بعض الخدمات كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية....

[1] حسب ما ذكر العاملين في هيئة الضرائب الدنمركية خلال جولة إطلاعية على النظام الضريبي في الدنمرك.

[2] د. الحمش، منير، المنعكسات الاقتصادية والاجتماعية لسياسات رفع الدعم، ورقة عمل مقدمة لجمعية العلوم الاقتصادية السورية في أطار ورشة العمل الأولى، عام 2008، بعنوان سياسات رفع الدعم وانعكاساتها الاقتصادية، ص2.

كما يمكن للحكومة أن تتدخل بالإنفاق العام من خلال الخدمات والإعانات والمنح والمساعدات وإلى ما هناك من أشكال الخدمات والسلع المقدمة لفئات اجتماعية محددة بالمجان أو بأسعار رمزية، وفي بعض الأوقات بأسعار السوق، وهي حالات نادرة في الدول المتقدمة أو أنها في حالات خاصة تكون بأسعار أعلى من التكلفة بشكل خاص في الوظائف الاحتكارية للحكومة، وهي ظاهرة كانت سائدة في الدول النامية خلال الفترة السابقة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعمال في بعض الأحيان تدر أرباحاً للحكومة المالكة لرأس المال خصوصاً إذا كانت السلع والخدمات تقدم بسعر السوق، أو أنها سلع احتكارية تباع بأعلى من سعر التكلفة، فبعد هذا العمل هناك شكل آخر من أشكال التدخل تنتج عنه عملية إعادة توزيع للدخل جديدة وهي مشابهة لحالة الضرائب غير المباشرة.

قد تضطر الحكومة في أغلب دول العالم لتمويل الإنفاق العام من خلال خلق عجز في ميزانيتها قد يتم تغطيته إما بالاقتراض من البنك المركزي، وهنا تدخل في إطار السياسة النقدية، أو تمول عن طريق القروض الخارجية، وهذا يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، أو بالاقتراض الداخلي يموله أصحاب رؤوس الأموال، وغالباً ما تكون هذه التمويلات قصيرة الأجل لثلاثة أو ستة أشهر وبسعر فائدة مرتفع ما يؤثر بشكل مباشر على نمط توزيع الدخل، حيث يؤدي لزيادة ثراء أصحاب رؤوس الأموال، ويؤدي أيضاً لزيادة النقود في التداول بشكل أسرع من زيادة كميات السلع والخدمات المنتجة في السوق المعروضة، ما يؤدي دوره إلى ارتفاع الأسعار لحد قد يصل إلى مرامي التضخم، ما يعني بالضرورة أنه إذا ما وصلنا لحالة التضخم فإن الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول المحدودة تنخفض خلال الفترة مابين ارتفاع الأسعار إلى الوقت الذي ترتفع فيه دخول هذه الطبقة لتوازي ارتفاع الأسعار وتعيد لهم مستوى دخلهم الحقيقي في حين يحقق أصحاب الدخول المرتفعة (أصحاب المشاريع) الأرباح المتراكمة[1].

1ـ3ـ4ـ4ـ وسائل إعادة التوزيع من خلال السياسات النقدية:

مع تعدد النظريات والمدارس الاقتصادية، تعدد فهم المفكرين للسياسة النقدية، إلا أننا سنحاول الابتعاد عن الخوض في الاختلافات بحيث يمكننا بشكل عام القول أن السياسة النقدية[2] هي مجموعة الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية في الدولة للتأثير على حجم الكتلة النقدية وعلاقات الائتمان

[1] د. الزكي، كريم محمد، مرجع سابق، ص79.
[2] د. كنعان، علي، مرجع سابق، ص247.

بهدف التأثير على معدلات النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار. إلا أن مفهوم السياسة النقدية قد توسع منذ بداية سبعينات القرن العشرين مع تطور وانتشار أفكار المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) بقيادة الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان، حيث اعتبر أن النقود هي الأساس القادر على أحداث تقلبات في عمليات إعادة الإنتاج لكنها قادرة في الوقت نفسه على العمل بآلية معينة تؤدي إلى تحقيق الاستقرار بشكل مستمر في الاقتصاد الرأسمالي[1]. وعند البحث في السياسة النقدية لبيان أثرها على إعادة توزيع الدخل لم نجد مراجع تتناول ذلك بشكل مفصل، وقد يعود هذا إلى أنه في الواقع الفعلي لا توجد سياسة نقدية صرفة لوحدها تعمل بشكل مستقل، وإنما تكون متشابكة ومترابطة إلى حد كبير مع السياسة المالية، بالإضافة إلى أنه وحسب رأي المدرسة الكينزية، فإن فعالية السياسة النقدية في الـتأثير على النشاط الاقتصادي أقل بكثير من فعالية السياسة المالية، وهي بالنتيجة تشكل عاملاً مساعداً للسياسة المالية[(2)]. ولهذا السبب نجد عدم التركيز من قبل الباحثين على السياسة النقدية في إعادة التوزيع، وعلى هذا الأساس أيضاً وانطلاقاً من أهم أدوات السياسة النقدية وهي نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم نجد أنها وكلها تؤثر على عرض النقود، وبالتالي فإنها تؤثر على حالات التضخم والكساد، وحتى لا نخوض في الأمور النظرية التي تستخدمها السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها المعروفة ومعالجة أحد أهم الظواهر الاقتصادية وهي التضخم، فأننا سندرس أثر حالة التضخم على توزيع وإعادة توزيع الدخل.

I ــ التضخم:

يقاس التضخم بالفجوة بين الكتلة المادية المتاحة محلياً من السلع والخدمات وبين وسائل الدفع المقابلة التي تمثل مجموع العرض النقدي، ويعد التضخم أحد أخطر وأعند الأمراض الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك حداً أدنى من التضخم يكون مرغوباً اقتصادياً لضمان الحد الأدنى المطلوب لتوليد أو لتحفيز عملية النمو المرغوبة.

يحمل التضخم في طياته أثاراً قوية جداً على عملية توزيع الدخل لصالح الطبقات ذات الدخول العالية أو أصحاب الملكية على حساب الطبقات ذات الدخول المحدودة (الدخول الناتجة عن العمل)، فأصحاب الدخول الناتجة عن الملكية يكسبون نتيجة التضخم بسبب ارتفاع أرباحهم التي تنتج عن ارتفاع الأسعار بسبب التضخم بمعدل أسرع من ارتفاع معدلات تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة السلع

[1] د. كنعان ،علي، مرجع سابق، ص248 عن مجموعة مؤلفين، الاقتصاد السياسي غير الماركسي، تحليل نقدي، ترجمة الخفاجي، عصام ، الجزء الأول 1986، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ص108.

[2] د. بوادقجي، محمد عبد الرحيم، و د. الحريري، محمد خالد، مرجع سابق، ص237.

والخدمات التي ينتجونها وارتفاع أسعار مخزوناتهم، وبالتالي ستزداد دخولهم النقدية، أما الطرف الخاسر المتمثل بأصحاب الدخول المحدودة المنخفضة والثابتة، فأجورهم لا ترتفع لا بالسرعة ولا بالنسبة التي ترتفع بها الأسعار بسبب التضخم، فدخولهم النقدية الحقيقية ستنخفض نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات بصورة أكبر من ارتفاع دخولهم النقدية. ويؤثر التضخم أيضاً على إعادة توزيع الثروة في المجتمع فهو يمثل ضريبة غير مباشرة يدفعها أغلب أفراد المجتمع، ويمكننا هنا التمييز بين عدة فئات ضمن المجتمع حسب حالة تأثر بالتضخم وهي[1]:

1- المقرضون والمقترضون: يعد المقترضون أكثر المستفيدين من جراء ارتفاع معدلات التضخم بشكل أكبر من المقرضين، فالمقترضون يكسبون لأنهم يردون النقود التي اقترضوها بقيمة أقل من قيمتها عندما اقترضوها من المقرضين، لأن القوة الشرائية للنقود تكون قد انخفضت وقلت مقدرتها على شراء السلع والخدمات نتيجة تآكل القوة الشرائية للوحدة النقدية، أما في حالة انخفاض الأسعار فستكون الحالة معاكسة سيستفيد المقرضون.

2- المنتجون ورجال الأعمال: تعد هذه الفئة المستفيد الأكبر من التضخم كما تم إيضاحه سابقاً لأن أرباحهم ومنتجاتهم ومخزوناتهم سترتفع قيمتها النقدية بارتفاع الأسعار التي ترتفع بصورة أكبر من ارتفاع تكاليف الإنتاج.

3- أصحاب الدخول الثابتة والمنخفضة: وهي الفئة الأكثر خسارة من ارتفاع الأسعار لأن الدخول الحقيقية لها تنخفض بقيمة انخفاض القيمة الشرائية لوحدة النقود، وتقل مقدرتهم على شراء السلع والخدمات بالإضافة إلى أنه حتى ولو ارتفعت أجورهم مع ارتفاع الأسعار فأنها ستكون أقل من المعدل العام لارتفاع الأسعار (معدل التضخم).

4- المودعون: ويمكن فرزهم إلى فئتين: **الأولى** هي أولئك الذين يودعون أموالهم على شكل ودائع نقدية بفائدة بسيطة أو مركبة أو بدون فائدة، وهذه الفئة ستخسر مع ارتفاع الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الوديعة وبالتالي قيمة المدخرات، أما الفئة **الثانية** التي تودع أموالها في سندات الملكية فتكون رابحة من حالة ارتفاع الأسعار (التضخم) وتخسر في الحالة المعاكسة.

5- المزارعون: يستفيد المزارعون من عملية ارتفاع الأسعار لأن أسعار السلع الزراعية سترتفع بينما تكون تكاليف مستلزمات الإنتاج متأخرة في الارتفاع عن ارتفاع الأسعار العام، وبالتالي فالمزارعون

[1] د. الخضري، سعد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر بيروت، 1980، ص144.

يحققون فائدة مزدوجة، فهم يقومون بسداد ديونهم بعملة منخفضة نتيجة انخفاض قيمة النقود في حال كونهم مقترضين، ويربحون من جراء ارتفاع أسعار سلعهم الزراعية.

II ــ سعر الفائدة:

يتمثل سعر الفائدة في سعر الخصم الذي يقدم من المصرف المركزي للمصارف المتخصصة، وتعد أهم أدوات السياسة النقدية، وهي في أحد أبعادها شكل من أشكال إعادة التوزيع، إلا أنه ليس الشكل الأساسي، فهي تقوم بإعادة التوزيع من المقترضين إلى المقرضين بغض النظر عن العائد المحقق من العملية الإنتاجية، كما أن الأمر التوزيعي الأكثر وضوحاً يكمن في مقارنة قيمة سعر الفائدة مع معدل التضخم، فتفوق أحدهما على الآخر هو بحد ذاته عملية إعادة توزيع للدخل فيما بين المقرض والمقترض حيث يغلب على المقرضين أن يكونوا من أصحاب الدخل المحدود الذين يودعون مدخراتهم بهدف تأمين دخل إضافي لتأمين مستوى المعيشة المطلوب، وتغلب على المقترضين صفة أصحاب الرساميل والدخول العالية التي تلجأ لتحويل استثماراتها وأعمالها من القروض كونها تعمل بأكبر من الدخل (الثروة) الذي تملكه، بينما يعمل المقروضون بأقل من الدخل الذين يملكونه، فإذا تفوق معدل التضخم على سعر الفائدة (سعر الفائدة المقصود به هنا سعر الفائدة المتداول في السوق وليس سعر فائدة إعادة الخصم لدى المصرف المركزي) تكون عملية التوزيع باتجاه أصحاب الدخول العالية المقترضين كونهم يدفعون أقل مما سيخسره المبلغ المقترض بفعل عامل التضخم، والعكس سيكون صحيحا.

وبالإضافة إلى أن الفرق بين السعريين (إذا تقلب سعر الفائدة زيادةً أو نقصاناً) يحمل في طياته أيضاً أبعاداً توزيعية، فالارتفاع المفاجئ في سعر الفائدة بشكل أكبر، يحمل دلالات على تغير في قاعدة التوزيع بين المقترض والمقرض، وهنا تدخل مقارنة هذا العائد (سعر الفائدة) مع معدل العائد على الاستثمار، وهنا تكون الآلية والمنهجية معاكسة لحالة المقارنة مع التضخم، فإن كان سعر الفائدة أكبر من معدل العائد على الاستثمار في السوق المحلية فإن التوزيع يكون أكثر انحرافاً لصالح الفئة المقرضة على حساب الفئة المقترضة. والعكس يكون صحيحاً في كل الحالات. ومن الجدير ذكره أن استخدام سعر الفائدة في السياسة النقدية يكون بعيداً على الأغلب عن سياسات التوزيع وإعادة التوزيع، إلا أنه من وجهة نظرنا يجب أخذ هذه الأبعاد في أطار عمل السياسة النقدية، وفي أطار تكامل السياسة النقدية مع السياسة المالية خدمةً لمصلحة الاقتصاد الكلي بشكل عام، مع عدم إهمال وجودِ شيءٍ من الاستقلالية لكل من السياستين إلى حد ما.

1ـ3ـ4ـ5ـ وسائل توزيع أخرى:

ـ الفساد وإعادة التوزيع:

يُعرّف الفساد حسب رأي بعض الاقتصاديين[1] بالمعنى الواسع بأنه تطوير الممارسات غير المشروعة التي تتعارض مع القوانين والأنظمة وسوء استخدام السلطة والتجاوزات المفرطة وسوء الإدارة واستخدام المنصب الحكومي والوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة وتحويل الأصول العامة للاستخدام الخاص. ويشتمل الفساد على الرشوة والابتزاز والاختلاس واستغلال النفوذ والحصول على المميزات الخدمية أو ريع أو عمولة من خلال تقديم خدمة، أو إفشاء معلومات عن العقود، أو المساعدة في التهريب والتهرب الضريبي، والتساهل في تنفيذ الإنشاءات العامة، وتغيير المواصفات، وغسيل الأموال، والاتجار بالرخص، والتصاريح والأذونات، تقديم الاستثناءات، مقابل ريوع شخصية وشراء الأصوات الانتخابية، أي أنه يشمل كل مظاهر الانحلال.

من المؤكد أن كل مظاهر الفساد ستؤدي بالنهاية في أغلب الحالات إلى عائد مادي للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا الجانب هو الذي يتركز عليه بحثنا حول دور الفساد في إعادة التوزيع، حيث يعد الفساد حافزاً قوياً لكسب دخول إضافية أعلى من الدخول الموزعة في المرحلة الأولى للتوزيع ويزداد هذا الحافز مع ازدياد الفارق بين الدخول المنخفضة من جهة ومستوى المعيشة في البلد وضعف دور الدولة في إعادة التوزيع وضبط الحياة الاقتصادية والاجتماعية من جهة، أخرى. وهذا ما يركز عليه البعض (وخصوصاً ضعاف النفوس) في إطار معالجته ظاهرة الفساد، إلا أن هذه العملية من إعادة التوزيع تبدو في بادئ الأمر على أنها لصالح الطبقة الفقيرة المسحوقة التي تتلقى دخولاً ضعيفة، لا تتناسب مع الجهد المبذول أو مع مستوى المعيشة، إلا أنه لدى التحليل ومتابعة الدورة الاقتصادية للفساد، نجده يسبح باتجاه الطبقات الغنية صاحبة الدخول العالية التي يكون بمقدورها دفع ثمن هذا الفساد، بالإضافة إلى أنها ستكون المستفيدة الكبرى من هذا الخلل في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، مع عدم إنكار أن الفساد في بعض الأوقات يخلق حالة من إعادة التوزيع الايجابية لصالح الطبقة الفقيرة، إلا أنها بالمفاضلة مع حالة إعادة توزيع مثالية ستكون نتيجتها سلبية، ومن الجدير ذكره هنا أن الدراسات والأبحاث لم تصل بعد إلى صياغة نظرية اقتصادية متكاملة حيال أسباب الفساد ونتائجه، كما أنه لابد من التمييز بين نوعين من الفساد حسب الجهة التي ترتكب هذا الفعل وأثره على إعادة التوزيع:

[1] د. خضور، رسلان، محاضرة في ندوة الثلاثاء الاقتصادية عام 1999، بعنوان الآثار الاقتصادية للفساد، ص3.

النوع الأول: يتعلق بالمبالغ المحدودة التي تدفع لطبقة صغار الموظفين في الدولة، وهم من ذوي الدخل المحدود حيث يلجأون لممارسة هذا الفعل نظراً لقصور دور الدولة في إعادة توزيع الدخل ولانهيار القوة الشرائية لدى أفرادها، ففي معظم الدول النامية لو قرر الفرد الاكتفاء بالموارد المالية المشروعة فإنه سيعيش حتماً تحت خط الفقر، لذلك فعندما يكتشف بالإضافة إلى أوضاعه المعيشية السيئة وجود فوارق طبقية غير مبررة في الدخل والمعيشة، وعندما يتأكد من سوء توزيع الدخل، فسيحاول القيام بمعالجة الأمور بأسلوبه الخاص، وهنا تكمن المشكلة، فعندما يتعذر عليه استخدام وسائل العنف المباشرة في إعادة توزيع الدخل، أي السرقة سيلجأ إلى العنف السلمي المتمثل في الرشوة ومظاهر الفساد الأخرى (كونها أسهل وأقل خطورة)، فوسائل العنف السلمي عبارة عن مكاسب غير مباشرة وغير شرعية يتم تحصيلها من البعض لصالح البعض الآخر، وهي بمثابة إعادة توزيع للدخل، فهي بالرغم من أن قيمها الفردية ضئيلة إلا أن تراكمها يجعلها ذات تأثير جوهري في دخولهم، وهذه العملية قد تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي إلا أنها من النادر أن تساهم في النشاط الاستثماري، أما آثارها الاجتماعية فتتمثل في انتشار ثقافة الفساد وبناء علاقات وظيفته كالتآمر على الموظفين الشرفاء والمبدعين وإبعادهم عن مواقع القرار، وعدم تنفيذ القوانين أو التعليمات التي تستهدف التغيير خوفاً من أن تؤدي هذه التغيرات إلى تغيير المواقع الرئيسية التي تهدد مصالح الفساد، وهكذا يلعب الفساد أيضاً دوراً هاماً في تخلف الإدارة الحكومية ووجودتها[1]. وفي هذا الشكل تمثل هذه العملية شكلاً من أشكال إعادة التوزيع من الأغنياء إلى الفقراء بغض النظر عن مستوى كفاءة العملية ومشروعيتها.

النوع الثاني : وتتمثل في الصفقات المشتملة على مبالغ كبيرة، وهي في الغالب تتم من قبل موظفين كبار أو مسؤولين هامين، وينتشر هذا النوع كونه مصدر سلطة ونفوذ إلى جانب كونه وسيلة هامة لزيادة الثروة الشخصية، وفي هذه الحالة غالباً ما تذهب الأموال المجمعة لهذه الفئة للإنفاق الترفي خارج البلاد، أو لتكون ودائع رخيصة الثمن لدى المصارف، وهي غالباً ما تستولي عليها المصارف الدولية جزئياً أو كلياً في بعض الأحيان، وتكون هذه الحالة مدمرة للاقتصاد الوطني من خلال ما تسحبه من قوة شرائية (إضعاف جانب الطلب) بالإضافة إلى كونها تشكل ضغوطاً على قوة العملة المحلية للبلد وما يتبعه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

[1] د. القاضي، حسين، الفساد وسوء توزيع الثروة بحث مقدم لندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرين 2009/2/10 ص14.

ولكن في بعض الأحيان تفضل بعض جماعات الفساد أن تستثمر أموالها داخل البلاد، فتتحول هذه الفئة من فئة كومبرادورية[1] تعيش على الفساد من رشاوى وعمولات وسمسرات إلى فئة تخلق قيمة مضافة عن طريق ممارسة التجارة والصناعة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، كبيرة أو صغيرة، وتلجأ هذه الفئة إلى الاستثمار الداخلي لشعورها بالأمان داخل البلد، بالإضافة إلى كونها تملك الخبرة في السوق المحلية والقدرة والنفوذ الكافي لحماية مصالحها وتعزيزها بالداخل، ما يعطيها الفرصة للمساهمة في عملية التنمية وتحقيق الأرباح معاً، وبذلك تلعب دوراً رئيسياً في زيادة العرض المحلي من السلع والخدمات وتتحول هذه الجماعات إلى مستفيد رئيسي من الإصلاح الاقتصادي، ولذلك نجد أن بعض الباحثين والأفراد العاديين يربطون بين الفساد والإصلاحات الاقتصادية، ويطالبون بمزيد من تدخل الدولة لضبط الأسعار، ومنهم من ينادي بالتخلي عن القطاع الخاص لأنه المسؤول عن الفساد وما يرافقه من تردٍ في الأحوال المعيشية للمواطنين، كما أنه من الضروري الإشارة إلى وجود حملات قوية من عدد لا بأس به من قبل العديد من الباحثين الذين يطالبون على العكس بتخلي الدولة عن دورها الاقتصادي في الحياة الاقتصادية وإلغاء القطاع العام، كونه بؤرة الفساد الإداري وموطناً للبطالة المقنعة ومالهما من سلبيات خطيرة.

في هذا الشكل من الفساد تتم عملية إعادة التوزيع بالاتجاه المعاكس من الفقراء إلى الأغنياء، بالإضافة إلى ما تحمله من آثار سلبية اقتصادياً واجتماعياً[2]، ويرى السيد فيصل زكي[3] أن الفساد في مصر يمثل في حد ذاته آلية لإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الفئات الطفيلية غير المنتجة ويؤدي إلى تحويل مرضي في القيم السلوكية والأخلاقية للمجتمع، إلى جانب أنه يهدد الدخل القومي والقدرة على الادخار والاستثمار المنتج ما يؤدي إلى تفاقم البطالة، وبالنتيجة يجب أن لا نهمل هنا الدور الرئيسي الذي يلعبه الفساد في إخراج كميات كبيرة من النقود (جزء من الطلب المحلي) من الدورة الاقتصادية المحلية، ويكبح عملية النمو الاقتصادي بشكل عام، ويضغط سلباً بشكل كبير على دور الدولة التدخلي (دور الدولة في الحياة الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل). وعليه فإننا نؤكد على أهمية إعادة أموال الفساد إلى الدورة الاقتصادية لما له من آثار إيجابية وضرورة أن تأخذ الدولة في إعادة أموال الفساد تحقيقاً لدورها الاقتصادي والاجتماعي.

[1] د. القاضي، حسين، مرجع سابق، ص15.
[2] د. القاضي، حسين، مرجع سابق، ص15.
[3] زكي، فيصل، دور الفساد في إعادة توزيع الدخل جريدة الوفد المصرية تاريخ 2009/5/23.

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية لإعادة توزيع الدخل القومي.

1ـ4ـ1ـ أعادة التوزيع والنمو الاقتصادي:

يُعد تحقيق النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الاقتصادية لأية حكومة تعمل لصالح دولتها وشعبها، ويمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة والتي يمكن قياسها بالتغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي المادي للفرد[1]. أي أن أحد أهم الركائز في تحديد النمو الاقتصادي هي متوسط مستوى المعيشة المادي للفرد أي حصته من الدخل القومي، ولو أردنا الدخول في تفاصيل هذا الموضوع، فلابد من إدخال البعد الاجتماعي لهذه العلاقة الرياضية حيث يكون لزاماً علينا تحديد مستوى حصة الأفراد من الدخل القومي، كل على انفراد، أو على الأقل، ضمن مجموعات متماثلة مثل العاملين بأجر وأصحاب وسائل الإنتاج أو الفقراء والأغنياء، أو على أساس مجموعات (عشرية أو خميسات أو أكثر من ذلك). يقسم المجتمع حسب مستوى دخلهم عشيرات أو خميسات، وهنا تدخل قضية توزيع الدخل القومي مع العامل المميز لها وهو (عدالة هذا التوزيع)، وبالتالي العدالة الاجتماعية التي تخلق فعالية اقتصادية، وهنا من الضروري الإشارة إلى أن مفهوم العدالة لا يعني على الإطلاق التساوي الحسابي في التوزيع بين الأفراد أو بين الأرباح والأجور، فالعدالة في التوزيع يجب أن لا تهمل الفروق في التوزيع، فهناك حد ضروري ومقبول في التوزيع، فحسب الاقتصادي الكبير سمير أمين[2] هناك فروق في توزيع الدخل تكون مقبولة، ويجب أن تقوم هذه الفروق على أساس الفوارق الفردية في الإنتاج كماً ونوعاً، وليس على أساس المحسوبيات والامتيازات الاجتماعية الأخرى المتوارثة، وتلك هي الحقيقة التي يجب أن لا تكون غائبة.

وعن مدى أهمية وعلاقة عدالة التوزيع، وبالتالي أهمية التدخل لصالح إصلاح عملية التوزيع الأولي، اختلفت الآراء والدراسات، فذهبت بعض الدراسات وبشكل خاص الدراسات التي تقوم بها الهيئات الدولية متمثلة في البنك والصندوق الدوليين، ومنها دراسة لصندوق النقد الدولي[3] تقول إن عدم عدالة التوزيع يمكن أن يحفز النمو على المدى المتوسط والقصير في الدول التي تتميز بانخفاض مستوى تطور السوق المالية وانخفاض فرص الائتمان المتاحة للقطاع الخاص، أي أن هذه الدراسات تشجع على عدم العدالة في التوزيع، وبالتالي عدم ضرورة التدخل لإصلاح الخلل في التوزيع في الدول النامية كونه عاملاً محفزاً

[1] Amdrew Dummett " understanding the Economy" 4th edition(1) Longman 1998 p46.

[2] د. سعد، فيصل، د. في جامعة دمشق : مقالة في جريدة الاقتصادية بعنوان عدالة التوزيع. جدواها الاقتصادي وآلياتها الإجرائية منشورة بتاريخ 2009/9 على الموقع الالكتروني (http:// w.w.w.iqtissdiya.com/print.asp?id=5276) ص1

[3] Carbis, Iradian,(Inequality, poverty, and Growth: Cross Country Evidence), IMF Working paper, WP/05/28,February 2005.

للنمو إلا أن هذه الدراسات ذاتها تعود لتعترف أن هذا الخلل سيكون له الأثر السلبي على النمو الاقتصادي بالمدى الطويل، إن هذه النصيحة ترتكز على ما يسمى[1] (ضرورة تركيز الدخل) وأن إعادة التوزيع هي عبء ثقيل على النمو والتنمية، وهذا ما يثبته عالم الاجتماع السويدي غونار ميردال بقوله: إن عدالة التوزيع في السويد لم تقف عائقاً أمام عجلة التنمية هناك، وإنما لعبت دور المحرك الداخلي لقطار التقدم الاقتصادي والاجتماعي العام، على أن هذه الدول التي لا تملك مؤسسات مالية قوية تؤمن القدرة على خلق الائتمان الكافي لعملية النمو سيكون من مصلحتها خلق التراكم في رأس المال عن طريق عدم العدالة في توزيع الدخل على الأمد القصير، إلا أننا لا نتفق مع هذا الرأي على الإطلاق كون الاقتصاد على الدوام يقوم على علاقات اجتماعية، تبنى في الأمد الطويل على الركائز التي وضعت في الأمد المتوسط والقصير، فبالتالي لن تكون الدول قادرة على إصلاح الخلل في التوزيع الذي نشأ على المدى القصير بعد أن شكل ميراثاً اجتماعياً وحمل المجتمع أعباءه الكبيرة، وبالتالي يحصل المجتمع على الايجابيات التي كان من الممكن تحقيقها في المدى المتوسط والقصير، إضافة إلى أنها لن تكون قادرة على خلق معدلات النمو القادرة على دفع الاقتصاد والتحول من النمو إلى التنمية وذلك لعدة أسباب من بينها:

1- أنه من الممكن أن تتحقق على المدى القصير والمتوسط تراكمات رأسمالية في يد أصحاب وسائل الإنتاج، إلا أن هذه التراكمات التي تم تكوينها من خلال عدم العدالة في التوزيع لن تكون قادرة على خلق قدرة استمرارية ذاتية لأنها تكونت في بيئة غير صحية (يمكننا القول بأنه لن تكون قادرة على أن تكون وفية لبيئتها بسبب حالة نشوئها غير السليمة)، فهي إما أن تكون ضعيفة الخبرة الاقتصادية، وبالتالي ستتجه لاحقاً إلى الاستثمار في المجالات التي تحقق قيمة مضافة طفيلية سريعة لا تخلق بيئة إنتاجية، أو نمو مجتمع إنتاجي حقيقي (سوق محلية اقتصاد وطني حقيقي) قادر على الاستثمار وسيقضى عليها من الصدمة الأولى، وغالباً ما تكون في مجال الصناعات الاستهلاكية الحقيقية الهامشية التي تعتمد على التعبئة أو التغليف فقط مثل (صناعة المحارم، غذائيات الأطفال.....)، أو الخدمات الثانوية مثل (تأجير السيارات.....). أما في حال كانت هذه التراكمات تملك الخبرة الاقتصادية الكافية فإنها ستكون واعية لضعف الاقتصاديات المحلية، وبالتالي ستلجأ للانتقال بهذه الرساميل إلى مناطق بيئتها الاستثمارية مشجعة وخصبة بحيث تشعر بالأمان والراحة وتحقق أرباحاً أكبر نتيجة وجود الأسواق التصريفية المناسبة، وبالتالي فإنه لا يوجد ما يؤكد أن التراكمات المحققة محلياً من سوء التوزيع ستحقق معدلات النمو المناسبة لتعزيز مركز وفعالية اقتصادياتها المحلية على المدى القصير والمتوسط.

[1] د. سعد، فيصل، مرجع سابق، ص2.

2- إن حالة عدم العدالة في التوزيع ستخلق بالضرورة حاله نقص في الطلب الكلي المحلي في السوق ما يؤدي إلى فائض في الإنتاج أو عدم التشجيع على الدخول بالاستثمار المستهدف للسوق المحلية واللجوء إلى استثمارات تستهدف الطلب فيها أو في المناطق القريبة منها، خصوصاً أنه غالباً ما تكون تلك الاستثمارات مرتكزة على مواد أولية أغلبها مستوردة، وبالتالي سيكون من مصلحتها الخروج باتجاه الأسواق الخارجية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المزايا النوعية التي كانت تعتمد عليها هذه الاستثمارات في السوق الداخلية غالباً ما تكون غير كافية لقلب كفة المفاضلة لصالح البقاء داخل البلاد، فأغلب دول العالم وخصوصاً البلدان النامية بدأت تتنافس بشكل كبير لخلق محفزات جذب الاستثمارات وجذب المزايا النوعية لبعض البلدان الأخرى مع إدخال بعض التطوير عليها، مثلاً تطوير البنى التحتية كبناء المدن الصناعية المخدمة إلى أبعد حد وبأقل التكاليف، أو تخفيض تكلفة اليد العاملة من خلال تطوير مهارات من جهة ورفع المستوى التكنولوجي لها ولبيئة الأعمال من جهة أخرى، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات وتسهيل التواصل وتطوير وسائل النقل إلى أقصى الحدود.

3- والعامل الثالث والأهم يتعلق بالقوى العاملة، فالقوى العاملة هي الأداة التي تخلق القيمة المضافة التي تولد بدورها التراكم الرأسمالي في ظل عدم العدالة، أي أنها ستأخذ أقل من حقها من القيمة المضافة المنتجة، فإنها مع مرور الزمن ستكون عاجزة عن تلبية حاجاتها حسب سلم الحاجات لتصل إلى مرحلة تصبح فيها قوة عمل متخلفة لا تواكب الحاجات والمتطلبات العالمية ما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض عائدها من العمل، ومرحلة بعد أخرى ستصل إلى حد عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية لها ولمجتمع الأعمال، ما يؤدي بها للدمار والانحلال، وبالتالي لن يكون المجتمع قادراً على تحقيق معدلات النمو المطلوبة لا على المدى المتوسط ولا على المدى الطويل.

ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن تحقيق نسبة عالية من عدالة التوزيع في بعض بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية (كالصين والهند وكوريا وماليزيا وتايوان وإيران والبرازيل والمكسيك والأرجنتين وجنوب إفريقيا..إلخ) كان له الدور الكبير في تسارع خطا التقدم العلمي والصناعي الذي تم انجازه هناك في فترات وجيزة جداً وقياسية، حيث تشير بوضوح إلى حقيقة أن عدالة التوزيع هي عامل إنتاج حقيقي، حيث تكون تلبية الحاجات الأساسية اليومية والمتنامية للطبقة العاملة المنتجة شرطاً ضرورياً لتجديد وإعادة إنتاج قوة العمل لديها، إلى جانب ذلك فإنه لابد من إشراك الأفراد بمكاسب التنمية مقابل التزامهم بأعبائها وتحديداتها. وفي هذا الإطار يدخل مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي أو بشكل آخر اشتراكية السوق، وخير مثال عليها الصين حيث يؤكد المتابعون أن (اشتراكية السوق المعتمدة في الصين منذ مطلع

عام 2000 كانت الجسر الذي حمل الصين ونقلها من المرتبة الثلاثين عالمياً إلى مرتبة متقدمة (الرابعة على مستوى حجم الاقتصاد)، فاعتماد الصين على آليات السوق في الإنتاج، وآليات الاشتراكية أو العدالة الاجتماعية في توزيع الإنتاجية قد دفعت بالاقتصاد والصين إلى مرتبة متقدمة ومنافسة على سلم التقدم العلمي والتكنولوجي، في الوقت الذي جعلت فيه الصين واحدة من أكثر بلدان العالم عدالة في توزيع الدخل القومي والثروة الوطنية، وهذه هي الحقيقة التي اعترف[1] بها كل من البريطاني هامش ماكري والأمريكي بول كيندي، وليتوقعان على أساسها أن تصبح الصين قوة عظمى قد تحل محل الولايات المتحدة مع حلول الربع الثاني من القرن الحادي والعشرين.

إلا أن تدخل إعادة التوزيع لتحقيق العدالة في التوزيع ليس فقط محفزاً للنمو الاقتصادي في المجتمع بل مطلب وهدف أساسي لعملية النمو والتنمية المنشودة من أية عملية إصلاحية تخوضها الحكومات، وفي هذا المجال يرى عالم الاجتماع الأمريكي تشيلسو فورتادو[2] بأن نمو الإنتاج ليس هدفاً إلا بقدر ما يكون وسيلة لهدف توزيعه بعدالة، إذ لا قيمة إيجابية للإنتاجية إلا بقدر ما تنعكس في مداخيل الأفراد وبقدر ما ترفع من مستويات حياتهم المعيشية اليومية. وهذا ما تؤكد عليه أيضاً بعض المنظمات العالمية، حيث تشير تقارير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية إلى أن النمو السريع للاقتصاد المرافق لتوزيع غير عادل للدخل هو أسوأ بكثير من النمو البطيء المترافق مع عدالة توزيع، لينطلق بذلك مفهوم جديد في الأدبيات الاقتصادية (التنمية مع إعادة التوزيع).

[1] د. سعد، فيصل، مرجع سابق، ص2.
[2] د. سعد، فيصل، مرجع سابق، ص3.

1ـ4ـ2ـ أثر إعادة التوزيع لصالح الفقراء:

إن أول ما يخطر في البال عند طرح مفهوم إعادة التوزيع، أن يكون لصالح الطبقة الفقيرة، ولهذا الاتجاه في إصلاح عملية التوزيع أعباء وآثار اقتصادية عديدة، فغالباً ما يؤثر هذا الشكل على جانب الطلب الكلي كون الطبقة الفقيرة هي الأكثر عدداً وأكثر إنفاقاً في السوق المحلية، فالفقراء أو الطبقة غير الغنية تنفق الجزء الأكبر من الدخل المتاح لها على شراء السلع والخدمات المحلية، وبالتالي عندما يتم التدخل بعملية إعادة التوزيع لصالحها ستوفر دخلاً إضافياً لها، يذهب في أغلبه لزيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، إذا لم يستطع جانب العرض مجاراته في الزيادة المتحققة والتي خلقت الاختلال في عملية التوازن الآتي الذي كان سائداً قبل عملية إعادة التوزيع، وهذا يتعلق أيضاً بشكل مباشر بالطور الذي يعيشه الاقتصاد، ففي مرحلة الرواج يكون الاقتصاد في أعلى مراحل الانتعاش وتكون نسبة البطالة منخفضة حيث تعمل المؤسسات بما يقارب طاقتها الإنتاجية الكاملة، ويكون استغلال عناصر الإنتاج في ذروته، ففي هذه الحالة يتوقع أن يؤدي ارتفاع الطلب العام إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج المستغل بشكل شبه كامل، ما يؤدي إلى تزاحم المنتجين عليها وارتفاع أسعارها بشكل كبير. أما في مرحلة الركود الاقتصادي التي تعاني من انخفاض بالإنتاج، وبالتالي انخفاض بالناتج المحلي الإجمالي وارتفاع بنسبة البطالة، ففي هذه الحالة تؤدي زيادة الطلب الكلي إلى تحفيز الإنتاج وزيادة الأسعار أقل من حالة الرواج، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات النمو الاقتصادية.

في مرحلة الكساد يكون الإنتاج في أدنى مستوياته، وترتفع معدلات البطالة بشكل كبير، وتتدنى الأجور إلى أدنى حد، وفي هذه الحالة فإن إعادة التوزيع لصالح الفقراء إن أمكن ذلك (نظراً لصعوبة الطلب على التمويل اللازم كون السوق في حالة جمود)، ستؤدى عملية إعادة التوزيع لزيادة في الطلب الكلي الفعال، وبالتالي تحفيز الإنتاج ما يدفع الاقتصاد باتجاه مرحلة الانتعاش، وتكون الآثار التضخمية لإعادة التوزيع ضئيلة جداً كون السلع موجودة ومكدسة في المستودعات. أما في مرحلة الانتعاش فيكون الإنتاج مرتفعاً مستقراً ويكون الاقتصاد في أمس الحاجة لأية زيادة في الطلب دعماً لزيادة العرض المتوالية، ويكون التضخم الناتج تضخماً مرغوباً ومحفزاً للنمو.

1ـ4ـ3ـ أثر إعادة التوزيع لصالح الأغنياء:

وهي من الحالات الكثيرة الشيوع وخصوصاً في الدول النامية حيث تعتمدها هذه الدول كأداة لزيادة التراكم الرأسمالي، فإعادة التوزيع هنا تكون لصالح الطبقة القادرة على الادخار والاستثمار بحجة أن هذه الطبقة هي التي تملك القدرة على تجميع المدخرات وتوظيفها من خلال استثمارات جديدة في الاقتصاد المحلي ما يرفع معدلات الإنتاج ومعدلات النمو، إلا أن هذا الشكل من التوزيع يتعرض للكثير من الانتقادات في البلدان النامية نظراً للظروف الاجتماعية والاقتصادية وحالة التخلف التي تعيشها هذه الدول، فغالباً ما يكون مصير المدخرات المجمعة من مثل هذه الآليات، وكما ذكرنا سابقاً، إما الإنفاق الترفي الداخلي وعلى الغالب الخارجي، أو تصدير منتجات الاستثمارات إلى الخارج نظراً لضعف الطلب المحلي وتخلف العلاقات الاقتصادية الداخلية.

مما سبق نجد أن إعادة التوزيع من أخطر وأهم السياسات التي يمكن أن تستخدمها الحكومات بهدف التأثير على كل المؤشرات الاقتصادية كون إعادة التوزيع وفي كل الحالات تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على جانبي العرض والطلب الكلي، بالإضافة إلى دورها وآثارها الاجتماعية القصيرة والبعيدة الأمد.

لذلك لا بد من وجود وضوح في اتجاه وطبيعة سياسة إعادة توزيع الذي ترغب الحكومة إتباعها، مع ضرورة الإشارة إلى أن كل السياسات الاقتصادية التي تنفذها الحكومة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على إعادة توزيع الدخل ما يزيد من أهمية وخطورة هذه السياسة.

المبحث الخامس: الآثار الاجتماعية لإعادة توزيع الدخل القومي.

إن الآثار الاجتماعية هي المنعكس الأكثر ظهوراً بالنسبة لسياسات إعادة التوزيع، فمهما كانت الآثار الاقتصادية واضحة المعالم إلا أنها بالضرورة سوف تنعكس بشكل أكبر وأوضح وأكثر علنية. على شكل آثارٍ اجتماعيةٍ تتعلق بقوة العمل وتوزيع الطبقات الاجتماعية والصحة العامة والتعليم وحالة الفقر في البلد وتشوه العلاقات الاجتماعية. وتختلف هذه الآثار وتطورها وطبيعة ومستوى علاقتها مع إعادة التوزيع من مجتمع إلى آخر إلا أننا بالشكل العام يمكن أن نميز بين إعادة التوزيع في البلدان النامية وإعادة التوزيع في البلدان المتطورة.

<u>في حالة البلدان النامية:</u>

يؤدي نجاح الحكومة في إعادة التوزيع لصالح الفقراء بالضرورة إلى ارتفاع في مستوى (تطور) الحياة الاجتماعية، والعلاقة دون شك طردية وتأخذ المنحنى الهرمي واسع القاعدة، ففي المرحلة الأولى تحتاج إلى مستوى أكثر من عدالة التوزيع لتحقق مستوى ضئيل من تطور الحياة الاجتماعية لتصل مع تطور البعد الثالث للعلاقة، وهو الوقت، إلى مرحلة يصبح فيها ارتفاع مستوى العدالة يحقق تطوراً أكبر في مدى تطور الحياة الاجتماعية، وهو ما نحاول إيضاحه في الشكل المنحنى التالي:

الشكل رقم (1ــ2) حالة الدول النامية إعادة التوزيع لصالح الفقراء

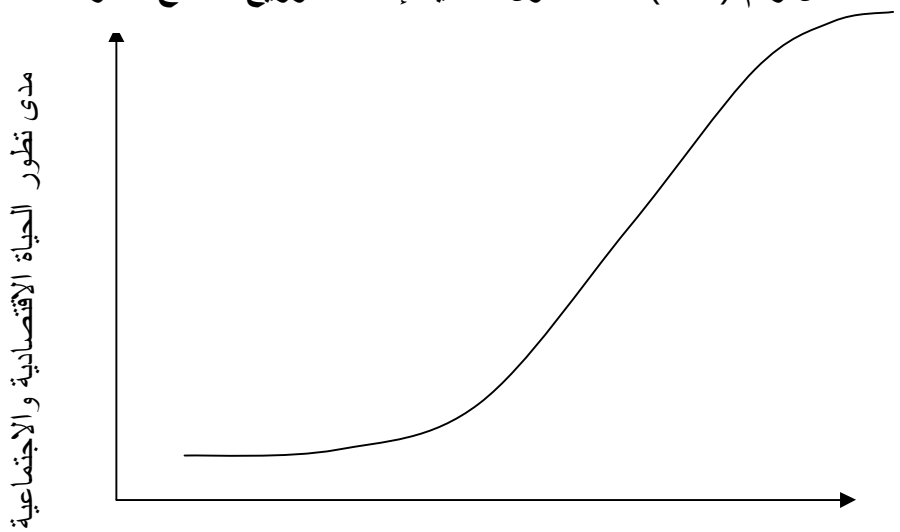

نجاح الحكومة في إعادة التوزيع لصالح الفقراء

أما في حالة كان التدخل الذي تقوم به الحكومة يقوم على أساس إعادة التوزيع لصالح الأغنياء فإن هذا سيؤدي أيضاً إلى تطور الحياة الاجتماعية في المجتمع، إلا أن ذلك يستوجب وقتاً أكبر بكثير من الحالة السابقة بالإضافة إلى أنه سيكون على شكل قفزات لا تعبر عن علاقة ترابطية بين المتغيرين، وإنما عبارة عن تدخلات خاصة تقوم بها الحكومات أو جهات القطاع الخاص أو القطاع الأهلي للمحافظة على المجتمع من الانهيار، وبالوقت ذاته لخدمة مصالح الطبقة الغنية التي تسعى أكثر فأكثر لدفع عملية إعادة التوزيع باتجاه مصلحتها، والشكل التالي قد يساعد على توضيح شيء من هذه العلاقة.

الشكل رقم (1ـــ3) حالة الدول النامية إعادة التوزيع لصالح الأغنياء

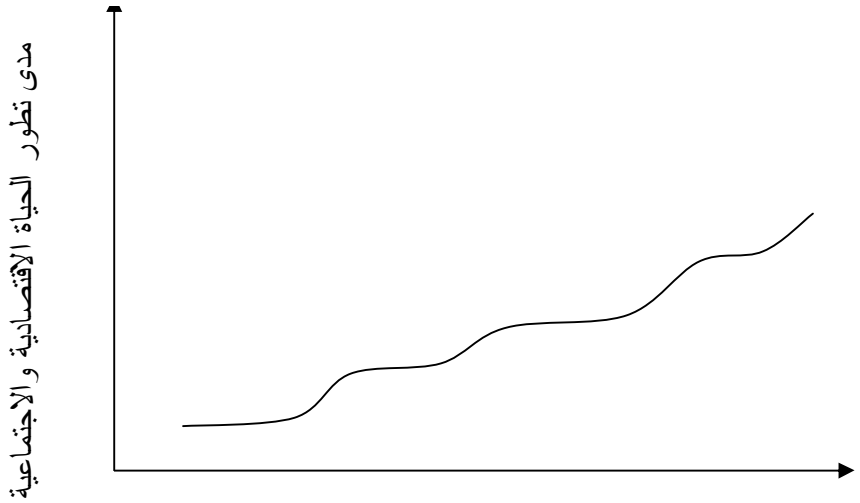

نجاح الحكومة في إعادة التوزيع لصالح الأغنياء

وبالشكل العام لن يصل تطور الحياة الاقتصادية في هذه الحالة إلى مستوى الحالة السابقة إلا بعد وقت أطول بكثير، وإن لم تقطعه حالات انهيار مجتمعية، قد تؤدي إلى انهيار الدولة وإعادة بناء عقد اجتماعي جديد يحدد العلاقة بين الطبقات ودور الدولة بين الطبقات، ودون شك سيركز عند ذلك على إعادة رسم سياسة التدخل لإعادة توزيع الدخل، وهذا بالضرورة يتعلق بمدى سرعة الحكومة بإعادة التوزيع لصالح الأغنياء ومدى تطور المجتمع ذاته من الجهة الاقتصادية والاجتماعية.

أما في حالة الدول المتقدمة:

فيمكننا أيضاً التمييز بين حالتين في الحالة التي يكون فيها التوزيع لصالح الفقراء، فإن خطى النجاح في إعادة التوزيع لصالح الفقراء يرافقها بالضرورة تطور في الحياة الاجتماعية للمجتمع تفوق معدلات النجاح في إعادة التوزيع نظراً للمستوى الذي وصل إليه المجتمع في الدول المتقدمة والمستوى الاقتصادي لتلك المجتمعات، والشكل التالي يوضح هذه العلاقة، ويختلف ميل هذا المنحنى من دولة إلى أخرى إلا أنه وحسب ما نعتقد يكون أقرب من المنحنى العمودي دائماً:

الشكل رقم (1ـــ4) حالة الدول المتقدمة إعادة التوزيع لصالح الفقراء

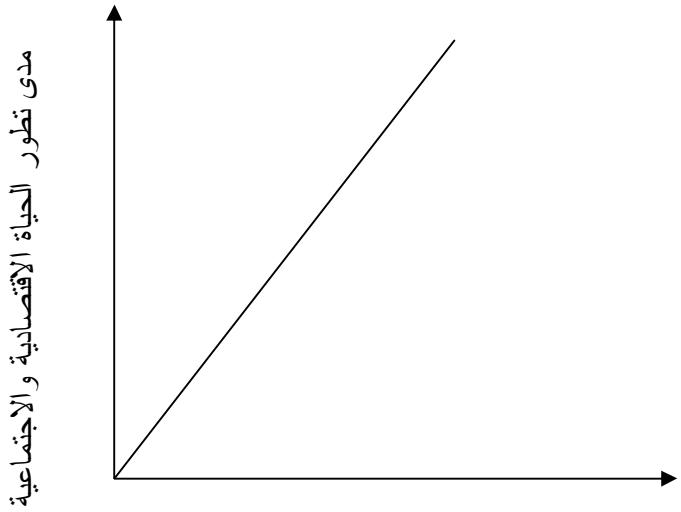

نجاح الحكومة في إعادة التوزيع لصالح الفقراء

أما عندما تكون إعادة التوزيع تتم لصالح الطبقة الغنية فإن تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية يكون أبطئ، إلا أنه يكون أسرع وبوتائر أعلى من الحالة المماثلة في الدول النامية، ويكون تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية أيضاً بشكل انكسارات أكثر مما هو تطور مترافق مع إعادة التوزيع، وهنا تكون الانكسارات حادة وأكثر تواتراً لأنها تكون أكثر ضرورة لتكوين البيئة المناسبة لدعم الطبقة الغنية في المجتمع، وهذا تماماً هو التفسير الاجتماعي الاقتصادي لاقتصاد السوق الاجتماعي الذائع السيط حالياً (بالإضافة إلى الأشكال المماثلة والذي حاولنا إلقاء الضوء على آليتها سابقاً)، والشكل التالي يحاول توضيح هذه العلاقة لكنه كما هو الحال في الدول النامية لن يكون تطور الحياة بالمستوى الذي هو عليه في الحالة السابقة من إعادة التوزيع لصالح الفقراء في الدول المتقدمة أو لصالح الطبقة الأقل غنى في الدول المتقدمة (الوسطى والدنيا):

الشكل رقم (1ــ5) حالة الدول المتقدمة إعادة التوزيع لصالح الأغنياء

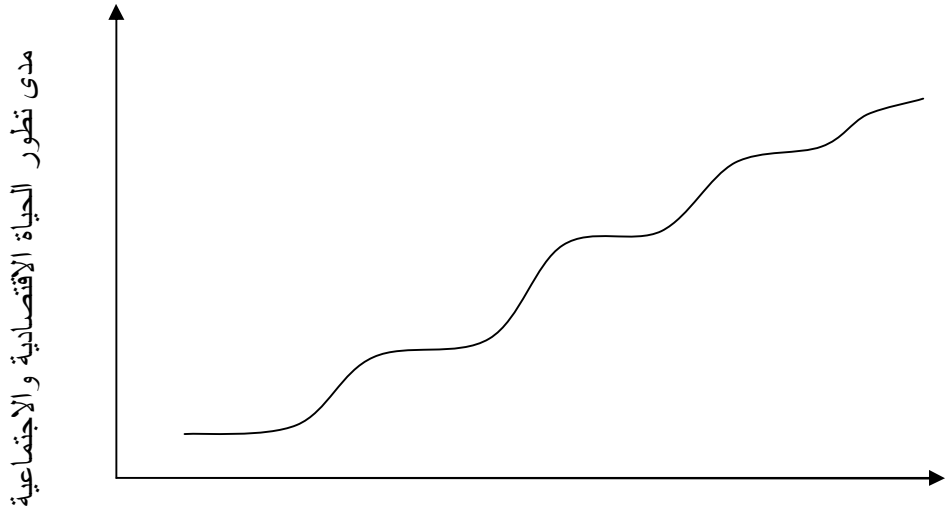

نجاح الحكومة في إعادة التوزيع لصالح الأغنياء

وفي هذا الإطار سنحاول التطرق إلى بعض الآثار الاجتماعية لإعادة التوزيع حسب ما هو وارد أدناه (مع التركيز على حالة سوء التوزيع في الدول النامية).

1ـ5ـ1ـ الآثار على قوة العمل والإنتاجية:

بالرغم من أن هذا الأثر يحمل في طياته جانباً اقتصادياً كبيراً إلا أننا سنتطرق له من خلال الآثار الاجتماعية لبيان البعد الاجتماعي له، فسوء توزيع الدخل القومي وعدم نجاح الحكومة في تحقيق العدالة في التوزيع من خلال تدخلها عن طريق إعادة التوزيع يؤدي إلى انخفاض العائد الذي تحصل عليه الطبقة العاملة وبالتالي سينخفض المستوى العام للأجور لصالح الأرباح، وهذا يؤدي لاحقاً (ومع الانخفاض المتتابع للقيمة الحقيقية للأجور ليصل إلى ما هو أدنى من مستوى المعيشة، أي انخفاض عائد قوة العمل) إلى عدم قدرة قوة العمل على تجديد نفسها، وخلال هذه المرحلة ستنخفض الإنتاجية بالتدريج وتبدأ الآثار السلبية بالظهور انطلاقاً من انخفاض قدرة قوة العمل على الإبداع بحيث تنخفض إنتاجية العمل الفكري الإبداعي لتتجه الحكومة مع هذا الواقع إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية للقيام بالأعمال الإبداعية الضرورية للنهوض وقيادة أي مجتمع، متجاهلة في الوقت ذاته الآثار السلبية والخطيرة لمثل هذه الحلول حيث تكون هذه الخبرات غير مدركة للواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ولا تبدي اهتمامها بنتائج ما تقدمه من أفكار وحلول، إضافة إلى أنه في الكثير من الأحيان تكون تلك الخبرات الأجنبية غير مؤهلة بالشكل الكافي، ويكون عملها النخبوي لدى الدول النامية هو عبارة عن عملية تأهيل وتدريب لها إن لم نقل كما يقول بعض المتطرفين في التحليل، بأنها تقوم بأعمال موجهة بهدف عدم السماح للدول النامية بالنهوض حرصاً من الدول المتقدمة على عدم المساس بآلية ومنهجية توزيع الدخل العالمي وما تحمله من إختلالات.

إن هذا الخلل لن يكتفي بإضعاف قوة العمل وإنتاجية العمل بالأثر المباشر عليها، وإنما يحمل في طياته أثراً غير مباشر، أثراً متعدياً وأكثر خطورة، حيث أن هذا الخلل سيؤثر بشكل مباشر على قطاع التربية والتعليم ما يؤدي إلى ضعف تأهيل الطبقة العاملة وضعف خبرتها بكل المستويات، وهنا ننتقل إلى التأثير ليس على قدراتها وخبراتها الإبداعية وإنما للتأثير على القدرات والمهارات والخبرات للأعمال العادية، وتبدأ هذه الدول بالخروج التدريجي من سوق العمل العالمية الحديثة التي تتطور بسرعة، وتصبح هذه الدول غير قادرة على مواكبة التطورات العالمية، ويبدأ ميل هذه الدول باتجاه الطلب على المشاريع كثيفة العمل على حساب المشاريع كثيفة الرأس المال (مع الأخذ بعين الاعتبار أن وجود عدد كبير من اليد العاملة هو أحد أسباب الطلب على المشاريع كثيفة العمل، إلا أنه برأينا ليس السبب الرئيس أو على الأقل ليس السبب الوحيد). وفي الوقت الحالي أصبحت المشاريع كثيفة الرأس المال تخلق قيمة مضافة أكبر من المشاريع كثيفة العمل، وهذا يدوره يؤدي إلى تباطؤ أو تسارع بطيء لمعدل النمو في البلد.

ومع هذا الضعف المتواتر والمتصاعد بذات الوقت لمستوى الأجور يرتفع الطلب على العمل نظراً لعدم كفاية الأجور لتغطية معدل الإعالة السائد في المجتمع، وهنا تبدأ معدلات البطالة بالارتفاع تدريجاً على اعتبار أن البطالة تحسب على أساس عدد الأفراد القادرين والراغبين بالعمل ولا يجدون هذا العمل، وهذا بدوره يدفع بالحكومة غالباً إلى زيادة التوظيف في القطاع العام، وهنا تبدأ ظاهرة البطالة المقنعة التي تحمل بدورها الكثير من الآثار الاجتماعية والاقتصادية وينخفض معها معدل إنتاجية الفرد في الدولة، ويبدأ تراكم اللامبالاة والإهمال للمصالح العامة، ويليها لاحقاً الإهمال للمصالح الخاصة، وهنا تبدأ عجلة الأزمة بالدوران وكرة الثلج بالتراكم بشكل كبير لدرجة أنه لا يمكن السيطرة على نتائجها السلبية.

1ـ5ـ2ـ الآثار على الصحة العامة ومستوى الرفاه الاجتماعي وحالة الفقر:

يعد سوء توزيع الدخل أو عدم العدالة في التوزيع وعدم نجاح سياسة إعادة توزيع الدخل العامل الرئيسي في تعزيز مكونات الفقر وتدعيم ركائزه في أساس أي مجتمع، فسوء التوزيع وعدم العدالة تجاه الطبقات الفقيرة سيؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لهذه الطبقة، وبالتالي ستكون قدرتها على تلبية حاجاتها الأساسية منخفضة، وكذلك القدرة على تأمين مستوى المعيشة الأساسي المطلوب لتطوير إمكاناتها وقدراتها الفنية والعملية، وحسب سلم الحاجات سيبدأ الأفراد بالتخلي عن تغطية حاجاتهم حسب هذا السلم وتكون أكثر النقاط تأثراً هي الثقافة والحاجات الروحية بالدرجة الأولى، ومن ثم ينتقل التأثير إلى الصحة العامة فينخفض مستوى إنفاق الأفراد لتأمين حاجاتهم الصحية، وهذا ينعكس في اتجاهين: **الأول** هو انخفاض الإنفاق في القطاع الصحي ما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه، ومن ثم انخفاض المستوى الفني لهذا القطاع ما يؤثر في الاتجاه **الثاني**، فانخفاض مستوى الخدمات الصحية المقدمة للإفراد وارتفاع تكلفتها سيؤدي إلى انخفاض الكفاءة الصحية للمجتمع، ما يخلق مجتمعاً ضعيفاً يعاني من الكثير من الأمراض عقيمة العلاج، والإشكالية الصحية الدفينة التي تؤثر ــ من دون شك ــ سلباً على مستوى دخل الفئة فانخفاض إنتاجيتها وخروجها خارج إطار المنافسة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة فقرها وخروجها من العجلة الاقتصادية الفاعلة، وهنا يجب التنويه بأن انخفاض المستوى الصحي لا يعني بالضرورة ضعف القدرة على معالجة الحالات المصابة بالأمراض عند ظهور حالات مرضية لديها، بل أن الخدمات الصحية تتركز بشكل أساسي في الخدمات الصحية المقدمة للإفراد قبل الإصابة بالأمراض، ومن أهمها العناية الصحية الواجبة التقديم قبل الحمل والإنجاب، وحتى في بعض الحيان قبل زواج الأم بشكل خاص وللأب بشكل عام، وفي فترة ريعان الشباب لضمان الصحة والحالات الجسدية والعقلية السليمة للأطفال

بالمستقبل، وانطلاقاً من هذا التفكير يركز العديد من الدول المتقدمة على موضوع تأمين الخدمات الصحية لأكبر شريحة من مواطنيها حفاظاً على المجتمع، وآخر من يناضل في هذا الاتجاه هو الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول حالياً من خلال المشروع المقدم من قبل إدارة الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما تأمين خدمات الضمان الصحي لأوسع فئة ممكنة من الشعب الأمريكي (حيث حصل المشروع حالياً على موافقة مجلس النواب بانتظار الإجراءات الإدارية والفنية الأخرى لإفرازه على مستوى قانون).

وبالتالي فإن الدول النامية أو الدول التي تعيش حالة طور النمو هي في أمس الحاجة لتعزيز عدالة التوزيع من خلال سياسة إعادة التوزيع، حيث تعتبر عدالة التوزيع عامل إنتاج حقيقياً في ظروف تلك الدول التي تملك كثافة في اليد العاملة ولديها معدلات فقر كبيرة، ذلك أن تلبية الحاجات الأساسية اليومية والمتنامية للعاملين المنتجين هي شرط ضروري وأساسي لتجديد قوة العمل لدى الطبقة المنتجة[1].

1ـ5ـ3ـ الآثار على توزع الطبقات الاجتماعية:

تكمن إحدى أكبر الإشكاليات والنتائج السلبية لسوء توزيع الدخل في الأثر على توزيع الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع، لصالح فرز المجتمع إلى طبقتين أساسيتين على مستوى التوزيع، طبقة تدفع لصالح تمويل زيادة الدخل لطبقة أخرى، وهي بالتأكيد في غير صالح الطبقة الضعيفة، بل هي لصالح طبقة الأغنياء، ويزداد هذا التمايز حدة في الدول النامية، وبشكل خاص الدول العربية[2]، فالتفاوت في التوزيع يصل في بعض الدول العربية إلى نسبة واحد إلى نصف مليون، بمعنى أن هناك نصف مليون دولار أمريكي للفئات الحاكمة (الغنية طبقة النفوذ الاقتصادي والسياسي) مقابل كل دولار للفئات الأخرى المحكومة، في حين أن هذا التفاوت في التوزيع موجود في الدول المتقدمة ولكن ليس بهذه الحدة، فهو بنسبة واحد إلى ثلاثة لصالح الطبقات الحاكمة (الغنية)، والإشكالية هنا تكون بارزة في الدول النامية، فمع عجز إعادة التوزيع على تحقيق العدالة في التوزيع سيزداد الشقاق بين الطبقات لصالح الطبقة الغنية على حساب الطبقات الأفقر، ومع الوقت ستزداد الطبقة الغنية غنى وتزداد الطبقة الفقيرة فقراً، وتخسر الطبقة الوسطى القلة القليلة منها لتصبح من الطبقة الغنية، في حين تتنحى الأغلبية الساحقة منها نحو الأدنى باتجاه الطبقة الفقيرة المسحوقة، وهذا الانحلال للطبقة الوسطى يعد أحد أكبر وأقسى الإشكاليات الاجتماعية التي يعاني منها أي مجتمع من المجتمعات، كون هذه الطبقة تكون على الدوام الحامل

[1] عدالة توزيع الدخل وآليلتها الرئيسية، مجلة أبيض وأسود بدون ذكر اسم الكاتب الموقع الالكتروني w.w.w. awaon line. net تاريخ النشر 2009/9/9.

[2] د.صايغ، يوسف، بحث منشور في كتاب التنمية العربية، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية،2004، بيروت، ص110.

الاجتماعي لأي نهوض أو تطور يسعى له المجتمع، فغياب هذا الحامل الاجتماعي سيفقد المجتمع المبادرة أو القدرة على تنظيم وتطوير قدراته الاجتماعية التي تنهض بواقعه الاجتماعي والاقتصادي، ويفقد المجتمع حيويته ورونقه الاجتماعي وينخفض مستوى وعيه الثقافي والإبداعي، وهذا الواقع سيؤدي بالمجتمع إلى الانقسام بشكل واضح إلى طبقتين تتصارعان كل منها مع الأخرى من جهة، وعلى ذاتها من جهة أخرى، فالطبقة الفقيرة تسعى لتأمين كفاف عيشها والحد الأدنى من مستوى المعيشة لتجديد قوة عملها ومواكبتها للتطورات العالمية والمتسارعة، وتنازع الطبقة الغنية لانتزاع أي جزء من الدخل الذي تسلبه منها بغير وجه حق. أما الطبقة الغنية فهي تسعى لتعزيز واقعها الاقتصادي والاجتماعي من تعزيز حصتها من العملية الإنتاجية وإدخال طرق جديدة لتوليد الدخل تكون أكثر ربحية وأقل كلفة، وغير مهتمة بالطبقة الفقيرة، وهي بذات الوقت تنازع الطبقة الفقيرة على الفتات الذي تحصل عليه مطالبة إياها بإنتاجية أكبر وعائد أقل على عملها المبذول.

ومن وجهة نظرنا فإن هذه الإشكالية قد تكون أكثر وأكبر الإشكاليات سلبية وتعقيداً في المجتمع وهي بالتأكيد توقف أو على الأقل تكبح عجلة النمو، ولا بد لها أن تصل إلى مفترق طرق، فإما أن ينتهي هذا الصراع بالثورة الاجتماعية أو الاقتصادية، أو ينهار المجتمع اجتماعياً ويليه الانهيار الاقتصادي وهذا الاتجاه هو بحد ذاته ثورة سلبية تعبر عن انعدام الحل السلمي أو الثوري المباشر للإشكالية الاجتماعية.

1ـ5ـ4ـ تشوه العلاقات الاجتماعية للمجتمع والاتجاهات الجديدة :

إن كل ما سبق ذكره في إطار الآثار الاجتماعية والاقتصادية سينعكس في العلاقات الاجتماعية التي تفرضها التغيرات والتركيبات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، فمع زيادة عدم العدالة في التوزيع سيزداد الفقر وتضمحل الطبقة الوسطى وتظهر علاقات جديدة يسودها عدم التوازن وعدم الانضباط، فيزداد معدل الجريمة بنتيجة ازدياد الفقر وقلة فرص العمل وانحسار المستوى الثقافي والوعي الاجتماعي الذي يؤدي بهذه الطبقة إلى السعي لتأمين دخل إضافي بالوسائل المتاحة، فإما أن تكون بالطرق المشروعة أو غير المشروعة. **فالطرق المشروعة**: كأن يقوم الأفراد باللجوء إلى أعمال غير منتظمة غالباً ما تكون أعمال حرفية أو خدمات غير منظمة مثل التنظيف والخدمات المنزلية....، وهذا القطاع ينتشر بشكل كبير في الدول التي تملك معدلات فقر عالية بالإضافة إلى أن إعادة التوزيع لديها تكون ضعيف، وهذا الشكل يشجع على انتشار اقتصاد الظل وما يرافقه من آثار سلبية على الأفراد والحكومة بحد ذاتها، فالأفراد يكونون دون حماية أو تنظيم وتدنن لحقوق العاملين وأجورهم ويرتفع مستوى الاستغلال ويبدأ استغلال

الطبقات الضعيفة وانتشار تشغيل الأطفال دون السن القانوني وتشغيل النساء لساعات طويلة، ويخرج القانون عن التطبيق وتسود الأعراف والتقاليد وما تحمله هذه الظواهر من آثار سلبية على العلاقات الاجتماعية وعلاقة الأفراد بالدولة بحيث تتحول الدولة في هذه الحالة إلى ضيف ثقيل على العلاقات الاجتماعية.

أما في حال اتجاه الأفراد لزيادة دخولهم بالطرق **غير الشرعية**: (لعدم وجود طرق شرعية أو بسبب ضعف البنية الاجتماعية وتخلفها في المجتمع) فسيكون الأفراد أمام خيارين، فإما أن يتم اللجوء إلى الطرق غير الشرعية العنيفة أو السلمية.

ـ فالطرق العنيفة تتمثل في الجرائم مثل السرقة والسطو وتوابعها، وهذه الآليات تفسد المجتمع وتحوله إلى مجتمع متفكك يفتقد إلى أهم المقومات الأساسية لتجمعه واستمراره واستقراره وهي الأمن والأمان، وهي أحدى أهم مقومات بناء أي مجتمع، ومع البدء بانحلالها تبدأ الظواهر السلبية الأخرى بالانتشار مثل الرذيلة والاتجار بالرقيق الأبيض وبيع الأطفال وانتشار ظاهرة تداول المخدرات والتهريب وإلى ما هنالك من طرق لتأمين الدخول وتغطية الحاجات الأساسية (في المرحلة الأولى) من خلال طرق غير شرعية بوسائل عنيفة، وتبدأ القيم الأساسية للمجتمع بالاختلال والاختراق لينكسر هذا المجتمع في مرحلة لاحقة.

ـ أما الطرق غير الشرعية والسلمية فهي تتمثل بشكل مختصر في الفساد الإداري، وما يتضمنه من أشكال مختلفة واستغلال المناصب وإعاقة تنفيذ القوانين والتهرب الضريبي واستغلال القوانين بالشكل المخالف لقصد المشرعين....الخ، ونعتقد أن هذه الوسائل أخطر بكثير من الوسائل غير السلمية، فالوسائل غير السلمية يمكن أن يتم حصارها ومحاربتها من قبل أجهزة أمنية بغض النظر عن مدى صعوبة العملية، إلا أنه بالنهاية يمكن ضبطها كونها وسائل ظاهرة المعالم يمكن متابعتها، إلا أن الوسائل السلمية من الخطورة بمكان بحيث يصعب معه السيطرة عليها، وهي لا تنحصر في القطاع العام كما هو سائد لدى العامة، بل أنها ظاهر تطال القطاعين العام والخاص، إلا أنها تظهر بشكل ملموس أكثر في القطاع العام كونه شماعة تحمل أعباء الاختلالات التي يعاني منها المجتمع، وتتجسد إلى حد كبير بأبعاد مادية، فلا يوجد فساد في القطاع العام إن لم يرافقه بشكل مماثل أو أكبر في القطاع الخاص، والفساد من الخطورة بمكان لأنه سلمي وخفي فلا يمكن رصده وإثباته بسهولة، إلا أننا نشعر به وبآثاره دون أن نتمكن من وضع اليد عليه مباشرة، والفساد هو بمثابة الحشرة التي تنخر القيم الاجتماعية لأي مجتمع من المجتمعات، حيث تتفكك القيم الأخلاقية المتوازنة، لتظهر عوضاً عنها قيم جديدة، على سبيل المثال، تنتشر قيمة التهرب من الضريبة على أنها عمل مشروع حلال، ولا عيب فيه، وسرقة مال الدولة حلال، لوجود

أخطاء به، وإلى ما هنالك من قيم تبدأ بالتفكك لتُشكل عقداً اجتماعياً جديداً للمجتمع مبنياً على تنازع المصالح بقيم ضعيفة وبدون احترام أو قاعدة، وهي من أخطر الإشكاليات التي تدمر المجتمعات وعلاقاتها، وتنتقل لتؤثر سلباً على العلاقة الاقتصادية التي تنحل وتخلق مرة أخرى سوء في توزيع الدخل بدون عوامل الإنتاج وضعف في سياسات إعادة التوزيع وما يجعل ذلك من مقومات انهيار أية قواعد اجتماعية وبنى اقتصادية.

الفصل الثاني

واقع توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية

- المبحث الأول: الدخل القومي وحسابه في سورية.
- المبحث الثاني: توزيع الدخل القومي في سورية.
- المبحث الثالث: إعادة توزيع الدخل القومي في سورية.

المبحث الأول: الدخل القومي وحسابه في سورية.

2ـ1ـ1ـ لمحة تاريخية:

مرت عملية حساب الدخل القومي بمراحل عدة تتعلق بشكل عام بالإمكانيات الإحصائية في سورية، حيث قامت عددة جهات محلية ودولية في المرحلة التي سبقت إحداث المكتب المركزي للإحصائي عام 1968 بإعداد تقديرات للدخل القومي لسنوات سابقة وفق طرق مختلفة، وفي عام 1970 قام المكتب المركزي للإحصاء في سورية بإعادة تقديرات السنوات من 1953 إلى 1969 وفق أسس نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة لعام 1953 وبأسعار 1963، وفي عام 1980 تم اعتماد النظام الجديد للحسابات القومية للأمم المتحدة لعام 1968 في إعداد سلسلة تقديرات لمؤشرات الحسابات القومية للأعوام 1963 ــ 1979 بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام 1975، وتمت متابعة التقديرات للسنوات اللاحقة وفق هذا الأساس. ولاحقاً في مجال إعداد الخطة الخمسية التاسعة تم إعادة تسعير تقديرات السنوات 1963 ــ 1970 ــ 2008 بالأسعار الثابتة لعام 2000، وقد اتّبع المكتب المركزي للإحصاء مؤخراً في تقديرات سلسلة الدخل للأعوام 1963 ــ 2008[1] التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية " التنقيح الثالث" الصادر عن الأمم المتحدة عام 1991 حيث تقسم الأنشطة الاقتصادية وفق هذا التصنيف إلى:

1 – الصناعات: وتقسم إلى:

الزراعة والقنص والغابات وصيد الأسماك، الصناعة والتعدين وتتضمن (الصناعات الاستخراجية ــ الصناعات التحويلية ــ الكهرباء والماء)، البناء والتشييد، تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق، النقل والمواصلات والتخزين، خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، خدمات المجتمع والخدمات الشخصية.

2 – الخدمات الحكومية.

3 – الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح.

وحسب المجموعة الإحصائية فإن تقديرات الإنتاج والناتج تمت وفق طريقتين أساسيتين هما : طريقة المصدر الصناعي لبعض القطاعات، وطريقة الإنفاق لبعضها الآخر، وفق الآتي:

1 – قطاع الزراعة: تم تقديره على أساس المجموعة الإحصائية لوزارة الزراعة التي تتضمن بيانات عن الإنتاج النباتي والحيواني، بالإضافة إلى نتائج بعض المسوحات التي يقوم بها المكتب المركزي للإحصاء.

[1] المجموعة الإحصائية لعام 2009، المكتب المركزي للإحصاء في سورية، ص 437.

2 – قطاع الصناعة: تقوم على أساس التقديرات السنوية للقطاع العام الذي يحتكر إلى الآن الجزء الأكبر من قطاع الصناعات الاستخراجية والماء والكهرباء، وجزء يسير من قطاع الصناعات التحويلية، وبالإضافة إلى التقديرات السنوية للمؤسسة العامة للتبغ والتنباك المحتكرة للقطاع أيضاً. أما بالنسبة لباقي القطاع الصناعي الذي يشمل القطاع الخاص فيتم تغطيته عن طريق نتائج المسح الصناعي للقطاع الخاص.

3 – قطاع البناء والتشييد: يتم على أساس بحث عينة البناء في القطاعين الخاص والتعاوني لتقدير قيمة الإنتاج في قطاع البناء، بالإضافة إلى البيانات السنوية للإنفاق الإنمائي في القطر.

4 – تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق: تقوم تقديرات هذا القطاع بالاعتماد على التقارير السنوية لمؤسسات التجارة الداخلية وإحصاءات التجارة الخارجية والتقارير السنوية الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة السياحة.

5 – قطاع النقل والاتصالات والتخزين: تقوم على بحث عينة من السيارات، والتقارير الصادرة عن وزارة النقل.

6 – قطاع المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال: يعتمد على الحسابات الختامية لشركات ومؤسسات القطاع العام المصرفي وقطاع التأمين.

7 – الخدمات الحكومية: يتم حسابه على أساس الميزانيات الفعلية للدولة وميزانيات البلديات والمحافظات.

2ـ1ـ2ـ حساب الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال مراجعة الحسابات القومية في سورية يتبين أنها ترتكز بشكل أساسي على حساب الناتج المحلي الإجمالي الـGDP مع توزيع الناتج الإجمالي حسب الاستخدامات النهائية، كما يلاحظ عدم وجود حسابات للقطاعات المؤسساتية[1] وحالياً يتم العمل على محاولة بناء جدول مدخلات ـ مخرجات الاقتصاد السوري تمهيداً لوضع مصفوفة الحسابات الاجتماعية التي لم تنجز إلى الآن بشكل متكامل رغم كل الجهود المبذولة في هذا المجال في العديد من الجهات، وبشكل خاص في هيئة تخطيط الدولة، بالإضافة إلى محاولة بسيطة عام 2007 ضمن مشروع (MMOF) في وزارة المالية (مشروع دعم القطاع المالي الممول من الاتحاد الأوروبي) وذلك عام 2007، ويعود عدم النجاح بشكل أساسي إلى النقص في بعض الإحصاءات، وإلى عدم الدقة في جزء أخر من الإحصاءات حيث يتبين ذلك من خلال القيام بمطابقتها ومقاطعتها مع بعضها بعضاً في مصفوفة الحسابات الاجتماعية.

ومن هنا نبدأ بمناقشة مدى دقة التقديرات المتعلقة بالحسابات القومية (الناتج والإنتاج والدخل القومي) منطلقين في ذلك من طريقة التقدير المصرح بها في المجموعة الإحصائية ومناقشتها حسب القطاعات بشكل إجمالي:

1) – القطاع الزراعي:

تعتمد حسابات هذا القطاع على المجموعة الإحصائية لوزارة الزراعة، أي أنه يعتمد بشكل رئيسي على الإحصاءات الرسمية لقطاع الزراعة التي قد تكون قريبة جداً من الدقة بالنسبة للزراعة الخاضعة للترخيص والحصر من قبل الدولة، إلا أن جزءً كبيراً من هذا القطاع، يعتمد على الآراء الشخصية للأفراد العاملين في هذا القطاع والذي من الصعب جداً حصر أعدادهم، كون العمل في القطاع الزراعي ليس العمل الوحيد لهم، فأغلبهم لا يستطيع أن يبقي هذا القطاع المصدر الرئيسي لدخله، هذا من جهة العمالة، أما من جهة الإنتاج فهو الأهم، حيث يشكّل الجزء الأكبر من إنتاج هذا الجزء من القطاع على المنتجات البسيطة (خضار وفواكه ...)، وتشكّل أطواق المدن الريفية موطنها الأساسي، بالإضافة إلى عدم قدرة المسوحات التي يعتمدها المكتب في تقديرها، فهي تشكّل جزء يسير من الاستهلاك المحلي كون طبيعة الاستهلاك الغذائي السوري هي استهلاك مباشر للمنتجات بحالتها الطبيعية، إن الاحتمالية الكبيرة في بُعد هذه التقديرات والمسوحات عن الواقع لا يتحملها المكتب المركزي للإحصاء بالضرورة، فهي من

[1] أ.د. نجوم، أسامة، أ.د جيرارد، دوشتين، نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري، العدد الأول للإصدار الثاني تموز 2008، من نشاطات مشروع ISMF.

جهة تحتاج إلى كادر كبير جداً واستمرارية العمل على مدى الفصول الأربعة كون الإنتاج متعدد على مدى الفصول الأربع ومختلف من فصل لآخر، ومن جهة أخرى، وحسب تحليلنا، تتحمل العبء الأكبر بالخلل في التقدير قنواتُ تصريف المنتجات الزراعية، فكما أوضحنا فإن المنتجات التي تحكمها قواعد التنظيم الزراعي والتصريف الحكومي تكون قريبة جداً من الدقة، إلا أن الجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي يتم تصريفه في قنوات تصريف غير حكومية وهي ثلاثة أنواع:

1ــ قنوات غير مباشرة منظمة (شركات ومؤسسات تصنيع المنتجات الزراعية) وقد أخذت في السنوات الأخيرة تزداد تدريجياً.

2ــ قنوات غير مباشرة ضعيفة التنظيم (تجار الجملة ونصف الجملة)، واسعة الانتشار.

3ــ قنوات البيع المباشر للمستهلك وهذه القناة أخذت تتلاشى بالتدريج.

وفي هذا المجال فإن القناتين الأولى والثانية لا تعتمدان الإفصاح والدقة في إظهار الأرقام الفعلية لتصريف المنتجات الزراعية لديها، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها:

(1) ضعف الوعي الإحصائي.

(2) عدم الرغبة في إظهار الأرقام الحقيقية للتداولات النقدية التي تجري في هذه القطاعات خوفاً من الالتزام بواجبات مالية لجهات أخرى (ضرائب ورسوم).

(3) عدم وجود محاسبة دقيقة في هذه القطاعات تظهر الأرقام الحقيقية للمشتريات وتراقب حركتها، نظراً لضعف النظام المحاسبي للقطاع الخاص الذي يعتمد بشكل رئيسي العرف المحاسبي وليس النظام المحاسبي، وكون أغلب المؤسسات المشتغلة في هذا المجال هي مؤسسات أهلية عائلية لا تهتم بشكل كبير بدقة القوائم المالية لديها. إن هذه العوامل بالتأكيد لا تلغي التقديرات لهذا القطاع إلا أنها تشير إلى صعوبة أن تكون النتائج دقيقة، وتؤكد انزياحها بدرجة ما نحو الانخفاض عن الواقع الفعلي.

2) القطاع الصناعي:

تكمن المشكلة الأساسية في حساب التقدير لهذا القطاع، في عدم وجود أية إحصائية رسمية بعدد المنشآت الصناعية الصغيرة في سورية، وهذا يعود إلى نقطتين أساسيتين **الأولى**: تكمن في تهرّب جزء من المنشآت الصغيرة بتمركزها في مناطق غير صناعية، بالإضافة إلى عدم التنسيق والتنظيم الكافي لهذا القطاع. إلا أن الإشكالية الأساسية **الثانية**: تكمن في أن معظم هذه المنشآت لا تعتمد البيع والشراء بموجب فواتير نظامية تمكن المنشأة من إثبات كامل مبيعاتها ومشترياتها، وبذات الوقت لا تمكن المسوح

الإحصائية من التثبيت من صحة القيم المصرح عنها في الاستمارات، كما أنه لا يوجد قانون يفرض عقوبات رادعة للتصريح بمعلومات غير دقيقة للمسوح الإحصائية.

3) قطاع البناء والتشييد:

يعد هذا القطاع إشكالية حقيقية من جهتين أساسيتين، الأولى تكمن في الفارق الكبير في القيم التقديرية لهذه العقارات لدى الجهات الرسمية المصدرة للتقارير والبيانات الرسمية عن الواقع الفعلي، حيث تنخفض القيمة المالية التقديرية للعقارات لدى وزارة المالية إلى أقل من 10% من القيمة السوقية لجزء من العقارات، كما أن القيمة التقديرية البيعية لدى وزارة الإسكان قد تنخفض أيضاً إلى أقل من 60% من القيمة السوقية للعقار، إن هذا التشوه الكبير يعطي المجال لعدم تمكّن الإحصاءات من الحصول على القيم الحقيقية للعقارات من خلال عينات البحث.

أما الجهة الثانية فتكمن في الفورة السعرية في السوق العقارية خلال الفترة الأخيرة، بالإضافة إلى أن جزءً يسيراً من قطاع السكن، نقدره بـــ 30% من قطاع السكن في سورية هو قطاع غير منظم (سكن عشوائي) لا يوجد حتى الآن إحصائية عددية للمساكن فيه ومساحتها الطابقية، بالرغم من وجود بعض المسوحات التي قام بها المكتب المركزي للإحصاء لبعض مناطق السكن العشوائي، ووجود العديد من المشاريع الهادفة لتنظيم هذه المناطق.

بالإضافة إلى أن كل المؤشرات تدل على أن قطاع البناء شهد نمواً واسعاً خلال الفترة الأخيرة خصوصاً تلك الفترة التي شهدت تخفيضاً لسعر الفائدة في السوق السورية، ما أدى إلى نزوح جزء كبير من ودائع البنوك السورية بجهة الاستثمار في قطاع البناء كونه يشكّل أماناً أكثر، ومعدل ربحية يكون في أغلب الأحيان أكبر من معدل الفائدة.

وحسب الدراسة التي أعدها مشروع ISMF[1] حول اتجاهات الاقتصاد السوري، ذكر الباحثون أن القيمة المضـــافة لقطاع البنـــاء بلغت حوالي 45 مليار ل.س للعام 2006 في حين أن القيمـــة المضافة لقطاع النقل والمواصلات بلغت 192 مليار ل.س وخدمات المجتمع والخدمات الشخصية حوالي 42.5 مليار ل.س، حيث كان عدد العمالة في قطاع البناء والتشييد حوالي 395 ألف عامل، و180 ألف عامل في قطاع النقل والمواصلات، كما وبلغ عدد العاملين لحسابهم في قطاع البناء والتشييد 213 ألف عامل، و144 ألف عامل في قطاع النقل والاتصالات، وهذا يطرح سؤالاً كيف يمكن لقطاع ما يبلغ عدد العاملين

[1] أ.د. نجوم، أسامة، أ.د. جيرارد، دوشتين، مرجع سابق، ص 19.

فيه ضعف عدد العاملين في قطاع آخر في الاقتصاد نفسه والظروف نفسها أن تكون قيمته المضافة أصغر بأربع مرات من القيمة المضافة للقطاع الآخر، وخصوصاً عندما تكون الإنتاجية في كلا القطاعين متقاربة جداً ويكون مستوى التقنية والأجهزة متشابهاً، الأمر الذي يدفعنا للقول أن القيمة المقدرّة لناتج قطاع البناء والتشييد أقل بشكل كبير من الواقع الفعلي. كما ينبغي الإشارة هنا إلى أن القيم الفعلية للعقارات السكنية وغير السكنية ارتفعت من عام 2003 إلى عام 2009 أكثر من 300 % والمفاجئ هو الارتفاع الهائل في أسعار الأراضي التي وصلت إلى أكثر من 500 % في عدد من المناطق.

4) تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق:

تعتمد التقديرات في لهذا القطاع على التقارير والإحصائيات الرسمية لبعض الجهات العامة في وزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة السياحة، وهنا تكمن المشكلة، حيث لا تُعَد الحكومة المستثمر الرئيسي في هذا القطاع، فأغلبه بيد القطاع الخاص، والأسعار التي يتعامل بها أسعار محررة لا يوجد لها ضوابط باستثناء بعض الفنادق، بالإضافة إلى أنه لا يعتمد الفاتورة بشكل ملموس في تعاملاته ولا يوجد رقابة حكومية محكمة عليه، كما أن أغلب العاملين في مجال تجارة الجملة والمفرق هم من عداد فئة مكلفي الدخل المقطوع لدى الدوائر المالية، كما أن العاملين في مجال المطاعم يخضعون لاقتطاع الضريبة عند المنبع بنسبة محدد من رقم العمل، وهي غير ملزمة بمسك سجلات ودفاتر محاسبية، وهذا كله يساعد بشكل ملموس ويحفز عملية إخفاء الأرقام الحقيقية للإنتاج والدخول الحقيقية في هذا القطاع عن كل الجهات الحكومية خوفاً من تقاطع المعلومات. إن كل ما ذكر سابقاً يعتبر محاولة للتأكيد على فكرة أن الوقائع العملية تشير بوضوح إلى أن الرقم الحقيقي للدخل القومي هو بالتأكيد أكبر من الرقم المعلن والمصرح به، وهذا ما يفسر برأينا عدم الانهيار الاقتصادي والاجتماعي، مع التحفظ على أن الاقتصاد السوري والمجتمع السوري يحمل كماً هائلاً من الاختلالات، ولكن من وجهة نظرنا فإن هذه الاختلالات التي نتجت بجزء كبير منها من سوء توزيع الدخل القومي المتراكم، انعكست بشكل واضح على حصة الفرد من الـــGDP بسعر السوق التي تبلغ 68,291 ل.س بعام 2008 بالأسعار الثابتة لعام 2000 بينما كان 32,434 ل.س عام 1963 بالأسعار الثابتة عام 2000، أي أنه خلال ثلاثة وسبعين عاماً لم يستطع الاقتصاد السوري يحقيق سوى زيادة تفوق النصف بقليل رغم أن الـــGDP بسعر السوق بالأسعار الثابتة لعام 2000 زاد من 161,913 ل.س إلى 1,341,516 ل.س على التوالي، أي بنسبة تفوق ثمانية أمثال، كما زاد نصيب الفرد من الـــGDP الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج من 27,581 ل.س إلى 74,305 ل.س

على التوالي، مع زيادة الـــGDP الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج من 137,682 ل.س إلى 1,459,653 ل.س على التوالي من عام 1963 إلى 2008، ولا نعتقد أن من المنطق أو المبررات المقنعة لهذا الفارق (الاختلال) هو الزيادة السكانية التي قد تكون الإحصائية الأقرب واقعية رغم أنها زيادة كبيرة من حوالي 5 مليون نسمة إلى حوالي 20 مليون نسمة، والجدول رقم (1) من ملحق الجداول يوضح تطور أرقام الـــGDP وحصة الفرد منه.

5) – قطاع النقل والمواصلات والتخزين:

يتم تأمين المعلومات عن هذا القطاع من مصدرين رئيسين:

1ـــ بحث عينة من السيارات.

2ـــ تقارير وزارة النقل.

قد يكون هذا القطاع الأقرب إلى الواقع كونه في الغالب يخضع لنظام الترخيص، إلا أنه وبالوقت بذات يشوبه بعض الشوائب كون جزء يسير منه (فيما يتعلق بالسيارات) يعتمد على مبيع وتداول السلع المستعملة، وهو جزء لا يمكن السيطرة عليه بالشكل الكافي، كما لا يمكن معرفة الأرقام الفعلية وعدد العمليات للتداول فيه، وهو سوق يسوده الرواج من فترة إلى أخرى.

كما أن الجزء المتعلق بالتخزين يعتمد إلى حد ما على قطاع الخدمات الفردية لا التخصصية، بمعنى أن يقوم الفرد الطبيعي أو الاعتباري بتأمين خدمة التخزين لنفسه، وبالتالي يتم دمج هذه الخدمة في قطاعات أخرى زراعية أو صناعية. إلا أنها ليست كبيرة بالنسبة إلى القطاع بأكمله، خاصة إذا علمنا أن أجزاء رئيسية في القطاع مثل خزن الحبوب والأقطان محصورة بيد المؤسسات الحكومة المتخصصة.

6) – قطاع المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال:

نلاحظ أن هذا القطاع يعتمد بحساباته بشكل رئيسي على: الحسابات الختامية لشركات ومؤسسات القطاع العام، وعلى الاستمارات الخاصة بحساب الدخل في القطاع المصرفي وقطاع التأمين. أي أن الحسابات التي تغطي بشكل رئيسي القطاع المالي والتأمين كونه قطاعاً منظماً، وينظم حسابات تدقق من قبل شركات تدقيق خاصة في أغلب الأحيان، وترفع حساباته أيضاً إلى مصرف سورية المركزي، كما أنها تخضع لرقابة جيدة من قبل مصرف سورية المركزي نفسه.

أما بالنسبة لباقي القطاع فإن جزءً بسيطاً منه يتم تغطيته من قبل القطاع الحكومي (قطاع العقارات وخدمات الأعمال)، وتكمن المشكلة هنا في أن هذا الجزء لا يشكل القسم الأكبر من القطاع، فخلال السنوات الأخيرة بدأ القطاع الخاص بالتوسع بشكل كبير في هذين المجالين، وهو في أغلبه حتى الآن قطاع ضعيف التنظيم، وبالتالي فإن الأرقام الفعلية لفعاليته بالإنتاج والدخل غير واضحة المعالم، وهي بالتأكيد أكبر من الأرقام المقدرّة له لعدة أسباب تم التطرق إلى بعضها سابقاً.

7) – الخدمات الحكومية:

قد يكون هذا الجزء من حسابات الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الأكثر دقة بالمقارنة مع باقي القطاعات، كونه يعتمد على أرقام فعلية لموازنات الدولة وميزانيات البلديات التي تخضع للتدقيق بشكل مباشر وشامل من قبل الهيئات الحكومية الرقابية، وهي بالتالي تعكس واقع قطاع نعتبره من أهم القطاعات، كونه يشكّل الركيزة الأساسية في تدخل الدولة في الحياة الخدمية للواقع الاقتصادي والاجتماعي، مع ضرورة الإشارة إلى أن الآلية التي يتم توزيع هذا البند فيها تحمل عملياً في طياتها الكثير من التعقيد والتشابك، فعلى سبيل المثال: يحصل قطاع التعليم والصحة على نفقاته المادية والإنمائية (الإنفاق الجاري الاستثماري) من مصدرين الأول هو الموازنة العامة للدولة من خلال الوزارة المختصة، والثاني من خلال الموازنة المستقلة (المحلية) للبلدية التابعة لها حسب طبيعة هذا الإنفاق[1].

إن الهدف الرئيسي من النقاش في هذا المجال هو بحث الفرضية التي تقول: إن الاقتصاد السوري قوي بشكلٍ كافٍ ولديه الإمكانيات المادية التي تؤكد ذلك، وأن مستوى الدخل الذي يحققه أكبر من المعلن، وبالتالي فإن الـــGDP أكبر من المعلن، وهذا ما يفسر ثبات الاقتصاد السوري أمام كل الضغوط الاقتصادية السابقة، وبالتالي عدم حدوث حالات انهيار اقتصادية أو اجتماعية تزعزع الاستقرار العام والبيئة الاقتصادية العامة.

[1] حيث يخضع هذا التوزيع لشروط حسب كل انفاق لا مجال للخوض فيها الآن.

2ـ1ـ3ـ إعادة حساب الناتج المحلي الإجمالي:

سوف نحاول في هذا المجال أن نعرض لطريقة أخرى بالحساب، وهي تلك التي اعتمدها مشروع ISMF في دراسته المنشورة في نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري العدد الأول، الإصدار الثاني، تموز 2008[1]، حيث تظهر هذه الطريقة تقارباً بين الأرقام مع زيادة طفيفة في التقديرات، ما يشير إلى أن التعمّق الأكبر في البحث سيؤدي على الأغلب إلى نتائج تثبت أن الأرقام الفعلية أكبر من النتائج المصرح بها.

يذكر الباحثين في الدراسة أن الطريقة المستخدمة من قبل المكتب المركزي للإحصاء تعتمد إضافة مجموع الاستخدام النهائي للسلع والخدمات (الاستهلاك، الاستثمار، الصادرات مطروح منها الواردات... الخ)، وهذه الطريقة تتطلب توافر مجموعة من المعطيات التي لا يمكن الحصول عليها بشكل كامل ودقيق مثل معطيات عن سلع الاستهلاك الوسيط، ما يؤدي إلى أرقام غير واقعية (غير دقيقة) عن واقع الـGDP وبالتالي عن واقع متممات هذا الحساب والحسابات المرتبطة به بسبب نقص الكفاءة في مراقبة وتطبيق تلك الطرق[2]. لهذا يقترح الباحثان طريقة أخرى للحساب تعتمد على طريقة الدخول حيث تعتمد هذه الطريقة على ثلاثة مكونات أساسية هي:

1ـ الأجور المدفوعة للعمال والموظفين (العاملين بأجر)، الدخل الأساسي للقطاع الأسري في بعض الدول.

2ـ الأرباح للشركات والمنشآت (دخل المنشآت).

3ـ الضرائب التي تحصلها عليها الحكومة على الأنشطة الإنتاجية (دخل الحكومة).

وفي إطار عملية الحساب من واقع الوضع السوري يؤكد الباحثان على ثلاث ملاحظات رئيسية يجب أخذها بعين الاعتبار عند الحساب هي:

1) يلاحظ انتشار واسع ومتزايد للمنشآت الصغيرة والمنشآت العائلية، وفي هذا النوع من المنشآت يوجد خلط بين الدخل الناتج عن العمل (الأجور) والدخل الناتج عن الملكية والتنظيم (الأرباح)، وهو ما يسمى الدخل المختلط.

2) لأجل احتساب دخل الحكومة تم اعتبار الضرائب على الإنتاج أو على الاستهلاك، أو الضرائب على الصادرات فقط من دون أخذ الضرائب المفروضة على الدخل بشقيها (الضرائب على دخل الرواتب

[1] د. نجوم، أسامة، د. جيرارد، دوشتين، مرجع سابق، ص18.
[2] د. نجوم، أسامة، د.جيرارد، دوشتين، مرجع سابق، ص 18. تم الاعتماد على جداول الدراسة لتوضيح النتائج التي توصلت لها الدراسة.

والأجور والضرائب على الأرباح الحقيقية) كونها تشكّل جزءً من الدخل الحقيقي للأفراد (المشتغلين الذين يتقاضون أجوراً مقابل العمل) وللمنشآت التي تدخل الضريبة ضمن دخلهم (الأرباح الصافية أو الدخل المختلط).

3) نظراً لوجود انتشار كبير للقطاع العام الذي يتلقى إعانات من قبل الحكومة، فقد تم تخفيض هذه الإعانات من دخل الحكومة. وهنا نرى أنه من الضروري الإشارة إلى أن جزء من هذا القطاع المملوك للحكومة يؤمّن دخلاً على شكل أرباح صافية تُرحل إلى الموازنة العامة للدولة تعتبر دخلاً حكومياً، كما أنه خلال السنوات الأخيرة تم تعديل العلاقة المحاسبية بين شركات القطاع العام والموازنة العامة للدولة، بحيث أصبحت تقوم على مبدأ الصوافي، بحيث تمول هذه الشركات نفقاتها ذاتياً وترحل إلى الموازنة حصة الحكومة من الأرباح على مبدأ أن الدولة هي صاحبة رأس المال. وفي إطار الحساب الافتراضي للـــ GDP وفق طريقة الدخول أعد الباحثان أربعة جداول رئيسية تمثل أجزاء الـــGDP الأساسية على الشكل التالي:

1 – تعويضات العاملين:

وهو يمثل إجمالي الأجور المدفوعة للعاملين بأجر، حيث يتم حساب إجمالي تعويضات العاملين بالاعتماد على مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2004 ومسح القوى العاملة متضمناً الأجر وضرائب الدخل المدفوعة عليه وحصة التأمينات الاجتماعية، وهنا نؤكد على أن جزءً كبيراً من المنشآت غير مراقبة بشكل كافٍ، فهي إما ليست مدرجة عملياً في التأمينات الاجتماعية، وبالتالي لا يتم دفع ضريبة الدخل والتأمينات الاجتماعية المترتبة عليهم، أو أنها تقوم بتسجيل العاملين لديها بمعدل أجور أقل بكثير من الواقع الفعلي، وبالتالي فإن الأرقام المحسوبة أقل من الواقع، ونتيجة عدم وجود إحصائيات دقيقة لا يمكن حساب هذه الهوة بشكل دقيق أو مقبول مع الإشارة إلى أن قانون العمل الجديد الذي دخل حيز التطبيق عام 2010 يلزم أرباب العمل بتسجيل جميع العاملين لديهم بالتأمينات الاجتماعية، كما أنه يلزم مؤسسة التأمينات الاجتماعية بالرقابة الدقيقة عليها مع وجود غرامات كبيرة إلى حد ما على المخالفين، إلا أن هذا الأمر لم ينجز بشكل كامل حتى الآن، مع ضرورة الإشارة إلى أن الواقع العملي لمعالجة أوضاع العاملين بالنسبة للتأمينات الاجتماعية وضريبة الرواتب والأجور يحمل في طياته فجوة تفقد الحكومة جزءً يسيراً من الإيرادات تتمثل في إيرادات ضريبة الرواتب والأجور على دخول العاملين، وتمنعها من كشف المطارح الضريبية لدخل الأرباح، كما تفقد العاملين جزءً من حقوقهم يتمثل في ضمانة التأمينات

الاجتماعية. وهذه الفجوة هي حالة جزء من العاملين في القطاع الخاص، كذلك فإن الواقع يدل على أن جزء كبيراً من العاملين في القطاع العام يعملون خارج أوقات الدوام لدى القطاع الخاص من خلال ساعات عمل جزئية، وهم في المعالجة القانونية والواقعية خارج الحسابات، فأغلبهم يقومون بالعمل دون الحصول على موافقة الجهة العامة التي يعملون بها، وبالتالي لا يستطيع رب العمل التصريح بالأجور المدفوعة لهم، ولا يستطيع تسجيلهم في التأمينات الاجتماعية، وهم في الغالب لا يحصلون على الموافقات الرسمية، إما لقناعتهم بعدم موافقة الجهة العامة على عملهم خارج القطاع، أو لكونهم لا يستطيعون الإفصاح عن طبيعة العمل الذي يمارسونه، كونه في بعض الحالات لا يتلاءم ومستوى الوظيفة العامة التي يشغلها العامل، أو تتداخل مع عمله بالقطاع العام وهذا مخالف للقانون، وقد بلغت إجمالي تعويضات العاملين 257.8 مليون ل.س لعام 2004 و 341.9 مليون ل.س لعام 2006 بالأسعار الجارية، والجدول رقم (2) من ملحق الجداول يوضح النتائج التي توصل لها الباحثان.

2– الدخل المختلط ويقسم هذا الدخل إلى ثلاثة أجزاء هي:

أ – الاستهلاك الذاتي الزراعي: بالاعتماد على أن 20% من المشتغلين في سورية هم من القطاع الزراعي حسب المجموعة الإحصائية لعام 2004 وعلى فرضية أن 10% من إجمالي الاستهلاك الغذائي هو استهلاك ذاتي، وبالتالي فإن إنتاجية الاستهلاك الذاتي الزراعي لعام 2004 هي 32,1 مليار ل.س حسب الجدول رقم 3 من ملحق الجداول.

ب – بدل الإيجار للمنازل: وهو ما يمثل بدل دخل أصحاب المنازل من جراء إقامتهم في منازلهم، وهو يوازي قيمة الإيجار فيما لو قامت كل أسرة بدفع بدل إيجار المنزل الذي تقيم فيه بحسب السعر الوسطي للإيجار على مستوى سورية، وعلى فرضية أن كل أسرة تقيم في منزل مستقل حسب ما هو مبين في الجدول رقم 4 من ملحق الجداول.

ج – دخل المنشآت الصغيرة: اعتمد الباحثان هنا على مسح قوى العمل لعام 2004 وفرضية أن متوسط عائد كل مشتغل يحقق دخلاً قدره 250 ألف ل.س لعام 2004 و295.4 ألف ل.س لعام 2006 حسب ما هو موضح في الجدول رقم 5 من ملحق الجداول.

3 – إجمالي فائض التشغيل: وهو يشتمل على أرباح المنشآت مستبعداً منه دخل المنشآت الصغيرة التي تم حسابها سابقاً وتم تجزئته هنا إلى ثلاثة أجزاء: ريع النفط، وفائض قطاع التمويل، وفائض تشغيل

المؤسسات النموذجية[1]، ويتم حسابها بناءً على المجموعات الإحصائية وتقديرات الباحثين حسب ما هو مبين في الجداول أرقام 6 – 7 – 8 من ملحق الجداول تباعاً.

4 – الضرائب على الإنتاج والاستيراد (دخل الحكومة) مطروح منها قيمة الإعانات والدعم المقدّم من الحكومة: وتم حساب هذا الجزء بناءً على الموازنة الحكومية والتقدير لبعض الأجزاء والجدول رقم 10 من ملحق الجداول يوضح النتائج.

ومن خلال تجميع الجداول السابقة في جدول تجميعي للنتائج جدول رقم 10 من ملحق الجداول يتبين أن الـــGDP المحسوبة يعادل 1271 مليار ل.س و1524 مليار ل.س و 1725 مليار ل.س للسنوات 2004، 2005، 2006 على التوالي، أي أنه يعادل 25,4 مليار $ و30,5 مليار $ و34,5 مليار $ على التوالي، أي أن نصيب الفرد من الـــGDP كان حوالي 1916 $ سنوياً لعام 2006.

كما يوضح الجدول رقم (2ـــ1) من ملحق الجداول تركيب الـــGDP خلال السنوات 2004، 2005، 2006 حيث يشكل إجمالي فائض التشغيل القسم الأكبر كما أنه يوجد أربعة مكونات لها تقريباً من الأوزان التثقيلة نفسها هي تعويضات العاملين، الدخل المختلط للعاملين لحسابهم، ريع النفط، أرباح المنشآت، كما أن مساهمة كل المكونات حافظت على استقرارها النسبي خلال سنوات الدراسة الثلاث باستثناء المنشآت الصغيرة الحجم للعاملين لحسابهم والريع المتعلق بالنفط والذي شهد النمو الأكبر (من 17% إلى 18% إلى 22% على التوالي)، وهذا النمو في نسبة مساهمة هذه المكونات لم ينعكس على المكونات الأخرى للـــGDP، وذلك بسبب امتصاصها من قبل صافي الضرائب التي كانت سلبية خلال الفترة وازدادت سلبيتها من – 1% إلى – 10%[2].

[1] أستخدم الباحثين عبارة النموذجية فقط للإشارة إلى المنشآت المتوسطة والكبيرة في سورية، لتمييزها عن المنشآت الصغيرة الحجم والمتناهية الصغر، والتي بذات الوقت هي بعيدة كلياً عن كونها منشآت كبيرة أو متوسطة الحجم وفق المعايير الدولية.

[2] د. نجوم، أسامة، د.جيرارد، دوشتين، مرجع سابق، ص 29.

الجدول رقم 2ــ1 تركيب الناتج المحلي الإجمالي في سورية نسبة مئوية

	2004	2005	2006
تعويض العاملين			
إجمالي تعويضات العاملين	20.3	19.4	19.8
إجمالي الدخل المختلط			
الاستهلاك الذاتي الزراعي	2.5	2.3	2.1
إيجارات البيوت بما فيها الضمنية	8.7	8.1	8.1
المنشآت الصغيرة الحجم للعاملين لحسابهم	17.1	21.6	22.1
إجمالي الدخل المختلط	28.4	31.9	32.3
إجمالي فائض التشغيل			
الريع المتعلق بالنفط ، إجمالي	17.7	21.6	22.4
إجمالي فائض قطاع التمويل	3.5	4.4	4.9
مجموع إجمالي ربح المنشآت النموذجية	30.6	29.5	30.5
إجمالي فائض التشغيل	51.8	55.5	57.7
الضرائب غير المباشرة مطروحا منها الإعانات			
الضرائب الصافية على الإنتاج والاستيراد	0.5-	6.8-	9.9-
مجموع الناتج المحلي الإجمالي المحسوب	100.0	100.0	100.0

المصدر: حسابات الباحثين بالاعتماد على إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء.

2ــ1ــ3ــ1ــ مقارنة الــGDP المحسوبة مع النتائج المعلنة رسمياً:

تبين نتائج المقارنة حسب الجدول رقم 11 في ملحق الجداول أن الأرقام المحسوبة أكبر بقليل من الأرقام الرسمية المعلنة، ويؤكد الباحثان هنا على فرضية بأن الأرقام المنشورة أقل من الأرقام الفعلية، فبالإضافة إلى أن الرقم المحسوب أكبر من المعلن فإنهما يذكران أنه من الممكن أن تكون بعض تقديراتهم غير دقيقة "إننا قد خفضنا من تقدير قيمة بعض بنود الــGDP وعلى سبيل المثال، قمنا بشكل مقصود بتخفيض مساهمة العاملين لحسابهم، وتقديرنا لإجمالي دخل القطاع العائلي أقل من تقديرات مسح نفقات ودخل الأسرة. بالطبع فإنه من الصعب قياس حجم القطاع غير الرسمي، ما يتطلب مزيداً من البحث التفصيلي والشامل لهذه المسألة ..."[1]. وحسب رأي الباحثين فالتدقيق يبدو لنا مقنعاً، وبالتالي فالأرقام المعلنة رسمياً تنسجم وإلى حد كبير مع وجهة نظرهما المحايدة. ولكننا ذكرنا أنه يجب اعتبار تقديرات الباحثين بالحد الأدنى، وأنه تم تخفيض تقدير قيمة الدخل المختلط. فيكون من الممكن استناداً إلى تقديراتهم ــ إضافة 110 مليار ل.س، أو 9% إلى الــGDP في عام 2004، ما يشكّل احتياطياً للنمو من السهل استغلاله لاحقاً[2].

[1] د. نجوم، أسامة، د.جيرارد، دوشتين، مرجع سابق، ص 30.
[2] د. نجوم، أسامة، د.جيرارد، دوشتين، مرجع سابق، ص 30.

وبالتالي، وانطلاقاً مما سبق، يمكننا الاستنتاج بأن الحسابات الفعلية والدقيقة ستنتج بالتأكيد رقماً أكبر للناتج المحلي الإجمالي المعلن رسمياً. هذا فيما يتعلق بحساب الـــ GDP وهو ينطبق على حساب توابع هذا الرقم المتمثل في الدخل القومي والدخل المتاح وحصة الفرد من كل منها.

المبحث الثاني: توزيع الدخل القومي في سورية.

2ـ2ـ1ـ توزيع الدخل القومي بالاستناد إلى العاملين بأجر:

في سبيل الحصول على شكل التوزيع للدخل في سورية تم الاعتماد على تابع كوب دوغلاس كأساس في التحليل

$$Y = A K^{\alpha} L^{(\alpha-1)}$$

وعليه، ونظراً لضعف الإحصاءات المتعلقة بدخل رأس المال، فإننا سنقوم بحساب التوزيع انطلاقاً من دخل العمل بناءً على متوسط الأجور الشهرية وعدد العاملين بأجر في سورية لسنوات الدراسة من 2000 إلى 2009، حيث تم اعتماد هذه السلسلة نظراً لعدم توفر إحصاءات عن متوسط الأجر الشهري وعن عدد العاملين بأجر بشكل منتظم في سورية للفترة التي تسبق عام 2000، وهذا يعود إلى أن مسح قوة العمل لم يكن يتم بشكل منتظم قبل عام 2000[1]، ونظراً لتوفر بعض الإحصاءات المتعلقة بعام 2010 فقد تم إضافتها إلى السلسلة مع العمل على تقدير الدخل القومي لعام 2010 بواقع معدل نمو قدره 8% من الدخل القومي لعام 2008 ولباقي الأرقام التي لم تتوفر الإحصاءات عنها. والجدول رقم (12) من ملحق الجداول يوضح الحسابات والأرقام التي تم الاعتماد عليها حيث تم حساب تعويضات العاملين من العمل ضمن الأراضي السورية مستبعدين تعويضات العاملين بالعالم الخارجي وفائض العمليات من العالم الخارجي في البداية، مع افتراض أن صافي الضرائب غير المباشرة والإعانات يوزع على جميع الفئات حسب استهلاكها بالشكل العام وبأسعار السوق. وبالنسبة لحساب تعويضات العاملين تم حسابها من جداء متوسط الأجر الشهري بعدد العاملين بأجر في سورية ليشكّل الرقم مجموع الأجور، وتم إضافة التأمينات الاجتماعية حسب نسبتها الكاملة 24,1% من الأجور كون جزء منها (البالغ 7%) يتم اقتطاعه من العامل والباقي 17,1% هي من حق للعامل، إلا أن رب العمل هو من يدفعها، وتعاد إلى العامل على شكل تأمينات اجتماعية، مع فرضية عدم التمايز بين من هم خاضعون للتأمينات الاجتماعية وبين من هم خاضعون لنظام المعاشات، وتم تجاهل من هم غير مسجلين بالتأمينات الاجتماعية، على أساس أن هذا الفاقد هو من حق العامل (لقوة عمله)، **وهو إما لا يحصل عليها إطلاقاً وإما يتم إعفاؤه منه**، وهنا نكون أمام خيارات عدة فهو إما يتقاضاه كاملاً أو يتم تقاسمه بينه وبين رب العمل (7% و 17.1%). إلا أن هذا الجزء هو من قيمة قوة العمل ويجب ضمه للأجر، وهو غير محسوب بمتوسط الأجر، والوضع ذاته يعود بالنسبة لمن هم غير مسجلين ونعتقد أن نسبتهم كبيرة في القطاع الخاص، وهم لا يحصلون على

[1] مع ملاحظة أن الأرقام المتعلقة بالدخل القومي والأرقام المنشورة عن الـGDP لعام 2009 هي تقديرية حسب المجموعة الإحصائية.

حصتهم من التأمينات وهي تبقى لدى رب العمل، كما تم إعادة اقتطاع ضريبة دخل الرواتب والأجور للأجور على أساس أن الضرائب محسوبة ضمن الدخل القومي ومشملة مع حصة الأرباح، وتم تقدير ضريبة الرواتب والأجور للأعوام 2000، 2001، 2002، 2008، 2009 كنسبة من الحصيلة الفعلية الكلية حسب نسبة تقديرات الموازنة، أما عام 2010 فتم تقديرها كنسبة من التوقع مع زيادة عن المحصل عام 2009 حسب تقدير الباحث، مع ملاحظة أن عدد العاملين بأجر لعام 2010 مأخوذ من مسح قوى العمل للنصف الأول من عام 2010 وكذلك متوسط الأجر الشهري.

وبالتالي ومن خلال حساب إجمالي الأجور المدفوعة لهؤلاء العاملين بأجر وعائداتهم الرئيسية، كانت النتيجة نمواً في كتلة الأجور من (184,44) مليار ل.س عام 2000 إلى (297,52) مليار ل.س عام 2005 و(500,76) مليار ل.س عام 2009 و(529,18) مليار ل.س عام 2010. والشكل رقم (2ـ1) يبين تطور إجمالي قيمة تعويضات العاملين خلال فترة الدراسة. وبالعودة لدراسة التوزيع تم حساب نسبة تعويضات العاملين من إجمالي الدخل القومي بدون عائد دخل الملكية وتعويضات العاملين من العالم الخارجي،

الشكل رقم (٢-١) إجمالي تعويضات العاملين بأجر بعد اقتطاع ضريبة الدخل على الرواتب والأجور

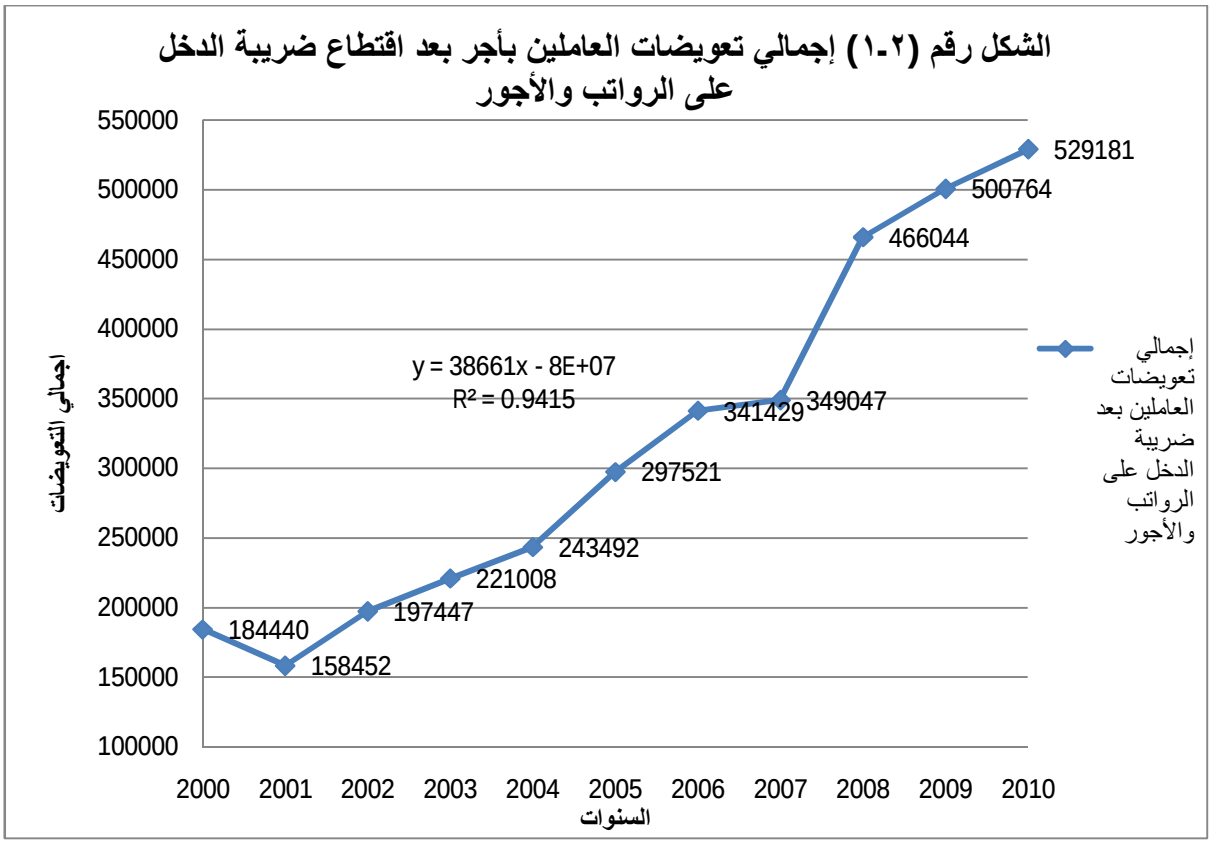

كما تبين أن حصة الأجور من الدخل القومي بلغت 22,58% لعام 2000 لتنخفض إلى 20,57% عام 2005 وترتفع إلى 20,70% و 22,31% لعامي 2009 و 2010 على التوالي حسب ما هو موضح بالشكل رقم (2ـــ2)، إلا أن هذه النسب متدنية لدرجة كبيرة لا تعبّر من وجهة نظرنا عن حصة العمل (حصة الأجور) من الدخل القومي الفعلية، وبمعنى آخر إن هذه النسب المتدنية لا يمكن أن يتحّملها الاقتصاد، أو على الأقل لا تنسجم مع الوقائع الاقتصادية المنتجة في المجتمع السوري. وعليه ارتأينا توسيع النموذج ليشمل كل العاملين (بأجر وبدون أجر ولحسابهم).

الشكل رقم (٢-٢) نسبة تعويضات العاملين المحلين من الدخل القومي

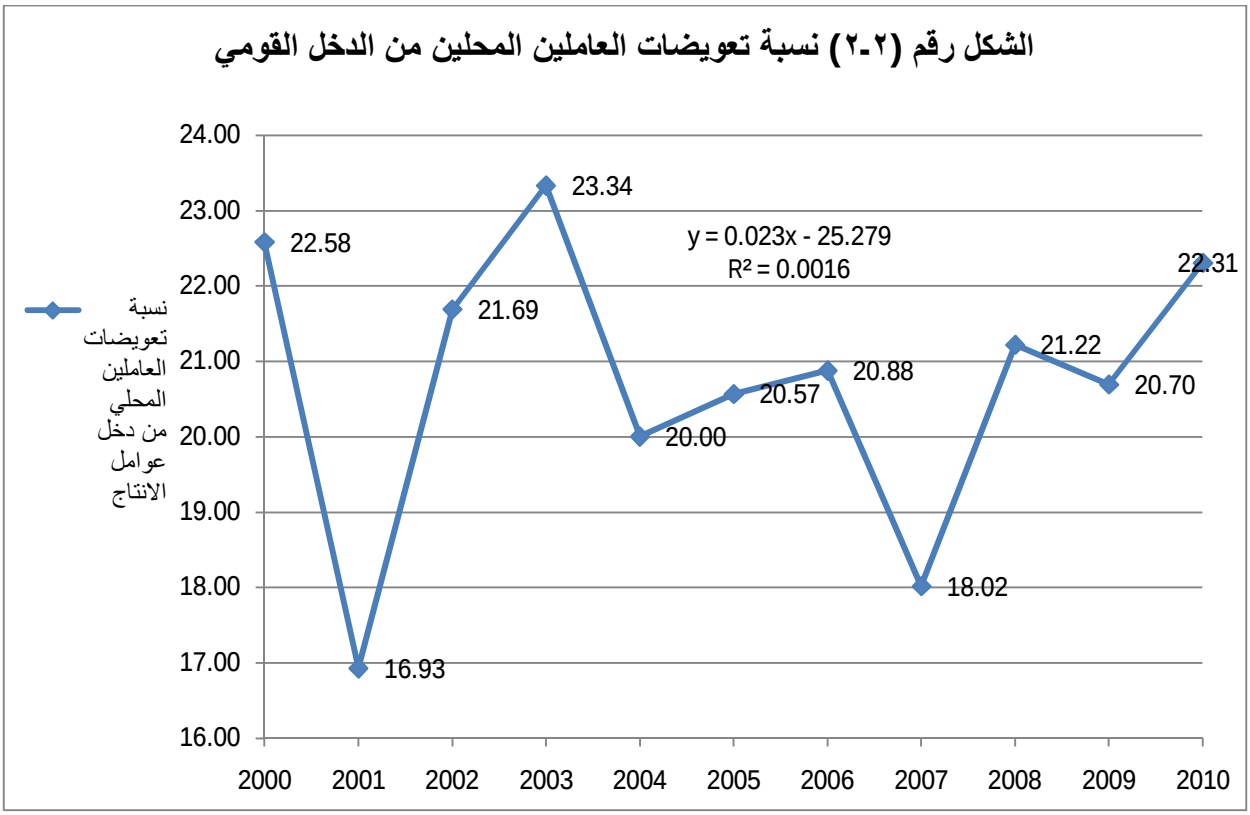

2ـ2ـ2ـ توزيع الدخل القومي حسب النموذج الموسع (بأجر وبدون أجر ولحسابهم):

على هذا الأساس، ومن خلال ما توصلنا إليه سابقاً، وللوصول إلى الرقم المعّبر عن تعويض الأجور (تعويض العاملين) من الدخل القومي، فقد تم إعادة احتساب إجمالي الأجور على أساس أجر المثل. أي تم احتساب متوسط الأجر ذاته، أما بالنسبة للعاملين بأجر فتم توسعته ليشمل كل من يؤدي عمل يستحق عليه الأجر ولا يكون مستقلاً في طبيعته، أي لا يكون من عداد أصحاب العمل، أي بشكل آخر فقد تم احتساب العاملين بأجر على الشكل التالي:

1 – العاملون بأجر (الأساسيون).

2 – من يعمل لحسابه، على أساس أن من يعمل لحسابه يؤدي عمل العامل بأجر إلا أنه بالوقت ذاته هو مالك العمل (صاحب العمل)، فعائد العمل الذي يؤديه هو آجر من جهة ومن ربح من جهة أخرى فتم احتساب الأجر المستحق له.

3 – العاملون بدون أجر (لدى أسرهم أو لدى الغير)، وتم ضم هذه الفئة على أساس أنها (وإن كانت تعمل بدون أجر) تستحق هذا الأجر، (وهو جزء من إجمالي الأجور) إلا أن هناك من يصادر هذا الأجر (إما الأسرة أو الغير)، وهذه النقطة خارج البحث، فنحن من حيث المبدأ نقوم بحساب حصة الأجور الإجمالية بغض النظر عن الحقوق المادية والمدنية لأصحابها والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة بها.

وعلى هذا الأساس ومع كل الفرضيات الحسابية للنموذج السابق، فقد تغيرت قيمة الأجور (تعويضات العاملين) من 320,66 مليار ل.س عام 2000 وإلى 483.75 مليار ل.س عام 2005 وإلى 599.84 مليار ل.س عام 2007 لتصل إلى 783.21 مليار عام 2009 و 814.22 مليار ل.س عام 2010، وحسب ما هو مبين بالجدول رقم (13) من ملحق الجداول، والشكل رقم (2ـ3) فإن واقع العائد حسب السنوات يظهر التقلبات واضحة، ومن الملاحظ حدوث انخفاضين ملحوظين في النصف الأول من السلسلة، انخفاض من عام 2000 إلى 2001 لترتفع في عام 2002 و 2003 لتعاود الانخفاض عام 2004، وهذا يفسر بانخفاض متوسط الأجور في الأولى وانخفاض عدد العاملين في الثانية (هذا الانخفاض قد يكون ناتجاً عن خطأ إحصائي ناتج من المسوحات، وقد يكون صحح في مرحلة ما، ولم نتمكن من الحصول عليه)، إلا أن الأهمية تكمن في الطابع العام للمنحنى وهو في نمو مستمر.

الشكل رقم (٢-٣) إجمالي تعويضات العاملين الموسع بعد ضريبة الدخل على الأجور

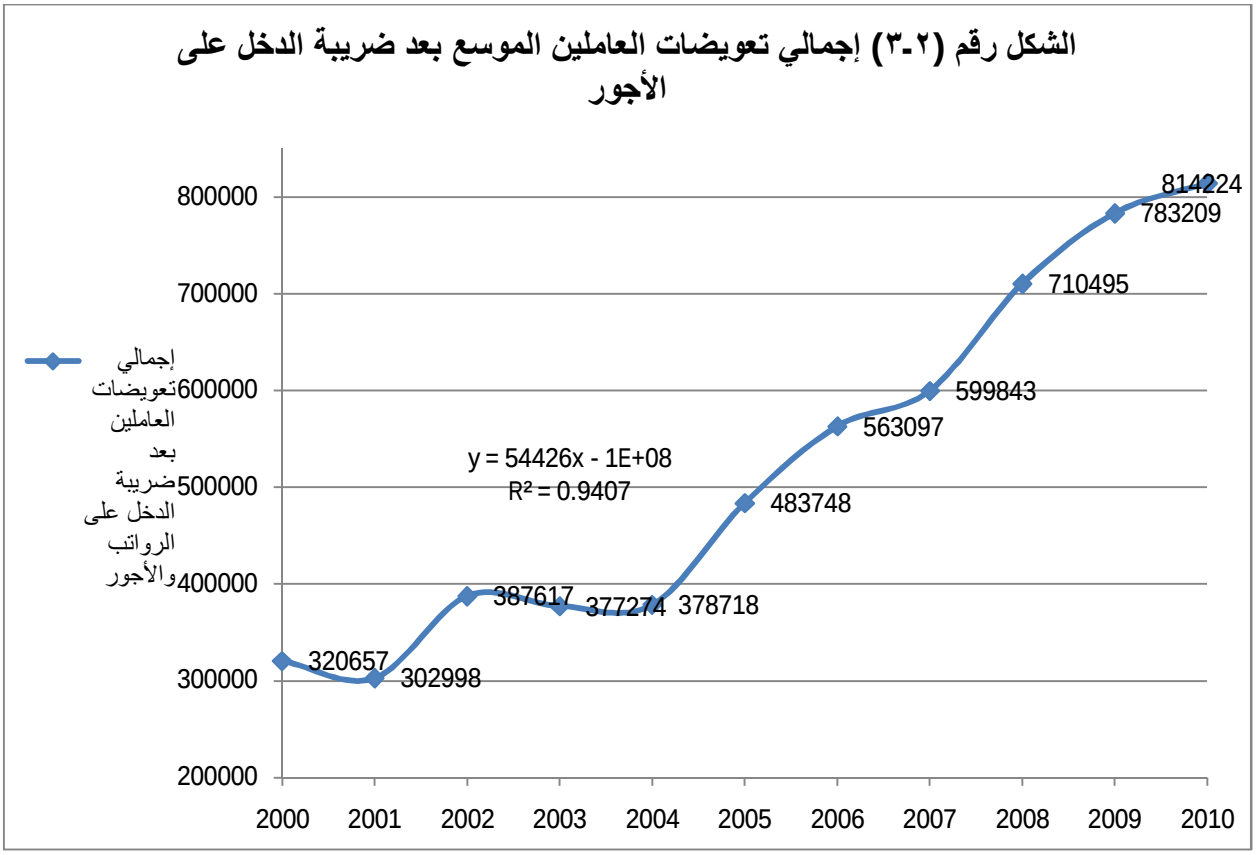

أما من جهة النسبة من الدخل القومي فتشير الأرقام إلى انخفاض في حصة الأجور من الدخل القومي من 39.26% عام 2000 إلى 32.37% عام 2001، ومن وجهة نظرنا فإن هذه القفزة تشكّل انتقالاً نوعياً في عملية التوزيع من أقل من 30% قبل عام 2000 حسب بعض الإحصاءات، ليكون في ذروته عند 42.59% عام 2002 مع بداية الدخول الحقيقي للقطاع الخاص إلى السوق السورية مع بداية مفاعيل الجزء الأول من المعادلة الاقتصادية، ليتوج لاحقاً باعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي كمنهجية اقتصادية أقرت في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي عام 2005، لتنخفض إلى أدنى مستوى لها في العقد الأول من القرن العشرين عند 31.11% عام 2004 وعام 2007 عند 30.96%، وتكون مستقرة عامي 2008 و2009 عند 32.35% و32.37 على التوالي وارتفاع إلى 34.33% عام 2010، والشكل رقم (2ـــ4) يوضح حركة وتقلبات الحصة.

الشكل رقم (٢ــ٤) نسبة تعويضات العاملين المحلين الدخل القومي

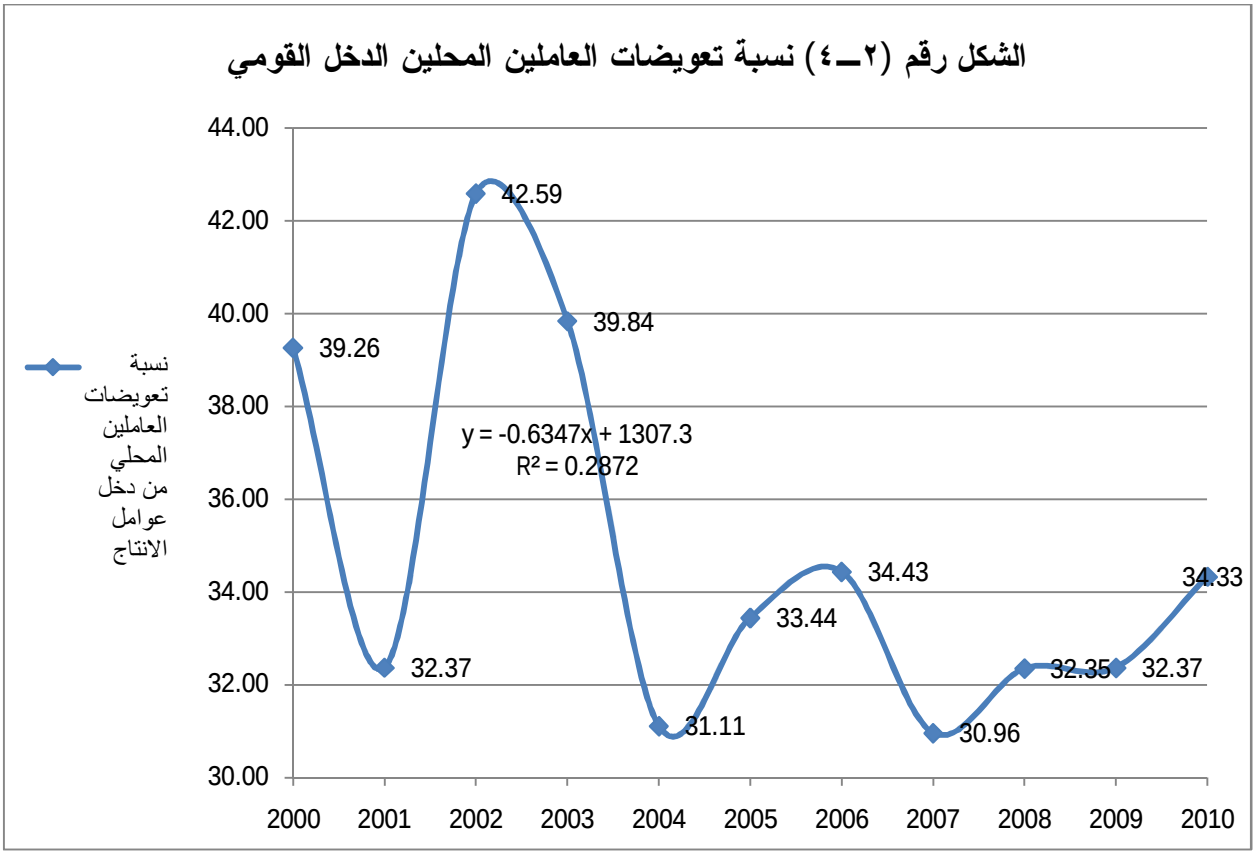

بالشكل العام كانت بداية الفترة شاهدة على نمو متسارع لإصلاح عملية التوزيع لصالح الأجور من خلال قفزات واضحة في حصة الأجور لتصل إلى أعلاها عند 42.59% عام 2002 إلا أنها عاودت الانحدار لتعود إلى المجال 30 – 35% خلال باقي الفترة، وهذا يعود، ومن وجهة نظرنا، إلى عدم نجاح السياسات المتّبعة **حتى الآن** في عملية الإصلاح الاقتصادي أو في عملية (الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي).

وعلى الأقل فإن هذا التفسير يكون صحيحاً اعتماداً على الأهداف المعلنة لعملية الإصلاح، إلا إذا كانت الروزنامة الإصلاحية أو الانتقالية مبنية على إحداث عملية خلل ملموسة في عملية التوزيع لصالح الطبقات الأغنى، أي لصالح الأرباح بحيث تمّكن أصحاب الأعمال من تكوين الثروات من خلال عملية التراكم تمّكنهم من تشكيل برجوازية وطنية تكون قادرة على أخذ المبادرة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال المبادرة بعملية الاستثمار، وتدرك فيما بعد أنها بحاجة إلى تغيير المعادلة لصالح الأجور وذلك لمصلحة الفريقين، كما حدث في الرأسمالية العالمية في المرحلة السابقة، وتبادر ذاتياً في تغيير المعادلة، إلا أن هذا البرنامج غير معلن، وبالتالي فلا يمكن الارتكاز إليه، لذا يجب العودة إلى الاستنتاج الأول في فشل السياسات في نقطة توزيع الدخل. وهنا لابد من الإشارة (بالنسبة للتفسير الثاني) إلى أن الوقائع

التاريخية تشير إلى أن كل عمليات تشجع الاستثمار والحوافز الضريبية وغير الضريبية التي منحتها الحكومة، لم تنجح في بناء هذه البرجوازية أو جذب الاستثمارات المطلوبة، وذلك لوجود اختلالات بنيوية أخرى من بينها عدم توفر مناخ مشجع وعدم القدرة حتى الآن على بناءه بالشكل المطلوب رغم كل التصريحات والتقارير المحلية والدولية. والنقطة الأخرى هي أن عمليات التشجيع للاستثمارات تتم لصالح رؤوس الأموال الخارجية ولم تستطع السياسات حتى الآن الاستفادة من الإدخارات والتراكمات ورؤوس الأموال المتراكمة محلياً، رغم كل ما يبذل في سبيل ذلك من تشجيع استثمار وتخفيض الحد الأدنى لرأسمال للشركات التضامنية والتوصية البسيطة من مليون ليرة سورية إلى 300 ليرة سورية، وبالنسبة للشركات الأجنبية من 25 مليون إلى 10 مليون ليرة سورية[1]، وتبسيط الإجراءات وتشجيع التحول إلى الشركات المساهمة[2]، وافتتاح سوق دمشق للأوراق المالية، والتخلي عن احتكار القطاع المصرفي[3]. وما يؤكد وجهة نظرنا هذه هو سعي القطاع المصرفي وبشكل خاص القطاع الخاص منه، لأن تطرح الحكومة سندات الخزينة بهدف توظيف الأموال المحتجزة لديه والتي لم يستطع أن يفتح لها مجالاً للإقراض والاستثمار في السوق المحلية، وهذا يعود إلى أسباب عديدة جداً من بينها ما تم ذكره سابقاً من عدم وجود مناخ استثماري مشجع بما يكفي، بالإضافة إلى انخفاض قوة الطلب العام في السوق المحلية نتيجة انخفاض القوة الشرائية للشعب بسبب انخفاض حصة العمل من الدخل القومي.

ومقارنة مع الإحصاءات المتوفرة عن بعض دول العالم حول حصة العمل من الدخل القومي، الذي يبلغ بالمتوسط العالمي بين 60% عام 2000 و67.49% عام 2008 فإن والواقع السوري يشير إلى أنه يصل في بعض السنوات إلى 50% من هذا المتوسط العالمي، في حين يصل في السويد إلى 76% أعوام 2000 و 2003 و 2004 ويصل إلى 78.9% عام 2002، وفي الولايات المتحدة يصل المعدل إلى حول 70% عام 2003 وينخفض إلى 69.1% عام 2008، أما في الهند فكان أعلى من 35%، والجدول رقم (20) من ملحق الجداول يوضح توزع نسب حصة الأجور من الدخل القومي عالمياً. وهنا لابد من الإشارة إلى أن النسبة العالية لحصة العمل هي الحل الأمثل لأي اقتصاد يرغب بالنمو، وهذا خلاف ما هو منتشر في سياسات الإصلاح التي ينادي بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إن هذا الانخفاض في حصة الأجور يشير بشكل واضح إلى التشوه في توزيع الدخل القومي في سورية ففي حين هي في أعلى مستوياتها عام 2002 عند 42.59% واقتربت من حوالي 32% في الأعوام

[1] القرار الأخير لوزارة الاقتصاد والتجارة أواخر عام 2010 القاضي بخفض رأس مال الشركات الإلزامي تلبية لتوصيات البنك الدولي من خلال تقرير ممارسة الأعمال.

[2] المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007، مدد العمل به مع بعض الميزات الإضافية بالمرسوم رقم 13 لعام 2011.

[3] السماح للعديد من المصارف الخاصة بالعمل في سورية بالإضافة إلى المصارف الإسلامية وشركات التأمين.

الأربعة الأخيرة، فإن هذه النسبة تصل في الدول الصناعية المتقدمة إلى حوالي65 – 70% وتصل في بعض السنوات في بعض الدول المتقدمة إلى 80%.

نعتقد أن هذا الخلل في التوزيع يعتبر السبب الرئيسي في حالة الركود الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد حيث أن هذا الانخفاض في الحصة (حصة الأجور) للعدد الأكبر من المجتمع يؤثر بشكل كبير على الإنفاق العام لهذه الفئة، فيدفع بها نحو الأدنى باستمرار ما يؤثر على القدرة الاستهلاكية والقدرة على الادخار، ويدفع بها للتركيز على الاستهلاك الضروري، ما يؤثر بشكل مباشر على طبيعة السوق المحلية من حيث المنتجات المطلوبة وطبيعة الإنتاج المطلوب للسوق السورية، ويؤثر أيضاً على المستوى الفكري والحضاري للأسر السورية من خلال ميلها الحدي باتجاه تلبية الجزء الأدنى من سلم الحاجات، متجاهلة بالضرورة باقي درجات السلم، وبذات الوقت يدفع بالطبقة الغنية للميل للاستهلاك الترفي غير المنظم والمعتمد بشكل أساسي على الخارج، وهذا النوع من الاستهلاك يحفز على خلق سوق إنتاج له محلياً (لا يحفز على خلق استثمارات له) لضيق السوق وعدم استقراره.

2ـ2ـ3ـ أسباب الانخفاض في حصة الأجور:

بعيداً عن التحليلات المتعلقة في المنهج الاقتصادي الليبرالي أو الاشتراكي وغيرها فإننا سوف نناقش أسباب الانخفاض من وجهة نظر كمية، فإجمالي الأجور يتعلق بنقطتين أساسيتين الأولى عدد العاملين والثانية متوسط الأجور الشهري.

أ- عدد العاملين:

إن هذا العامل يتعلق بشكل أساسي بقوة العمل ومعدل البطالة، والجدول رقم 14 من ملحق الجداول، ويوضح معدل البطالة العام لفترة الدراسة، معتمدين على أن البطالة هي الفرق بين قوة العمل والمشتغلين، موضحين أن هناك تعاريف متعددة لمعدل البطالة وآليات مختلفة لحسابه، ولكن لسهولة البحث وكونه غير متخصص في حساب معدل البطالة اكتفينا بهذه الطريقة في الحساب مع التوضيح أن معدل البطالة هو من الأرقام الأكثر عرضة للالتباس في سورية، حيث يشير التقرير الوطني الاستشرافي الأساس الأول لمشروع سورية 2025[1] إلى أن معدل البطالة الوسطي خلال فترة الاندفاع الاستثماري للقطاع الخاص 1990– 1996 كان 7% وارتفع إلى 10.6% في فترة الركود 1997 – 2003 بينما يرتفع هذا المعدل خلال الأعوام 2001 – 2004 إلى 11.6%، كما تشير تقديرات هيئة مكافحة البطالة سابقاً إلى معدل 16% لذات الفترة، وقدّره البنك الدولي بـــ 20% من قوة العمل شاملاً فيه المتعطلين جزئياً أو كلياً، بينما أوضحت إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء المنقحة إلى معدل 8% معتمدة على أن كل فرد اشتغل لساعة واحدة على الأقل في اليوم السابق للمسح هو شخص خارج حسابات معدل البطالة.

ويشير الجدول رقم 14 من ملحق الجداول، إلى أن أعلى معدل كان 12.3% عام 2004، وانخفض إلى 10.9% عام 2008 و 8.1% عام 2009، وهذا المعدل يشير إلى أن سوق العمل لم يستطع استيعاب كل العاملين المتاحين، وهذا ينوّه بإشكالية عدم القدرة المستقبلية لقوة العمل الوافدة للسوق خصوصاً مع ملاحظة أن الفترة السابقة خلال العقد الأول من القرن العشرين كانت فترة استنفار لإمكانيات الحكومة، وبذات الوقت لإمكانيات الجزء الأكبر للقطاع الخاص في استيعاب قوة العمل، بالإضافة إلى أن الاستثمارات الجديدة في أغلبها هي استثمارات مستوردة لأصحاب رؤوس أموال غير سوريين (عرب

[1] التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025 ـ محور الاقتصاد والإنتاجية ـ مسح المسارات الاقتصادية الكلية وتحليل اتجاهاتها الأساسية في سورية 1970 ـ 2005 المشاهد المستقبلية ـ منشورات UNDP سورية ، ص 233.

خليجين أو أجانب) وهي من طبيعة الاستثمارات كثيفة رأس المال، وليست من نوع الاستثمارات كثيفة العمل أكثر فأكثر، وبالتالي فنحن باتجاه انخفاض القدرة على التوظيف، وهذا يؤدي بالضرورة مع ثبات العامل الآخر (متوسط الأجر الشهري) إلى انخفاض إجمالي التعويضات، وبالتالي نسبة حصة الأجور من الدخل ويزيد الهوّة والتشّوه.

ب – متوسط الأجر الشهري للعامل:

مع كل الانتقادات التي توجه للعامل الأول المتعلق بمعدل البطالة والاختلاف في تحديده وطرق علاجه، فإننا نرى أن خلل متوسط الأجر الشهري، أو بشكل أكثر دقة، الضعف في متوسط الأجر الشهري يتغلب على العامل الأول بالأهمية من وجهة نظرنا، على رغم من أن البعض من الوسط الاقتصادي، وحتى من الجهات الرسمية، يرى أن خفض معدل البطالة أهم في الوقت الحالي، إلا أن الضعف في متوسط الأجر الشهري أكثر أهمية في الوقت الحالي رغم دعمنا لتخفيض معدل البطالة، والجدول رقم 13 من ملحق الجداول، يوضح متوسط الأجر خلال الفترة، والشكل رقم 1 من ملحق الأشكال، يبين ميل متوسط الأجر للارتفاع على شكل قفزات أعوام 2002 و 2005 و 2008، وهذا مرتبط وينسجم مع زيادات الأجور في القطاع العام التي تدفع بالضرورة القطاع الخاص لزيادة أجوره، مع ملاحظة أن هذه الزيادة في متوسط الأجور تختلف من قطاع إلى قطاع، فهي أضعف في القطاع العام من القطاع الخاص، كما أن أعلى الزيادات وأعلى الأجور تقع في القطاع المالي، بينما تكون ضعيفة في القطاع الصناعي وبشكل خاص الصناعات التحويلية. إن ضعف هذا المتوسط في الأجور يبدو واضحاً من مقارنته بنفقات الأسرة السورية الوسطي، ففي حين يبلغ متوسط الإنفاق الشهري للأسرة السورية عام 2003 ــ 2004 بالوسطي 14900 ل.س، فإن متوسط الأجر لعام 2004 بلغ 4518 ل.س، مع ملاحظة أن معدل الإعالة حوالي 4 أشخاص. وكان متوسط الإنفاق الشهري للأسرة السورية لعام 2007 بلغ 25912 ل.س في حين كان متوسط الأجر الشهري هو 9017 ل.س، وكان متوسط الإنفاق الشهري للأسرة السورية لعام 2009 قد بلغ 30826 ل.س في حين كان متوسط الأجر الشهري هو 11315 ل.س، وهذا يوضح مدى الهوّة ما يؤدي بالأسر إلى اقتطاع جزء من مدخراتهم أو الاقتراض أو الاعتماد على الإعانات الداخلية والخارجية لتلبية حاجاتهم وتغطية نفقاتهم الشهرية، وهذا ما سيتوضح لنا من خلال حساب هوة الأجور مع النفقات، بالنسبة للطبقة المعتمدة على الأجور لاحقاً.

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة متوسط الأجر إلى متوسط إنفاق الأسرة انخفضت من حوالي 43% عام 2004 إلى حوالي 34% عام 2007 والى حوالي 36.7% عام 2009 حسب مسح دخل ونفقات الأسرة للسنوات على التوالي، أي أن الوضع ازداد سوءً، وهذا يؤكد على أهمية إعادة النظر بمتوسط الأجور، بالإضافة إلى أن كتلة الأجور توزع للشريحة الأكبر من المجتمع، وهي بالتالي تؤثر بشكل كبير جداً على الاستهلاك العام للمجتمع، ما يؤدي إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين متوسط الأجر الشهري والطلب الكلي، فمع انخفاض متوسط الأجور، فإنه يعني بالضرورة انخفاض الطلب العام المحلي، وهذا واضح بالشكل العام في السوق المحلية من خلال طبيعة الاستهلاك وطبيعة الاستثمارات الأكثر شيوعاً، فقد لاحظ المجتمع السوري أن الصناعات التحويلية والصناعات الغذائية البسيطة ذات المراحل الإنتاجية القليلة والبسيطة (مياه غازية ، بسكويت، علكة ....) كانت الأكثر شيوعاً خلال بداية التسعينات إلى بداية القرن الحادي والعشرين، وهذا لا يعود بشكل أساسي إلى طبيعة الطلب فقط إلا أنه أحد العوامل، كما أن هذا الخلل بمتوسط الأجور وانخفاض الطلب المحلي يؤثر بشكل واضح على بعض السياسات الحكومية، ومن أهمها السياسات المشجّعة للاستثمار، فنجد ميلاً شديداً واندفاعاً نحو تقديم كل التسهيلات الممكنة والتي تنعكس في أحيان كثيرة على السوق المحلية، تشجيع الاستثمارات التصديرية وبشكل أساسي الصناعات والزراعات المنتجة لسلع تصديرية، التي تجد سوقاً لها في العالم الخارجي، وهذا يعود للضعف الواضح في السوق المحلية.

إن هذا الانخفاض في متوسط الأجر الشهري أدى بالإضافة إلى العديد من العوامل المرافقة إلى دفع العاملين بأجر بغض النظر عن مستوى تعليمهم أو مرتبتهم الوظيفية للبحث عن موارد عمل إضافية لم تكن متاحة بشكل أساسي إلا عن طريق القطاع غير المنظم[1]، حيث تضاعفت مساهمة القطاع غير المنظم في النشاط الاقتصادي بالقياس إلى ما كان عليه في الثمانينات، وذلك حسب الأرقام شبه الرسمية من 20% عام 1987 إلى 40.7% عام 1995 و 43% عام 1999، ووصل عدد المشتغلين في القطاع غير المنظم إلى 46.8% عام 2005 من أصل مجموع العاملين في القطاع الخاص البالغة 67.7% من مجمل قوة العمل البالغة حوالي 27.4% من عدد السكان[2]، بينما كانت حوالي 40% من مجمل العاملين عام 2001 وانخفضت إلى ما دون 30% بقليل عام 2002[3] .

[1] سورية 2025: مرجع سابق، ص 232.
[2] سورية 2025: مرجع سابق، ص 234.
[3] سورية 2025: مرجع سابق، ص 234. عن عبد القادر النيال، القطاع غير المنظم (1994 – 2004).

2ـ2ـ4ـ علاقة التوزيع مع العالم الخارجي:

ما يدفعنا لدراسة العلاقة بين توزيع الدخل والعالم الخارجي هو ارتفاع عدد المغتربين السوريين في الخارج (الدائمين والمؤقتين)، بالإضافة إلى ارتفاع التوظيفات من العالم الخارجي في الداخل، وميل الأوساط الرسمية إلى تشجيع المستثمرين الأجانب، وبشكل خاص الخليجين، والأتراك، والإيرانيين، ومن ثم الأوربيين، من خلال المؤتمرات الترويجية للاستثمار، ومن خلال مجالس رجال الأعمال المشتركة التي ازدادت بشكل واضح في الأعوام السابقة، والجدول رقم 15 من ملحق الجداول، يوضح هذا الأثر فيشير إلى أن العلاقة مع العالم الخارجي، أي أثر تحويلات العاملين من الخارج وأثر تحويلات الأرباح في الداخل كانت بالمطلق (نتيجة صافية نهائية)، لصالح العاملين، فقد رفعت حصة العاملين من 39.26% إلى 42.66% عام 2000، وبشكل مماثل أيضاً عام 2004، وبالقيمة المطلقة كانت أعلى نسبة لها في عام 2000 وانخفضت تدريجياً إلى أدنى حد لها عام 2007 بنسبة تغيير قدرها 0.43% ونسبة 0.95% عام 2009، حسب ما هو موضح في الشكل رقم 2 من ملحق الأشكال، وهذا الانحدار يعود لانخفاض تحويلات العاملين في الخارج بشكل تدريجي، وارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في الداخل والسماح لها بترحيل جزء كبير من أرباحها إلى الخارج بطرق شرعية، وهنا لابد من الإشارة إلى أن هذه النتائج هي أقل من الواقع، كون تحويلات العاملين السوريين من الخارج غالباً ما تتم بشكل غير رسمي خارج العمليات المصرفية الرسمية، وهذا يعود لأسباب عديدة تراكمت خلال سنوات، من بينها سعر الصرف الرسمي، والرقابة، والروتين، وتخلّف الجهاز المصرفي الخ... ، ما يوصل إلى نتيجة أن جزء يسيراً يصل إلى حوالي 8.64% من حصة الأجور عام 2000 وحوالي 5% في عامي 2005 و 2006 و 2.9% عام 2009، أي أن المجتمع السوري يولي أهمية جيدة لتغطية الانخفاض في الدخل لتمويل النفقات المحلية وتحريك السوق المحلية، وهذا ما ظهر واضحاً من تأثر الطلب في السوق المحلية بالأزمة العالمية التي ألقت بظلالها على منطقة الخليج التي تضم القسم الأكبر من المغتربين السوريين لأجل العمل. وكانت آثارها سريعة ومباشرة على الطلب والعرض المحلي.

2ـ2ـ5ـ عدم المساواة في التوزيع:

إن هذا التشوه في توزيع الدخل يؤثر بشكل مباشر على مستوى الإنفاق العام وبشكل أساسي على مستوى إنفاق الشرائح الأفقر، وللحصول على مؤشر يدل على هذا التشوه تم اعتماد معامل جيني المرتبط بمنحني لورنز، الذي يقيس الفجوة بين التوزيع الأمثل للإنفاق بين الفئات الاجتماعية والتوزيع الفعلي نتيجة الظروف الاقتصادية، تمت الدراسة على مسح دخل ونفقات الأسرة 2003 – 2004 ومسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2007، يظهر الجدول رقم 16 من ملحق الجداول متوسط ونسبة الإنفاق الكلي للأسرة السورية حسب الشرائح السكانية العشر على مستوى سورية مسح 2004، والجدول رقم 17 من ملحق الجداول يظهر نسبة الإنفاق الشهري الكلي للأسرة السورية حسب الشرائح السكانية العشر على مستوى سورية مسح 2007، يظهر الجدول رقم 18 من ملحق الجداول متوسط ونسبة الإنفاق الكلي للأسرة السورية حسب الشرائح السكانية العشر على مستوى سورية مسح 2009.

ومن خلال استخدام برنامج ستاتا الإحصائي (STATA) وبرنامج أديبت (ADEPT) تم استخراج منحني لورنز ومعامل جيني للمناطق الريفية والمناطق الحضرية (المحافظات) وإجمالي سورية ريف وحضر وفقاً للمعادلة:

$$G = 1 - \sum_{i=1}^{n} (P_i - P_{i-1})(L_i + L_{i-1})$$

حيث : P هي التوزيع التكراري المتراكم للسكان.

و L هي التوزيع التكراري المتراكم للإنفاق.

و $Pn = Ln = 1$ و $P0 = L0 = 0$

يشير الشكل رقم 3 من ملحق الأشكال، إلى أن معامل جيني للريف حسب نفقات الأسرة كان 33.11% عام 2004 وانخفض إلى 31.65% عام 2007، أي أن عدم المساواة انخفض في الريف من 2004 و 2007، أي بنسبة تحسن 1.46% وهذا مؤشر إيجابي يدل على أن السياسات الاقتصادية استطاعت أن تخفض هوة أو عدم المساواة في الريف بنسبة 1.46%، بينما كان قد وصل إلى حوالي 30.84% عام 2009، أي أن العملية بتحسن مستمر، بينما تشير النتائج في الشكل رقم 4 من ملحق الأشكال، إلى أن التحسن، كان أكبر فقد انخفض المؤشر من 33.56% لعام 2004 إلى 27.35% لعام 2007 أي بنسبة تحسن 6.21% ووصل إلى 30.21% عام 2009، أما على المستوى العام (مستوى إنفاق الفرد) فقد

تحسن المعامل من 33.65% عام 2004 إلى 29.46% عام 2007، أي أن التحسن بلغ على المستوى العام 4.19% ليصل إلى حوالي 30.5% عام 2009 أي بتحسن قدره 3.14% من عام 2004 إلى عام 2009، إلا أنه ما يزال التشوه قائماً بنسبة حوالي 30%، وهو أمر ليس إيجابياً وناتج في جزء كبير من التشوه الحاصل في توزيع الدخل، إلا أن الأرقام لا تشير إلى وجود ارتباط قوي بين المعاملين على الأقل ظاهرياً، ما يدفعنا إلى القول بأن أحد الرقمين قد يكون خاطأً، فبالعودة إلى دخل ونفقات الأسرة وجدنا أن العينة المأخوذة في عام 2007 هي أقل بكثير من العينة المأخوذة عام 2004 ما يدفعنا للقول بأن العينة لعام 2007 قد يكون لا تمثل الواقع بشكل كبير، وهذا يجعلنا نعتقد أن معامل جيني لعام 2007 أكبر من 29,46%، وهو باعتقادنا حوالي 33%، أي لا يوجد تحسن في التوزيع وإن وجد فهو تحسن طفيف جداً، واعتمدنا في رأينا هذا على حصة الأجور من الدخل التي انخفضت من 31,5% عام 2004 إلى 31,37% عام 2007، أما بالنسبة لعام 2009 فالتحسن أوضح وأدق. وهذا بالتالي ينعكس على الواقع في الريف والمدينة، حيث يشير الشكل رقم 5 من ملحق الأشكال إلى أن معامل جيني لإنفاق الأسر بالمستوى العام للريف والحضر تحسن من 33.65% عام 2004 إلى 29.46% عام 2007، ويخضع لذات التحليل السابق.

أما بالنسبة لمعامل جني على مستوى توزيع الإنفاق حسب الفرد (وهو المقياس المعتمد) فيشير الشكل رقم (2ـــ5) إلى المقارنة بين منحنى لورنز للريف لعامي 2004 و2007، حيث كانت قيمة المعامل 34.06% عام 2004 وتحسن إلى 32.89% عام 2007 والى 29.93% عام 2009، كما هو موضح بالشكل رقم 6 من ملحق الأشكال.

الشكل رقم (2-5) منحنى لورنز لعام 2004 و2007 للريف حسب توزيع الإنفاق للفرد

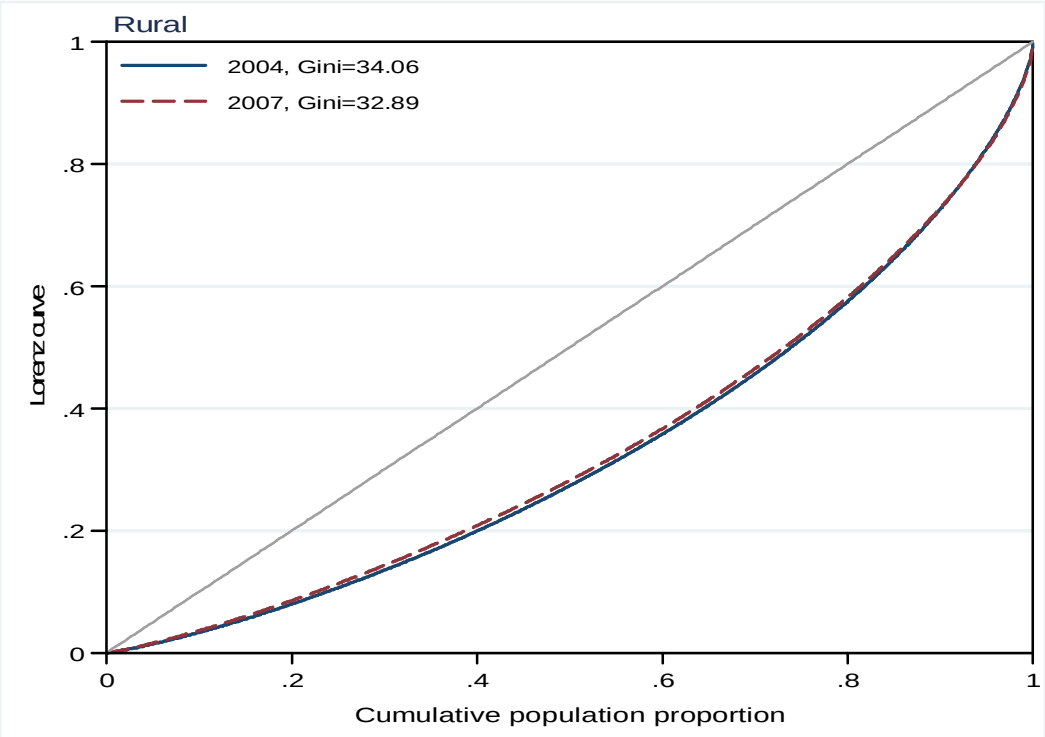

كما يشير الشكل رقم (2ـــ6) إلى المقارنة بين منحنى لورنز للحضر لعامي 2004 و2007، حيث كانت قيمة المعامل 37.94% عام 2004 تحسن إلى 32.62% عام 2007، ليرتفع إلى 33.76% عام 2009، كما هو موضح بالشكل رقم 6 من ملحق الأشكال.

الشكل رقم (2-6) منحنى لورنز لعام 2004 و2007 للحضر حسب توزيع الإنفاق للفرد

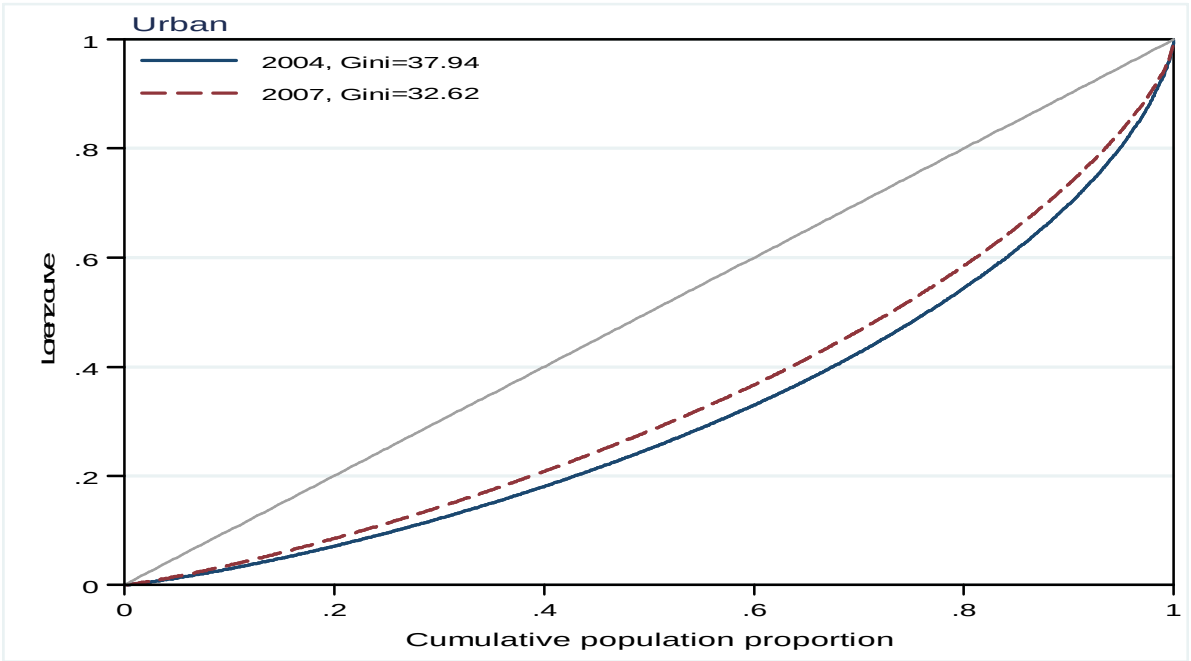

كما يشير الشكل رقم (2ـــ7) إلى المقارنة بين منحنى لورنز الإجمالي لعامي 2004 و2007، حيث كانت قيمة المعامل 37.37% عام 2004 تحسن إلى 33.77% عام 2007، وإلى 33.29% عام 2009، كما هو موضح بالشكل رقم 6 من ملحق الأشكال.

الشكل رقم (2-7) منحنى لورنز لعام 2004 و2007 الاجمالي حسب توزيع الإنفاق للفرد

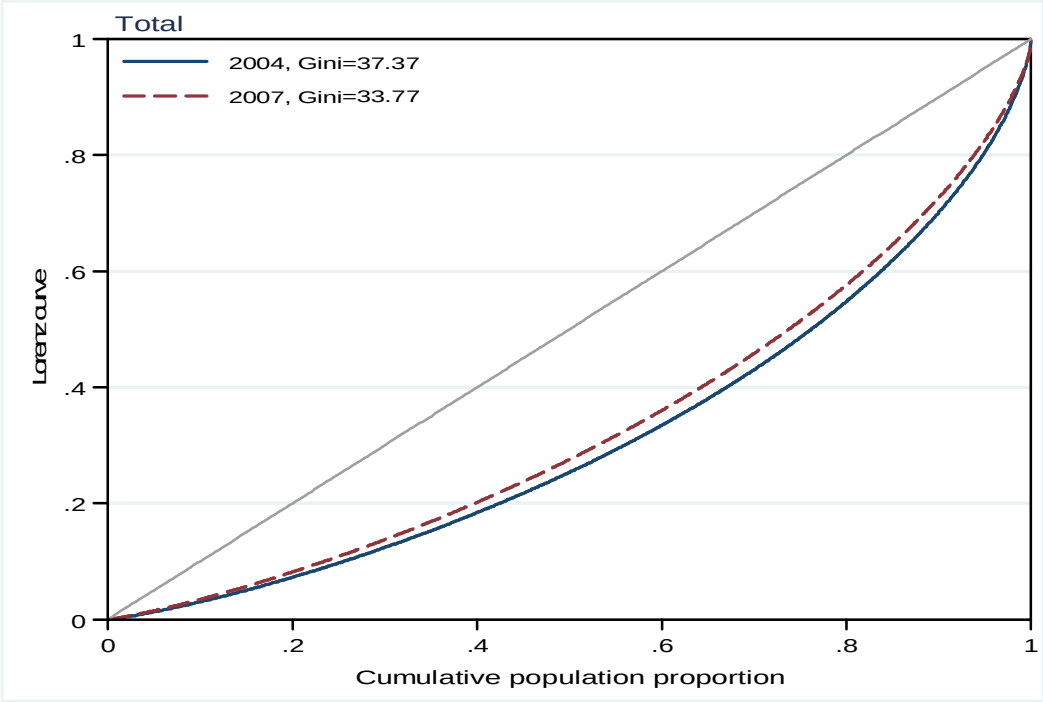

أما على مستوى المحافظات فيظهر الجدول رقم 19 من ملحق الجداول، والشكل رقم 7 من ملحق الأشكال تباين معامل جيني للأسر السورية بين المحافظات السورية حسب بحث دخل ونفقات الأسرة لعام 2004، ويظهر الجدول رقم 20 من ملحق الجداول تباين معامل جيني للأسر السورية بين المحافظات السورية حسب بحث دخل ونفقات الأسرة لعام 2009، والشكل رقم 8 من ملحق الأشكال التباين في معامل جني في كل محافظة بين البحثين عام 2004 و2009، حيث يظهر أكبر تشوه في التوزيع يعود إلى محافظة دمشق عند معامل 48,8% عام 2004، وهذا من وجهة نظرنا مماثل للواقع حيث تشكل مدينة دمشق المحافظة الأكبر في سورية لجهة تعداد السكان في مركز المدينة، كما أن الأغلبية هم مهاجرون من باقي المحافظات طلباً للعمل، وهي العاصمة التي يتواجد فيها أغلب الجهاز الحكومي، أي أن أغلب المقيمين فيها هم من طبقة العمال، وغالبيتهم من العاملين بأجر في القطاع العام، أما الجزء الباقي من السكان فهم من طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال، وبهذا يتبين من المنطقي أن يكون

معامل جيني بهذه الحدة، ومن الأدلة على صحته هو الطوق حول العاصمة الذي يضم مناطق السكن العشوائي والمخالفات والتي يقطنها أصحاب الدخل المحدود والأقل من المحدود، وهم يشكّلون جزءً يسيراً من سكان دمشق، إلا أن هذا المعامل تحسن بشكل واضح عام 2009 إلى 30.83% ما يدل على تغيير واضح في التركيبة ومستوى الإنفاق، وهذا يعود باعتقادنا لدخول القطاع الخاص وتمركزه في العاصمة ما أفسح المجال لتحسن دخول الطبقة الأقل دخلاً، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار بشكل واضح للسلع الغذائية الضرورية ما أجبر الطبقات الفقيرة لرفع إنفاقها بشكل واضح مقابل محدودية الارتفاع للطبقات الأغنى كون الارتفاع لم يطل سلعها الأساسية بشكل ملموس.

إلا أنه من المفاجئ حصول محافظة طرطوس على الترتيب الثاني عند 40.25%، وهذا ربما يعود إلى وجود ريف واسع في طرطوس لا يوجد لديه فرص عمل واسعة وإلى تمركز أصحاب الأعمال والعاملين بأجر في مركز المحافظة ومراكز المدن وهي قليلة، وهذا مؤشر خطير، إذ أن لهذا دلالته على عدم نجاح خطط الدولة في تنمية الريف في محافظة طرطوس رغم أنها تضم أعلى نسبة متعلمين في سورية، حيث تحسن مركزها عام 2009 عند 28.83%. وتشغل محافظة درعا المرتبة الثالثة عند 38.16% عام 2004، حيث تشهد هذه المحافظة نسبة عالية من المغتربين في منطقة الخليج، في حين يبقى المقيمون فيها معتمدين على التوظيف قي القطاع العام في العاصمة والأعمال الزراعية البسيطة في المحافظة والأعمال الحرفية والصناعية البسيطة والقليلة، كما احتلت درعا واحتلت المرتبة الأولى عام 2009 عند 34.52%.

أما محافظة حلب العاصمة الصناعية في سورية فإن معامل جيني لإنفاق الأسرة لديها متدني مقارنة بباقي المحافظات ويصل إلى 24,9% عام 2004، وهذا الرقم يحمل في طياته الكثير من المعاني، فهذه المحافظة هي العاصمة الاقتصادية لسورية (وبشكل خاص الصناعة)، وهذا ما يدفعنا للقول بأنه من الضروري زيادة الصناعة (القطاع الإنتاجي للدخل) لأنه حسب الإحصاءات احتلت المحافظة الصناعية مركزاً متدنياً في عدم المساواة أي أكثر عدالة في التوزيع من باقي المحافظات، وهذا إيجابي جداً، بينما احتلت المدن الزراعية مراكز متقدمة في عدم المساواة (الحسكة 38.16%، طرطوس 40.25%، اللاذقية 30.27%) حسب بحث 2004.

أما على المستوى العالمي فنلاحظ من خلال الجدول رقم 21 أن الدول الأوروبية المتقدمة غالباً ما تتأرجح حول 25%، وأعلاه في بلجيكا 32.97% عام 2000 وسويسرا 33.68% لذات العام، وأيرلندا 34.28%، أما في إيطاليا التي تعاني الآن من إشكاليات اقتصادية فكان 36.03% لذات العام، ويتقارب مع الهند عند 36.8% لعام 2004، أما في الولايات المتحدة الأمريكية عاصمة الرأسمالية العالمية فيصل

المعامل إلى حد 40,81% عام 2000، وعلى مستوى المنطقة بلغ في تركيا 43.64% لعام 2003، وفي الأردن 38.84% لعام 2003، وفي مصر 34.41% لعام 2000، وفي تونس كان 39.8% لعام 2000، وفي روسيا يبلغ 39.93% لعام 2000، ومن الملاحظ من خلال هذه الأرقام أن أغلب دول العالم تعاني من عدم مساواة في التوزيع، وهذا نراه إلى حد كبير يتماشى مع الحالة الاقتصادية التي يعاني منها العالم بعد انهيار المعسكر الاشتراكي واتجاه أغلب دول العالم إلى اقتصاد السوق، مع كل ما يتحمله هذا التحول من اختلال وعدم مساواة، على الأقل في المرحلة الانتقالية، وإن طالت واختلفت من دولة إلى أخرى، إلا أننا نعتقد أن بعض هذه الأرقام قد لا تكون عاكسة للواقع بشكل حقيقي.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن مشروع سورية 2025[1] ومن خلال إسقاطات السيناريو التنموي، فإن معامل جيني لعام 2025 لسورية يتوقع أن يكون 55.5% وهو من أعلى المعدلات، وهو يؤكد على أن السياسات الاقتصادية المتّبعة حالياً (فيما لو استمرت إلى عام 2025) ستزيد من التشوهات وعدم المساواة القائم حالياً، وهو ما يوجب عملية التغيير بالسياسات الاقتصادية المعمول بها حالياً باتجاه عدالة أكبر.

[1] التقرير الاستشرافي سورية 2025، مرجع سابق.

المبحث الثالث: إعادة توزيع الدخل القومي في سورية.

تتعدد آليات وطرق إعادة توزيع الدخل وتختلف شدتها وفعاليتها من دولة إلى أخرى، وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة أثر بعض السياسات الحالية في إعادة توزيع الدخل القومي.

2ـ3ـ1ـ السياسة المالية وإعادة التوزيع:

2ـ3ـ1ـ1ـ السياسة الضريبية:

كما ورد في الإطار النظري للبحث، فإن السياسة الضريبية تلعب الدور الرئيسي في إعادة توزيع الدخل القومي من حيث اقتطاع جزء من دخل مجموعة من الأشخاص يختلف عن الجزء المقتطع من مجموعة أخرى، وسنتابع وفق منهجية البحث ذاتها المتعلقة في عملية التغيير في توزيع الدخل بين الدخل الموزع كأجور والذي يعود على العاملين المنتجين الأساسيين في الاقتصاد الوطني والدخل الموزع كأرباح على أصحاب رؤوس الأموال.

وفي هذا الإطار سنحاول التعرف على الحجم الذي تلعبه السياسة الضريبية (الإيرادات الضريبية) في تمويل الشق الثاني من السياسة المالية (الإنفاق العام) وهو الجزء الذي يعبر عن حجم دور الحكومة في الاقتصاد الوطني، ومن ثم نحاول تحديد دور واتجاه وأثر الضرائب على حصص توزيع الدخل القومي من خلال التصنيف الأساسي للضرائب (ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة).

1 – تمويل الضرائب والرسوم للإنفاق العام:

يوضح الجدول رقم (23) من ملحق الجداول إجمالي الإيرادات الضريبية حسب قطع الحساب لأعوام 1995 ــ 2009 (الباب السادس) وإجمالي الإنفاق العام موزع جاري واستثماري مع ضرورة إيضاح أن السلسلة هي سلسلة الدراسة التي كنا حددناها سابقاً، وتم اختصارها إلى سلسلة 2000 ــ 2009 لباقي أجزاء البحث، نتيجة عدم توفر إحصاءات دقيقة عن متوسط الأجور وعدد المشتغلين للأعوام قبل 2000، ومن خلال الجدول نرى أن الإيرادات الضريبية حققت قفزات نوعية، فقد تطورت من حوالي 68.93 مليار ليرة سورية عام 1995 إلى حوالي 124.03 مليار ليرة سورية عام 2000 بنسبة تطور قاربت 80% وتطورت إلى حوالي 310.63 مليار ليرة سورية بنسبة تطور قاربت 350% مع العلم أن هذه النسب تحمل بطياتها التضخم الذي حدث خلال تلك الفترة، إلا أنه بالتأكيد يعتبر تطوراً ملحوظاً على

صعيد الرقم وخصوصاً في عام 2009، ومن خلال مقاطعة تطوير الإيرادات مع معدل التضخم السنوي نحصل على التطور الفعلي للإيرادات الضريبية والذي يلاحظ فيه تقلبات كبيرة، فمن تطور 6.27% لعام 1998 إلى 11,3% لعام 2000 ونسبة مفاجئة 32، 62% لعام 2001 و – 0,95% لعام 2002 لتعاود إلى – 7% لعام 2008 و12,75% لعام 2009، حسب ما هو موضح بالشكل رقم 9 من ملحق الأشكال، هذه التقلبات تظهر عدم استقرار في السياسة الضريبية، أو بمعنى أدق عدم وجود منهجية علمية ترسم السياسة الضريبية من خلال التخطيط والتنفيذ، وهذا ما استطعنا تلمسه لدى متابعة الإطار العام للسياسة الضريبية، ومن خلال دراسة التشريعات الضريبية التي اعتمدت بشكل رئيسي على صعيد الضرائب المباشرة على قانون الضريبة على الدخل الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /85/ لعام 1949 الذي عُـدّل عام 2003 ومن خلال القانون رقم /24/ مع تخفيض واضح في المعدلات الضريبية خلال السنوات اللاحقة، وعلى صعيد الضرائب غير المباشرة واعتمدت بشكل أساسي على قانون رسم الطابع ورسم الإنفاق الاستهلاكي ومجموعة من التشريعات المتممة والمعدلة، حيث تركزت الإدارة الضريبة في الفترة الأخيرة على إصدار العديد من التعديلات بهدف معالجة بعض الإشكاليات التي يعاني منها النظام الضريبي، وبشكل خاص عجز وضعف الإدارة الضريبية، وصولاً إلى عام 2007 حيث صدر في نهايته القانون رقم /41/ تاريخ 2007/12/31 بإحداث الهيئة العامة للضرائب والرسوم بهدف إصلاح الإدارة الضريبية، وذلك بعد عجز عمليات التعديل المتتالية للتشريعات الضريبية عن الوصول بالنظام الضريبي السوري إلى نظام ضريبي متطور يلبي الغرض المرسوم له، حيث رسم سياسة ضريبية في إطار السياسة المالية والاقتصادية للبلد، مع ملاحظة أن الواقع العملي تعرض هذا الإصلاح للكبح والتجميد لمدة ثلاث سنوات لتستلم الهيئة كامل مهامها التنفيذية بتاريخ 2011/1/1 بموجب المرسوم التشريعي /64/ لعام 2010.

أما على صعيد دور هذه الإيرادات في تمويل الإنفاق العام فيوضح الجدول رقم (23) من ملحق الجداول والشكل رقم 10 من ملحق الأشكال أنها كانت في أدنى مستوى عند 41,01% عام 1996 وفي أعلى مستوى عند 61,20% لعام 2001 لتستقر عند 47,75% و 49,02% و 47,45% للأعوام 2007، 2008، 2009 على التوالي، وهذا الشكل من التوزيع يثبت ما تم ذكره سابقاً عن السياسة الضريبية، علماً أن التصريحات الرسمية توضح أن نسبة تمويل الإيرادات الضريبية للموازنة لعام 2009 كانت حوالي

58%[1]، هذا مع ضرورة الإيضاح أن هدف الحكومة هو رفع هذه الإيرادات إلى أقصى درجة ممكنة لتصل إلى ما يقارب 90% لسداد النقص المتزايد في الإيرادات النفطية الذي كان ممولاً رئيسياً للموازنة العامة للدولة خلال الفترة الأخيرة، بالإضافة لانخفاض الفوائض المحولة من القطاع العام للموازنة بسبب خروج جزء منه من العملية الإنتاجية، وخسارة جزء أخر، وانخفاض ربحية العديد من الشركات والمؤسسات العامة.

2 – أثر الضرائب المباشرة في إعادة توزيع الدخل القومي:

بهدف دراسة أثر الضرائب المباشرة في إعادة توزيع الدخل القومي، فإننا سوف نميز ضمن الضرائب المباشرة بين الضريبة على دخل الأرباح والضريبة على دخل الرواتب والأجور لتوضيح أثر الضريبة على كل من فئتي أصحاب الأرباح وأصحاب الأجور، معتمدين في الأرقام على الإحصائيات المنشورة في تقارير مصرف سورية المركزي بالاستناد لبيانات وزارة المالية موزعة على ضرائب على الأرباح وضرائب على الأجور، مع استبعادنا للضرائب المدفوعة على شركات النفط، مفترضين أن الضريبة على شركات النفط هي في الأصل جزء من الأتاوة التي تشكل متمماً لحصة الدولة في النفط المستخرج، وبالاعتماد على الفرضية القائمة على نضوب النفط خلال فترة ليست ببعيدة، وهي الفرضية التي تنادي بها الحكومة وتعتمدها في سياستها لرفع نسبة تمويل الإيرادات الضريبية للإنفاق العام، وفي الوقت ذاته في سياستها في تخفيض الدعم أو حسب البيان الرسمي ترشيد الدعم وإيصاله لمستحقيه، بالإضافة إلى أن نضوب النفط وانخفاض تمويله للموازنة العامة هو أحد المبررات التي تعتمدها الحكومة في دعمها لفكرة إدخال الضريبة على القيمة المضافة للنظام الضريبي السوري، وكون الضرائب المباشرة حسبت ضمن الدخل القومي أساساً فتم بهدف معرفة الأثر التقريبي للضرائب المباشرة إعادة ضرائب الدخل على الأجور إلى حصة الأجور وضرائب الدخل على الأرباح إلى حصة الأرباح، مع ضرورة الإيضاح أن هذه المقاربة هي مقاربة نظرية إلى حد ما وبحاجة إلى وضع نموذج رياضي خاص كون هذه الضرائب التي تم اقتطاعها كان قد جرى توزيعها أصلاً من قبل الحكومة في مساهمتها في الدخل القومي، وفي هذه العملية تمت عملية التوزيع وفق سياسات معينة، وبالتالي فنحن نفترض أن هذه العملية لا تؤثر بشكل ملموس على عملية إعادة التوزيع، وعلى نسبة عملية إعادة التوزيع، والجدول رقم 24 من

[1] تصريح السيد وزير المالية السوري لوكالة الأنباء السورية سانا خلال مناقشة خطة عمل الهيئة العامة للضرائب والرسوم لعام 2011، التصريح خلال الشهر الأول من عام 2011، وهنا نعتقد أن السيد الوزير أدخل بعض الإيرادات التي تماثل الضرائب في حساب هذه النسبة حسب وجهة نظر وزارة المالية.

ملحق الجداول يوضح هذه العمليات علماً أنه تم إهمال عام 2010 من هذا التحليل بسبب نقص بعض البيانات المتعلقة بالضرائب.

يوضح الشكل رقم (11) أنه لا يوجد من حيث المبدأ تغير جوهري في السياسة الضريبية لصالح الطبقات الفقيرة، فالانخفاض في نسبة ضريبة الأجور من كتلة الأجور تغير من أعلى نسبة عام 2001 عند 2.97% إلى 1.25% عام 2009، بينما نسبة ضريبة دخل الأرباح من دخل أصحاب الأرباح لقد انخفضت أيضاً من 7.37% عام 2000 إلى 6.46% عام 2002 و 6.51% عام 2004 وانخفضت إلى 4.99% عام 2007 و 6.01% عام 2009، إننا نرى أنه كان من المفترض أن ترتفع النسبة إلى ما هو فوق 7.37%، وهذا يفَسر بأن كل الزيادات التي حصلت في ضريبة الأرباح لم تؤثر على النسبة المدفوعة من دخول أصحاب الأرباح بل كانت أقل تأثيراً، أي أن الزيادة لم تواكب الزيادة بالعائد الفعلي، حيث أن تخفيض المعدلات الضريبية المتتالية لم يحفّز أصحاب الأرباح على زيادة الحصة المدفوعة من دخولهم كضرائب، بل كانت النتيجة انخفاض في النسبة، وهذا أمر بحاجة إلى نقاش وعمل مطوّل، فهل كانت هذه الانخفاضات ناتجة عن تخفيض النسب الضريبية، هذا الأمر يتعلق بمنهجية وهدف السياسة الضريبية والعبء الضريبي المستهدف، وما إذا كانت غير معلنة بشكل رسمي.

أما من جهة الأثر على عملية التوزيع، أي عملية إعادة التوزيع فنعود إلى الجدول رقم (24) من ملحق الجداول، حيث تم إعادة الضرائب المدفوعة إلى حصص أصحابها لبيان واقع التوزيع قبل دفع الضرائب المباشرة وأثره على عملية التوزيع، مع ضرورة الإشارة مرة أخرى إلى أن هذا النموذج يفتقر إلى الأثر الثانوي لعملية توزيع الضريبة المتقطعة، وهذا لسهولة البحث فقط، مفترضين أن الأثر بسيط لا يفسر النتيجة، بالإضافة إلى استثناء الأثر المتبادل لكل من الضريبتين على الأخرى، وبشكل خاص كون الضرائب المباشرة تحسب وتدفع بعد الضرائب غير المباشرة وتكون الضرائب المباشرة مشتَملة ضمن الحسابات.

وبالتالي كانت النتائج أن حصة أصحاب الأجور (حصة الأجور) قبل احتساب الضرائب غير المباشرة 38,18% عام 2000، وبعد دفع الضرائب المباشرة أصبحت 39.26%، أي أن أصحاب الدخول حصلوا على حصة أكبر من حصتهم السابقة بنسبة 1.08%، من إجمالي الدخل القومي وكانت 1% تماماً عام 2005 و 0.99% عام 2009، وهي وسطياً خلال فترة الدراسة 0.85%، أي أن الضرائب المباشرة كان

لها أثر إيجابي على أصحاب الدخول بحصولهم وسطياً على 0.85% من إجمالي الدخل القومي اقتطعت من أصحاب الأرباح، وبالتالي فإن السياسة الضريبية فيما يخص الضرائب على الدخول تعمل وفق المنهج العلمي لها، إلا أنها لا تؤثر بالقدر الكافي، فلم يتجاوز تأثيرها بالحد الأقصى 1.08% عام 2000، و 1.07% عام 2004، وانخفضت إلى 0.99% عام 2009، أي أنها بالفعل تعمل بالتوجه العلمي المطلوب بالمطلق، إلا أن أثرها كان مائلاً للانحدار، وهو ما يوضحه الشكل رقم (2ـــ8)، وهو خلاف التوجه العام حسب الخطة الخمسية العاشرة في زيادة الضرائب المباشرة مقارنة بالضرائب غير المباشرة بهدف إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء (أصحاب الدخل المحدود).

3 – أثر الضرائب غير المباشرة في إعادة توزيع الدخل القومي:

تم الاعتماد على ذات الطريقة المستخدمة في الضرائب المباشرة في دراسة أثر الضرائب غير المباشرة في إعادة توزيع الدخل القومي، إلا أن الإشكالية في الضرائب غير المباشرة هي صعوبة توزيعها على الفئتين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح، ولذلك تم اللجوء إلى طريقة التوزيع حسب الإنفاق في تحديد حصة كل فئة من الضرائب غير المباشرة واعتمدنا في ذلك على بحث دخل ونفقات الأسرة السورية لعام 2004 للأعوام من 2000 ــ 2004، وبحث دخل ونفقات الأسرة للأعوام 2005 ــ 2009 في تحديد الإنفاق الكلي لكل فئة، معتمدين في تحديد عدد كل فئة على معدل إعالة وسطي لكل سنة على حدة بقسمة عدد السكان على عدد المشتغلين، ثم اعتبار أصحاب الأرباح هم كل أصحاب العمل و40% من الذين يعملون لحسابهم، على فرض أن 40% من دخولهم هي دخول الأرباح و60% من دخولهم هي دخول أجور، وباقي المشتغلين هو عدد أصحاب الأجور.

وبافتراض أن أصحاب الأجور هم الطبقة الأدنى في سلم التوزيع العشيري لإنفاق الأسرة، فقد تم توزيع السكان المعتمدين على الأجور على السلم العشيري لإنفاق الأسرة السورية، حيث يشكل عدد السكان المعتمدين على الأجور (أصحاب دخل الأجور مضروب بمعدل الإعالة لكل سنة على حدة)، والجدول رقم (25) من ملحق الجداول، يوضح الحسابات لسنوات الدراسة العشر، مع ملاحظة أن إجمالي الضرائب غير المباشرة شمل على ضريبة المنتجات النفطية التي تعدّ ضريبة غير مباشرة، وبالتالي تم استخراج نسبة إنفاق كل فئة من إجمالي الإنفاق العام، وعليه تم نسب إجمالي الضرائب غير المباشرة لها لنستخرج حصة كل فئة من الضرائب غير المباشرة، مع ملاحظة أن الجدول رقم (25) من ملحق الجداول، أوضح من خلال مقارنة إجمالي الإنفاق العام لأصحاب الأجور مع كتلة الأجور التي حصلوا عليها فعلاً من

خلال عملية التوزيع حسب الجدول رقم 13 من ملحق الجداول، ومن المقارنة بين الرقمين يتبين وجود فجوة بكتلة الأجور لكل سنة سيتم استخدامها في النقاش لاحقاً.

ومن خلال الجدول رقم (24) يتبين أنه بعد إعادة كتلة الضرائب غير المباشرة المدفوعة من كل فئة إلى أصحابها وحساب نسبة دخل كل فئة قبل وبعد الضرائب غير المباشرة، وبالمقارنة مع الحصة بعد الضرائب حيث تمت عملية إعادة توزيع لصالح أصحاب الأرباح، إلا أنه قبل الخوض في نقاش هذا الخلل في التوزيع لابد من العودة لمقارنة نسبة الضرائب غير المباشرة المدفوعة لكل فئة. نلاحظ من خلال الشكل رقم 12 من ملحق الأشكال أن حصة نسبة الضرائب غير المباشرة من دخل أصحاب الأجور ومن دخل أصحاب الأرباح كانت متقاربة في بداية السلسلة، ولكنها تباعدت لتصل إلى مستوى قياسي عند 18.27% للأجور و 4.94% لأصحاب الأرباح عام 2008، و19.29% للأجور و4.77% للأرباح عام 2009، وهذا قد يفَسر في ازدياد نسبة استهلاك أصحاب الأجور من السلع الخاضعة للضريبة مقابل ازدياد استفادة أصحاب الأرباح من السلع غير الخاضعة للضرائب غير المباشرة، كما ويمكن تفسيره باتجاه آخر هو ازدياد استفادتهم من سياسات الدعم بتجنيب الضريبة لبعض الشرائح، ويمكن التفسير أيضاً في استخدام فئة الأغنياء لسلع مستوردة غير خاضعة للضرائب غير المباشرة خصوصاً بعد فتح الحدود في إطار منطقة التجارة العربية الحرة، وهذا التحليل تعود دقته لمعطيات العينة المسحوبة التي تم على أساسها توزيع الشرائح العشر للإنفاق.

وبالعودة إلى أثر الضرائب غير المباشرة في إعادة التوزيع ومن خلال الشكل رقم (2ـــ8) يتبين أن الضرائب غير المباشرة أدّت إلى خسارة أصحاب الأجور 1.92% من إجمالي الدخل القومي، أو بعبارة أخرى 1.92 نقطة من حصتهم ذهبت لصالح أصحاب الأرباح في بداية السلسلة عام 2000 لتنقلب الخسارة من سنة إلى أخرى لتصل إلى 2.77 نقطة عام 2004 لتنخفض إلى 1.88 و 2.03 و 2.72 نقطة للأعوام 2005 و2007 و 2008 على التوالي وتكون أكبر خسارة عام 2009 عند 2.96% نقطة مترافقة مع ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة المدفوعة من أجورهم، وقد بلغت وسطياً خلال السلسلة الزمنية كانت حوالي 2,2 نقطة، أي أن عملية إعادة التوزيع تمت في صالح أصحاب الأرباح، وهذا يتوافق مع الفكر النظري لهذا النوع من الضرائب.

وهذه النتيجة غير بعيدة الفهم عن المجتمع السوري، فهو على علم بأن أثر هذا النوع من الضرائب سلبي عليه، بدلالة التخوف العام من فكرة إطلاق الضريبة على القيمة المضافة، فإذا كانت هذه

الضريبة تهدف لزيادة الإيرادات فمن المؤكد أن أثرها سيكون في غير صالح الفقراء، وإن كانت بعض النظريات تعتبرها عادلة بالمستهلكين، انطلاقاً من نقطتين **الأولى** أنها مرتبطة بحجم استهلاك الشخص، **والثانية** في أن جزءً من السلع والخدمات الضرورية معفى من الضريبة أو غير خاضعة لها، إلا أن هذا التحليل هو تحليل نظري غير قابل للتطبيق في أكثر الدول تقدماً، فما بالك بالوضع في سورية، فالإدارة الضريبية السورية من وجهة نظرنا غير قادرة في الوقت الحالي على تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وتكون نتيجتها إعادة التوزيع لصالح الفقراء أو على الأقل يكون أثرها على حصتهم من الدخل القومي (0 صفر نقطة).

4 – الأثـــر الإجمالي للسياسة الضريبية:

لتحديد الأثر الإجمالي للسياسة الضريبية ليس علينا سوى تكرار العملية التي أجريت على الضرائب المباشرة وغير المباشرة مجتمعة حسب ما هو موضح في الجدول رقم 24 من ملحق الجداول، حيث كانت النتائج على النحو التالي:

خسر أصحاب الدخول 0.8 نقطة عام 2000 لترتفع الخسارة إلى 1.91 عام 2001 وتعود للانخفاض إلى 0.79 نقطة عام 2003، أما عام 2004 فشهد خسارة 1.66 نقطة، وعام 2005 كانت 0.87 نقطة لتوالي الارتفاع وتصل إلى أعلى مستوى عام 2009 عند 1.94 نقطة، وكانت بالمتوسط خسارة على مدى السلسلة بمعدل وسطي 1.35 نقطة، أي أن السياسة الضريبية لم تنجح في إعادة التوزيع لصالح أصحاب الأجور، أي الدخل المحدود، بل كانت في غير صالحهم حسب ما هو واضح في الشكل رقم (2ـــ8) ابتداءً من 2005.

الشكل رقم (٢-٨) أثر السياسة الضريبية على الأجور

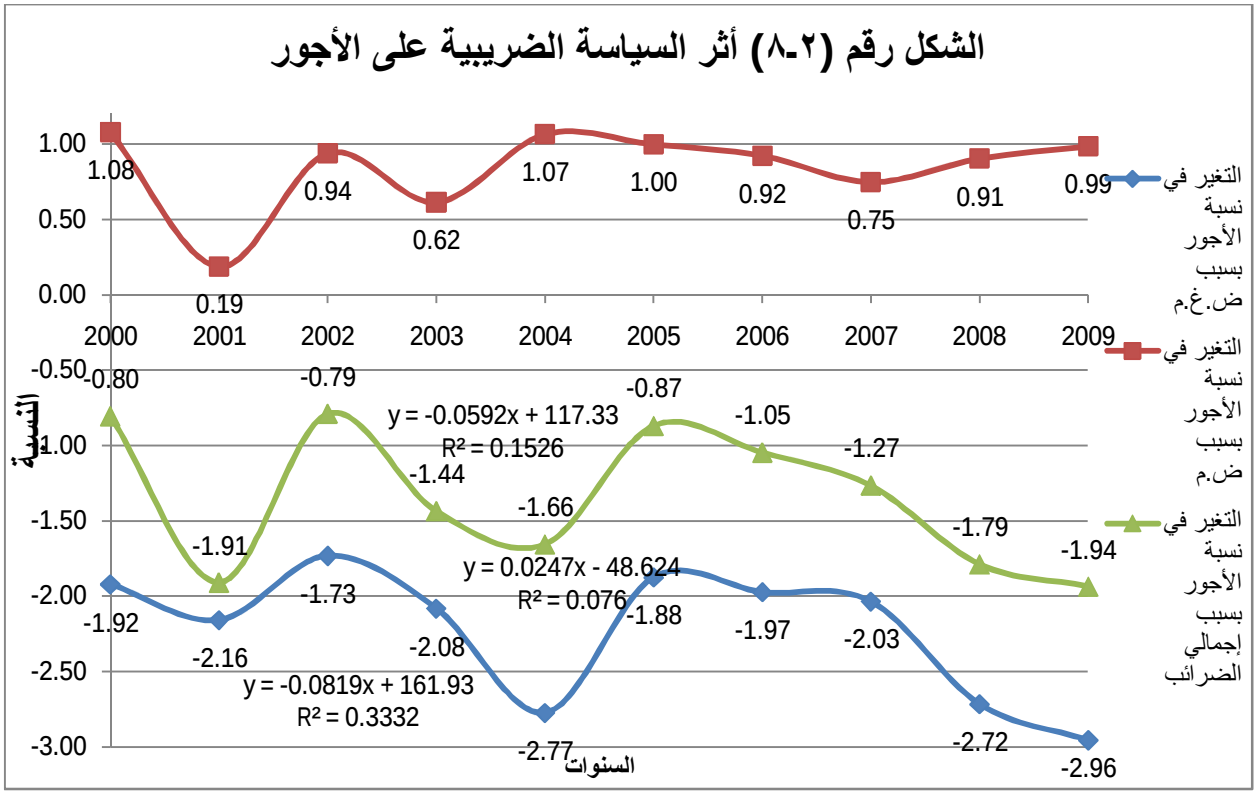

ورغم أن كل التصريحات تشير إلى الزيادة الواضحة في الضرائب المباشرة على الأرباح الواضحة في الشكل رقم 13 من ملحق الأشكال، حيث ارتفعت من حوالي36 مليار عام 2000 إلى حوالي 98 مليار عام 2009، إلا أن الضرائب غير المباشرة استطاعت أن تأكل هذه الزيادة وتقلب الكفة لصالح أصحاب الأرباح مع أن هذه النتيجة لا تتوافق مع وجهة نظر السياسة الضريبية للخطة الخمسية العاشرة، حيث إن الهدف المبطّن في عمل السياسة الضريبية الفعلية الحالي هو إعادة التوزيع لصالح الأغنياء بهدف زيادة التراكم وتشكيل برجوازية وطنية جديدة كما ذكرنا سابقاً، إلا أن باعتقادنا أن هذه السياسة غير ناجعة وستحقق هكذا هدف، لأن ما يتم خسارته خلال خمسين عاماً لن تستطيع سياسة ضريبية غير مباشرة المعالم وغير معلنة وبسيطة التأثير أن تخلق انقلاباً اقتصادياً من النوع الذي نرغب به، بل سيكون لها أثر معاكس، فهي تؤثر بشكل مباشر على قوة السوق المتمثلة في العرض والطلب من جهة الطلب، فخسارة 1.94 نقطة لنسبة 84% من السكان عام 2009 ستضغط على الإنفاق بشكل واضح، وستخفّض الطلب العام في السوق ولن تستطيع زيادة التراكم لإنتاج عرض جديد إضافي، علماً أن نسبة السكان الذين يعتمدون على الأجور لم تقل خلال فترة الدراسة عن 80% من إجمالي السكان، مع ضرورة الأخذ بعين

الاعتبار أن هذه النسبة مشتملة على جزء من الذين يعملون لحسابهم، كون الفرضية قامت على أن جزء من دخلهم هو بالأساس أجور (فرضية أجر المثل، أو التكلفة البديلة أو الأجر البديل).

ومن وجهة نظرنا فإن هذا الخلل في نتائج السياسة الضريبية غير مبرر علمياً (إن أي تبرير مبني على أهداف ونتائج مرسومة) وإنما هو من وجهة نظرنا يبرر إدارياً من واقع تحرك وتطبيق السياسة الضريبية.

ونعتقد أن هذا الخلل نابع عن عشوائية بناء التعديلات الفنية والتشريعة في السياسة الضريبية على أساس معالجة اختلال عدم القدرة على التحكم بالمتغيرات على الأرض وعدم الدراية الكافية بها وعلاقتها بباقي المتغيرات والضعف الإداري الذي تعاني منه الإدارة الضريبية، ومن هنا تأتي أهمية الإصلاح الإداري للإدارة الضريبية (تتمثل بالهيئة العامة للضرائب والرسوم) التي يؤمل منها الكثير من خلال محاولتها إعادة النظر بكل النظام الضريبي بركائزه الثلاث المعروفة بمثلث النظام الضريبي الموضحة بالشكل رقم (2ــ9).

الشكل رقم (2ــ9) مثلث النظام الضريبي

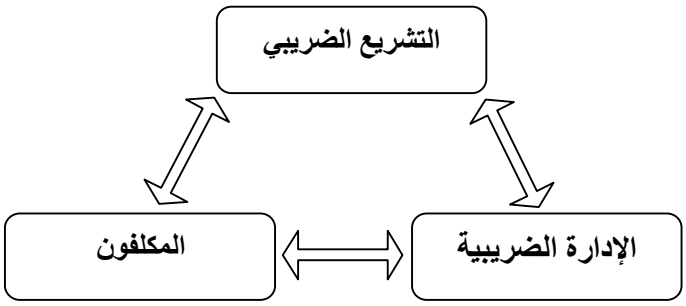

حيث باشرت عملها التنفيذي كما ذكرنا سابقاً مع مطلع عام 2011، وهي تقوم حالياً بعمل مكثف على مستوى الإدارة الضريبية والمكلفين، فهي من جهة الإدارة الضريبية تعمل على إعادة هيكلة الجسم الإداري بالانتقال من التقسيم النوعي للعمل إلى التقسيم الوظيفي من خلال مديريات الإدارة المركزية (السياسة الضريبية ــ التشريع الضريبي ــ الالتزام الضريبي ــ خدمات المكلفين ــ المتابعة وإدارة الديون ــ الضرائب والرسوم على العقارات ــ معلوماتية)، بالإضافة أي أقسام داعمة (شؤون إدارية وتدريب وتأهيل وشؤون إدارية)، حسب النماذج العالمية وللاستفادة من ميزات التقسيم الوظيفي للعمل، على أن يتم الانتقال إلى التقسيم الوظيفي في مديريات المالية في المحافظات بالتدريج، علماً أنه تم هذا الانتقال في قسم كبار المكلفين في مديرية مالية محافظة دمشق وأقسام المتوسطين في المحافظات.

وعلى مستوى المكلفين تقوم الإدارة الضريبية الحالية بتقسيم المكلفين حسب الإيراد الضريبي المتوقع منهم (كبار، متوسطين، صغار) دافعي الضرائب، على أن الهدف الاستراتيجي أن تكون لاحقاً إدارة مركزية على مستوى سورية لكبار دافعي الضرائب في محافظة دمشق، وهي الآن قسم على مستوى محافظتي دمشق وريف دمشق فقط، ويتم العمل على كل فئة حسب الأهمية والمستوى الفني لها وحجم الإيراد الذي تحققه، بالإضافة إلى قيام الإدارة الضريبية بإعادة النظر بكافة الإجراءات الضريبية التي تكفل لها تخفيف الأعباء الإدارية والمالية وتكفل لدافعي الضرائب البساطة والوضوح والدقة والسهولة في العمل وتوفير الوقت والجهد. بالإضافة إلى سعي الهيئة نحو أتمتة شاملة للنظام الضريبي وفق أفضل المقاييس العالمية، انطلاقاً من كون هذه الخطوة خطوة جبارة وضرورية جداً لإصلاح النظام الضريبي، وهي مليئة بالمحاور والأعمال التي تهدف لإصلاح البناء الإداري، إلا أن هذه الإدارة تمر حالياً بمرحلة انتقالية بين نظامي عمل قديم متجذر وجديد مندفع، ونأمل أن لا تنغمس الإدارة الجديدة في جذور علاقات العمل القديمة التي أثبتت عدم جدواها وضرورة تغييرها (بحيث لا تجمد عملية التطوير المأمولة للإدارة الضريبية وتوقفها عند حد معين).

أما فيما يتعلق بالتشريع الضريبي، فلن نخوض في تفاصيل الضرائب والتشريعات الناظمة لها إلا أننا نجد من الضروري أن نوضح بعض التفاصيل التي تؤثر على بنية النظام الضريبي لجهة أثر الضرائب في عملية إعادة التوزيع:

1- الإشكالية التي تواجه دراسة الضرائب هي إشكالية إحصائية تتعلق بتحديد كتلة الضرائب غير المباشرة، ففي الواقع العملي لا تمثل الضرائب غير المباشرة الموجودة في موازنة الدولة كل الضرائب غير المباشرة، فهناك ضرائب تفرض محلياً من قبل المحافظات والبلديات ومراكز المدن وتدفع محلياً وتوزع محلياً، وهي لا ترتبط بالدخل وإنما بالإنفاق والأعمال المطلوب إنجازها للأشخاص في أغلبها، في حين أن هناك جزءً بسيطاً يتعلق بالملكية مثل رسم النظافة وما شابه، بحيث يمكن اعتبارها بمجموعها ضرائب غير مباشرة، وبالتالي فإن الأثر الناجم عن الضرائب غير المباشرة أقل من الواقع، أي أن إعادة التوزيع تكون أكثر حدة باتجاه أصحاب الأرباح وأقل عدالة باتجاه أصحاب الأجور (الفقراء)، بالإضافة إلى مجموعة من الرسوم التي تفرض على (القيد المدني والعقاري ورسوم البلديات لأجل الترخيص للبناء ورسوم إضافية على الرخص وممارسة المهن وما شابه ...)

2- تغيير مفهوم الضرائب المباشرة: تكمن الإشكالية في تحويل جزء من الضريبة على دخل الأرباح من ضريبة مباشرة إلى ضريبة غير مباشرة من وجهة نظرنا من خلال آليتين:

الآلية الأولى:

هي في ضريبة أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية على فئة مكلفي الدخل المقطوع فمن حيث المبدأ هي من فئة الضريبة على الأرباح وهي من الضرائب المباشرة، إلا أننا إذا دخلنا في التفاصيل سنجد أنها ضريبة تحدد كل ثلاثة سنوات حسب المادة رقم /13/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ تاريخ 2006/10/1 المعدل للقانون رقم /24/ تا 2003/11/13:

الفقرة أ – وفق هذه المادة يتم تصنيف عام للمكلفين كل ثلاثة سنوات من قبل لجان خاصة تقوم بتقدير مبلغ الضريبة بناءً على تقديرها لرقم عمل المكلف خلال فترة التكليف (الزيارة التي يقوم بها المراقب لعكس حجم العمل الفعلي للمكلف) فيتم بعدها استخراج رقم الربح الصافي الخاضع للضريبة بناءً على نسب أرباح مختلفة حسب مهنة المكلف وسنة التكليف وهنا لن نناقش الإشكاليات الفنية لهذه الآلية وما تعانيه من سلبيات، إلا أننا سنناقش المفهوم وفق هذه الآلية، فإن الضريبة أصبحت محددة قبل القيام بالعملية الخاضعة للتكليف، أي انتفت العلاقة المباشرة بين الربح الذي يحققه المكلف والضريبة التي يدفعها للدوائر المالية، وأصبح المكلف يعرف رقم الضريبة السنوي قبل أن تبدأ سنة التكليف، وفي الواقع العملي تتحقق هذه الضريبة على المكلفين من اليوم الأول للسنة المالية وهو مطالب بدفعها من أول يوم عمل في السنة المالية، ويدفعها المكلف بالفعل من اليوم الأول، وبالتالي فإن المكلف يقوم بعكس هذه الضريبة مباشرة على المستهلك (الزبون)، أي خرجت هذه الضريبة من أرباحه وتحولت لضريبة غير مباشرة يدفعها الزبون وأصبحت بشكل ما مماثلة للضريبة على القيمة المضافة التي يتولى فيها المكلف مهمة تحصيل الضريبة من المستهلكين ودفعها للدوائر المالية، إلا أن الضريبة على القيمة المضافة تكون أدق وواضحة المعالم للمكلف وللإدارة الضريبية وعملية مراقبتها أدق وأوسع، بينما في حالة ضريبة الدخل المقطوع فلا يوجد ضابط للنسبة التي يحولها المكلف للمستهلك من الضريبة التي تدخل في الحسابات الخاصة به، بشكل غير معلن للدوائر المالية ولا للمستهلكين وبذات الوقت تدخل في مضمون السعر وتتحول لرافع للسعر بشكل مماثل للضريبة على المبيعات العامة وتنتج بالتالي تراكم في رفع الأسعار وتؤثر على السوق والطلب العام سلباً، وبذات الوقت تفتح للمكلفين المجال في عملية الكسب غير المشروع من خلال زيادة المحصل من الضرائب الموزعة على المستهلكين عن الضرائب المدفوعة للدوائر المالية، فلو افترضنا أن مكلف ما خاضع لضريبة الدخل المقطوع بمقدار 30,000 ل.س لدورة تصنيف 2007 ــ 2008 ــ 2009 وخلال العمل يحقق المكلف رقم عمل لعام 2007 ناتج عن بيعه 30,000 وحدة يمكن افتراضها كيلوغرام من السكر، مثلاً، وكانت تكلفة الشراء للمادة 25 ل.س سيقوم المكلف بإضافة 4 ل.س

ربح على المادة وليرة سورية واحدة بدل الضريبة التي يدفعها عن عمله وبالتالي سيكون سعر بيع السلعة 30 ل.س ورقم العمل قدره 30000 × 30 = 900000 ل.س أي أن نتيجة أعمال المكلف لعام 2007 هي على النحو التالي:

رقم العمل لعام 2007 (المبيعات) = 30000 × 30 = 900000 ل.س

تكلفة المبيعات لعام 2007 = 30000 × 25 = 750000 ل.س

الأرباح لعام 2007 = 30000 × 5 = 150000 ل.س

ضريبة الدخل المقطوع = 30000 ل.س

الأرباح الصافية بعد اقتطاع الضريبة = 120000 ل.س

نسبة الضريبة من الأرباح الإجمالية 20 %

والآن سنفترض أن نتيجة أعمال المكلف لعام 2008 ارتفعت بنسبة 25%، مع ملاحظة أن المادة رقم /13/ من المرسوم التشريعي /51/ لعام 2006 (الفقرة ب – يجوز بعد انقضاء سنة من بدء التصنيف وخلال أي من السنوات التالية إعادة تصنيف بعض المهن أو بعض مكلفي ضريبة الدخل المقطوع إذا طرأ تبدل لا يقل عن /25%/ نقصاً أو زيادة على رقم أعمالهم).

أي أن المادة جاءت بصيغة الإجازة وليس الإلزام وبالتالي فهي تطبق بالحدود الدنيا إن لم نقل أنها لا تطبق على الإطلاق في حالات الزيادة لأسباب عدّة، وبالعودة إلى حساب الفروقات فإن حسابات المكلف بالنسبة لعملية البيع لن تتغير كون المكلف لا يعرف رقم عمله الذي سيحققه في نهاية العام، وبالتالي مع افتراض كل المتغيرات الأخرى ثابتة (العرض، الطلب، ....) ومنه سيكون:

رقم العمل المحقق لعام 2008 = 37500 وحدة × 30 ل.س = 1125000 ل.س

تكلفة المبيعات لعام 2008 = 37500 × 25 = 937500 ل.س

الأرباح لعام 2008 = 187500 ل.س

ضريبة الدخل المقطوع المدفوعة للدوائر المالية = 30000 ل.س

الأرباح الصافية بعد الضريبة = 157500 ل.س

نسبة الضريبة من الأرباح 16%

الفرق في نسبة الضريبة 4 %

قيمة الفرق في الضريبة الموفر = 4% × 187500 = 7500 ل.س

وبالتالي فإن المكلف حصل على تخفيض في معدل الضريبة من 20% عام 2007 إلى 16% عام 2008 أي نسبة 4%، وذلك عند زيادة رقم عمله 25% أي عند النسبة التي يجوز عندها تعديل تصنيفه وهي غالباً لا تطبق وبالتالي فإن المكلف حصل على إيراد إضافي من المستهلكين قدره 4% من الأرباح المحققة، وبالتالي فهذه العملية هي عملية إعادة توزيع إضافية خارج مفهوم الضرائب المباشرة وغير المباشرة لصالح الأرباح على حساب الأجور.

وهنا نرى أنه من الضروري جداً إعادة النظر بهذه الطريقة في احتساب الضرائب وخصوصاً إذا عرفنا أنه يوجد فعاليات كبيرة خاضعة لهذا المنهج، وفي فترة من الفترات كانت المشافي والمدارس الخاصة ضمن فئة الدخل المقطوع وليس الأرباح الحقيقية، وهذا إشكال كبير فمن خلال الجدول رقم (26) يتضح أن المبالغ المحصلة من هذه الضريبة ضئيلة جداً قياساً بالفعاليات الاقتصادية التي تخضع لهذه الضريبة مثل فعاليات المهن العلمية وبعض الفعاليات الرئيسية التي كانت خاضعة لفئة الأرباح الحقيقية وحوّلت لفئة الدخل المقطوع[1] فحسب المادة /7/ من القانون /41/ لعام 2005 كانت المشافي الخاصة خاضعة لزمرة الأرباح الحقيقية وأصبحت من فئة الدخل المقطوع وأعيدت لاحقاً بموجب قرار وزير المالية رقم 850/و تا 2009/4/2 لزمرة الأرباح الحقيقية، كما حوّلت مكاتب السفريات التي تستخدم سيارات البولمان السياحية ومنشآت المباقر والمداجن والجامعات والمدارس والمعاهد الخاصة بكافة مراحلها ورياض الأطفال رغم أن هذه المنشآت تكون أرباحها عالية ولا تتناسب مع الضريبة المدفوعة، ومبرر مؤيدي هذا التصنيف هو عدم قدرة العديد من المنشآت الخاضعة لهذه الزمرة على الالتزام بمسك السجلات والدفاتر المحاسبية وهي إحدى المبررات التي يتمسك بها بعض المؤيدين لهذا التصنيف، إلا أننا ننصح بأن يكون النظام الخاص الذي يحكم المكلفين غير القادرين على الالتزام بمسك سجلات محاسبية كاملة ونظامية، هو الأسلوب المبسط الذي يعتمد على مسك عدد قليل من السجلات مثلاً سجل المبيعات وسجل المشتريات ويتم احتساب الضريبة على أساس نسبة ربح لكل مهنة تختلف حسب المنطقة وتحدد سنوياً حسب دراسات خاصة تجرى خلال العام وتدفع بنهاية العام وفق بيان ضريبي يتقدم به المكلف يبين فيه نتائج هذين السجلين على الأقل ويبقى أسلوب الدخل المقطوع المعمول به حالياً (يمكن أن نطلق عليه أسلوب التكليف الجزافي) لفئة ضئيلة جداً من المكلفين يتم تخفيضهم سنوياً حسب تطور الظروف الاقتصادية، ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن تطبيق مثل هذا النوع من البدائل للتكليف الضريبي ليس بالأمر الصعب على الإدارة الضريبية، فالأمر فقط يحتاج إلى إرادة من قبل القائمين على العمل، بالإضافة إلى تفعيل نظام

[1] إن أحد الشروط للتصنيف بفئة الدخل المقطوع هو أن تكون قيمة الآلات في المنشأة أقل من ملوني ليرة سورية.

الفوترة في السوق السورية[1]، كما أننا نرى من الموجبات لتطبيق هكذا نظام إعادة النظر في المعدلات الضريبية السارية حالياً باتجاه التخفيض رغم كل التخفيضات السابقة.

إن هذا الخلل في هذه الطريقة بالتصنيف فوّت على الخزينة العامة للدولة موارد مالية كبيرة، ما أدى إلى خلل في تطبيق مبدأ العدالة الضريبية أي عدالة توزيع الأعباء الضريبية على المواطنين وفقاً لمقدراتهم التكليفية وشكل سياسة ضريبية إسترضائية لأصحاب الدخول الكبيرة غير مبرر لا اقتصادياً ولا اجتماعياً[2].

الآلية الثانيـــة:

يكمن الخلل المنهجي في تحويل الضرائب على الدخل من ضرائب مباشرة إلى ضرائب غير مباشرة خلال التطبيق على النحو التالي:

1ـ ضريبة أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية فئة مكلفي الأرباح الحقيقية:

بالرغم من أن هذه الضريبة تعتبر أساس النظام الضريبي السوري في بناءه السياسة الضريبية لإعادة التوزيع لصالح الفقراء (أصحاب الدخول المحدودة وأصحاب الأجور)، إلا أنها ونتيجة عجز الإدارة الضريبية عن القيام بدورها الفعّال في التطبيق الصحيح للسياسة الضريبية (نعتقد أن هذا الوضع هو أحد أهم الأسباب في إحداث الهيئة العامة للضرائب والرسوم في سورية)، فإن هذه الضريبية خرجت عن إطاره النظري والدور المرسوم لها فنياً.

ويتجسد هذا الخلل في نقطتين أساسيتين:

الأولى: جاء في المادة /14/ من القانون /24/ لعام 2003 الفقرة هـــ: ((ـ يجوز للدوائر المالية مطالبة المكلفين بأداء سلفة على الضريبة خلال سنة ممارسة الأعمال موضوع التكليف على أن يسوى حساب السلفة بعد صدور قرارات اللجان الضريبية واكتساب التكليف الدرجة القطعية، ـ تنظم قواعد وضوابط تطبيق هذه الفقرة وأسس حساب السلفة بقرار من وزير المالية)).

[1] من الضروري الإشارة إلى أن الإدارة الضريبية حالياً تعمل على تفعيل نظام الفوترة، حيث من المتوقع أن يدخل حيز التطبيق خلال فترة قريبة، وحالياً التوجه نحو إصدار قانون خاص بالفاتورة يتضمن إلزام الفعاليات الاقتصادية بإصدار الفاتورة والتشدّد في العقوبات المفروضة على المخالفين مع أنه يوجد العديد من التشريعات والقرارات التي تلزم تلك الفعاليات بإصدار وتداول الفاتورة، إلا أن الإدارة الحكومية لم تستطع حتى الآن جعل هذه الثقافة منتشرة بشكلٍ كافٍ لأسباب عديدة.

[2] رجال، عبد الحليم، الاتجاهات الجديدة للنظام الضريبي السوري، رسالة ماجستير، 2009، ص 42.

واستناداً لهذه المادة صدر القرار رقم 2226/و تاريخ 2005/8/27 الذي يقضي باستيفاء سلفة على ضريبة الدخل من قبل الأمانات الجمركية المختصة عند تخليص البضاعة المستوردة وفق القيمة المحددة في البيان الجمركي مضافاً إليها الرسوم والتكاليف كافةً باستثناء رسم الإنفاق الاستهلاكي في حال وجوده واستثنى القرار بعض المكلفين من هذه السلفة وحدد نسبة السلفة من فئة المستوردات ضمن أربعة مجموعات، من وجهة نظرنا أن مبدأ السلفة فرض في القانون للحالات الاستثنائية أما الإدارة الضريبية فقد استخدمته كأداة دائمة لا تزال مستمرة حتى الآن، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المكلف الخاضع لهذا القرار سيدفع نسبة محددة مسبقاً من قيمة السلعة وبالتالي عند حساب التكلفة وضمن سياسة التسعير المتبعة لكل مكلف سيكون بإمكانه تحديد مقدار السلفة (جزء الضريبة) الذي يخص السلعة وبالتالي سيكون بمقدوره ضمها إلى السعر لتخفيض عبء الضريبة عليه (وهذا ما يتم بالواقع الفعلي)، وبالتالي قام المكلف بنقل الضريبة المباشرة إلى المستهلك (الوسيط أو النهائي)، ودخلت الضريبة المباشرة ضمن السعر ورفعته وأثرت على العرض والطلب بالتأكيد، وتحويل جزء الضريبة المدفوع مقدماً من ضريبة مباشرة على الأرباح الحقيقية للمكلف إلى ضريبة غير مباشرة يتحملها المستهلك، ومن ثم نبدأ بالدخول في إشكالية أخرى تتعلق بتصفية هذه السلفة في نهاية السنة المالية وهناك ثلاث حالات:

1) السلفة توازي الضريبة لا يوجد إشكالية.

2) السلفة أقل من ضريبة الدخل المتوجبة يتم دفع الفرق (ضريبة مباشرة على الدخل).

3) السلفة أعلى من الضريبة وبالتالي يستحق المكلف مبلغ الفرق ويتم ردّه للمكلف وهنا المشكلة الحقيقية فهذا الفرق من ضمن مدفوعات السلفة التي دخلت في حساب سعر البيع وتم تحميلها للمستهلك، وبالتالي فهذه السلفة من المفترض أن يتم ردها لمشتري السلعة وليس للمكلف لأنه هو من قام بدفعها، إلا أن هذا لا يحصل ولا يمكن أن يحصل وبالتالي تدخلت هنا الإدارة الضريبية باتجاه معاكس لسياسة إعادة التوزيع لصالح الفقراء (أصحاب دخل الأجور) من خلال السياسة الضريبية للمرة الثانية، وقامت بعملية توزيع لصالح أصحاب الأرباح على حساب أصحاب الأجور (لصالح الأغنياء على حساب الفقراء)، ونعتقد أن هذه الإشكالية كانت أحد الأسباب التي دفعت الإدارة الضريبية للتدخل مرة أخرى لتعتبر السلفة المدفوعة مقدماً ضريبة نهائية، دون الخوض في تفاصيل دفاتر وسجلات وقيود محاسبية للمكلف ضمن بعض الشروط اختلفت من قرار إلى آخر حيث صدر القرار 3107/و تاريخ 2008/9/17 باعتبار سلف عام 2006 ضريبة نهائية لعام 2006 ضمن بعض الشروط، والقرار رقم 2103/و لعام 2009 باعتبار سلف عام 2007 ضريبة نهائية لعام 2007، والقرار رقم /2084/و تاريخ 2010/6/17 والقرار 2332/و

تاريخ 2010/7/13 باعتبار سلف عام 2008 ضريبة نهائية لعام 2008، ولبعض المكلفين وضمن شروط محددة.

إلا أننا نكون هنا قد دخلنا أيضاً ضمن ثلاث احتمالات:

1) السلفة المدفوعة توازي الضريبة المتوجبة لا يوجد إشكالية.

2) السلفة المدفوعة تزيد عن الضريبة المتوجبة هنا نكون قد زدنا من العبء الضريبي على المستهلكين الذين اشتروا تلك السلع حسب ما تم إيضاحه في الفقرة السابقة. ويكون المكلف الأساسي قد جزء الضريبة المتوجب عليه تحمله فعلاً، بالإضافة إلى جزء إضافي يوازي فرق السلفة عن الضريبة المتوجبة عليه دفعها فعلاً.

3) السلفة المدفوعة أقل من الضريبة المتوجبة نكون قد قدّمنا مكافأة للمكلف، بأن أعفيناه من دفع الضريبة المتوجبة عليه، وقام زبائنه بدفع جزء من الضريبة نيابة عنه وأعفته الإدارة الضريبية من جزء آخر، وبالتالي ستكون الإدارة الضريبية تدخلت للمرة الثالثة بشكل تراكمي بعملية توزيع الدخل لصالح الأغنياء (أصحاب الأرباح)، على حساب أصحاب الأجور من خلال إعفاء المكلف بالضريبة على الأرباح الحقيقية من حصته المتوجب عليه دفعها من الضرائب، وقامت باقتطاع جزء يوازي الفرق بين السلفة المدفوعة والضريبة المتوجبة والتي اقتطعت من المشتري (المستهلك) وأعطيت للمكلف صاحب الأرباح بدون وجه حق، وهذا يشكل انتقال الإدارة الضريبية من مؤثر بالسياسة الضريبية إلى مؤثر بالسياسة السعرية للسوق وقواعد وأعراف التداول بدون وجه حق، وهذا باعتقادنا تجاوز للصلاحية الممنوحة لهذه الإدارة، قد يكون بدون دراية منها.

كما أن القانون /24/ لعام 2003 بالمادة /60 و61/ أوجد إشكالية في عملية تكليف الشركات الأجنبية المقيمة (التي لديها فرع في سورية) حيث أصبحت توريدات هذه الشركات غير خاضعة للتكليف (معفية)، علماً أنها كانت خاضعة للتكليف استناداً لأحكام القانون /85/ لعام 1945. ما فوّت على الخزينة العامة مبالغ كبيرة جداً من الضرائب المباشرة وسمح لبعض المكلفين بالتجنب الضريبي عند تنظيم العقود من خلال صياغة العقود بأن تصبح التوريدات تشتمل على الجزء الأكبر من قيمة العقد مقابل التخفيض لقيمة الخدمات خلافاً للواقع، بهدف التهرب من الضريبة الواجبة على الخدمات المقدمة. وتم تصحيحها مؤخراً من خلال التعديل بالمرسوم التشريعي رقم 23 لعام 2011.

2ـ القانون رقم /60/ تاريخ 2004/12/30:

الخاص بضريبة الدخل والأرباح الحقيقية وضريبة الرواتب والأجور الخاص بالأشخاص الطبيعيون والاعتباريون السوريون ومن في حكمهم الذين يقومون بأعمال التعهدات والمقاولات والخدمات والتوريدات المنفذة مع جهات القطاع العام والمشترك والتعاوني السورية والشركات الأجنبية أو لصالحها، حيث أصبحت وفق هذا القانون ضريبة الدخل وضريبة الرواتب والأجور تستوفى بطريقة الاقتطاع من المنبع وفق نسب محددة موزعة على عدة حالات:

1% من قيمة مجموع أعمال تقديم المواد الغذائية والعلفية لقاء ضريبة الدخل.

2% من قيمة مجموع أعمال تقديم المواد الأخرى لقاء ضريبة الدخل.

3% من قيمة مجموع الأعمال الإنشائية والإكساء وأعمال تقديم المواد والخدمات معاً لقاء ضريبة الدخل.

1% من قيمة مجموع الأعمال الإنشائية والإكساء وأعمال تقديم المواد والخدمات معاً لقاء ضريبة الرواتب والأجور.

7% من قيمة مجموع أعمال الخدمات المقدمة للشركات النفطية لقاء ضريبة الدخل.

3% من قيمة مجموع أعمال الخدمات المقدمة للشركات النفطية لقاء ضريبة الرواتب والأجور.

5% من قيمة مجموع أعمال الخدمات الأخرى لقاء ضريبة الدخل.

2% من قيمة مجموع أعمال الخدمات الأخرى لقاء ضريبة الرواتب والأجور.

ولا تخضع معدلات الضريبة المذكورة أعلاه لأي إضافة بموجب القوانين النافذة، وفق هذا القانون، وبالتالي أصبحت ضريبة الدخل معروفة مسبقاً بالنسبة للمكلف وهي عبارة عن نسبة من قيمة العقد، ويعمل المكلف على إضافتها إلى القيمة العقدية ضمناً بذات الآلية التي أوضحناها سابقاً، وبالتالي يقوم الطرف الآخر وفي أغلبه هو القطاع العام والحكومة بدفع هذه الضريبة، وبالتالي ندخل في دوامة الاحتمالات الثلاثة للفرق بين الضريبة المدفوعة بموجب القانون /60/ لعام 2004 وما كان متوجب دفعه بموجب القانون /24/ لعام 2003 قبل التعديل.

أما ما يتعلق بالرواتب والأجور فهناك إشكالية إضافية من نوع آخر فالشركة بالأساس هي مقتطع للضريبة وليست مكلفة وليست طرف مباشر في الضريبة، وإنما هي وسيط، أما وفق هذا القانون /60/ لعام 2004 فإن الشركة أصبحت طرفاً مقتطع منها ضريبة الدخل بناءً على قيمة العقد المنفذ والشركة

ذاتها تقوم باقتطاع ضريبة الرواتب والأجور من العاملين لديها على أساس القانون /24/ لعام 2004 على أساس الشرائح وهنا أيضاً تدخل في دائرة الاحتمالات الثلاثة:

1) المبلغ المدفوع للدوائر المالية كضريبة رواتب وأجور يساوي المقتطع من العاملين وهنا لا يوجد إشكالية وهي حالة نادرة.

2) المبلغ المدفوع للدوائر المالية أكبر من المقتطع من العاملين، وهنا يكون الاحتمال الأكبر أن تعود الشركة على العاملين بالفرق وهنا نكون قد حملنا المكلف بضريبة الرواتب والأجور أكبر من المبلغ المطلوب منه قانوناً حسب القانون /24/ لعام 2003، ودفعنا الشركة لمخالفة غير واضحة المعالم للقوانين وبذات الوقت تدخلت في عملية إعادة التوزيع في غير صالح العاملين.

أما إن لم تعود الشركة على العاملين بالفرق فنكون قد دخلنا في دائرة حساب صافي ضريبة الدخل التي دفعتها الشركة للدوائر المالية وفق القانون /60/ لعام 2004 مقابل الضريبة المتوجبة عليها وفق القانون /24/ لعام 2003 حسب الحالة السابقة.

3) المبلغ المدفوع للدوائر المالية أقل من المقتطع من العاملين، وهنا نكون أمام تساؤل، هل ستقوم الشركة بإعادة الفرق للعاملين أم أنها ستقوم بضمّه لأرباحها لتقوم بعملية توزيع لصالحها كما تم إيضاحه سابقاً.

3ـ القانون رقم /51/ تاريخ 2006/10/1:

جاءت المادة السادسة منه لتستثني المنشآت السياحية الآتية:

- الفنادق من المستوى الدولي والدرجات الممتازة والأولى والثانية والمطاعم من الدرجة الدولية الممتازة والأولى والثانية حسب تصنيف وزارة السياحة.
- الملاهي من جميع الدرجات حسب تصنيف وزارة السياحة.
- منشآت المبيت السياحية من المستوى الدولي والدرجات الممتازة والأولى والثانية وما يتبع لها من مطاعم وشاليهات وكازينوهات حسب تصنيف وزارة السياحة.

يستثنوا من طرق التكليف المحددة في القانون /24/ لعام 2003 وتستوفى ضريبة الدخل وضريبة الرواتب والأجور بنسبة من رقم العمل الإجمالي للمنشأة على الشكل التالي:

2.5% لقاء ضريبة الدخل.

0.5% نصف بالمئة لقاء ضريبة الرواتب والأجور.

وتستوفى الضريبة بشكل شهري بموجب بيان يترافق مع البيان الخاص برسم الإنفاق الاستهلاكي.

وهذا القانون يخضع لنفس التحليل السابق المتعلق بالقانون /60/ لعام 2004 وذات الإشكاليات. وبالتالي التأثير ذاته بالنسبة لدور السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل القومي.

بالمحصلة نجد أن الأرقام النهائية بالنسبة للإحصاءات الضريبية والتمييز فيما بينها مباشرة وغير مباشرة هي مع أهميتها البالغة، إلا أنها غير كافية لبيان الأثر الحقيقي للسياسة الضريبية المطبقة بالواقع. فالضرائب المباشرة التي تعتبر الركيزة الأساسية في سياسة إعادة التوزيع لصالح الفقراء مخترقة، وتعمل بعكس الهدف المرسوم لها وبالتالي فإن النتائج المتعلقة بإعادة التوزيع باستخدام السياسة الضريبية هي أكثر تشوهاً من النتائج التي تبينها الأرقام المنشورة عن التحصيلات، مع ضرورة الإيضاح أنه لا يوجد إحصاءات واضحة عن التحصيلات الضريبية الناتجة عن كل قانون ضريبي والأثر الناتج عن التعديلات القانونية التي طبقت على قانون الضريبة على الدخل رقم /24/ لعام 2003، كما أن الإحصاءات لا تشير بشكل واضح إلى سنة التكليف العائد لها كل مبلغ من الإيرادات.

كما أننا لن نتطرق هنا للتهرب الضريبي الذي ينتج تشوهاً أكبر فأكبر لدور السياسة الضريبية وبالتأكيد بخلاف منهجية السياسة الضريبية المطلوبة.

2ـ3ـ1ـ2ـ آثر سياسة الإنفاق العام في إعادة التوزيع:

لبيان دور سياسة الإنفاق في عملية إعادة التوزيع نحن بحاجة إلى حصة كل من أصحاب دخول الأرباح وأصحاب دخول الأجور من الإنفاق العام، وهذا أمر في غاية الصعوبة ضمن الإحصاءات الموجودة في سورية، حيث لا يوجد أية إحصائية تبين صفة المستفيد من الإنفاق العام.

إلا أنه بالشكل العام فإن الرواتب والأجور في الموازنة مثلاً يستفيد منها أصحاب الأجور (الفقراء نسبياً)، أما باقي عمليات الإنفاق فهي مختلطة إلا أنه بالفترة الأخيرة بعد عام 2000 ومع تنامي دور القطاع الخاص وانحسار دور الدولة في الحياة الاقتصادية على كل المستويات، نستطيع أن نقول أن إجمالي الإنفاق على الرواتب والأجور والنفقات الاجتماعية والإعانات والتحويلات في الموازنة يعبر بشكل ما عن دور الدولة في إعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة كونها هي الجهة المستفيدة الأكبر من هذا الإنفاق أما باقي الإنفاق فيمكن أن يستفيد منه الطرفان معاً، والتمييز بين المستفيدين من الأمور التي تحتاج لعملية بحث خاصة، والجدول رقم (27) من ملحق الجداول يوضح تفاصيل الإنفاق العام الفعلي للموازنة العامة للدولة والشكل رقم (2ـ10) يوضح أن إجمالي الإنفاق العام كنسبة من الـGDP، أي دور الدولة في الحياة الاقتصادية كان في أعلى مستوياته عام 2003 عند 32.92% وانخفض بشكل متدرج ليصل إلى

أدنى مستوى عند 23.93% عام 2008، وهذا واضح في الحياة العملية فخلال فترة الدراسة قامت الحكومة بالانحسار التدريجي من الحياة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص، وبالتالي انحسرت عن إتمام دورها في عملية إعادة التوزيع مع أن البعض يقول أن هذا الانحسار لا يعبر عن انحسار دور الدولة في خدمة الطبقة الفقيرة وإنما هو تركيز للخدمات الموجهة للطبقة الفقيرة فقط، إلا أن الواقع العملي يشير إلى خلاف ذلك، فلم يكن هذا الانحسار انحساراً مادياً فقط، وإنما رافقه انحساراً في مستوى الخدمة المقدمة وحجمها أيضاً ما أدى في أحيان كثيرة لإلزام بعض الفئات بالاتجاه إلى طلب الخدمات من القطاع الخاص ذو التكلفة الأعلى، ويظهر هذا واضحاً في قطاع التعليم ما قبل الجامعي، والتعليم الجامعي بالإضافة إلى القطاع الصحي. والشكل رقم (2ـــ10) يوضح أن الطابع العام للإنفاق الجاري والاستثماري يشهد حدّه أكبر في الانحدار وهذا يحمل في طياته آثار أكثر سلبية، وبشكل خاص بالنسبة للإنفاق الاستثماري كونه المنتج الحقيقي للنمو الاقتصادي.

الشكل رقم (٢-١٠) دور الموازنة العامة للدولة في النشاط الاقتصادي

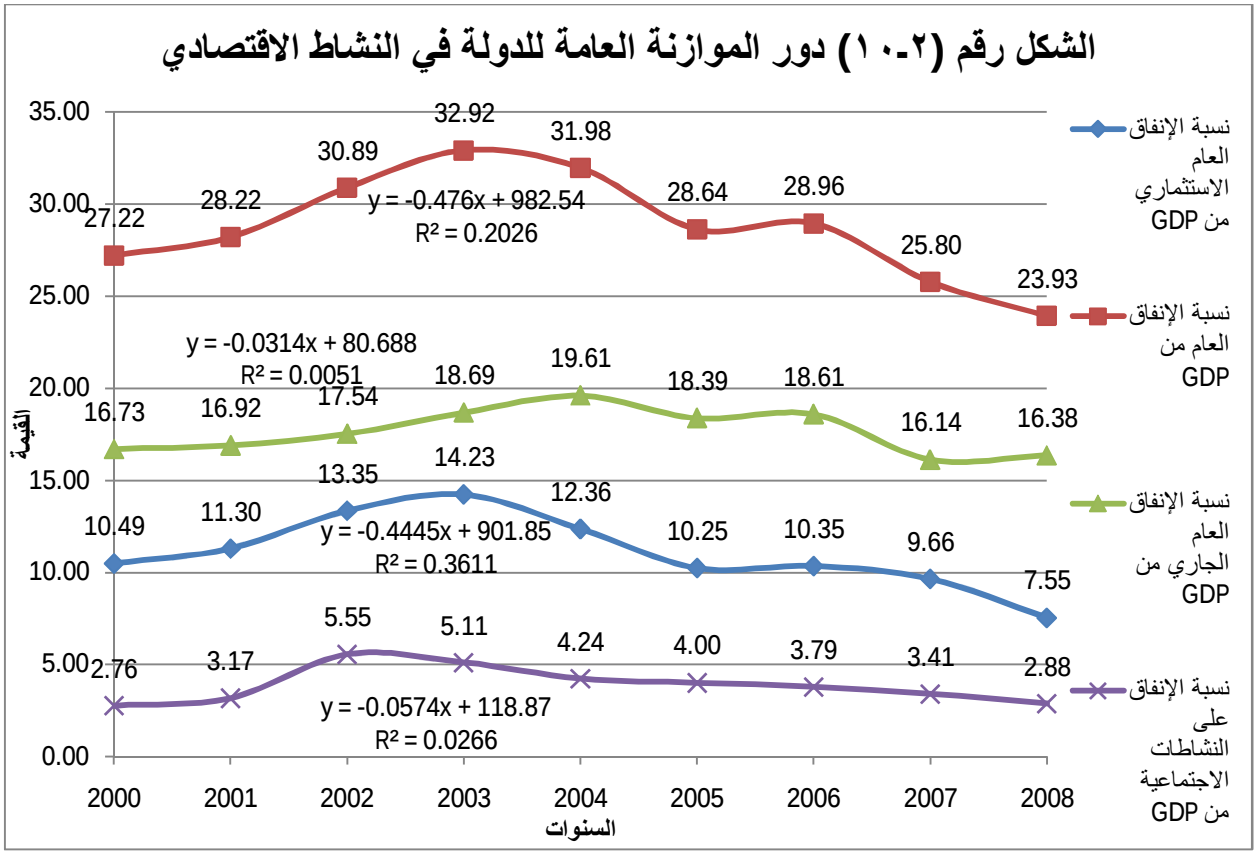

وبالتالي فإن هذا يشير إلى تراجع دور الدولة في تحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي إعادة التوزيع لصالح الفئة الأضعف التي لا تستطيع الدفاع عن مصالحها بشكل منفرد وإنما تحتاج لدعم وتدخل جهة داعمة، أعلى سلطة وقوة.

كما أن الإنفاق على النشاطات الاجتماعية انخفض أيضاً ، إلا أنه حافظ على نسبة أدناها 2.88% بنسبة تراجع تجاوزت 50% من عام 2002 إلى 2008 وهذا تعبير واضح عن ميل نحو انحسار الدور الاجتماعي الموكل للدولة، مع الإشارة إلى أنه خلال الشهر الأول من عام 2011 شهد صدور قانون صندوق الرعاية الاجتماعية الذي أوكل إليه إعانة الطبقة الأفقر في سورية، حيث قدرّ عدد الأسر التي ستتلقى دعم الصندوق بـــ415 ألف أسرة تتراوح الإعانة المقدمة من 500 إلى 3500 ل.س شهرياً حسب الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة.

أما الشكل رقم 14 من ملحق الأشكال فيظهر التغير في نسبة الرواتب والإعانات والنشاط الاجتماعي في الموازنة المنفذة من الـــGDP، حيث يظهر الشكل أن الحكومة حاولت أن ترفع من دورها الاجتماعي في إعادة التوزيع مع بداية عام 2003 لتصل إلى أعلى مستوى لها عام 2006 معتمدة بذلك بشكل أساسي على كتلة الرواتب والأجور الحكومية وانخفاض دور الإعانات والتحويلات حيث كانت في أدنى مستوى لها عام 2007 عند 2,06% من الـــGDP، لتعاود الارتفاع عام 2008 إلى 3,38% من الـــGDP، ومن خلال مقارنة حصة العاملين من الدخل القومي ونسبة الأجور الحكومية والإعانات والنشاط الاجتماعي للحكومة من الـــGDP، نلاحظ وجود علاقة ارتباط ضعيفة للفترة 2000 – 2004 تعادل 0.16.

أما من خلال المقارنة مع نسب الإنفاق العام نجد أن علاقة ارتباط إيجابية قوية بين حصة العاملين ونسبة الإنفاق الاستثماري عند 0.59 وهذا يؤكد على دور الدولة في إعادة التوزيع فمع انخفاض الإنفاق الاستثماري للدولة ستنخفض حصة العاملين وهذا يؤكد وجهة نظرنا بضرورة زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بينما كانت علاقة الارتباط ضعيفة جداً في الإنفاق العام الجاري عند 0.06%، وهذا يدفعنا للتأكيد على أهمية زيادة الإنفاق العام الاستثماري وزيادة الرواتب والأجور للقطاع العام فيما لو رغبت الحكومة في زيادة حصة العاملين (حصة الأجور) من الدخل القومي.

2ـ3ـ2ـ السياسة النقدية وإعادة التوزيع:

لبيان الآثار الممكنة للسياسة النقدية على إعادة توزيع الدخل القومي تم أخذ ثلاثة مؤشرات هي معدل التضخم (نسبة التغير في مؤشر أسعار المستهلك %)، ومؤشر أسعار الفائدة على ودائع التوفير، وسعر صرف الليرة السورية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، وتم احتساب معامل الارتباط بين كل من هذه المؤشرات ونسبة حصة الأجور من الدخل القومي على مدى فترة الدراسة،حسب ما هو واضح بالجدول رقم (28) وتبين وجود علاقة سلبية جيدة بين معدل التضخم وحصة العاملين من الدخل القومي بلغت (-0.45)، أي أنه كلما زاد معدل التضخم فإن عملية التوزيع ستتجه لصالح أصحاب الأرباح وهذا ما يؤكده الواقع السوري فمع القفزة التضخمية التي شهدتها سورية في نهاية الثمانينات بدأت القفزة التشوهية الكبرى بالتوزيع، وكذلك الأمر في فترة أواسط العقد الأول من القرن العشرين، حيث شهدت سورية قفزة تضخمية رافقتها عملية ارتفاع أسعار العقارات بشكل كبير وأدى إلى انخفاض واضح في حصة الأجور من 34.43% عام 2006 إلى 30.96% عام 2007.

أما ما يتعلق بسعر صرف الليرة السورية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة يبين معامل الارتباط الذي بلغ (0.39-) وجود علاقة متوسطة الشدة سلبية بين سعر صرف الليرة السورية وحصة أصحاب الأجور، حيث يعتبر ارتفاع سعر الصرف ضاغط على عملية الإنتاج المحلية حيث يترافق ارتفاع سعر الصرف مع انخفاض أسعار السلع المستوردة وارتفاع قيمة السلع المحلية تجاه الخارج، وهذا يؤدي لزيادة الاستيراد وانخفاض الإنتاج المحلي وبالتالي انخفاض الأجور المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض حصة العمل من الدخل القومي، حيث في مثل هذه الحالات يتم الاتجاه نحو القطاع التجاري والخدمي على حساب القطاع الصناعي المنتج الحقيقي للقيمة المضافة، والذي يحتوي على أعلى حصة للعاملين وهو ما عانت منه سورية خلال الفترة السابقة مع ضرورة الإشارة إلى أن تحديد الحد الأمثل لسعر الصرف من الأمور الحساسة جداً ويحتاج لدراسات موسعة ومعرفة لكل القطاعات ومقومات كل قطاع وطرق الإنتاج.

وفيما يتعلق بسعر الفائدة على ودائع التوفير (تم أخذ سعر الفائدة على ودائع التوفير كونها مرتبطة بشكل كبير بأصحاب الدخل المحدود وأصحاب الأرباح غالباً ما يقومون بالإيداع الطويل أو المتوسط الأجل أو حسابات تحت الطلب)، يشير معامل الارتباط البالغ (0.72) إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين معدل الفائدة على حسابات التوفير وحصة الأجور، وهذا ما حدث فعلاً مع البدء بعملية تخفيض سعر الفائدة حيث أدى خفض سعر الفائدة إلى اضطرار المودعين من أصحاب الدخل المحدود إلى سحب ودائعهم كونها لم تعد تعطيهم العائد الكافي وسارعوا لمحاولة توظيفها في أي قطاع يحقق لهم ربحية مقبولة،

ونظراً لعدم وجود سوق كافية لعدم وجود استثمارات فتوجهت أغلب هذه الودائع إلى شراء إما السلع الرأسمالية الكمالية أو السيارات وأغلبها توجه إلى شراء العقارات والسيارات (أي بمجملها اتجهت لخارج القطاع الإنتاجي الحقيقي – الصناعة – الزراعة ...)، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع الطلب الكلي على العقارات ما أدى لارتفاع الأسعار بشكل مفاجئ وسريع، أي فورة تضخمية كبيرة على كل المستويات وبالتالي تآكل الثروات البسيطة للأفراد الذين تأخروا في اتخاذ القرار بشراء العقارات، ما أدى إلى انتقال القيمة الحقيقية للثروة من الفقراء إلى الأغنياء المالكين للعقارات، وانخفاض القيمة الحقيقية للأجور مقابل ارتفاع الأرباح وبالتالي انخفاض حصة الأجور.

الفصل الثالث

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية.

- المبحث الأول: حساب الهوة بين الأجور ومستوى المعيشة في سورية.
- المبحث الثاني: العلاقة مع النمو الاقتصادي في سورية.
- المبحث الثالث: العلاقة بإنتاجية قوة العمل والنشاطات الاجتماعية في سورية.
- المبحث الرابع: الآثار على توزع الطبقات الاجتماعية في سورية.

المبحث الأول: حساب الهوّة بين الأجور ومستوى المعيشة في سورية.

بهدف حساب هوة الأجور تم الاعتماد على المنهجية ذاتها المستخدمة في تحديد نصيب فئات المجتمع من الضرائب غير المباشرة حسب الجدول رقم (25)، وبالتالي وحسب الجدول رقم (29) يتبين لنا أن كتلة الإنفاق للسكان المعتمدين على دخل الأجور لعام 2000 هي حوالي 590 مليار ليرة سورية بينما كانت كتلة الأجور المدفوعة لذات العام كانت حوالي 321 مليار ل.س حسب الجدول رقم (13) وبالتالي كانت فجوة الأجور تعادل حوالي 270 مليار ل.س بينما كانت تعادل حوالي 248 مليار لعام 2009، بحيث كانت تشكّل من كتلة الأجور 84.74% لعام 2000 و 87.61% لعام 2005 و 31.68% لعام 2009 والشكل رقم (3ـــ1) يوضح التغير في نسبة أصحاب الأجور والتغير في نسبة الفجوة الأجرية وحصة أصحاب الأجور من إجمالي الدخل القومي.

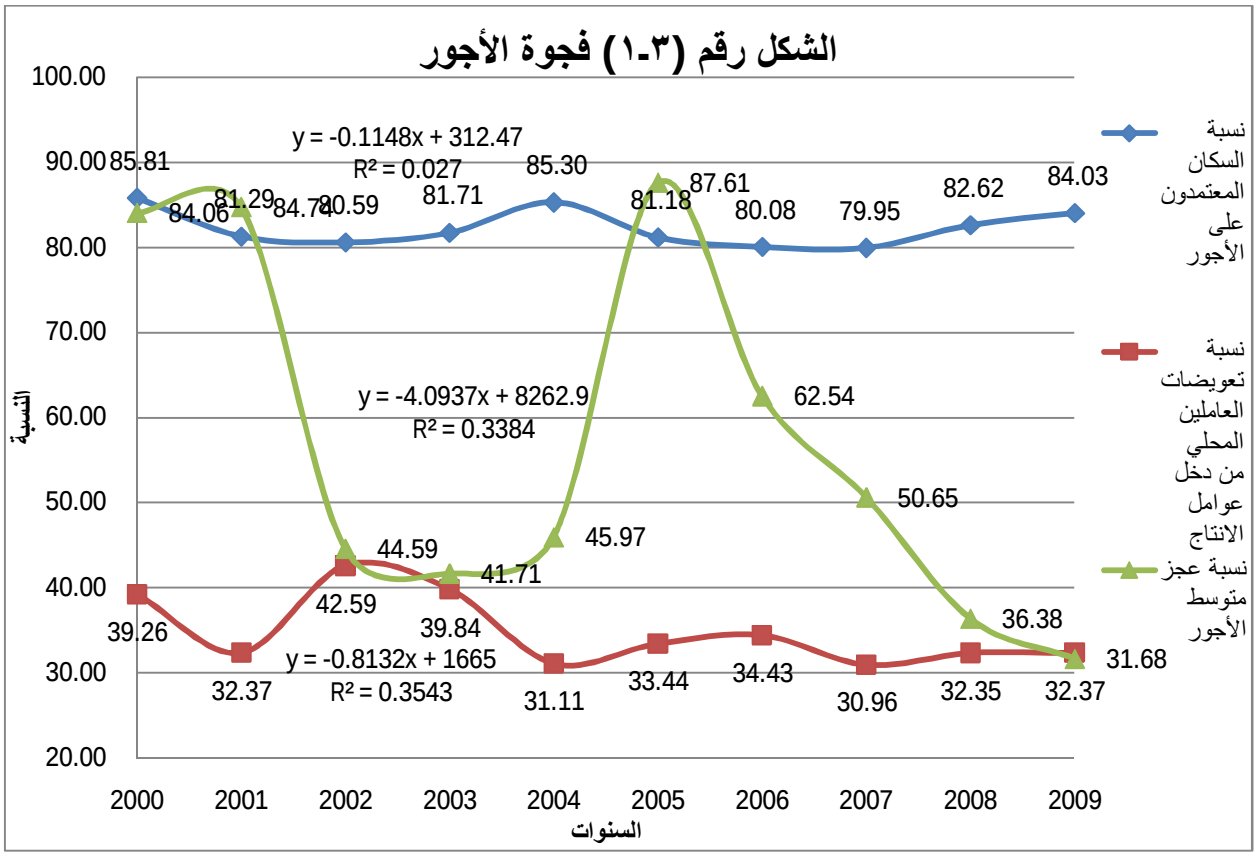

ومن خلال الجدول نلاحظ وجود تقارب بيّن بالشكل العام تحرك حصة الأجور وعدد السكان المعتمدين على الأجور مع وجود تقلبات واضحة في بداية الفترة الزمنية، حيث كانت معادلة الانحدار لنسبة حصة العاملين من الدخل على الشكل التالي: Y = -0.813 X + 1665 أما معادلة الانحدار لعدد السكان

المعتمدين على الأجور هي Y = - 0.1148 X + 312.47 أي أن ميل الحصة أكبر من ميل عدد السكان المعتمدين على الأجور وبالتالي فإنه مع الزمن يزداد انخفاض نسبة الأجور، أما بالنسبة لمتوسط عجز الأجور، فرغم التقلبات في نسبة العجز فإنها استقرت عند 31.68% حيث كانت عند أعلى نسبة عام 2005 عند 87.61% وكانت تنخفض حتى عام 2009 مترافقة مع الزيادات في الأجور التي شملتها الخطة الخمسية العاشرة، حيث كانت من أهم أهداف (أو أدوات الخطة) زيادة الأجور بنسبة 100% من الأجور، أي بالمقارنة مع الفجوة فإن الأهداف كانت في سبيل تغطية الإنفاق العام لأصحاب الأجور (معتبرين أن الخطة وإن ساهمت في زيادة الأجور للعاملين في الدولة فإن الهدف الأسمى هو تحفيز زيادة الأجور الكلية للقطاع خاص وللقطاع عام)، وبالتالي فإن الهدف هو تغطية الإنفاق العام وتحقيق وفر لدى أصحاب الأجور يعادل (100 – 87.61%) أي 12.39% من كتلة الأجور، حيث أن هذه التغطية على المستوى الكلي تترافق بتفاوت على المستوى الجزئي، يمكن بعض أصحاب الأجور من تحقيق وفر من الأجر يمكن تحويله إلى مدخرات يمكن الاستفادة منه في عملية توظيف المدخرات وبالتالي خلق استثمارات ممولة محلياً. وهذا يتقاطع مع عمل الحكومة على تحفيز الشركات على إعادة تقويم أصولها الثابتة ما فيها العقارات بما يتناسب مع قيمتها الفعلية بتاريخ إعادة التقويم والتحول إلى شركات ذات شكل قانوني آخر غير الشركات العائلية ويمكنها من أن تطرح أسهمها للاكتتاب العام حسب المرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 2007 الذي مدد بالمرسوم الشريعي رقم /13/ لعام 2011 مع بعض الإضافات التفصيلية بهدف تحفيز الشركات على التحول، بالإضافة إلى تخفيضات ضريبية من خلال تعديلات القانون /24/ لعام 2003 للشركات التي تطرح 50% من أسهمها للاكتتاب العام، بالإضافة لحسومات حسب عدد العاملين ومنطقة إنشاء المشروع (حسم من معدل الضريبية للعمل بالمناطق النائية)، وكذلك حاولت الحكومة تحفيز عملية التداول الرسمي لهذه الأسهم من خلال إحداث سوق دمشق للأوراق المالية، كل هذه الأحداث كانت في سبيل امتصاص الدخول المتوفرة من زيادات بالأجور المخططة، إلا أن هذا العجز بالأجر توقف عند نسبة 31.68% عام 2009 وهي توازي النسبة التي يطالب بها أصحاب الأجر حالياً لتغطية نفقاتهم الفعلية، إلا أن الحكومة توقفت عن الزيادة خلال الفترة الأخيرة دون وجود سبب واضح لذلك، وعجز الموازنة لا نعتقده مبرراً مقبولاً اقتصادياً وبالتالي فإن الحكومة بوقفها الزيادة في الأجور أوقفت برنامجاً اقتصادياً كاملاً، ومنهجاً اقتصادياً عملت عليه خلال سنوات لتوقفه في السنة الأخيرة، وبالتالي لا يمكن تفسير ذلك إلا من خلال عدم وجود برنامج واضح ومتكامل ملتزم به من قبل كامل الحكومة، وبالتالي فهي تسقط دائماً في لحظة ما دون وجود تبرير اقتصادي لذلك، حيث كان ميل معادلة

نسبة العجز يشير إلى ميلاً قوياً بالانحدار خلال الفترة كاملة كما تشير المعادلة y = - 4.0937X + 8262.9 بينما تشير معادلة الانحدار إلى ميل أكبر للانحدار خلال الفترة من 2005 – 2009 يعادل – 13.8 حسب المعادلة y = - 13.8 X + 27750.

أما بالنسبة لتغطية هذا العجز فهي الإشكالية الأكبر التي تحتاج إلى نقاش فبالنسبة لعام 2009 العجز 31.68%[1] من الدخول المحققة وهذا لا يمكن تغطيته إلا من واحدة من أربع طرق رئيسة:

ـ المدخرات.

ـ الإعانات من الخارج أو من الحكومة.

ـ ساعات العمل الإضافي خارج أوقات العمل الأصلي.

ـ إعادة التوزيع خارج سلطة الحكومة.

فمع انخفاض المدخرات التي تم إنفاق أغلبها خلال السنوات السابقة والتي ذهب جزء كبير منها في فورة الأسعار التي شهدتها العقارات في سورية ومع انخفاض الإعانات التي تأتي من الخارج (في أغلبها تأتي عن طريق تحويلات العاملين في الخارج، حيث انخفضت بسبب الأزمة لتشكّل حوالي من 0.71% من كتلة الأجور عام 2009)، وانخفاض الإعانات الحكومية (تتمثل في إعانات نقدية أو مواد تموينية أو إعانات خفض الأسعار – دعم .....) وبالتالي لا يبقى بشكل أساسي أمام أصحاب الأجور سوى الخيارين الأخيرين التي سنحاول نقاشها:

1– ساعات العمل الإضافي: الإشكالية الحقيقية في هذا المجال تكمن في ثلاثة نقاط:

أ – إن جزء من ساعات العمل الإضافي تم أخذها بعين الاعتبار عند تحديد كتلة الأجور من خلال زيادة عدد العاملين بأجر إلى (العاملين بأجر والذين يعملون لحسابهم والذين يعملون بلا أجور).

ب – أن العاملين في القطاع الخاص: لا يستطيعون في أغلب الأحيان العمل بساعات إضافية كون أوقات الدوام الرسمية طويلة وهي في الغالب تنتهي عند الساعة 16:00 أو 17:00 أي لا يبقى لديهم متسع كافي من الوقت بالإضافة إلى أن العمل في القطاع الخاص يمتص جزء كبير من قوة عمل العامل ما يخفض إمكانيته على العمل الإضافي بسبب الإرهاق والتعب.

[1] ونظراً لصدور بحث دخل ونفقات الأسرة 2009 بتاريخ 2011/2/15 تم إدخال النتائج على النموذج حسب ما هو موضح بالجدول رقم 29 من ملحق الجداول ليتبين أن فجوة الأجور ارتفعت لتصل إلى 55.6% من الدخول المحققة مع بقاء كل الفرضيات الأخرى ثابتة،وهذا بالتأكيد يشكل ضغطاً إضافياً على الطبقة الوسطى.

ج – العاملين في القطاع العام: نجد من خلال الواقع العملي أن جزء لا بأس به من العاملين في القطاع العام يعمل لدى القطاع الخاص (على الغالب القطاع غير المنظم) بوقت عمل إضافي بعد انتهاء عمله في القطاع العام بأشكال عدة، إلا أن تأخر وقت انتهاء العمل بعد تحويل يوم العطلة الرسمية من يوم إلى يومين (جمعة وسبت) شكل ضغطاً على هؤلاء ما تسبب بانخفاض الأجور الإضافية، أو تركهم العمل الإضافي، مع الإشارة هنا إلى أن جزء من العاملين في هذا القطاع يلجأ إلى زيادة التعويضات التي يحصل عليها لتغطية هذا العجز من الأجور من خلال طلب زيادة تعويضات اللجان وتعويضات الأعمال الخاصة و(المصادرات والمكافحة والملاحقات ....) بالإضافة إلى التعويضات الخاصة لبعض الحالات، إلا أننا هنا نقع في إشكالية احتكار التعويضات وهي عملية توزيع غير ظاهرة للعلن، وإعادة توزيع خفية، وهي في بعض الأحيان تكون خفية عن بعض المفاصل الإدارية الهامة في الجهات العامة، فنلاحظ احتكار في تشكيل اللجان وتوزيع المهام والسفر الداخلي والخارجي وغيره من الأعمال التي يستحق عليها تعويضات بالإضافة إلى أنه في أحيان أخرى يتم تسجيل أعمال غير منجزة في الواقع على أنها منجزة لأهداف توزيع تعويضاتها، مع ملاحظة أنه في بعض الأحيان قد يصل تعويض بعض المفاصل الإدارية أو أعضاء اللجان إلى ما يزيد عن 800,000 ل.س سنوياً أي أكثر من 500% من الأجر السنوي المقطوع وهذا ما يوضح بعض الاختلال الإداري، الذي لم نستطع الخروج منه حتى الآن مع أنه يوجد حلول عديدة مطروحة لهذه الإشكاليات وغيرها إلا أنها محكمة الإغلاق في إدراج قيد الدراسة لحين الوقت المناسب.

2– إعادة التوزيع خارج سلطة الحكومة: تتعدى هنا أوجه إعادة التوزيع التي تتم لتغطية العجز الحاصل في دخل أصحاب الأجور ومن بينها الإعانات والهبات وقد يكون من بينها بيع الممتلكات الخاصة الخ ... إلا أن واحد من أهم هذه الطرق هو تغطية العجز بالأجور بالفساد الإداري، ومن بين أهم أوجهها الرشوة التي تم الحديث عنها موسعاً في الفترة الأخيرة، إلا أنه لم يستطع أحد تحديد حجم ودور هذه الأداة بسبب النقص الكبير في الإحصاءات، فإن استطعنا تحديد حجم الإعانات الفعلية وحجم الأجور المتأتية من العمل الإضافي والتعويضات للأعمال الخاصة وغيرها من البنود التي تغزي الدخل من خلال الفعاليات النظامية أو فعاليات اقتصاد الظل تبقى الفجوة غير المغطاة للإنفاق هي الحجم الأدنى للفساد. فإذا قدرنا كل الطرق الأخرى لتغطية العجز تعادل مثلاً بـــ 25% من كتلة الأجور فسيكون حجم الفساد لتغطية العجز في الأجور يعادل 6.68% من كتلة الأجور لعام 2009 وهذا يعادل حوالي 52.35 مليار ليرة سورية لعام

2009، وهنا نؤكد على ضرورة المساعدة في تحديد كل الإحصاءات المطلوبة للوصول إلى الحل الأمثل لعلاج كل الإشكاليات التي يعاني منها الاقتصاد السوري ومن أهمها الفساد الإداري (الرشوة)، والفترة الأخيرة نهاية عام 2010 وبداية 2011 شهدت إقرار حكومي شبه رسمي بهذه الإشكالية من خلال عمليات الإقالة لعدد من العاملين في الدولة للأسباب تمس النزاهة، من خلال عدد من القرارات الصادرة عن السيد رئيس مجلس الوزراء.

ومن الضروري هنا الإشارة إلى أن العلاقة طردية بين فجوة العجز في الأجور والفساد (الرشوة) ، كما أنها تُعدّ الدافع الأولي في عملية الفساد، لتخفيض دورها وأهميتها مع ارتفاع نوعية الفساد، أي أن عملية الرشوة التي تتم على المستوى المتدني وبالمبالغ الصغيرة وتواتر قليل هي غالباً ما تكون من طبيعة تغطية عجز الأجور، إلا أنها مع ارتفاع المبالغ أو زيادة تواتر حدوثها تنتقل لتصبح أكثر من تغطية لعجز الأجور، لتصبح تغطية لنفقات إضافية خارج الإنفاق الطبيعي والضروري، وتصبح من الاختلالات التي بنيت على ثقافة وقيم الفساد بعيداً عن الحاجة والضرورة. إلا أننا نؤكد أن هذه العمليات كلها نعتبرها من الاختلال التي تضيع على الاقتصاد السوري الكثير من الإمكانيات والأدوار الهامة ويجب محاربتها بشكل جزري.

المبحث الثاني: العلاقة مع النمو الاقتصادي في سورية.

من خلال العودة إلى التصريحات الرسمية والأرقام الرسمية المنشورة حول الناتج المحلي الإجمالي نجد أن معدل نمو الـــGDP بشكل مستمر ومتواتر من 5.04% عام 2001 إلى أعلى مستوى 6.9% عام 2004 و 6.01% عام 2009، إلا أن هذا النمو لم يؤثر بشكل إيجابي على توزيع الدخل القومي لصالح الأجور والجدول رقم (30) من ملحق الجداول يوضح معامل الارتباط بين حصة الأجور ومعدل نمو الـــGDP، فيتبين أن العلاقة ضعيفة بين المتغيرين حيث بلغ معامل التحديد 0.1977، إلا أن الأهم من شدة العلاقة هو إشارة معامل الانحدار التي تشير إلى أن العلاقة عكسية، التي تشير إلى أنه مع ازدياد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فإن حصة أصحاب الأجور تنخفض، وبتعبير أخر فالزيادة في النمو لا يستفيد منها أصحاب الأجور بشكل أساسي وإنما تنحو هذه الزيادة باتجاه أصحاب الأرباح، وهذه العلاقة ساد تداولها خلال الفترة الأخيرة دون أن يتم إثباتها إلا أن الأرقام الموضوعة بين يدينا تشير إلى صحة هذه المقاربة، ويتضح هذا أيضاً من خلال مقارنة معادلة خط الانحدار لكل من السلسلتين خلال فترة الدراسة، فحسب ما هو موضح في الشكل رقم (3ـــ2) يتضح أنه في حال تحقيق معدل نمو إضافي لعام 2010 – 2011.

الشكل رقم (٣-٢) نمو الناتج المحلي الاجمالي والأجور

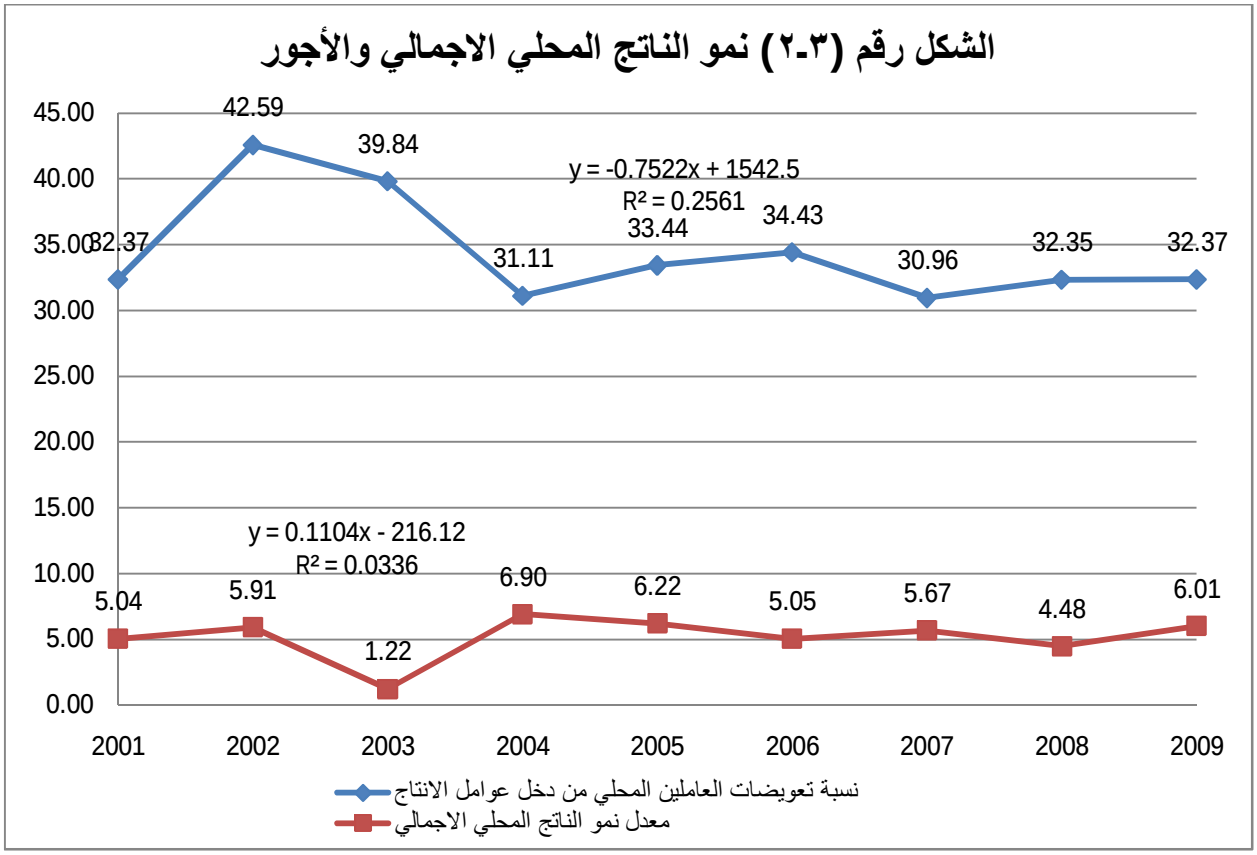

فإن المستفيد الأكبر من هذا النمو سيكون أصحاب الأرباح أي أن التوزيع سيشهد تشوهاً أكبر، وهذا سيحمل سياسات إعادة التوزيع عبء أكبر من السابق، ومع انخفاض دور الدولة في إعادة التوزيع حيث تنخفض نسبة حجم الموازنة العامة للدولة من الـــGDP بمعدل ميل –0.476 حسب معادلة خط الانحدار عبر الزمن الموضح في الشكل رقم (2ـــ9) (Y=−0.476 x + 982.54)، وبالتالي سنكون أمام أحد خيارين إما قناعة المجتمع وإقراره بازدياد الهوة بين الأجور والأرباح وهذا مستبعد إلى حد ما، أو أن تأخذ سياسات إعادة التوزيع خارج تدخل الدولة دوراً أكبر من الدور الذي كانت تلعبه سابقاً، وهذا سيزيد من خطر انتشار الفساد الإداري وتوابعه، ويهدد بتعمق هذه السياسات ضمن القيم الاجتماعية ويلقي عبء أكبر على سياسات الإصلاح، وبالتالي فإننا نجد أنه من الضروري أن تفي الحكومة بالوعود التي قطعتها على نفسها خلال الخطة الخمسية العاشرة وإتمام الزيادة بالأجور لتصل إلى 100% على الأقل للعاملين في القطاع العام، ودفع القطاع الخاص إما من خلال سياسة الإلزام أو الإقناع بالتحمل الاقتصادي لزيادة الأجور بهدف التحفيز الفاعل للطلب المحلي وبالتالي لعملية النمو الاقتصادي، حيث نعتقد أن الاستمرار بهذه المعادلة للأجور والنمو ستؤدي بالنتيجة إلى انخفاض حصة الأجور إلى ما دون الحصة التي أشار لها التحليل الضيق للتوزيع حسب الجدول رقم (12) من ملحق الجداول، وهذا برأينا سيكبح النمو نظراً لانخفاض الطلب الكلي حيث يشير الجدول رقم (29) إلى أن أصحاب الأجور يسيطرون على 66.35% من كتلة الإنفاق بالسوق المحلية لعام 2009، فانخفاض حصتهم بالدخول سيؤثر بشكل واضح على الطلب الكلي أكبر من التأثير المتوقع من انخفاض الدخل فيما لو حدث لأصحاب الأرباح، خصوصاً أن أصحاب الأجور ينفقون بالواقع كامل الأجر المحقق مع عجز في الأجور حقق 31.68% عام 2009، هذا كله يؤكد أن أي انخفاض في الحصة من الدخل القومي سيكون أثره مباشر وكامل على الطلب المحلي، وهذا الانخفاض في الطلب سيؤدي بشكل حتمي إلى خفض منحنى العرض الكلي لاحقاً ليتراجع ليحقق نقطة توزان جديدة أدنى من النقطة السابقة حسب ما هو موضح بالشكل رقم (3ـــ3) التالي:

الشكل رقم (3ـــ3) أثر حصة الأجور على منحنى العرض ومنحنى الطلب

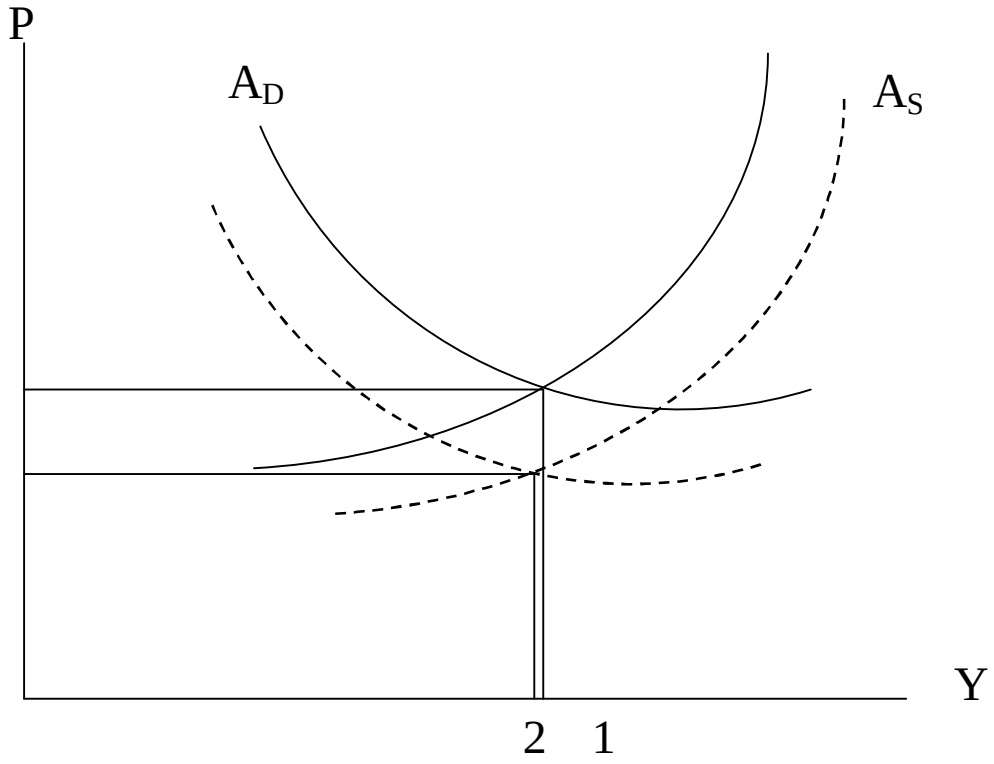

وبالتالي على الحكومة الاختيار، إما العمل على خلق معدل نمو مؤقت لفترة محددة يعود لاحقاً ليقع في الانكسار، بسبب عدم وجود طلب محلي قادر على امتصاصه (خصوصاً كما أوضحنا سابقاً أن الطلب الخارجي للسلع المحلية محدود وعمليه توسيعه عملية صعبة وتحتاج وقت طويل جداً ولم تنجح به السياسات خلال الفترة السابقة) من خلال تحفيز النمو والحفاظ على متوسط الأجور، أو العمل على زيادة الأجور مما يؤدي إلى تحفيز الطلب المحلي، وبالتالي توليد طاقة تمتص النمو خلال الفترة القادمة، وتزيد من طاقته وتحقق الاستمرار في النمو لأطول فترة ممكنة.

المبحث الثالث: العلاقة بإنتاجية قوة العمل والنشاطات الاجتماعية في سورية.

من خلال الجدول رقم (31) يتبين أن عدد العاملين الذي تم على أساسه احتساب حصة العمل نما بمعدل وسطي خلال فترة الدراسة قدره 1.5%، بينما نمت الإنتاجية للعاملين بأجر خلال الفترة بمعدل وسطي وقدره 3.87%، بينما كان وسطي معدل نمو حصة العاملين من الدخل القومي هو – 1.05%، أي أن الزيادة في إنتاجية العمل المقدمة من قبل العاملين لم تكن شفيعة لهم في زيادة حصتهم من الدخل القومي خلال فترة الدراسة، وهذا من أكبر حالات التشوه، فمع إنتاجية عمل أكبر يقل العائد وهذا خلاف المنطق العام للأمور، ما يؤثر سلباً على هذه الإنتاجية في الفترة اللاحقة من خلال انخفاض قدرة قوة العمل على تجديد نفسها خلال الزمن، إننا لا نعتقد أن هذه الإنتاجية هي الواقع الفعلي للعملية، وهذا يعود إلى أن العاملين في أغلبهم يقومون بعمل إضافي خارج أوقات عملهم الأساسية، ما يستنفذ قدرتهم عبر الزمن وهذا سيؤدي إلى انخفاض قدرتهم الإنتاجية عبر الزمن وهذا يعود إلى نقطتين أساسيتين:

الأولـــى: تعود إلى أن هذه الفئة لم تعد تملك الوقت الكافي لرفع كفاءتها العلمية لتحقيق ارتفاع نوعي في الإنتاجية، فرغم كل الزيادات في الإنتاجية إلا أنها لم تتجاوز 30% علماً أنها في السنة الأخيرة 2008 2009 بدأت بالانحدار رغم أنها قليلة، ففي الوقت الحالي أصبح العاملين يمضون أغلب وقتهم في العمل وتخلوا عن تلبية الاحتياجات الأخرى من سلم الحاجات، ما يرفع من خطورة الانهيار نتيجة فجوة عدم تلبية الحاجات غير المادية، وهذا العجز في تلبية الحاجات يخلق فجوة معرفية تؤثر على مستوى الطبقات وميولها الاجتماعية والاقتصادية، ويعيد الكرة في التأثير على الإنتاجية وتخفيضها مرة أخرى.

الثانيـــة: تعود النقطة الثانية إلى أن هذه الطبقة العاملة ونتيجة النقصان في حقها، لم تعد قادرة على تلبية حاجات تجديد قوة العمل وبالتالي الإنتاجية عبر الزمن وعبر الأجيال، فنحن نلاحظ مع ارتفاع تكاليف التعليم وانخفاض مستوياته في القطاع العام بشكل خاص، وأيضاً في القطاع الخاص، ما أدى إلى انخفاض كفاءة المنتج (الخريجين) وعدم تلبيته لحاجات سوق العمل بالشكل الكافي كماً ونوعاً.

وفي هذا الإطار كان نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية صريحاً عندما ذكر خلال ورشة العمل التي عقدت خلال الشهر الأول من عام 2011 لمناقشة المناهج الجديدة للجامعات السورية في قطاع الاقتصاد والأعمال: "إننا نعاني من أن الخريجين الحاليين والسابقين للجامعات السورية تنقصهم ثلاث أمور أساسية هي: ضعف القدرة على التحليل، غياب القدرة على اتخاذ المبادرة، غياب القدرة على العمل

كفريق"[2]، إن هذا الضعف في كفاءة قوة العمل الجديدة يؤثر بشكل كبير على إنتاجية قوة العمل خلال المرحلة القادمة، فانخفاض عائد العمل من الدخل القومي أدى إلى إنتاج قوة عمل ذات إنتاجية ضعيفة، وإن كانت تزيد إلا أنها لا تلبي المطلوب، والشكل رقم 15 من ملحق الأشكال يوضح أن الإنتاجية حافظت على نموها إلا أنها عام 2008 بدأت بالانخفاض، وهذا الانخفاض في الكفاءة والإنتاجية واضح بشكل ملموس من خلال حالتين أساسيتين عبر الفترة السابقة: **الحالة الأولى**: كانت مع دخول عصر الاتصالات الحديثة إلى السوق السورية (الانترنت) فوجدنا سيطرة واضحة على المفاصل الأساسية العاملة في مجال الانترنت والاتصالات (الموبايل) من قبل العمالة الأجنبية تتجاوز في العديد من الأحيان متوسط أجرها الشهري 20 ضعف متوسط الأجر الشهري في السوق السورية وهذه العمالة كانت في أغلبها من الأشقاء اللبنانيين.

الحالة الثانيـــة: هي عند دخول القطاع المصرفي للسوق السورية نلاحظ أيضاً أن الجزء الأكبر من المديرين التنفيذيين لهذه المصارف بالإضافة إلى المناصب الرئيسية للعمل هم من جنسيات غير سورية تفاوت ما بين أردنية ومصرية وحتى خليجية، وكذلك في قطاع التأمين[3]، وقد وصل الأجر الشهري لبعض المدراء التنفيذيين لبعض المصارف الخاصة ما يتجاوز 500,000 ل.س شهرياً، وفي بعض الأحيان يتجاوز الأجر الشهري مليون ليرة سورية.

إن إنتاجية العمل قضية اقتصادية تحمل في طياتها أبعاداً اجتماعية قوية جداً حيث أنه مع انخفاض الإنتاجية تنخفض العائدية، وبالتالي تنخفض القدرة على رفع كفاءة الإنتاجية لندخل بدوامة التخفيضات التي قد تصل إلى حد إخراج قوة العمل من بعض القطاعات، كما حدث في سورية في قطاعي المصارف والتأمين والاتصالات. ويجب التدخل في سياسة التوزيع أولاً لدفع العملية نحو الأمام وليس كما يرى البعض في بعض الأحيان، حيث يقول أن على العاملين تقديم إنتاجية أكبر ليتمكن رأس المال من إعطائهم حصة أكبر من الدخل، إن الجدير ذكره هنا أن إنتاجية العمل وطبيعته وكفاءة قوة العمل في البلد هي التي تحدد طبيعة القطاع الإنتاجي في البلد ومستوى الصناعات والخدمات المطلوبة (كثيفة رأس المال أم كثيفة العمل) وتحدد بالتالي طبيعة الإنتاج والاستهلاك وكتلة وطبيعة العرض والطلب.

من الجدير ذكره هنا أن العمل على رفع كفاءة قوة العمل أي الاستثمار في رأس المال البشري هو أهم الاستثمارات التي أثبت كفاءتها خلال الفترة السابقة من خلال تجارب الدول المتقدمة، فعلى سبيل المثال

[2] أ.الدردري، عبد الله، خلال ورشة العمل التي عقدت خلال الشهر الأول من عام 2011 لمناقشة المناهج الجديدة للجامعات السورية في قطاع الاقتصاد والأعمال.

[3] مع الأخذ بعين الاعتبار أن السوريين كان لديهم خبرة كبيرة في هذا القطاع خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن السابق.

اليابان هي أكثر دول العالم استثماراً في رأس المال البشري رغم أنها من أقل دول العالم غنى بالموارد الطبيعية وهي من خلال استثمارها في قوتها البشرية يحتل اقتصادها المركز الثاني عالمياً.

المبحث الرابع: الأثر على توزع الطبقات الاجتماعية في سورية.

غالباً ما يتم تقسيم المجتمع إلى ثلاثة طبقات أساسية هي الفئة الأقل دخلاً والتي تسعى بشكل دائم لتلبية احتياجاتها الأساسية وتشتمل هذه الطبقة على الفقراء في المجتمع، والطبقة الثانية هي الطبقة الأعلى دخلاً والتي تملك من الدخول ما يكفيها لتغطية احتياجاتها الأساسية وتغطية احتياجاتها الكمالية دون أن يضغط ذلك على أوضاعها المادية، أما الطبقة الثالثة فهي **الطبقة الوسطى** وهي الطبقة التي تقع في المكان الوسط بين الطبقتين العليا والدنيا، وتعدّ هذه الطبقة الحامل الاجتماعي والفكري للمجتمع والمحرك الأساسي له، التي توجهه بشكل رئيسي فهي التي تكوّن الجمعيات الثقافية والاقتصادية والسياسية، وهي التي تلعب الدور الأساسي في كل التحركات فهي التي قادت الثورات عبر التاريخ وهي التي قادت الحركات التنويرية والتصحيحية، وقد اختلف المفكرين والباحثين في تعريفها، فهي بشكل موسع حسب رأي مورد برجو[4] تحدد في مجموعتين **المجموعة الأولى**: تشمل التجار وأصحاب المصانع الصغيرة ومن يعملون لحسابهم والذين لا يؤهلهم دخلهم ولا قوتهم لأن ينضموا لذوي النفوذ والجاه في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتشمل **المجموعة الثانية**: على أصحاب المهن العلمية كالأطباء والمهندسين والمحامين والمديرين والتقنيين والمثقفين والأدباء والكتّاب والمشتغلين في البحث العلمي.

كما أن باحثين آخرين يعتبرون من يحصلون على دخل يساوي 75% إلى 125% من متوسط الدخل الشهري في المجتمع يعدّ من الطبقة الوسطى[5] معتبرين أن من يحصلون على مثل هذا المستوى من الدخل يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية وجزء من احتياجاتهم من السلع الكمالية بحيث يستطيعون أن يوفروا الوقت للخوض في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

ولمناقشة الحالة السورية بالنسبة الطبقة الوسطى فإننا سنناقش تحديد هذه الطبقة من خلال مستواها الاجتماعي أو مستوى الرفاه الاجتماعي لها، فإذا كان المقصود من الطبقة الوسطى هي الطبقة التي تحقق دخلاً يعادل 75% إلى 125% من متوسط الأجور في السوق من منطلق نظري بالطبع فإنه من ذات الوجهة النظرية، فإن متوسط الأجور يجب أن يكون متوسط أجر يحقق الحياة المقبولة للفرد وبالتالي للأسرة التي يعيلها الفرد، أي أننا سنقوم بعكس القاعدة اعتماداً على الإنفاق وبالتالي من يستطيع أن يحقق دخلاً شهرياً يوازي 75% إلى 125% من إنفاق أسرته فإنه من الطبقة الوسطى، وبالتالي فإنه بالحساب الإجمالي فالطبقة الوسطى تحقق بين الحد الذي يتشكل فيه فائض من الدخل قدره 25% من الأجر والحد

[4] عبد الحميد، محمد، الطبقة الوسطى، هموم مصر وأزمة العقول الشابة، تحرير أحمد عبد الله، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 12.

[5] د . الفانك، فهد، من هي الطبقة الوسطى، مقال منشور على الموقع الالكتروني http://www.alrai.com/pages.php?opinion_id=1113

الذي يحقق فيه عجز قدره 25%، وبالعودة إلى الجدول رقم 29 نجد أن حتى عام 2009 كانت فجوة الأجور الإجمالية قدرها 31.68% أي على المستوى الكلي أن جميع العاملين بأجر هم من الطبقة الأدنى والذين يعادلون 84.03% من المجتمع وتبقى الطبقة الوسطى والعليا تشكل 15.96% على المستوى الكلي، أما إذا أردنا تحديد الطبقة الوسطى على مستوى الأفراد فهذا يحتاج لدراسة توزيع الدخل بين أصحاب الدخول وهذه الإحصاءات غير متوفرة على المستوى العام، إلا أنه بالإمكان استشراف بعض المؤشرات من خلال متوسط الأجور ووسطي الإنفاق. ففي حين يبلغ الحد الأعلى لأجر العامل من الفئة الأولى حوالي 30000 ل.س لعام 2009 نلاحظ أن وسطي الإنفاق العام للأسرة هو 25912 ل.س أي أن العامل من الفئة الأولى في القطاع العام الذي يحقق أعلى أجر بعد قدم وظيفي يتجاوز 20 عام لن يحقق وفراً أكثر من 4088 ل.س يساوي حوالي 14% من أجره أي أن كل العاملين في القطاع الحكومي سيكونون خارج الطبقة الوسطى ما لم يقوموا باستخدام أدوات توزيع أخرى قانونية أو غير قانونية وبالتالي فإن كل الدراسات التي ستطال تحديد الطبقة الوسطى ستكون بعيدة عن الواقع إلى حد ما، كون الأجور الرسمية مختلفة تماماً عن الأجور الفعلية لعدة أسباب، وبالتالي فإننا نعتقد أن الطبقة الوسطى في سورية تضمحل بشكل مستمر لأنها لا تحقق مستوى الدخل المطلوب حسب بعض النظريات، بل لأن تحقيق الدخل المطلوب منها اجتماعياً يستهلك الجزء الأكبر من حياتها وقدراتها الفكرية والعضلية ولا يحقق الفكرة الرئيسية من تعريف وبناء الطبقة الوسطى، فمن وجهة نظرنا الطبقة الوسطى مجموعة المثقفين والعارفين الذين يتاح لهم الإطار (المادي والمعنوي) للإبداع وتحقيق المعرفة الكفيلة لقيادة المجتمع لتحقيق أهدافه في الحفاظ على مصالح كل الفئات وتحقيق النمو والاستقرار للمجتمع الاقتصادي، فالطبقة الوسطى هي الحامل الاجتماعي للمجتمع وهي المحرك الفكري له.

ومع ازدياد الضغوط التضخمية وعجز الأجور عن تلبية الاحتياجات الأسرية للفرد يفقد دوره في تغطية دوره الاجتماعي واتجاهه نحو تأدية أقصى ما يمكن من الدور الاقتصادي ففي حين يبلغ الحد الأعلى لأجور القطاع العام الرسمي 30000 ل.س لعاملي الفئة الأولى فإن أجر بدء التعين لهذه الفئة التي تعدّ الركيزة الأساسية في الطبقة الوسطى هو أقل من 10000 ل.س تزداد كل سنتين بحد أقصاه 9%، بالمقارنة مع وسطي إنفاق الأسرة بالشريحة الأولى مع دخل ونفقات الأسرة لعام 2007 (الشريحة الأدنى) حوالي 9000 ل.س أما بالمقارنة مع أسعار عام 2009 فإن هذا الدخل لا يوازي أكثر من 125% من أجر مسكن في ضواحي مدينة دمشق و 200% بالحد الأقصى لأجر دار سكن في ضواحي باقي المحافظات، هذا على مستوى القطاع العام، أما القطاع الخاص فالوضع يبدو أكثر سوءً، إذا ما تم استثناء

قطاع المصارف والتأمين، حيث يبلغ الحد الأدنى للأجور أقل من 7000 ل.س لفئة واسعة من القطاع، بالرغم من أن الأجور للفئات التي تحمل كفاءات علمية هي أعلى بشكل واضح منها لدى القطاع العام، إلا أن هذه الوظائف تفتقد إلى الاستقرار والضمان الصحي والاجتماعي في أغلب الأحيان، إن كل هذه العوامل تؤكد على تزايد الضغوط على الطبقة الوسطى السورية رغم تزايد متوسط الأجور التي تحققها على المستوى الفردي إلا أن ازدياد الضغوط الإنفاقيه تقلص من قدرتها على النهوض والاستقرار ولعب دورها الاجتماعي المطلوب، وهذا يبدو واضحاً بمقارنة أوضاعهم قبل 30 أو 20 عام وأوضاعهم اليوم، ويبقى السؤال الأساسي، إن كان أغلب العاملين بالقطاع العام من الفئة الأولى خارج حسابات الطبقة الوسطى بطريقة الإنفاق (الرفاه الاجتماعي) وأغلبهم أيضاً خارجها وفق طريقة الدخول، فهل سيبقى لدينا طبقة وسطى؟

هذا ما يستدعي وبشكل حاسم زيادة الأجور للعاملين في القطاع العام، ليس فقط لرفع مستواهم المعيشي، وإنما لتحفيز ودفع القطاع الخاص على زيادة أجورهم، وبالتالي زيادة الطلب الكلي والعمل على بناء طبقة وسطى حقيقية قادرة على لعب الدور المطلوب منها، وبذات الوقت التخفيف من آليات إعادة التوزيع غير الرسمية القانونية منها وغير القانونية.

لو أردنا مناقشة وضع الطبقة الوسطى في سورية انطلاقاً من هذه التطورات وبسبب عدم وجود إحصاءات متكاملة لوسطي الأجور والمستوى الثقافي والاجتماعي ويهدف بيان أثر توزيع الدخل على الطبقات، سنحاول بيان أثر متوسط الأجور على الطبقات الاجتماعية الأدنى الوسطى والعليا وانطلاقاً من التعريف السابق بأن الطبقة الوسطى هي الطبقة التي تحصل على دخل بين 75% و125% من وسطي الأجور، وانطلاقاً من بحث دخل ونفقات الأسرة 2004 و2007 والتوزيع النسبي للأسر العينة حسب فئات الإنفاق الشهري لكل أسرة، واعتماداً على متوسط الأجور، ومعدل التضخم، تم تشكيل **نموذج قائم على**:

1- فرضية فرز المجتمع إلى ثلاثة طبقات (الطبقة الأدنى ــ الطبقة الوسطى ــ الطبقة العليا) على أساس نفقات الأسرة بالتقاطع مع دخل الفرد.

2- فرضية أن الأسرة تملك فردين عاملين (لأهداف البحث) وضمن متوسط الأجور العام.

3- مع فرضية أساسية أن توزيع الإنفاق إلى شرائح البحث دخل ونفقات الأسرة لعامي 2004 و2007 يمثلان المجتمع السوري لفترة الدراسة، حسب توزيع الجدول بحيث يمثل مسح 2004 الفترة 2000 ــ 2004 ومسح 2007 للفترة 2005 ــ 2009.

وتم استخدام معدل التضخم لإرجاع قيم إنفاق الشرائح حسب كل سنة من سنوات الدراسة، كما تم تعديل فرضية الحد الأدنى لدخل الطبقة الوسطى إلى 85% من متوسط الأجر للعاملين الاثنين في الأسرة للفترة 2000 – 2004، ونسبة 80% للفترة 2005 – 2009، وتم تعديل الحد الأعلى لدخل الطبقة الوسطى إلى 175% بدلاً من 125% للفترة 2005 وما بعد و 200% للفترة قبل 2005 لمقارنة النتائج مع الحل المقارب للواقع من وجهة نظر الباحث، كونه في حال اعتماد فرضية الحد الأعلى 125% ستظهر ارتفاعاً كبيراً في الطبقة العليا وهي نتيجة غير مقبولة منطقياً حسب الواقع الاجتماعي، وهذه التعديلات اختلفت حسب الفترة قبل 2004 وبعد 2004 كون مسح 2007 أقرب للفترة وبالتالي احتمال تمثيله للواقع يكون أكبر من خلال خبرة الباحثين ومجتمع الإحصائيين المشتغلين في المسح وبالتالي الجدول رقم (32) من ملحق الجداول يوضح نتائج توزع المجتمع إلى ثلاثة طبقات، وتم أخذ نسبة التوزيع حسب الشرائح الأقرب إلى متوسط الأجر الأدنى والأعلى المقدر، نلاحظ من الجدول ومعامل الارتباط أن العلاقة ضعيفة جداً أو معدومة بين توزيع الدخل والطبقات يعادل 0.1 وهي إيجابية أي علاقة طردية، إن هذه النتيجة تؤكد لنا أن اللاعب الأساسي في تحديد الطبقات ليس عملية التوزيع أو عملية التوزيع الرسمية، وإنما هي عملية إعادة التوزيع الحقيقية غير الرسمية من خلال (اقتصاد الظل – الفساد الإداري – الرشوة – الأعمال الطفيلية والتي بدأت تلعب دوراً كبيراً في مجتمعنا ...)، وبالتالي تكون الطرق غير الرسمية هي أكبر إشكالية اجتماعية واقتصادية قد تصيب الاقتصاد السوري، ومن الصعب الخروج منها بسهولة وذلك لكونها تحمل في طياتها أبعاداً اجتماعية عميقة جداً قد تكون أكبر وأعمق من أبعادها الاقتصادية والشكل رقم (3ـــ4) يوضح تحرك الطبقة الوسطى، ويوضح أنها أقل من المعتاد في دول العالم التي كانت ما يقارب 70% من المجتمع، مع العلم أن الظروف العالمية الليبرالية الجديدة التي بدأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمجموعة الاشتراكية بدأت تضغط على هذه الطبقة في كل العالم وتقلّص عددها ودورها حتى في دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا.

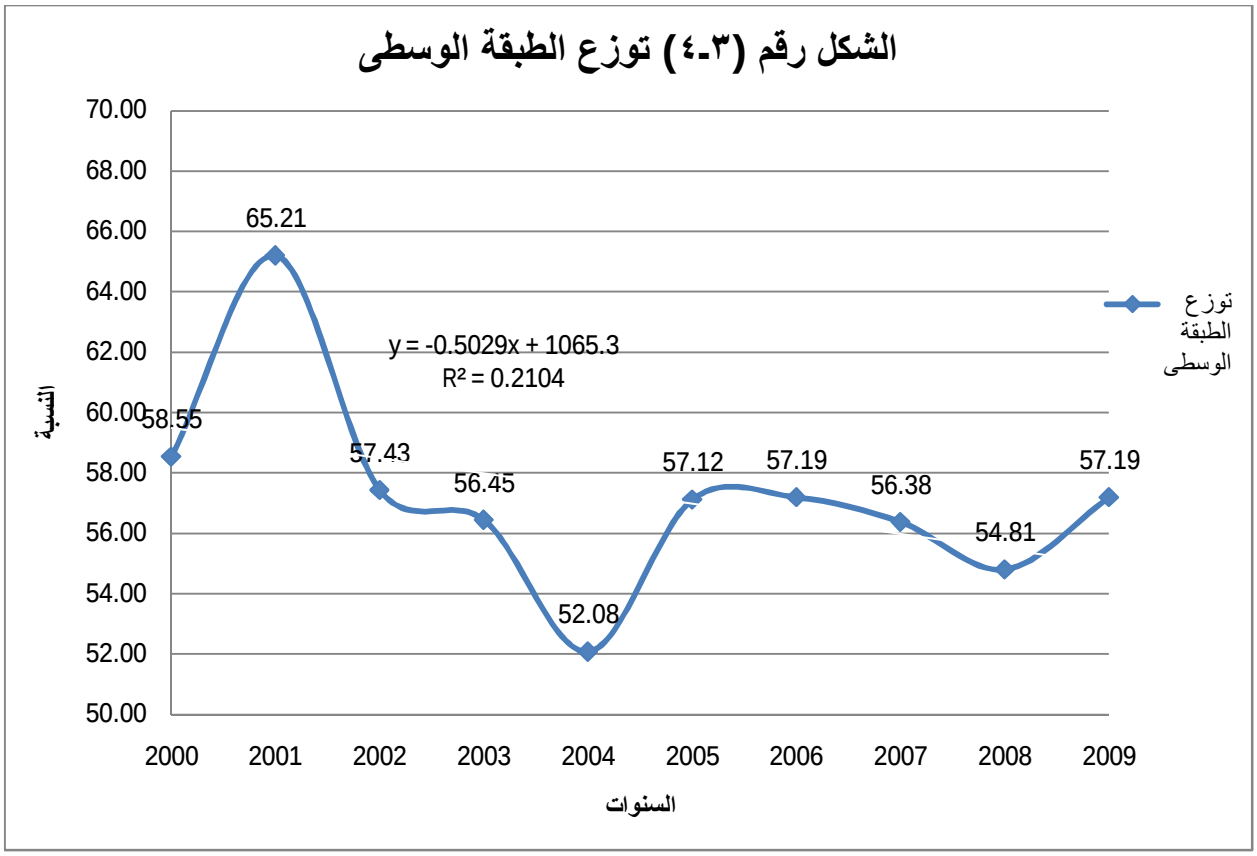
الشكل رقم (٣-٤) توزع الطبقة الوسطى
70.00
68.00
66.00
64.00
62.00
60.00
58.00
56.00
54.00
52.00
50.00
النسبة
65.21
58.55
57.43
56.45
52.08
57.12
57.19
56.38
54.81
57.19
y = -0.5029x + 1065.3
R² = 0.2104
2000
2001
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
السنوات
توزع الطبقة الوسطى

الفصل الرابع

سـيناريوهات الإصـلاح المطلوبة لآلية التـوزيع وإعادة التـوزيع في سورية.

- السيناريو الأول: التدخل من خلال سياسة الأجور.
- السيناريو الثاني: التدخل من خلال سياسة التوظيف.
- السيناريو الثالث: التدخل من خلال سياسة الأجور والتوظيف معاً.
- السيناريو الرابع: التدخل من خلال سياسة الضرائب المباشرة.
- السيناريو الخامس: التدخل من خلال سياسة الضرائب غير المباشرة.
- السيناريو السادس: نموذج إصلاحي مقترح.

الفصل الرابع

سيناريو الإصلاح المطلوب في آلية التوزيع وإعادة التوزيع

من خلال ما سبق نلاحظ وجود خلل واضح في التوزيع وإعادة التوزيع للدخل القومي لصالح أصحاب الأرباح على حساب أصحاب الأجور، وفي محاولة للوصول للحل الأمثل للخروج من هذا الاختلال والتشوه، سنحاول طرح سيناريوهات للإصلاح، سيناريوهات جزئية وسيناريوهات مجمعة، معتمدين على هدف للسيناريو هو زيادة حصة أصحاب الأجور من الدخل القومي بما يعادل 45% لعام 2009 كسنة دراسة مركزية وأساس في الحل للسنوات اللاحقة، مع الأخذ بعين الاعتبار أننا نفترض في هذه الحلول كلها ثبات باقي المتغيرات التي لم تعدل.

4ـ1ـ السيناريو الأول: التدخل من خلال سياسة الأجور:

وفق هذا السيناريو سنقوم بعرض الحل، في حال تمّ التدخل عن طريق زيادة الأجور الرسمية من خلال زيادة متوسط الأجور، ومن خلال الجدول رقم 33 من ملحق الجداول يتضح أننا بحاجة لزيادة في الأجور قدرها 38.55% لعام 2009 للوصول بحصة الأجور إلى نسبة قدرها 45% من الدخل القومي، مع افتراض ثبات كل العوامل والمؤثرات الأخرى، ومن بينها الضريبة المفروضة على الرواتب والأجور أي ثبات الحصيلة، وهنا يكون من الضروري إجراء تخفيض طفيف على المعدلات أو رفع الحد الأدنى المعفي من ضريبة الرواتب والأجور إلى ما يقارب 25000 ل.س مثلاً، وهذا الحل هو أحد الحلول الممكنة والقابلة للتطبيق، ونعتقد أنه من أهم وأفضل الحلول التي يمكن طرحها، كونه يوفر إمكانية لرفع الطلب الكلي بشكل مباشر وسريع، والجدول يظهر انعكاس الزيادة على باقي السنوات.

4ـ2ـ السيناريو الثاني: التدخل من خلال سياسة التوظيف:

الجدول رقم 34 من ملحق الجداول يظهر أن زيادة حصة الأجور إلى 45% تتطلب زيادة بعدد العاملين بأجر بنسبة 33.99% من قوة العمل لعام 2009 ليصبح عددهم 4940195 عاملاً بأجر، بدلاً من 3090519 عاملاً بأجر، أي بزيادة قدرها 1.8 مليون عامل، وهذا الرقم يفوق بكثير عدد العاطلين عن العمل حسب البيانات الرسمية، وبالتالي فإننا لن نكون قادرين على زيادة عدد العاملين بأجر بالعدد المطلوب، وعليه فإن الحالة الممكنة هي زيادة عدد العاملين بأجر بنسبة البطالة المطروحة في البيانات الرسمية وهي 8.1% للمكتب المركزي للإحصاء، وبالتالي لن يكون أمامنا إمكانية لزيادة حصة العاملين مع بقاء كل العوامل الأخرى ثابتة حتى مع فرضية ثبات الدخل القومي، أي أن إنتاجية العمل في هذه الحالة ستنخفض ليتحقق عند ذلك زيادة في حصة العاملين لتصل إلى 35.38% فقط ولن تستطيع الوصول إلى الهدف المطلوب.

تم طرح هذا النموذج لبيان أن زيادة عدد العاملين ليست الحل الأمثل المطلوب أساساً، وهو زيادة الأجور، ولن تستطيع أية زيادة في التوظيف امتصاص الإشكالية الأساسية، كما نؤكد أن زيادة عدد العاملين بأجر هي بمثابة إجراء أكثر صعوبة وخطورة من زيادة الأجور، حيث يتطلب زيادة عدد العاملين توفير الاستثمارات الكافية التي تتمكن من توظيف العمالة بالشكل الأمثل، وفي حال عدم توفر تلك الاستثمارات فإننا سنقع في مطب زيادة البطالة المقنعة، التي ستؤدي بالضرورة لإشكاليات اقتصادية واجتماعية، حاول الاقتصاد السوري الخروج منها على مدى فترة طويلة من الزمن ولم تنجح بشكل كامل حتى الآن، وبالتالي فإننا لا نؤيد استخدام إحدى الأدوات بمعزل عن الأخرى، أي أننا نرى الدخول في السيناريو الثالث.

4ـــ3ـــ السيناريو الثالث: التدخل من خلال سياسة الأجور وسياسة التوظيف معاً:

نظراً لصعوبة الوصول إلى النتيجة المطلوبة عن طريق زيادة عدد العاملين بأجر بمعزل عن باقي العوامل، فإننا نرى من الضروري العمل على زيادة الأجور وزيادة عدد العاملين بأجر وبنسبة ضعيفة لزيادة العاملين في الفترة الأولى، وأن يتم زيادتها لاحقاً مع ارتفاع معدلات النمو وزيادة الاستثمار الحقيقي في الاقتصاد السوري، وبالتالي فالحل المقترح يكون بزيادة عدد العاملين بأجر بنسبة 50% من معدل البطالة المعلن، أي الزيادة بمعدل 4.05%، وعليه سنكون بحاجة في هذه الحالة لزيادة وسطي الأجور بنسبة 32.45% مع بقاء كل العوامل والظروف الأخرى ثابتة بما فيها ثبات الدخل القومي المحقق لتبسيط البحث، والجدول رقم (35) من ملحق الجداول يوضح هذا السيناريو، ونعتقد أن هذا الحل مقبول نظرياً وعملياً وهو ممكن من الجهتين وأكثر منطقية من السيناريوهات السابقة، فمن الممكن تحفيز السوق لزيادة الطلب على العمالة من خلال زيادة الأجور التي بدورها سترفع من الطلب الكلي المحلي الذي يحفّز بدوره الفرص بخلق الإمكانية في زيادة الأعمال والاستثمارات، وبالتالي زيادة التوظيفات وحسب ما هو مبين في الجدول رقم (35) من ملحق الجداول فإن عدد العاملين سيرتفع إلى حوالي 3,311 مليون عامل لعام 2009 ويرتفع وسطي الأجور إلى 14697 ل.س شهرياً.

4ـــ4ـــ السيناريو الرابع: التدخل من خلال سياسة الضرائب المباشرة:

اعتماداً على أن الضرائب المباشرة تعيد التوزيع لصالح الطبقات الأفقر، أي لصالح أصحاب الأجور، فإنه من أجل الوصول إلى معدل توزيع للأجور قدره 45% من الدخل القومي مع بقاء كل العوامل والظروف الأخرى ثابتة حسب ما ذكر سابقاً، فإننا حسب الجدول رقم (36) من ملحق الجداول بحاجة لزيادة كتلة الضرائب على دخل الأرباح قدره 412.6% من التحصيلات الفعلية لعام 2009، وهذا بالتأكيد غير ممكن حالياً لأن زيادة الضريبة على الأرباح بمثل هذه النسبة ستؤثر بالتأكيد على العرض الكلي، وعلى مناخ الاستثمار العام في البلد، وخاصة إذا تم خلال فترة قصيرة، كما أننا نعتقد أن مثل هذه الزيادة بحاجة إلى تعديلات تشريعية تطال الضرائب على دخل الأرباح كوننا نعتقد أن نسبة التهرب لا تصل إلى هذه النسبة، وبالتالي فإن عملية مكافحة التهرب الضريبي لن تكون قادرة على إيجاد مطارح ضريبية تستطيع زيادة الإيرادات الضريبية على دخل الأرباح بمثل هذه النسبة.

أما فيما لو تم التدخل عن طريق تخفيض الضرائب على دخل الرواتب والأجور فإن الأثر لحصة الأجور سيكون أقل من 1% بالنسبة لعام 2008 وهذا أمر سهل ولا يشكّل تغيراً ملموساً في الحصة حسب ما هو مبين في الجدول (37) فستتغير الحصة من 32.37% إلى 32.78% أي بنسبة 0.41% فقط، بالرغم من ضعف هذه النسبة إلا أنها تشكّل عاملاً نفسياً جيداً لأصحاب الدخول المحدودة، وأثراً مادياً لأصحاب الدخول الضعيفة منهم، وبالتالي للحفاظ على هذه الإيجابية فإننا نرى أنه من الممكن تخفيض نسبة الضريبة على الرواتب والأجور ورفع الحد الأدنى إلى 25000 ليرة سورية، أي أن الإعفاء لحد يقارب متوسط إنفاق الأسرة السورية، وبالتالي الإبقاء على الضريبة لأصحاب الدخول العالية، ونقترح أن تكون نسبة هذه الضريبة تساوي نسبة الضريبة المفروضة على دخل الأرباح كحد أدنى أو أقل منه إن أمكن ذلك. وبالعودة إلى الجدول رقم (24) نستطيع أن نلاحظ كما تم إيضاحه سابقاً أن أثر الضرائب المباشرة هو إيجابي لصالح أصحاب الدخول ولكن النسبة العظمى هي 1.08% لعام 2000، أي أن الأثر ضعيف نسبياً.

4ـ5ـ السيناريو الخامس: التدخل من خلال سياسة الضرائب غير المباشرة:

كون الضرائب غير المباشرة تفرض على الإنفاق لسلع وخدمات خاصة، وغالباً ما تكون لإجمالي السلع أو الخدمات ولا يتم التمييز بين المستهلكين، إلا من خلال طرق دعم أو توزيع خاصة، فإن التدخل عن طريق هذه الضريبة من الصعب تحديده لجهة على حساب جهة أخرى، فغالباً ما يتم توزيعه للجميع حسب نسبة الاستهلاك، والجدول رقم (24) من ملحق الجداول يوضح أنه فيما لو تم إلغاء هذه الضريبة تماماً فإن أثرها لن يتجاوز 3% كأثر إيجابي على حصة أصحاب الأجور من الدخل القومي. إلا أن ما نرغب الإشارة له في مجال التدخل عن طريق الضرائب غير المباشرة، هو ما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة التي كان من المزمع ضمها للنظام الضريبي السوري حسب الخطة الخمسية عشرة ونقلت إلى الخطة الخمسية الحادية عشرة، وتطبيقها مرتبط بالظروف الاقتصادية المناسبة حسب تصريح وزير المالية د. محمد الحسين خلال الفترة السابقة عبر العديد من الوسائل الإعلامية المختلفة، يشير الجدول رقم (38) من ملحق الجداول أنه في حال تطبيق هذه الضريبة بالشكل العام لها دون استخدام أدوات التدخل لصالح الفقراء من إعفاءات ومعدل صفري وحد تسجيل وسياسات الضريبة الأخرى. وفي حال حققت هذه الضريبة زيادة في حصيلة الضرائب والرسوم غير المباشرة بنسبة 30%، فإنها ستخفض من حصة أصحاب الأجور من الدخل القومي بنسبة 0.79% لعام 2009، ومع أن هذه النسبة ضعيفة إلا أن أثرها سيكون واضحاً ومتزايداً مع انخفاض مستوى الدخل، خصوصاً أن استخدام أدوات هذه الضريبة في تجنب الأثر على الفقراء ليس بالأمر سهل المنال، وهو يتطلب إدارة ضريبية متمكنة وعالية المستوى ومجتمع ضريبي يمتلك القدر الكبير من الوعي والثقافة الضريبية.

إن ما تم ذكره سابقاً حول أدوات وآليات التدخل عن طريق الضرائب وغيرها لم يكن المقصود منه استخدام إحدى الأدوات بعيدة عن الأخرى، وإنما هو لبيان الأثر لكل منها للحد الأقصى، لنصل إلى نتيجة مفادها أن التدخل الأقصى الممكن للسياسة الضريبية الممكنة في إعادة التوزيع لن يكون قادراً على تصحيح الخلل الواقع في التوزيع بين الأجور والأرباح، خصوصاً إذا أدركنا أن دور السياسة الضريبية وأدواتها وطرق استخدامها غير ناضجة بالشكل الكافي لدينا، وبالتالي فإنه لابد من استخدام أغلب أدوات السياسة الضريبية على مستوى الضرائب المباشرة وغير المباشرة معاً لتحقيق أثر واضح على التوزيع، وخصوصاً الضرائب المباشرة على دخل الأرباح. كما أنه من الضروري التدخل لصالح زيادة الأجور، لأننا لا نعتقد أن السياسة الضريبية وحدها قادرة على إصلاح الخلل لنصل إلى نسبة 45% للأجور، وهذا

يعود إلى خلل بنيوي في سياسة التوزيع يتطلب أصلاً الإصلاح أولاً ثم التدخّل عن طريق السياسات لإصلاح بعض الاختلالات التي تواجه مجموعات أو قطاعات أو فترات زمنية وبنسب محدودة.

4ـ6ـ السيناريو السادس: نموذج إصلاحي عام مقترح:

نظراً لوجود انخفاض في حصة أصحاب العمل (أصحاب الأجور)، فإننا نحاول اقتراح نموذج إصلاح يهدف إلى رفع حصة الأجور إلى 45% لتحقيق الأهداف التي تم نقاشها سابقاً، من تحسين الظروف الاقتصادية وبناء بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي والاستثماري الذي يستهدف السوق المحلية ورفع كفاءة القوة العاملة وتعزيز دور الطبقة الوسطى .... ، وللوصول إلى هذه النسبة تم اقتراح استخدام مجموعة من الإجراءات في إطار سياسة الأجور والسياسة الضريبية، وهي من وجهة نظرنا ممكنة التطبيق ولا تحتاج لكثير من الوقت أو الجهد الكبير والجدول رقم (4ـ1) يوضح فرضيات النموذج.

1- زيادة عدد العاملين بأجر بنسبة 4% من العاملين الحاليين بأجر، على أن تتم هذه الزيادة من المتعطلين، أي تخفيض نسبة البطالة بعدد العاملين الذي تم تشغيلهم.

2- زيادة متوسط الأجور بنسبة 30% من الأجر الحالي، ونقترح أن تتم هذه الزيادة عن طريق تدخل الحكومة بزيادة الأجور للعاملين بالدولة بنسبة 35% وإلزام القطاع الخاص بالزيادة بنسبة 30%، إلا أننا نعتقد أن القطاع الخاص لن يستجيب بالنسبة وإنما بنسبة أقل، وهذا الانخفاض يعوض بالزيادة المقترحة للقطاع العام، كما أن هذا الاقتراح يخفض إلى حد ما من الفارق بين أجور القطاع العام والقطاع الخاص.

3- يتم رفع الحد الأدنى المعفي من ضريبة الرواتب والأجور إلى أقصى حد، وتخفيض النسب الضريبية لهذا النوع إلى أقصى حد ممكن، وأن يُخفض معدل الضريبة على الرواتب والأجور، وتبقى الضريبية على الأجور التي تزيد عن 25000 ل.س مثلاً، وبمعدل يساوي معدل الضريبية على الأرباح للشركات العادية، وهذه النسب تحدد حسب الدراسات التي تجريها الجهات المختصة بالسياسة الضريبية، مع ملاحظة وجود تهرب واسع في هذه الضريبة في القطاع الخاص، وهذا يفسح المجال أمام تخفيض النسب ورفع الحد الأدنى المعفي الذي يستوجب رفع كفاءة الإدارة الضريبية والتشريع الضريبي وتبسيط الإجراء، بحيث تنخفض بالنتيجة الإيرادات الضريبية من ضريبة الرواتب والأجور بنسبة 25% عما هو محصّل فعلياً حسب الجداول السابقة.

4- زيادة الإيرادات الضريبية المحصلة من ضريبة دخل الأرباح بنسبة 88%، إن هذه الزيادة من وجهة نظرنا ممكنة، ولا نعتقد أنها تستوجب أي تعديل بالشرائح الضريبية الحالية، وإنما تستوجب تحسين أداء السياسة الضريبية، برفع كفاءة الإدارة الضريبية، ومعالجة التراكمات السابقة، بحيث تتمكّن الإدارة الضريبية من البدء بعلاقة جديدة مع المكلّف تنطلق من الثقة المتبادلة النابعة عن وعي ضريبي متبادل بحيث تتمكن هذه الإدارة من التطبيق الكامل والدقيق للتشريعات الضريبية، وإلزام المكلفين بإبراز سجلاتهم ووثائقهم الفعلية[1]، وفي هذه الحالة نتجاهل هنا أثر الزيادة في الضرائب المباشرة على التوزيع مرة أخرى، مفترضين هذه الزيادة من ضمن التوزيع الأساسي كون دراستها تستوجب دراسة معمّقة أخرى. كما تم افتراض الإبقاء على الضرائب غير المباشرة على وضعها نظراً لصعوبة تميز الأثر وتقسيمه على أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح.

إن هذا النموذج سيوصل حصة الأجور إلى 45% لعام 2009 حسب الجدول (4ـــ1)، وإننا نعتقد أن هذا النموذج قابل للتطبيق، ولا توجد عوائق كبيرة إن وجدت الإرادة، وإن وجدت الجهات التي تدرس السياسة والإجراءات المطلوبة لكل تفصيل، وتتابع هذا النموذج خلال التنفيذ لتضمن عدم الانحراف، وعلى الخصوص في إطار السياسة الضريبية، على أن تتوفر لدى المشتغلين في هذا النموذج الإصلاحي الإرادة والإيمان بإيجابية رفع حصة الأجور إلى 45%، مع احترامنا للرأي الآخر الذي لا نقتنع به، المتمثل في تخفيض حصة الأجور لتخفيض تكاليف الإنتاج وتحفيز الاستثمار من خلال زيادة الأرباح، فنحن على قناعة شبه تامة أن معيقات الاستثمار في سورية ليست في الضرائب كنسبة وحصيلة، ولا في الأجور، أو نسب الربحية، وإنما تكمن في المناخ الاستثماري الذي يشوبه عدم الوضوح والشفافية والتهرب الكبير للجهات من مسؤولياتها، وتعدد التشريعات وتتضارب الإجراءات وقواعد العمل في بعض الأحيان.

[1] من أهم الإجراءات التي تساعد على إبراز السجلات الفعلية هو قانون الفوترة المزمع إصداره خلال فترة قريبة.

الجدول رقم (4 -1) النموذج الإصلاحي المقترح المصدر: حسابات الباحث

السنة	2009
المشتغلين	4,999,230
صاحب عمل	199,427
يعمل لحسابه	1,497,823
عدد العاملين بأجر الفعلي	3,090,519
عدد العاملين بأجر بزيادة قدرها 4% من العاملين بأجر	3,214,140
يعمل لدى الغير بدون أجر	211,461
عدد العاملين الموسع(عامل بأجر+بدون أجر+لدى الأسر بدون أجر+ يعمل لحسابه)	4,923,424
متوسط الأجر الشهري الفعلي	11,096
متوسط الأجر الشهري بزيادة 30%	14,425
مجموع الأجور	852,233
عبء التأمينات الاجتماعية 24.1% من الأجر	205,388
تعويضات العاملين المحلي بالملايين	1057621
إجمالي تعويضات العاملين بعد ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	1050182
نسبة تعويضات العاملين المحلي من دخل عوامل الإنتاج	43.40
فائض العمليات المحلي بالملايين	1369470
فائض العمليات بالملايين	1369470
نسبة فائض العمليات المحلي من دخل عوامل الإنتاج	56.60
المجموع	100.00
ضرائب على الرواتب والأجور	9919
ضرائب على الرواتب والأجور بتخفيض 25%	7439
دخل عوامل الإنتاج المحلي بدون العالم الخارجي بالملايين	2419652
الدخل القومي المحقق محلياً مع صافي ض.غ.م على فرض أنها توزع على جميع الفئات حسب استهلاكهم بالشكل العام بأسعار السوق	2,419,652
صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي	5541
صافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي	-57234
صافي الضرائب غير المباشرة (الضرائب - الإعانات)	26258
الدخل القومي بأسعار السوق	2,367,959
صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي	18453
الدخل المتاح	2386412
إجمالي تعويضات العاملين محلي+العالم الخارجي	1055723
إجمالي دخل الملكية وعائد التنظيم محلي+العالم الخارجي	1,312,236
نسبة مساهمة تعويضات العاملين محلي+العالم الخارجي من الدخل القومي	5,721.15
نسبة مساهمة دخل الملكية وعائد التنظيم محلي+العالم الخارجي من الدخل القومي	7,111.23
المجموع	12,832.38
تعويضات العاملين المحلي بالملايين	1050182
نسبة تعويضات العاملين المحلي من دخل عوامل الإنتاج	45.00
فائض العمليات المحلي بالملايين بالوقع الفعلي	1369470
فائض العمليات المحلي بالملايين بعد زيادة الضرائب المباشرة على الأرباح	1283423
نسبة فائض العمليات المحلي من دخل عوامل الإنتاج	55.00
إجمالي الدخل	2333605
ضرائب على الرواتب والأجور	9919
ضرائب على الدخل الأرباح قبل الزيادة	97781
ضرائب على الدخل الأرباح بعد الزيادة بنسبة 88%	183828
فرق الضريبة على دخل الأرباح	86047

مناقشة النتائج والفرضيات والتوصيات.

- أولاً: مناقشة النتائج والفرضيات.
- ثانياً: التوصيات.

أولاً: مناقشة النتائج والفرضيات:

قام البحث على أساس أربع فرضيات أساسية، وكانت النتائج على الشكل التالي:

الفرضية الأولى:

وجود عدم دقة في تقدير الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي من خلال عدم الدقة في التقديرات، وانتشار اقتصاد الظل على نطاق واسع، وبالتالي فالدخل القومي المصرح به ليس الدخل القومي الحقيقي، وأثبت البحث صحة هذه الفرضية (الفصل الثاني) حيث تم بيان الآليات المعتمدة في الحساب، وتم عرض لدراسة تقدير الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي، وأثبت وجود فوارق، وإن كانت صغيرة حسب هذه الدراسة.

كما تبين أن المنهجية المتبعة لتقدير الدخل القومي قديمة ولم يطرأ عليها التطوير منذ فترة طويلة، كما أظهر البحث وجود طرق ومنهجيات جديدة قيد الدراسة في العالم المتقدم قائمة على توسيع عملية الحساب وإدخال أرقام وقيم جديدة لحساب الناتج المحلي الإجمالي، ورفع معدلات النمو، وهذه الدراسات ظهرت بعد الأزمة المالية العالمية الجديدة وهي قائمة على خدمة الليبرالية الجديدة للخروج من سلبيات الأزمة أمام جماهيرها.

الفرضية الثانية:

يوجد خلل واضح في عملية التوزيع للدخل القومي في سورية، تقوم على العلاقة بين الأرباح والأجور وعدم نجاح سياسات إعادة التوزيع في إصلاح الاختلالات في التوزيع في سورية، من خلال عدم استخدام الأدوات الكافية وتخلفها بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الجديدة بالإضافة إلى ضعف الأداء الحكومي في سورية.

أثبت البحث وجود هذا الاختلال في التوزيع حيث تراوح حول نسبة 35% لأصحاب الأجور، وهي نسبة متدنية بالنسبة لدول العالم المتقدم التي تصل في بعضها إلى 70% وأكثر في بعض الأحيان، كما أثبت البحث ضعف الأدوات المستخدمة في تغيير نسب التوزيع، وبشكل خاص أدوات السياسة الضريبية، وأثبت البحث وجود علاقة عكسية بين الضرائب غير المباشرة وتوزيع الدخل لصالح أصحاب الأجور، وتبين بالبحث وجود علاقة عكسية بين الضرائب غير المباشرة، بما فيها الضريبة على القيمة المضافة، وتوزيع الدخل القومي لصالح أصحاب الأجور، ووجود علاقة طردية مع ضريبة دخل الأرباح، وعلاقة ارتباط عكسية بين حصة الأجور ومعدل التضخم وسعر صرف الليرة السورية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة.

الفرضية الثالثة:

وجود علاقة ارتباط قوية بين التوزيع وإعادة التوزيع للدخل القومي والنمو الاقتصادي في سورية.

أظهر البحث عدم صحة هذه الفرضية، وبيّن أن علاقة الارتباط ضعيفة بين حصة أصحاب الدخول ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت للفترة 2001 ــ 2009 (-0.445)، وبيّن البحث أن اتجاه العلاقة هو عكسي، وهذا يعني أن النمو الذي يتم إنجازه في الناتج المحلي الإجمالي لا يستفيد منه أصحاب الأجور، وإنما يذهب لمصلحة أصحاب الأرباح وهذا ما كان يؤكده العديد من الاقتصاديين خلال الفترة السابقة ودون إثبات كمي.

الفرضية الرابعة:

إن وجود أدوات خاصة غير رسمية، استخدمت لمعالجة الخلل القائم في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية، أدى لتشكّل قطاعات اقتصادية كاملة في الظل (اقتصاد الظل).

يؤكد البحث صحة هذه الفرضية فهناك الكثير من العاملين يضطرون للبحث عن أعمال إضافية غير رسمية قد تكون لدى الغير أو لحسابهم أو بمساعدة الأسرة .....الخ ، لسد فجوة العجز التي وصلت إلى 36.38% عام 2008 و 31.68% عام 2009 حسب بحث دخل ونفقات الأسرة لعام 2007، و 55.6% عام 2009 بالاستناد إلى بحث دخل ونفقات الأسرة لعام 2009، واعتمدنا في التحليل على بيانات بحث 2007 لتبسيط الحل، من كتلة الأجور العامة، بالإضافة إلى أن البعض من العاملين لجأ لأدوات توزيع غير رسمية، وفي بعض الأحيان غير شرعية (الرشوة، الإكرامية ....)، في حين يلجأ البعض لهذه الأدوات لسد العجز بين الأجر والإنفاق، واعتمدت القلة القليلة من الأفراد على هذه الأداة لتكوين تراكمات نقدية كبيرة شوّهت الحياة الاقتصادية، وأساءت للمجتمع وللعلاقة بين العرض والطلب من خلال تكتّل كتلة نقدية كبيرة بيد القلة تلجأ إلى إنفاقها على الكماليات والسلع المستوردة على حساب السلع المحلية، وانتقل جزء منهما نحو تحفيز التجارة والعمليات الخدمية على حساب الصناعة الإنتاجية التي تعد المولد الأساسي للنمو والتنمية الاقتصادية.

كما أظهر البحث وجود سوء واضح بتوزيع الإنفاق في المجتمع السوري لسنوات 2004 – 2008 مع ظهور تراجع في سوء التوزيع من 2004 – 2007 من خلال مقارنة معامل جيني الذي بلغ 37.37 لعام 2004 و33.77 لعام 2007 و 33.29% لعام 2009.

كما أظهر البحث أن أكبر تشوه لسوء التوزيع في الإنفاق لعام 2004 كان في محافظة دمشق، وهذا يؤكد الفرق الكبير في مستوى الحياة والرفاه الاجتماعي بين مناطق محافظة دمشق وبشكل خاص بين مركز المحافظة، ومناطق طوق المحافظة حيث بلغ معامل جيني 48.8 لعام 2004.

ثانياً: التوصيات:

إن الخوض في هذا البحث أظهر لنا حجم الإشكالية، وبعض الأسباب الخفية التي أوقفت كل محاولات التنمية، وأدت لفشل كل الأدوات التي استخدمت خلال الفترة السابقة مثل الإدارة بالأهداف، تحفيز الاستثمار، تشجيع الصادرات، الإصلاح الإداري، إحداث الهيئات والمؤسسات ....الخ. إن كل هذه الأدوات حاولت معالجة جانب العرض متجاهلية المعالجة الحقيقية لجانب الطلب، فرغم الزيادات في الأجور التي تمت خلال الفترة السابقة إلا أنها توقفت في أخر الطريق ولم تستمر، ولم تفِ الحكومة بوعودها بزيادة الأجور 100% حسب ما ورد في الخطة الخمسة العاشرة، ومن هذا المنطلق، ومن خلال ما توصلنا له بالبحث، نقدم بعض التوصيات المتواضعة التي نأمل أن تلقى القبول والدراسة الكافية من قبل مجموعات متخصصة ليكون التطبيق باتجاه الأهداف المطلوبة، وهذه التوصيات هي:

1) دراسة جانب الطلب الكلي والعمل على وضع الدراسات العلمية الكفيلة بتحفيز الطلب الكلي المحلي، وإيلاء الاهتمام الكافي للدراسات العلمية السابقة لأي قرار أو إجراء أو سياسة ما.
2) تنفيذ الخطة المرسومة، وبشكل خاص الخطة الخمسية العاشرة لجهة، زيادة الضرائب المباشرة على حساب الضرائب غير المباشرة، أي العمل على بناء السياسة الضريبية على منهج وأدوات ودراسات علمية بعيدة عن الاجتهادات الشخصية التي تقوم على معالجة الإشكاليات الإجرائية بعيداً عن المنهجيات والبرامج المتكاملة، وضرورة الانتقال من الضرائب النوعية إلى الضريبة الموحدة على الدخل.
3) إعادة النظر بطريقة تكليف أصحاب الدخول المنخفضة (فئة الدخل المقطوع)، وأصحاب المهن العلمية، ونرى أن الحل الأمثل يكمن في الانتقال إلى الضريبة الموحدة على الدخل.
4) استكمال الإصلاح الإداري لقطاع الضرائب والرسوم، وبشكل خاص إحداث مديرية مركزية متخصصة بكبار دافعي الضرائب، وفق أحدث المنهجيات التي يمكن مناقشتها بشكل مستقل (حالياً هي قسم يخدم مكلفي دمشق وريف دمشق فقط)، والعمل على إيجاد آليات معالجة فعلية ودقيقة للتهرب الضريبي وفعالة، نظراً لانتشاره الواسع ولمساهمته في تعميق سوء توزيع الدخل القومي.
5) زيادة الأجر الشهري للعاملين بالدولة بنسبة لا تقل عن 35% وللعاملين في القطاع الخاص بنسبة إجمالية لا تقل عن 30% مع التمييز بين الأجور العالية والأجور المنخفضة، للوصول بحصة الرواتب والأجور إلى نسبة 45% من الدخل القومي كمرحلة أولى، ورفع نسب الحوافز والمكافآت التشجيعية وتعويضات المسؤولية والعمل الإضافية بما يوازي الأعمال المؤداة فعلاً.

6) إصلاح سياسة الإنفاق لجهة ترشيد الإنفاق الجاري المتعلق بالمصاريف الإدارية والمالية والأبنية والسيارات وما يماثله لجهة زيادة الإنفاق الاستثماري، وإصلاح توزيعه ليستفيد أصحاب الدخول المنخفضة بشكل أفضل، وبيان دوره الفعلي في المجتمع، من خلال برامج توضح للمجتمع طرق وآليات الإنفاق العام.

7) توحيد الموازنة العامة للدولة مع الموازنات المستقلة للمحافظات والمناطق، والحدّ من الرسوم التي تأخذ الضرائب غير المباشرة التي تفرضها وتجبيها الوحدات الإدارية وبعض الجهات الأهلية بشكل مستقل عن الموازنة العامة للدولة.

8) وضع إستراتيجية وطنية لمعالجة أحزمة العشوائيات حول المدن الكبرى للحد من الفوراق بين أطواق المدن والمراكز وتحسين ظروف معيشة قاطنيها ومستوى دخولهم للحد من سوء التوزيع فيها، والاهتمام بالمنطقة الشرقية للحد من الهجرة منها باتجاه المدن الأخرى، ما يؤثر على الجهتين، فهي تخفض من العمالة المنتجة في المنطقة الشرقية وتخفض من دورها الاقتصادي وبذات الوقت تضغط هذه العمالة على سوق العمل في المحافظات الكبرى، وتقبل بالعمل بأقل بكثير من الأجور المستحقة، ما يزيد من الفارق بين حصة الأجور وحصة الأرباح.

9) زيادة الحد الأدنى للأجور لرفع مستوى معيشة الطبقات الدنيا الواقعة في سلم الرواتب والأجور، فمن غير المقبول اقتصادياً أن يكون الحد الأدنى للأجور حوالي 6017 ل.س وسعر الكيلوغرام الواحد من لحوم البقر 500 ل.س والأغنام أكثر 800 ل.س.

10) الاهتمام بالسياسة النقدية ودورها في إعادة توزيع الدخل القومي والعمل على خلق التعاضد الدائم بينها وبين السياسة المالية بهدف التكامل والسرعة في الوصول للأهداف.

11) تطبيق آليات فعالة للتخفيف من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن رفع الدعم عن مادة المازوت والاسمنت والأعلاف، والذي أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة بالقطاع الزراعي وخروج عدد كبير من العاملين فيه إلى خارج هذا القطاع، وإلى ضغوط تضخمية طالت العديد من السلع، ما أثر سلباً على مستوى المعيشة وعلى إعادة توزيع الدخل.

12) إلغاء نظام العاملين الأساسي للعاملين بالدولة القانون رقم 50 لعام 2004، والعمل على قانون جديد تأشيري عام يفسح المجال أمام جهات القطاع العام لاختيار عامليها وفق الاحتياجات والمتطلبات والكفاءات المطلوبة لها، وإعطائهم الأجر المناسب الذي ينافس القطاع الخاص، ويحفز العامل على رفع كفاءته وإعطاء كل وقته وجهده للمؤسسة التي يعمل بها.

13) إصلاح سياسة التعليم ما قبل الجامعي وما بعد الجامعي بحيث يخرج جيل لديه كفاءة فعلية بالعمل المطلوب منه، وكفاءة علمية كافية، والتركيز على الكفاءات المهنية، وضم الثقافة الضريبية للمناهج التدريسية ابتداءً من السنوات الأولى للتعليم.

وفي ختام هذا البحث نأمل أن نكون قد سلّطنا الضوء بشكل مناسب على المشكلة، ونتمنى أن يكون هذا البحث خطوة في طريق البحث المعمّق في مجال توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.

ملحق الجداول

الجدول رقم 1 نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي 1963 ، 1970 - 2009 (بأسعار 2000 الثابتة)									
السنة	عدد السكان في منتصف العام (1000 نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق(م.ل.س)	نصيب الفرد الواحد (ل.س)	الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج(م. ل.س)	نصيب الفرد الواحد (ل.س)	الناتج المحلي الصافي بسعر السوق (م.ل.س)	نصيب الفرد الواحد (ل.س)	الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج (م.ل.س)	نصيب الفرد الواحد (ل.س)
1963	4,992	161,913	32,434	145,048	29,056	154,547	30,959	137,682	27,581
1970	6,305	179,403	28,454	159,372	25,277	168,644	26,748	148,614	23,571
1975	7,380	321,874	43,614	320,933	43,487	311,028	42,145	310,086	42,017
1980	8,704	450,657	51,776	515,759	59,255	436,201	50,115	501,301	57,594
1985	10,267	515,986	50,257	546,838	53,262	498,227	48,527	529,079	51,532
1990	12,116	510,548	42,138	504,649	41,651	488,770	40,341	482,871	39,854
1995	14,285	756,404	52,951	689,491	48,267	725,326	50,775	658,412	46,091
2000	16,320	904,622	55,430	879,387	53,884	867,120	53,132	841,885	51,586
2001	16,720	950,245	56,833	924,631	55,301	911,712	54,528	886,098	52,996
2002	17,130	1,006,431	58,753	970,764	56,670	966,372	56,414	930,705	54,332
2003	17,550	1,018,708	58,046	978,934	55,780	978,233	55,740	938,459	53,473
2004	17,921	1,089,027	60,768	1,097,519	61,242	1,047,207	58,435	1,055,699	58,908
2005	18,269	1,156,714	63,316	1,174,773	64,304	1,112,465	60,894	1,130,524	61,882
2006	18,717	1,215,082	64,919	1,362,252	72,782	1,169,990	62,509	1,317,160	70,372
2007	19,172	1,284,035	66,974	1,490,007	77,718	1,235,685	64,453	1,441,657	75,196
2008	19,644	1,341,516	68,291	1,510,389	76,888	1,290,780	65,709	1,459,653	74,305
2009	20,125	1,422,178	70,667	1,461,157	72,604	1,369,398	68,045	1,408,377	69,981

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2010 و2006

الجدول رقم 2 تعويضات العاملين

2006	2005	2004	
2731342	2657430	2627251	عدد الأشخاص الذين يعملون بأجر
8693	7727	6815	صافي متوسط الإيرادات (ليرات سورية شهريا)
248.9	246.4	214.8	صافي موارد الأجور الكلية (مليارات الليرات السورية)
57.0	49.3	43.0	عشرون بالمئة عبء المساهمة بالتأمينات الاجتماعية ، الضرائب (مليارات الليرات السورية)
341.9	**295.7**	**257.8**	**إجمالي تعويضات العاملين**

المصدر: حسابات الباحثين بالاعتماد على إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء

الجدول رقم 3 الاستهلاك الذاتي الزراعي

2006	2005	2004	
972807	957997	814845	عدد الأفراد العاملين في الزراعة
483	472	515	متوسط الإنتاجية في الزراعة (آلاف الليرات /بالسنة)
37.2	36.4	39.6	متوسط الإنتاجية في الأراضي العائلية (بلاف الليرات /بالسنة)
36.2	34.8	32.3	الناتج الكلي للاستخدام الشخصي (مليارات الليرات السورية)

المصدر: حسابات الباحثين بالاعتماد على إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء

الجدول رقم 4 إيجارات المنازل، بما فيها الضمنية

2006	2005	2004	
3.2	3.1	3.0	عدد الأسر بالملايين
43.7	39.7	37.0	متوسط الإيجار لكل منزل (آلاف الليرات)
139.1	122.8	111.0	الإيجارات الكلية بما فيها الضمنية (مليارات الليرات السورية)

المصدر: حسابات الباحثين بالاعتماد على إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء

الجدول رقم 5 المنشآت الصغيرة الحجم للعاملين لحسابهم

2006	2005	2004	
1.293.082	1.225.907	870.951	عدد العاملين لحسابهم في مسح القوى العاملة
295.4	268.5	250.0	متوسط صافي دخل العاملين لحسابهم (آلاف الليرات السورية)
381.9	**329.2**	**217.7**	**إجمالي دخل المنشآت الصغيرة الحجم (م.ل.س)**

المصدر: حسابات الباحثين بالاعتماد على إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء

الجدول رقم 6 ريع النفط

	2004	2005	2006
إنتاج النفط الخام بملايين الأمتار المكعبة	25.7	24.5	23.3
سعر نفط دبي الخام في السوق العالمية (بالدولار الأمريكي للبرميل)	33.6	49.4	60.0
الربح المقدر لكل برميل في سورية (بالدولار الأمريكي للبرميل)	29.2	44.7	55.2
الربح الكلي من استخراج النفط بمليارات الليرات السورية	225.3	328.9	386.2

المصدر: حسابات الباحثين بالاعتماد على إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء

الجدول رقم 7 إجمالي فائض التشغيل في قطاع التمويل

	2004	2005	2006
القيمة المضافة لقطاع التمويل (المجموعة الإحصائية ، مليار ليرة سورية)	50.5	73.7	90.0
الأجور المدفوعة في قطاع التمويل (صافي ، مليار ل.س)	4.5	4.8	4.6
الأجور الإجمالية المدفوعة في قطاع التمويل (مليار ل.س)	5.8	6.2	5.9
الفائض الإجمالي لقطاع التمويل (مليار ل.س)	44.7	67.5	84.1

المصدر: حسابات الباحثين بالاعتماد على إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء

الجدول رقم 8 إجمالي فائض التشغيل في المنشآت النموذجية

	2004	2005	2006
عدد العاملين بأجر في المنشآت	1554167	1565107	1589412
متوسط الإنتاجية الاسمية في المنشآت	1.000	1.147	1.323
متوسط الربح لكل عامل في المنشآت (ألف ل.س /بالسنة)	250.0	286.9	330.6
الربح الإجمالي للمنشآت النموذجية (مليار ل.س)	388.5	449.0	525.5

المصدر: حسابات الباحثين بالاعتماد على إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء

الجدول رقم 9 صافي الضرائب على الإنتاج والاستيراد(مليار ليرة سورية)

	2004	2005	2006
الضرائب على الإنتاج والواردات	86.3	101.0	130.0
إعانات الإنتاج والاستيراد	92.2-	204.7-	300.0-
صافي الضرائب على الإنتاج والتصدير	5.9-	103.7-	170.0-

المصدر: حسابات الباحثين بالاعتماد على إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء.

الجدول رقم 10 الناتج المحلي الإجمالي في سورية المحسوب (مليار ليرة سورية)

	2004	2005	2006
تعويض العاملين			
إجمالي تعويضات العاملين	257.8	295.7	341.9
إجمالي الدخل المختلط			
الاستهلاك الذاتي الزراعي	32.3	34.8	36.2
إيجارات البيوت بما فيها الضمنية	111.0	122.8	139.1
المنشآت الصغيرة الحجم للعاملين لحسابهم	217.7	329.2	381.9
إجمالي الدخل المختلط	361.0	486.8	557.2
إجمالي فائض التشغيل			
الريع المتعلق بالنفط ، إجمالي	225.3	328.9	386.2
إجمالي فائض قطاع التمويل	44.7	67.5	84.1
مجموع إجمالي ربح المنشآت النموذجية	388.5	449.0	525.5
إجمالي فائض التشغيل	658.5	845.3	995.8
الضرائب غير المباشرة مطروحا منها الإعانات			
الضرائب الصافية على الإنتاج والاستيراد	5.9-	103.7-	170.0-
مجموع الناتج المحلي الإجمالي المحسوب	127.5	1524.0	1724.9
الناتج الإجمالي المحلي بمليارات الدولارات الأمريكية	25.4	30.5	34.5
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي بالدولارات الأمريكية	1419	1689	1916

المصدر: حسابات الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة.

الجدول رقم 11 المقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي المحسوب والمعلن رسمياً

	2004	2005
الناتج المحلي الإجمالي الكلي المحسوب (مليار ل.س)	1271.5	1524.0
الناتج المحلي الإجمالي الرسمي (بالأسعار الجارية) (مليار ل.س)	1253.9	1479.7
نسبة الناتج المحلي الإجمالي الرسمي إلى المحسوب	% 98.6	% 97.1

المصدر: حسابات الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة.

الجدول رقم ١٢ توزيع الدخل القومي بالأسعار الجارية بين الأجور والأرباح على أساس العاملين بأجر بملايين اليرات السورية										
البيان والسنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
المشتغلين	4,468,000	4,730,000	4,821,758	4,468,573	4,234,500	4,693,494	4,859,948	4,945,977	4,847,898	4,999,230	5,112,291
صاحب عمل	232,000	394,000	402,647	358,279	283,712	398,869	459,952	420,220	355,497	199,427	215,107
يعمل لحسابه	1,005,000	1,228,000	1,332,848	1,147,297	846,900	1,210,659	1,270,649	1,428,014	1,218,200	1,497,823	1,461,377
عدد العاملين بأجر	2,480,000	2,329,000	2,300,118	2,449,034	2,557,638	2,657,431	2,688,171	2,658,108	2,963,953	3,090,519	3,205,633
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	-		778,121		436,154	411,067	424,631	428,046			
يعمل لدى الغير بدون أجر	751,000	779,000	8,024	513,963	110,097	15,468	16,545	11,589	310,248	211,461	230,174
متوسط الأجر الشهري	5,209	4,836	6,026	6,316	6,518	7,638	8,695	9,017	10,740	11,096	11,315
مجموع الأجور	155,020	135,163	166,337	185,631	200,046	243,576	280,497	287,625	381,979	411,509	435,279
عبء التأمينات الاجتماعية ٢٤.١% من الأجر	37,360	32,574	40,087	44,737	48,211	58,702	67,600	69,318	92,057	99,174	104,902
تعويضات العاملين المحلي بالملايين	192,380	167,737	206,425	230,368	248,257	302,278	348,097	356,942	474,036	510,682	540,181
إجمالي تعويضات العاملين بعد ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	184440	158452	197447	221008	243492	297521	341429	349047	466044	500764	529181
نسبة تعويضات العاملين المحلي من دخل عوامل الانتاج	22.58	16.93	21.69	23.34	20.00	20.57	20.88	18.02	21.22	20.70	22.31
فائض العمليات المحلي بالملايين	632210.43	777620.44	712755.52	726057.87	973748.37	1148946.36	1293876.90	1588360.66	1730092.66	1918888.20	1842646.77
فائض العمليات بالملايين	632210	777620	712756	726058	973748	1148946	1293877	1588361	1730093	1918888	1842647
نسبة فائض العمليات المحلي من دخل عوامل الانتاج	77.4	83.1	78.3	76.7	80.0	79.4	79.1	82.0	78.8	79.3	77.7
المجموع	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
ضرائب على الرواتب والأجور	7940.06	9285.66	8977.05	9360.00	4765.00	4757.00	6668.00	7895.00	7991.64	9918.61	11000.00
دخل عوامل الإنتاج المحلي بدون العالم الخارجي بالملايين	816650	936072	910203	947066	1217240	1446467	1635306	1937408	2196137	2419652	2371828
الدخل القومي المحقق محلياً مع صافي ض.غ.م على فرض أنها توزع على جميع الفئات حسب إستهلاكهم بالشكل العام بأسعار السوق	816650	936072	910203	947066	1217240	1446467	1635306	1937408	2196137	2419652	2371828
صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي	8,470	7,041	5,231	5,538	6,522	1,200	2,569-	2,484-	2,095	5,541	2,263
صافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي	53556-	50193-	51434-	49302-	53079-	68383-	45268-	31935-	55593-	57234-	60040-
صافي الضرائب غير المباشرة (الضرائب - الإعانات)	25,235-	24,589	36,025-	42,161-	27,158-	95,600-	137,024-	175,740-	299,737-	26258	323716-
الدخل القومي بأسعار السوق	771,564	892,920	864,000	903,302	1,170,683	1,379,284	1,587,469	1,902,989	2,142,639	2367959	2314050
صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي	6,624	7,367	7,418	12,246	10,706	12,352	12,421	14,175	19,723	18,453	21301
الدخل المتاح	778,188	900,287	871,418	915,548	1,181,389	1,391,636	1,599,890	1,917,164	2,162,362	2386412	2335351
إجمالي تعويضات العاملين محلي+العالم الخارجي	200,850	174,778	211,656	235,906	254,779	303,478	345,528	354,458	476,131	516223	542444
إجمالي دخل الملكية وعائد التنظيم محلي+العالم الخارجي	578654	727427	661322	676756	920669	1080563	1248609	1556426	1674500	1861654	1782606
نسبة مساهمة تعويضات العاملين محلي+العالم الخارجي من الدخل القومي	26.03	19.57	24.50	26.12	21.76	22.00	21.77	18.63	22.22	21.80	23.44
نسبة مساهمة دخل الملكية وعائد التنظيم محلي+العالم الخارجي من الدخل القومي	75.00	81.47	76.54	74.92	78.64	78.34	78.65	81.79	78.15	78.62	77.03

المرجع:

المجموعة الإحصائية للسنوات المدروسة.

مسح قوة العمل عن السنوات المدروسة.

متوسط الأجر وعدد وتوزع المشتغلين لعام ٢٠١٠ مأخوز من مسح قوة العمل للنصف الأول من عام ٢٠١٠

الجدول رقم ١٣ توزيع الدخل القومي بالأسعار الجارية بين الأجور والأرباح على أساس العاملين موسع بملايين اليرات السورية										
السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
المشتغلين	4,468,000	4,730,000	4,821,758	4,468,573	4,234,500	4,693,494	4,859,948	4,945,977	4,847,898	4,999,230	5,112,291
صاحب عمل	232,000	394,000	402,647	358,279	283,712	398,869	459,952	420,220	355,497	199,427	215,107
يعمل لحسابه	1,005,000	1,228,000	1,332,848	1,147,297	846,900	1,210,659	1,270,649	1,428,014	1,218,200	1,497,823	1,461,377
عدد العاملين بأجر	2,480,000	2,329,000	2,300,118	2,449,034	2,557,638	2,657,431	2,688,171	2,658,108	2,963,953	3,090,519	3,205,633
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	-		778,121		436,154	411,067	424,631	428,046			
يعمل لدى الغير بدون أجر	751,000	779,000	8,024	513,963	110,097	15,468	16,545	11,589	310,248	211,461	230,174
عدد العاملين الموسع(عامل بأجر+بدون أجر+لدى الأسر بدون أجر+ يعمل لحسابه)	4,236,000	4,336,000	4,419,111	4,110,294	3,950,789	4,294,625	4,399,996	4,525,757	4,492,401	4,799,803	4,897,184
متوسط الأجر الشهري	5,209	4,836	6,026	6,316	6,518	7,638	8,695	9,017	10,740	11,096	11,315
مجموع الأجور	264,784	251,639	319,576	311,551	309,011	393,638	459,118	489,717	578,958	639,103	664,967
عبء التأمينات الاجتماعية ٢٤.١% من الأجر	63,813	60,645	77,018	75,084	74,472	94,867	110,647	118,022	139,529	154,024	160,257
تعويضات العاملين المحلي بالملايين	328597	312284	396594	386634	383483	488505	569765	607738	718486	793127	825224
إجمالي تعويضات العاملين بعد ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	320657	302998	387617	377274	378718	483748	563097	599843	710495	783209	814224
نسبة تعويضات العاملين المحلي من دخل عوامل الانتاج	39.26	32.37	42.59	39.84	31.11	33.44	34.43	30.96	32.35	32.37	34.33
فائض العمليات المحلي بالملايين	495993	633074	522586	569792	838522	962719	1072209	1337565	1485642	1636443	1557604
فائض العمليات بالملايين	495993	633074	522586	569792	838522	962719	1072209	1337565	1485642	1636443	1557604
نسبة فائض العمليات المحلي من دخل عوامل الانتاج	60.74	67.63	57.41	60.16	68.89	66.56	65.57	69.04	67.65	67.63	65.67
المجموع	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
ضرائب على الرواتب والأجور	7940	9286	8977	9360	4765	4757	6668	7895	7992	9919	11000
دخل عوامل الإنتـاج المحلي بدون العالم الخارجي بالملايين	816650	936072	910203	947066	1217240	1446467	1635306	1937408	2196137	2419652	2371828
الدخل القومي المحقق محلياً مع صافي ض.غ.م على فرض أنها توزع على جميع الفئات حسب إستهلاكهم بالشكل العام بأسعار السوق	816,650	936,072	910,203	947,066	1,217,240	1,446,467	1,635,306	1,937,408	2,196,137	2,419,652	2,371,828
صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي	8470	7041	5231	5538	6522	1200	-2569	-2484	2095	5541	2263
صافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي	-53,556	-50,193	-51,434	-49,302	-53,079	-68,383	-45,268	-31,935	-55,593	-57234	-60040
صافي الضرائب غير المباشرة (الضرائب - الإعانات)	-25,235	24,589	-36,025	-42,161	-27,158	-95,600	-137,024	-175,740	-299,737	26258	-323716
الدخل القومي بأسعار السوق	771,564	892,920	864,000	903,302	1,170,683	1,379,284	1,587,469	1,902,989	2,142,639	2,367,959	2314050
صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي	6,624	7,367	7,418	12,246	10,706	12,352	12,421	14,175	19,723	18453	21301
الدخل المتاح	778,188	900,287	871,418	915,548	1,181,389	1,391,636	1,599,890	1,917,164	2,162,362	2386412	2335351
إجمالي تعويضات العاملين محلي+العالم الخارجي	329127	310039	392848	382812	385240	484948	560528	597359	712590	788750	816487
إجمالي دخل الملكية وعائد التنظيم محلي+العالم الخارجي	442,437	582,881	471,152	520,490	785,443	894,336	1,026,941	1,305,630	1,430,049	1,579,209	1,497,563
نسبة مساهمة تعويضات العاملين محلي+العالم الخارجي من الدخل القومي	42.66	34.72	45.47	42.38	32.91	35.16	35.31	31.39	33.26	33.31	35.28
نسبة مساهمة دخل الملكية وعائد التنظيم محلي+العالم الخارجي من الدخل القومي	57.34	65.28	54.53	57.62	67.09	64.84	64.69	68.61	66.74	66.69	64.72

المرجع:

المجموعة الإحصائية للسنوات المدروسة.

مسح قوة العمل عن السنوات المدروسة.

متوسط الأجر وعدد وتوزع المشتغلين لعام ٢٠١٠ مأخوز من مسح قوة العمل للنصف الأول من عام ٢٠١٠

الجدول رقم ١٤ معدل البطالة العام

العام	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المشتغلون	4,500	4,468	4,730	4,822	4,469	4,235	4,693	4,860	4,946	4,848	4,999	5,112
قوة العمل	4,972	5,400	5,276	5,460	5,092	4,911	5,106	5,292	5,401	5,443	5,442	5,500
% معدل البطالة	9.5	9.5	10.3	11.7	12.1	12.3	8.1	8.2	8.4	10.9	8.1	7.0

.الجدول رقم ١٥ نسبة توزيع الدخل القومي (المحلي، مع العالم الخارجي) بين الأجور والأرباح على أساس العاملين بأجر												
السنة	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة تعويضات العاملين المحلي من دخل عوامل الانتاج	بدون العالم الخارجي	39.26	32.37	42.59	39.84	31.11	33.44	34.43	30.96	32.35	32.37	34.33
نسبة فائض العمليات المحلي من دخل عوامل الانتاج		60.74	67.63	57.41	60.16	68.89	66.56	65.57	69.04	67.65	67.63	65.67
نسبة مساهمة تعويضات العاملين محلي+العالم الخارجي من الدخل القومي	مع العالم الخارجي	42.66	34.72	45.47	42.38	32.91	35.16	35.31	31.39	33.26	33.31	35.28
نسبة مساهمة دخل الملكية وعائد التنظيم محلي+العالم الخارجي من الدخل القومي		57.34	65.28	54.53	57.62	67.09	64.84	64.69	68.61	66.74	66.69	64.72
الفرق بالنسبة للأجور		3.39	2.35	2.88	2.54	1.79	1.72	0.88	0.43	0.91	0.94	0.95
الفرق بالنسبة للأرباح		-3.39	-2.35	-2.88	-2.54	-1.79	-1.72	-0.88	-0.43	-0.91	-0.94	-0.95
نسبة التغيير في حصة الأجور		8.64	7.27	6.77	6.38	5.77	5.13	2.54	1.39	2.80	2.91	2.78

الجدول رقم ١٦ متوسط ونسبة الانفاق الشهري الكلي للأسرة حسب الشرائح السكانية العشرة - سورية ٢٠٠٤								
الشرائح العشر	مركز محافظة		باقي حضر		ريف		المجموع	
	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق
1	1784	0.63	1566	0.78	1374	1.49	1490	1.00
2	4492	2.33	4548	2.58	4437	3.88	4470	3.00
3	7494	4.18	7536	4.71	7393	6.00	7451	5.00
4	10453	5.74	10407	7.31	10422	8.24	10431	7.00
5	13379	7.31	13452	9.94	13419	10.45	13411	9.00
6	16411	9.52	16369	12.82	16382	11.89	16391	11.00
7	19368	11.62	19390	14.69	19364	13.82	19371	13.00
8	22395	14.42	22311	17.00	22322	14.85	22351	15.00
9	25364	19.00	25359	16.68	25273	14.97	25331	17.00
10	28370	25.25	28183	13.50	28246	14.41	28311	19.00
المجموع	16706	100.00	15224	100.00	13252	100.00	14901	100.00

بحث دخل ونفقات الأسرة ٢٠٠٣-٢٠٠٤

الجدول رقم ١٧ متوسط ونسبة الانفاق الشهري الكلي للأسرة حسب الشرائح السكانية العشر - سورية ٢٠٠٧								
الشرائح العشر	مركز محافظة		باقي حضر		ريف		المجموع	
	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق
1	9565	1.72	9088	3.19	8811	5.47	9005	3.47
2	13317	3.61	13193	5.41	13154	6.50	13209	5.11
3	15656	4.74	15674	6.64	15650	7.12	15657	6.04
4	17933	6.53	18009	7.57	17906	7.01	17938	6.92
5	20417	7.52	20335	8.95	20406	7.71	20395	7.87
6	23044	8.54	23032	9.57	23126	8.96	23073	8.91
7	26467	10.75	26456	11.16	26507	9.19	26479	10.22
8	30884	11.92	30843	12.71	30915	11.53	30887	11.92
9	38184	16.70	37830	15.21	37667	12.19	37942	14.64
10	62819	27.96	59152	19.59	69332	24.32	64525	24.90
المجموع	28317	100.00	24827	100.00	24267	100.00	25913	100.00

بحث دخل ونفقات الأسرة ٢٠٠٧

الجدول رقم ١٨ متوسط ونسبة الانفاق الشهري الكلي للأسرة حسب الشرائح السكانية العشر - سورية ٢٠٠٩

الشرائح العشر	حضر		ريف		المجموع	
	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق
1	12467	3.7	10057	3.7	11208	3.6
2	17140	5.1	14344	5.2	15725	5.1
3	20243	6.0	16925	6.2	18651	6.1
4	23087	6.9	19409	7.1	21406	6.9
5	25950	7.8	21993	8.0	24203	7.9
6	29207	8.7	24799	9.1	27232	8.8
7	33266	9.9	28047	10.3	30919	10.0
8	38836	11.6	32276	11.8	35981	11.7
9	47777	14.3	39255	14.4	44257	14.4
10	86864	25.9	66256	24.2	78680	25.5
المجموع	33483	100.0	27336	100.0	30826	100.0

بحث دخل ونفقات الأسرة ٢٠٠٩

الجدول ١٩: نسبة الانفاق الشهري الكلي للأسرة حسب الشرائح السكانية العشر لعام ٢٠٠٤ ومعامل جني لكل محافظة														
	النسبة من مجموع الانفاق													
العشيرات	مدينة دمشق	ريف دمشق	حمص	حماة	طرطوس	اللاذقية	ادلب	حلب	الرقة	دير الزور	الحسكة	السويداء	درعـا	القنيطرة
1	0.29	0.37	1.16	1.24	0.54	0.95	1.15	2.18	1.69	0.63	0.34	2.30	0.91	1.40
2	0.61	2.31	3.81	3.75	1.93	3.15	3.32	5.82	3.97	2.20	1.35	4.69	2.50	3.10
3	2.42	5.19	5.57	6.34	4.29	5.32	4.39	7.48	6.37	3.45	3.28	6.90	4.47	4.77
4	4.20	9.32	7.93	7.30	6.00	7.74	7.12	8.09	7.60	6.07	5.78	9.12	4.58	8.37
5	7.00	12.51	9.98	8.75	7.46	8.73	8.46	9.11	8.85	8.51	8.08	8.26	8.55	6.45
6	9.98	14.60	10.93	9.35	8.52	11.71	11.04	9.26	11.87	13.48	11.25	12.68	9.70	14.71
7	10.15	16.58	12.05	12.59	12.00	15.33	14.20	11.93	11.90	13.60	14.86	14.48	11.84	7.87
8	15.48	15.12	14.84	14.30	16.84	14.47	15.57	12.57	12.83	14.85	18.94	13.86	17.27	19.92
9	20.05	15.30	15.99	15.75	21.29	15.84	17.51	14.91	15.39	17.44	19.88	12.62	17.50	18.31
10	29.82	8.70	17.74	20.62	21.11	16.76	17.23	18.66	19.53	19.76	16.25	15.10	22.67	15.10
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
معامل جني	48.80	23.94	29.40	31.47	40.25	30.27	32.37	24.91	28.88	36.34	38.16	22.61	38.78	31.23

الجدول ٢٠: نسبة الانفاق الشهري الكلي للأسرة حسب الشرائح السكانية العشر لعام ٢٠٠٩ ومعامل جني لكل محافظة														
	النسبة من مجموع الانفاق													
العشيرات	مدينة دمشق	ريف دمشق	حمص	حماة	طرطوس	اللاذقية	ادلب	حلب	الرقة	دير الزور	الحسكة	السويداء	درعـا	القنيطرة
1	3.4	3.8	3.9	4.0	3.9	3.2	4.0	3.6	4.4	3.2	4.4	3.3	2.7	3.8
2	5.1	5.2	5.4	5.4	5.2	4.9	5.5	5.2	6.2	4.8	6.0	4.7	4.4	5.2
3	6.0	6.1	6.3	6.2	6.1	5.8	6.3	6.1	7.2	5.7	6.9	5.6	5.5	6.4
4	6.9	7.1	7.2	7.0	7.0	6.6	7.2	7.0	8.1	6.5	7.9	6.6	6.6	7.0
5	7.7	8.1	8.0	7.9	8.0	7.5	8.0	8.0	8.9	7.5	8.7	7.4	7.7	8.1
6	8.7	9.1	8.9	8.8	9.0	8.6	9.0	9.0	9.7	8.4	9.6	8.5	8.5	8.9
7	10.0	10.3	10.0	10.0	10.1	9.9	10.0	10.3	10.5	9.5	10.6	9.8	9.9	9.6
8	11.7	11.9	11.6	11.6	11.9	11.4	11.6	11.9	11.6	11.1	12.1	11.7	11.6	11.4
9	14.3	14.5	14.1	14.2	14.4	14.2	14.1	14.6	13.4	13.7	14.0	14.6	14.4	13.3
10	26.3	24.2	24.5	25.0	24.3	27.9	24.3	24.3	19.9	29.5	19.9	27.8	28.7	26.4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
معامل جني	30.83	28.53	28.31	28.65	28.83	32.64	27.88	29.20	22.09	33.69	22.95	33.10	34.52	29.27

الجدول رقم ٢١ معامل جني عالمياً

الترتيب	البلد	معامل جني	العام	الترتيب	البلد	معامل جني	العام
1	السويد	25	2000	42	الأردن	38.84	2003
2	النرويج	25.79	2000	43	مقدونيا	38.99	2003
3	البوسنة والهرسك	26.15	2001	44	ملاوي	39	2004
4	المجر	26.85	2002	45	موريتانيا	39.01	2000
5	فنلندا	26.88	2000	46	بوركينا فاسو	39.51	2003
6	أوكرانيا	28.06	2003	47	تونس	39.8	2000
7	المانيا	28.31	2000	48	روسيا	39.93	2002
8	كرواتيا	29	2001	49	مالي	40.1	2001
9	النمسا	29.15	2000	50	جورجيا	40.44	2003
10	بلغاريا	29.21	2003	51	الولايات المتحدة	40.81	2000
11	بيلاروس	29.72	2002	52	السنغال	41.25	2001
12	اثيوبيا	29.97	2000	53	كمبوديا	41.71	2004
13	صربيا والجبل الأسود	30.02	2003	54	تايلند	41.98	2002
14	باكستان	30.56	2002	55	نيكاراغوا	43.11	2001
15	لوكسمبورغ	30.76	2000	56	تركيا	43.64	2003
16	رومانيا	31.05	2003	57	نيجيريا	43.7	2003
17	البانيا	31.1	2004	58	الفلبين	44.53	2003
18	كندا	32.56	2000	59	الكاميرون	44.56	2001
19	طاجيكستان	32.64	2003	60	المكسيك	46.05	2004
20	بلجيكا	32.97	2000	61	الصين	46.9	2004
21	مولدوفا	33.22	2003	62	نيبال	47.17	2004
22	بنغلاديش	33.4	2000	63	مدغشقر	47.45	2001
23	سويسرا	33.68	2000	64	فنزويلا	48.2	2003
24	أرمينيا	33.77	2003	65	الأرجنتين	51.32	2004
25	كازاخستان	33.91	2003	66	الدومينيكان	51.64	2004
26	اليونان	34.27	2000	67	بيرو	52.02	2003
27	ايرلندا	34.28	2000	68	السلفادور	52.36	2002
28	أندونيسيا	34.31	2002	69	هندوراس	53.84	2003
29	فيتنام	34.4	2004	70	شيلي	54.92	2003
30	مصر	34.41	2000	71	غواتيمالا	55.13	2002
31	بولندا	34.47	2002	72	بنما	56.08	2003
32	تنزانيا	34.62	2000	73	البرازيل	56.99	2004
33	لاوس	34.65	2002	74	جنوب أفريقيا	57.78	2000
34	اسبانيا	34.66	2000	75	باراغواي	58.36	2003
35	استونيا	35.8	2003	76	كولومبيا	58.62	2003
36	ايطاليا	36.03	2000	77	هايتي	59.21	2001
37	أذربيجان	36.5	2001	78	بوليفيا	60.05	2002
38	أوزبكستان	36.77	2003	79	سري لانكا	40.17	2002
39	الهند	36.8	2004	80	سورية	37.37	2004
40	لاتفيا	37.67	2003	81	سورية	33.77	2007
41	غينيا	38.6	2003	82	سورية	33	1997
				83	سورية	33.29	2009

المصدر: منظمة التعاون والتنمية قاعدة البيانات (http://stats.oecd.org/)
أما بالنسبة لسورية فهي من حسابات الباحث.

الجدول رقم ٢٢ حصة العمل من الدخل عالمياً

	حصة العمل من الدخل حسب كل بلد وحسب السنوات									
	البلد	1995	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
1	اليابان	73	73.4	73.2	72.4	71.1	70.1	71.1	69.2	72.4
2	الولايات المتحدة	70	70	70.4	70.3	68.9	68	67.4	68.5	69.1
3	كندا كندا	73.3	69.6	71.4	70.4	69.3	68.4	68.3	68.2	67.9
4	المملكة المتحدة	70.8	72.4	70.4	69.4	69.4	69.3	69.9	68.2	67.3
5	ألمانيا	72	72.6	71.8	70.9	68	66.8	64.6	64.2	65
6	فرنسا	69.9	68.9	70.6	70.2	70.2	70.4	70	69.3	70.1
7	إيطاليا	56.3	55.2	56	56.3	56	57.3	58.3	58.4	60
8	السويد	70.4	76.5	78.7	76.6	76.3	75.4	72.3	72.9	75
9	روسيا	72	55.7	63.9	63.8	61.7	60.9	62	-	-
10	كوريا	60.5	58	57.9	59.1	58.6	60.6	61.2	61.1	60.6
11	سنغافورة	56	55	60.3	60	57.6	58.5	55.7	53.5	-
12	تايلاند	37.8	41.1	42.3	42.1	41.2	41.2	40.1	-	-
13	الفلبين	27	26.1	25.4	24.8	28.7	28.3	28.3	-	-
14	الهند	44.9	38.2	36.9	35.9	36.4	35.9	-	-	-
15	أستراليا	71.1	70.3	68.9	67.8	68.7	68.7	68.8	68.4	-
16	نيوزيلندا	63.6	62.1	61.6	61.8	63.2	65.6	67.5	66.9	-
	وسطي الحصة	61.7875	60.3188	61.2313	60.7375	60.33	60.3375	61.7	65.73	67.49
17	سورية		39.26	42.59	39.84	31.11	33.44	34.43	30.96	32.35

المصدر:

اليابان : مكتب رئاسة الوزراء (٢٠٠٩) "تقرير محدد من الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨" اليابان : مجلس الوزراء ولاية (٢٠٠٩("الحاسوبية الاقتصاد الوطني في ٢٠٠٨"

دول منظمة التعاون الاقتصادي باستثناء اليابان وروسيا : منظمة التعاون والتنمية قاعدة البيانات (http://stats.oecd.org/) والتنمية التعاون منظمة البلدان وروسيا، باستثناء اليابان، في ديسمبر ٢٠٠٩ : البيانات قاعدة والتنمية التعاون منظمة (http://stats.oecd . غزاله /) بتاريخ ديسمبر ٢٠٠٩

الأخرى : للأمم المتحدة (٢٠٠٨.١٢) إحصاءات الحسابات القومية وغيرها من ٢٠٠٧ : الأمم المتحدة (٢٠٠٨.١٢) ٢٠٠٧ القومية الحسابات إحصاءات حسابات الدولة القومية) معايير مختلفة ، على أساس حساب نفس العدد يحتاج إلى نضع في اعتبارنا دائما أنه لا يوجد. وبالنسبة لليابان ، منذ طبعة ٢٠٠١ من تقرير الحسابات القومية السنوية ، استنادا ٩٣SNA المعايير الدولية. الحسابات القومية في كل بلد (القومية الحسابات نظام) ومعايير مختلفة ، ومعايير الحساب نفسه من الأرقام ليس بالضرورة أن تكون على علم أنه قد لا ، أما اليابان ، منذ طبعة الحاسوبية وطنية سنوية ، ٢٠٠١ ، وتستند على المعايير الدولية ٩٣SNA.

ما يتعلق بسورية بنائً على الدراسة المقدمة في هذا البحث

الجدول رقم ٢٣ دور السياسة المالية في سورية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٥-٢٠٠٩										
البيان	الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة (الباب السادس)	نسبة تطور الإيرادات الضريبية	معدل التضخم (نسبة التغير في مؤشر أسعار المستهلك (%))	معدل النمو الحقيقي في الايرادات الضريبية	ضرائب على الرواتب والأجور	ضرائب على دخل الأرباح	الانفاق العام الجاري	الانفاق العام الاستثماري	إجمالي الانفاق العام	نسبة تمويل الإيرادات الضريبية للإنفاق العام
1995	68,925						87,871	67,846	155,717	44.26
1996	72,289	4.88					96,803	79,338	176,141	41.04
1997	98,478	36.23					116,501	90,441	206,942	47.59
1998	103,566	5.17	1.10-	6.27			115,791	94,296	210,087	49.30
1999	115,371	11.40	3.70-	15.10			121,962	89,086	211,048	54.67
2000	124,028	7.50	3.80-	11.30	7,940	35,972	151,297	94,896	246,193	50.38
2001	168,204	35.62	3.00	32.62	9,286	25,050	164,760	110,070	274,830	61.20
2002	168,239	0.02	0.97	0.95-	8,977	33,171	178,331	135,718	314,049	53.57
2003	180,411	7.23	5.10	2.14	9,360	29,366	200,780	152,872	353,652	51.01
2004	185,505	2.82	4.39	1.57-	4,765	54,308	248,497	156,648	405,145	45.79
2005	192,535	3.79	7.45	3.66-	4,757	54,533	277,044	154,358	431,402	44.63
2006	222,697	15.67	10.03	5.64	6,668	58,354	317,212	176,487	493,699	45.11
2007	248,561	11.61	4.50	7.11	7,895	66,317	325,697	194,834	520,531	47.75
2008	268,825	8.15	15.15	7.00-	7,992	80,647	375,327	173,067	548,394	49.02
2009	310,626	15.55	2.80	12.75	9,919	97,781	442,181	212,393	654,574	47.45

الايرادات الضريبية الكلية والانفاق من قطع الحساب للموازنة العامة للدولة، والضرائب على دخل الرواتب والاجور والارباح
.من احصاءات البنك المركزي مع تقدير بعض السنوات بنسبة تقديرات الموازنة كنا هو موضح بالجدول ١٢
معدل التضخم (نسبة التغير في مؤشر أسعار المستهلك (%)) من إحصاءات البنك المركزي.
باقي الجداول حسابات الباحث.

الجدول ٢٤ أثر عملية إعادة التوزيع للضرائب المباشرة وغير المباشرة									
السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
تعويضات العامليـن المحلي بالملايين	320657	302998	387617	377274	378718	483748	563097	599843	710495	783209
نسبة تعويضات العاملين المحلي من دخل عوامل الانتاج	39.26	32.37	42.59	39.84	31.11	33.44	34.43	30.96	32.35	32.37
فائض العمليـات المحلي بالملايين	495993	633074	522586	569792	838522	962719	1072209	1337565	1485642	1636443
نسبة فائض العمليات المحلي من دخل عوامل الانتاج	60.74	67.63	57.41	60.16	68.89	66.56	65.57	69.04	67.65	67.63
إجمالي الدخل	816650	936072	910203	947066	1217240	1446467	1635306	1937408	2196137	2419652
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
ضرائب على الرواتب والأجور	7940	9286	8977	9360	4765	4757	6668	7895	7992	9919
ضرائب على الدخل والأرباح	35972	25050	33171	29366	54308	54533	58354	66317	80647	97781
نسبة ض.ر من تعويض العاملين	2.42	2.97	2.26	2.42	1.24	0.97	1.17	1.30	1.11	1.25
نسبة ض.أ.ح من ت.فائض العمليات	7.37	4.02	6.46	5.24	6.51	5.69	5.48	4.99	5.46	6.01
حصة إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي من ض.غ.م بما فيها ض.منتجات نفطية	35451	42243	49534	52789	63031	62789	80904	87993	131274	152971
حصة إنفاق أسر أصحاب الأرباح السنوي من ض.غ.م بما فيها ض.منتجات نفطية	12535	21582	26664	26105	23301	38177	52672	59219	72935	77580
نسبة ض.غ.م من تعويض العاملين	10.79	13.53	12.49	13.65	16.44	12.85	14.20	14.48	18.27	19.29
نسبة ض.غ.م من ت.فائض العمليات	2.57	3.46	5.19	4.66	2.79	3.99	4.94	4.45	4.94	4.77
إجمالي اجور قبل ض. الرواتب والأجور	328597	312284	396594	386634	383483	488505	569765	607738	718486	793127
إجمالي أرباح قبل ض.الدخل على الأرباح	531965	658124	555757	599158	892830	1017252	1130563	1403882	1566290	1734224
مجموع إجمالي الدخول قبل ض.م	860562	970408	952351	985792	1276313	1505757	1700328	2011620	2284776	2527351
نسبة الأجور	38.18	32.18	41.64	39.22	30.05	32.44	33.51	30.21	31.45	31.38
نسبة الأرباح	61.82	67.82	58.36	60.78	69.95	67.56	66.49	69.79	68.55	68.62
التغير في نسبة الأجور بسبب ض.م	1.08	0.19	0.94	0.62	1.07	1.00	0.92	0.75	0.91	0.99
التغير في نسبة الأرباح بسبب ض.م	-1.08	-0.19	-0.94	-0.62	-1.07	-1.00	-0.92	-0.75	-0.91	-0.99
إجمالي اجور قبل ض.غ.م	356108	345241	437151	430063	441749	546537	644001	687836	841769	936180
إجمالي أرباح قبل ض.غ.م	508528	654656	549250	595897	861823	1000896	1124881	1396784	1558577	1714023
مجموع إجمالي الدخول قبل ض.غ.م	864636	999897	986401	1025960	1303572	1547433	1768882	2084620	2400346	2650203
نسبة الأجور	41.19	34.53	44.32	41.92	33.89	35.32	36.41	33.00	35.07	35.32
نسبة الأرباح	58.81	65.47	55.68	58.08	66.11	64.68	63.59	67.00	64.93	64.68
التغير في نسبة الأجور بسبب ض.غ.م	-1.92	-2.16	-1.73	-2.08	-2.77	-1.88	-1.97	-2.03	-2.72	-2.96
التغير في نسبة الأرباح بسبب ض.غ.م	1.92	2.16	1.73	2.08	2.77	1.88	1.97	2.03	2.72	2.96
إجمالي اجور قبل ض.غ.م وض.م	364048	354527	446128	439423	446514	551294	650669	695731	849761	946099
إجمالي أرباح قبل ض.غ.م و ض.م	544500	679706	582421	625263	916131	1055429	1183235	1463101	1639224	1811804
مجموع إجمالي الدخول قبل ض.غ.م وض.م	908548	1034233	1028549	1064686	1362645	1606723	1833904	2158832	2488985	2757903
نسبة الأجور	40.07	34.28	43.37	41.27	32.77	34.31	35.48	32.23	34.14	34.31
نسبة الأرباح	59.93	65.72	56.63	58.73	67.23	65.69	64.52	67.77	65.86	65.69
التغير في نسبة الأجور بسبب إجمالي الضرائب	-0.80	-1.91	-0.79	-1.44	-1.66	-0.87	-1.05	-1.27	-1.79	-1.94
التغير في نسبة الأرباح بسبب إجمالي الضرائب	0.80	1.91	0.79	1.44	1.66	0.87	1.05	1.27	1.79	1.94

المصدر: الجداول السابقة وحسابات الباحث

الجدول رقم ٢٥ حساب حصة أصحاب دخل الأجور وحصة أصحاب دخل الأرباح من الإنفاق ومن الضرائب غير المباشرة														
2000	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق	معدل الإعالة للعام	عدد السكان لكل شريحة	عدد السكان التراكمي	عدد المعتمدين على الأجر	عدد الأسر لكل شريحة	الإنفاق حسب الشريحة	تراكم اللإنفاق	إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي بالملايين	إنفاق أسر أصحاب الأرباح	كتلة الأجور	فجوة الأجور	نسبة فجوة الأجور من كتلة الأجور
1	1,490	1.00	3.65	1,632,000	1,632,000	14,004,226	446,800	665,732,000	665,732,000					
2	4,470	3.00	3.65	1,632,000	3,264,000	14,004,226	446,800	1,997,196,000	2,662,928,000					
3	7,451	5.00	3.65	1,632,000	4,896,000	14,004,226	446,800	3,328,883,400	5,991,811,400					
4	10,431	7.00	3.65	1,632,000	6,528,000	14,004,226	446,800	4,660,347,400	10,652,158,800					
5	13,411	9.00	3.65	1,632,000	8,160,000	14,004,226	446,800	5,991,811,400	16,643,970,200					
6	16,391	11.00	3.65	1,632,000	9,792,000	14,004,226	446,800	7,323,275,400	23,967,245,600					
7	19,371	13.00	3.65	1,632,000	11,424,000	14,004,226	446,800	8,654,739,400	32,621,985,000					
8	22,351	15.00	3.65	1,632,000	13,056,000	14,004,226	446,800	9,986,203,400	42,608,188,400					
حد الأجور	25,331	17.00	3.65	948,226	14,004,226	14,004,226	259,600	6,575,797,800	49,183,986,200	590,208		320657	269,551	84.06
9	25,331		3.65	683,774	14,688,000	14,004,226	187,200	4,741,869,600	53,925,855,800					
10	28,311	19.00	3.65	1,632,000	16,320,000	14,004,226	446,800	12,649,131,400	66,574,987,200		208,692			
المجموع	14900.50	100.00		16320000					798,900		798,900			
2001	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق	معدل الإعالة للعام	عدد السكان لكل شريحة	عدد السكان التراكمي	عدد المعتمدين على الأجر	عدد الأسر لكل شريحة	الإنفاق حسب الشريحة	تراكم اللإنفاق	إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي بالملايين	إنفاق أسر أصحاب الأرباح	كتلة الأجور	فجوة الأجور	نسبة فجوة الأجور من كتلة الأجور
1	1,490	1.00	3.53	1,672,000	1,672,000	13,590,921	473,000	704,770,000	704,770,000					
2	4,470	3.00	3.53	1,672,000	3,344,000	13,590,921	473,000	2,114,310,000	2,819,080,000					
3	7,451	5.00	3.53	1,672,000	5,016,000	13,590,921	473,000	3,524,086,500	6,343,166,500					
4	10,431	7.00	3.53	1,672,000	6,688,000	13,590,921	473,000	4,933,626,500	11,276,793,000					
5	13,411	9.00	3.53	1,672,000	8,360,000	13,590,921	473,000	6,343,166,500	17,619,959,500					
6	16,391	11.00	3.53	1,672,000	10,032,000	13,590,921	473,000	7,752,706,500	25,372,666,000					
7	19,371	13.00	3.53	1,672,000	11,704,000	13,590,921	473,000	9,162,246,500	34,534,912,500					
8	22,351	15.00	3.53	1,672,000	13,376,000	13,590,921	473,000	10,571,786,500	45,106,699,000					
حد الأجور	25,331	17.00	3.53	214,921	13,590,921	13,590,921	60,800	1,540,094,400	46,646,793,400	559,762		302998	256,764	84.74
9	25,331		3.53	1,457,079	15,048,000	13,590,921	412,200	10,441,232,100	57,088,025,500					
10	28,311	19.00	3.53	1,672,000	16,720,000	13,590,921	473,000	13,390,866,500	70,478,892,000		285,985			
المجموع	14900.50	100.00		16,720,000					845,747		845,747			

2002	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق	معدل الإعالة للعام	عدد السكان لكل شريحة	عدد السكان التراكمي	عدد المعتمدين على الأجر	عدد الأسر لكل شريحة	الإنفاق حسب الشريحة	تراكم اللإنفاق	إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي بالملايين	إنفاق أسر أصحاب الأرباح	كتلة الأجور	فجوة الأجور	نسبة فجوة الأجور من كتلة الأجور
1	1,490	1.00	3.55	1,713,000	1,713,000	13,805,483	482,176	718,441,942	718,441,942					
2	4,470	3.00	3.55	1,713,000	3,426,000	13,805,483	482,176	2,155,325,826	2,873,767,768					
3	7,451	5.00	3.55	1,713,000	5,139,000	13,805,483	482,176	3,592,450,798	6,466,218,566					
4	10,431	7.00	3.55	1,713,000	6,852,000	13,805,483	482,176	5,029,334,682	11,495,553,248					
5	13,411	9.00	3.55	1,713,000	8,565,000	13,805,483	482,176	6,466,218,566	17,961,771,814					
6	16,391	11.00	3.55	1,713,000	10,278,000	13,805,483	482,176	7,903,102,450	25,864,874,264					
7	19,371	13.00	3.55	1,713,000	11,991,000	13,805,483	482,176	9,339,986,334	35,204,860,598					
8	22,351	15.00	3.55	1,713,000	13,704,000	13,805,483	482,176	10,776,870,218	45,981,730,815					
حد الأجور	25,331	17.00	3.55	101,483	13,805,483	13,805,483	28,565	723,575,865	46,705,306,680	560,464		387617	172,847	44.59
9	25,331		3.55	1,611,517	15,417,000	13,805,483	453,610	11,490,178,237	58,195,484,917					
10	28,311	19.00	3.55	1,713,000	17,130,000	13,805,483	482,176	13,650,637,986	71,846,122,903		301,690			
المجموع	14900.50	100.00		17,130,000					862,153		862,153			

2003	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق	معدل الإعالة للعام	عدد السكان لكل شريحة	عدد السكان التراكمي	عدد المعتمدين على الأجر	عدد الأسر لكل شريحة	الإنفاق حسب الشريحة	تراكم اللإنفاق	إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي بالملايين	إنفاق أسر أصحاب الأرباح	كتلة الأجور	فجوة الأجور	نسبة فجوة الأجور من كتلة الأجور
1	1,490	1.00	3.93	1,755,000	1,755,000	14,340,514	446,857	665,817,377	665,817,377					
2	4,470	3.00	3.93	1,755,000	3,510,000	14,340,514	446,857	1,997,452,131	2,663,269,508					
3	7,451	5.00	3.93	1,755,000	5,265,000	14,340,514	446,857	3,329,310,314	5,992,579,822					
4	10,431	7.00	3.93	1,755,000	7,020,000	14,340,514	446,857	4,660,945,068	10,653,524,889					
5	13,411	9.00	3.93	1,755,000	8,775,000	14,340,514	446,857	5,992,579,822	16,646,104,711					
6	16,391	11.00	3.93	1,755,000	10,530,000	14,340,514	446,857	7,324,214,576	23,970,319,287					
7	19,371	13.00	3.93	1,755,000	12,285,000	14,340,514	446,857	8,655,849,330	32,626,168,616					
8	22,351	15.00	3.93	1,755,000	14,040,000	14,340,514	446,857	9,987,484,084	42,613,652,700					
حد الأجور	25,331	17.00	3.93	300,514	14,340,514	14,340,514	76,517	1,938,208,802	44,551,861,502	534,622		377274	157,348	41.71
9	25,331		3.93	1,454,486	15,795,000	14,340,514	370,341	9,380,910,035	53,932,771,538					
10	28,311	19.00	3.93	1,755,000	17,550,000	14,340,514	446,857	12,650,753,592	66,583,525,129		264,380			
المجموع	14900.50	100.00		17,550,000					799,002		799,002			

2004	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق	معدل الإعالة للعام	عدد السكان لكل شريحة	عدد السكان التراكمي	عدد المعتمدين على الأجر	عدد الأسر لكل شريحة	الإنفاق حسب الشريحة	تراكم اللإنفاق	إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي بالملايين	إنفاق أسر أصحاب الأرباح	كتلة الأجور	فجوة الأجور	نسبة فجوة الأجور من كتلة الأجور
1	1,490	1.00	4.23	1,792,100	1,792,100	15,286,613	423,450	630,940,500	630,940,500					
2	4,470	3.00	4.23	1,792,100	3,584,200	15,286,613	423,450	1,892,821,500	2,523,762,000					
3	7,451	5.00	4.23	1,792,100	5,376,300	15,286,613	423,450	3,154,914,225	5,678,676,225					
4	10,431	7.00	4.23	1,792,100	7,168,400	15,286,613	423,450	4,416,795,225	10,095,471,450					
5	13,411	9.00	4.23	1,792,100	8,960,500	15,286,613	423,450	5,678,676,225	15,774,147,675					
6	16,391	11.00	4.23	1,792,100	10,752,600	15,286,613	423,450	6,940,557,225	22,714,704,900					
7	19,371	13.00	4.23	1,792,100	12,544,700	15,286,613	423,450	8,202,438,225	30,917,143,125					
8	22,351	15.00	4.23	1,792,100	14,336,800	15,286,613	423,450	9,464,319,225	40,381,462,350					
حد الأجور	25,331	17.00	4.23	949,813	15,286,613	15,286,613	224,429	5,684,886,119	46,066,348,469	552,796		378718	174,079	45.97
9	25,331		4.23	842,287	16,128,900	15,286,613	199,022	5,041,314,106	51,107,662,575					
10	28,311	19.00	4.23	1,792,100	17,921,000	15,286,613	423,450	11,988,081,225	63,095,743,800		204,353			
المجموع	14900.50	100.00		17,921,000					757,149		757,149			

2005	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق	معدل الإعالة للعام	عدد السكان لكل شريحة	عدد السكان التراكمي	عدد المعتمدين على الأجر	عدد الأسر لكل شريحة	الإنفاق حسب الشريحة	تراكم اللإنفاق	إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي بالملايين	إنفاق أسر أصحاب الأرباح	كتلة الأجور	فجوة الأجور	نسبة فجوة الأجور من كتلة الأجور
1	9,005	3.47	3.89	1,826,900	1,826,900	14,831,486	469,349	4,226,519,508	4,226,519,508					
2	13,209	5.11	3.89	1,826,900	3,653,800	14,831,486	469,349	6,199,828,658	10,426,348,166					
3	15,657	6.04	3.89	1,826,900	5,480,700	14,831,486	469,349	7,348,523,766	17,774,871,932					
4	17,938	6.92	3.89	1,826,900	7,307,600	14,831,486	469,349	8,419,335,036	26,194,206,968					
5	20,395	7.87	3.89	1,826,900	9,134,500	14,831,486	469,349	9,572,160,419	35,766,367,387					
6	23,073	8.91	3.89	1,826,900	10,961,400	14,831,486	469,349	10,829,509,913	46,595,877,300					
7	26,479	10.22	3.89	1,826,900	12,788,300	14,831,486	469,349	12,427,851,134	59,023,728,434					
8	30,887	11.92	3.89	1,826,900	14,615,200	14,831,486	469,349	14,496,827,772	73,520,556,206					
حد الأجور	37,942	14.64	3.89	216,286	14,831,486	14,831,486	55,566	2,108,317,765	75,628,873,972	907,546		483748	423,798	87.61
9	37,942		3.89	1,610,614	16,442,100	14,831,486	413,783	15,699,948,377	91,328,822,348					
10	64,525	24.90	3.89	1,826,900	18,269,000	14,831,486	469,349	30,284,760,648	121,613,582,996		551,817			
المجموع	25912.50	100.00		18269000	0				1,459,363		1,459,363			

2006	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق	معدل الإعالة للعام	عدد السكان لكل شريحة	عدد السكان التراكمي	عدد المعتمدين على الأجر	عدد الأسر لكل شريحة	الإنفاق حسب الشريحة	تراكم اللإنفاق	إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي بالملايين	إنفاق أسر أصحاب الأرباح	كتلة الأجور	فجوة الأجور	نسبة فجوة الأجور من كتلة الأجور
1	9,005	3.47	3.85	1,871,700	1,871,700	14,988,150	485,995	4,376,412,334	4,376,412,334					
2	13,209	5.11	3.85	1,871,700	3,743,400	14,988,150	485,995	6,419,704,571	10,796,116,905					
3	15,657	6.04	3.85	1,871,700	5,615,100	14,988,150	485,995	7,609,137,964	18,405,254,869					
4	17,938	6.92	3.85	1,871,700	7,486,800	14,988,150	485,995	8,717,925,381	27,123,180,250					
5	20,395	7.87	3.85	1,871,700	9,358,500	14,988,150	485,995	9,911,635,528	37,034,815,778					
6	23,073	8.91	3.85	1,871,700	11,230,200	14,988,150	485,995	11,213,576,718	48,248,392,497					
7	26,479	10.22	3.85	1,871,700	13,101,900	14,988,150	485,995	12,868,602,850	61,116,995,346					
8	30,887	11.92	3.85	1,871,700	14,973,600	14,988,150	485,995	15,010,955,407	76,127,950,754					
حد الأجور	37,942	14.64	3.85	14,550	14,988,150	14,988,150	3,778	143,346,576	76,271,297,330	915,256		563097	352,159	62.54
9	37,942		3.85	1,857,150	16,845,300	14,988,150	482,217	18,296,486,823	94,567,784,153					
10	64,525	24.90	3.85	1,871,700	18,717,000	14,988,150	485,995	31,358,804,750	125,926,588,903		595,863			
المجموع	25912.50	100.00		18,717,000	-				1,511,119		1,511,119			

2007	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق	معدل الإعالة للعام	عدد السكان لكل شريحة	عدد السكان التراكمي	عدد المعتمدين على الأجر	عدد الأسر لكل شريحة	الإنفاق حسب الشريحة	تراكم اللإنفاق	إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي بالملايين	إنفاق أسر أصحاب الأرباح	كتلة الأجور	فجوة الأجور	نسبة فجوة الأجور من كتلة الأجور
1	9,005	3.47	3.88	1,917,200	1,917,200	15,328,955	494,598	4,453,881,964	4,453,881,964					
2	13,209	5.11	3.88	1,917,200	3,834,400	15,328,955	494,598	6,533,343,804	10,987,225,769					
3	15,657	6.04	3.88	1,917,200	5,751,600	15,328,955	494,598	7,743,832,107	18,731,057,876					
4	17,938	6.92	3.88	1,917,200	7,668,800	15,328,955	494,598	8,872,246,868	27,603,304,744					
5	20,395	7.87	3.88	1,917,200	9,586,000	15,328,955	494,598	10,087,087,631	37,690,392,374					
6	23,073	8.91	3.88	1,917,200	11,503,200	15,328,955	494,598	11,412,075,301	49,102,467,676					
7	26,479	10.22	3.88	1,917,200	13,420,400	15,328,955	494,598	13,096,398,093	62,198,865,768					
حد الأجور	26,479	11.92	3.88	1,908,555	15,328,955	15,328,955	492,368	13,037,344,872	75,305,094,984	903,661		599843.392	303817.7478	50.64951151
8	30,887		3.88	8,645	15,337,600	15,328,955	2,230	68,884,344	62,267,750,112					
9	37,942		3.88	1,917,200	17,254,800	15,328,955	494,598	18,766,248,502	94,071,343,486					
10	64,525	24.90	3.88	1,917,200	19,172,000	15,328,955	494,598	31,913,906,701	125,985,250,187		608,162			
المجموع	25912.50	100.00		19,172,000	-				1,511,823		1,511,823			

2008	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق	معدل الإعالة للعام	عدد السكان لكل شريحة	عدد السكان التراكمي	عدد المعتمدين على الأجر	عدد الأسر لكل شريحة	الإنفاق حسب الشريحة	تراكم اللإنفاق	إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي بالملايين	إنفاق أسر أصحاب الأرباح	كتلة الأجور	فجوة الأجور	نسبة فجوة الأجور من كتلة الأجور
1	9,005	3.47	4.05	1,964,400	1,964,400	16,229,012	484,790	4,365,561,236	4,365,561,236					
2	13,209	5.11	4.05	1,964,400	3,928,800	16,229,012	484,790	6,403,787,232	10,769,348,468					
3	15,657	6.04	4.05	1,964,400	5,893,200	16,229,012	484,790	7,590,271,484	18,359,619,953					
4	17,938	6.92	4.05	1,964,400	7,857,600	16,229,012	484,790	8,696,309,717	27,055,929,670					
5	20,395	7.87	4.05	1,964,400	9,822,000	16,229,012	484,790	9,887,060,120	36,942,989,790					
6	23,073	8.91	4.05	1,964,400	11,786,400	16,229,012	484,790	11,185,773,211	48,128,763,001					
7	26,479	10.22	4.05	1,964,400	13,750,800	16,229,012	484,790	12,836,695,787	60,965,458,788					
8	30,887	11.92	4.05	1,964,400	15,715,200	16,229,012	484,790	14,973,736,488	75,939,195,276					
حد الأجور	37,942	14.64	4.05	513,812	16,229,012	16,229,012	126,803	4,811,201,310	80,750,396,586	969,005		710495	258,510	36.38
9	37,942		4.05	1,450,588	17,679,600	16,229,012	357,987	13,582,911,437	94,333,308,023					
10	64,525	24.90	4.05	1,964,400	19,644,000	16,229,012	484,790	31,281,052,149	125,614,360,172		538,368			
المجموع	25912.50	100.00		19644000	0				1,507,372		1,507,372			

حسابات عام ٢٠٠٩ بالاعتماد على بحث دخل ونفقات الاسرة ٢٠٠٧

2009	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق	معدل الإعالة للعام	عدد السكان لكل شريحة	عدد السكان التراكمي	عدد المعتمدين على الأجر	عدد الأسر لكل شريحة	الإنفاق حسب الشريحة	تراكم اللإنفاق	إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي بالملايين	إنفاق أسر أصحاب الأرباح	كتلة الأجور	فجوة الأجور	نسبة فجوة الأجور من كتلة الأجور
1	9,005	3.47	4.03	2,012,500	2,012,500	16,910,316	499,923	4,501,836,610	4,501,836,610					
2	13,209	5.11	4.03	2,012,500	4,025,000	16,910,316	499,923	6,603,687,875	11,105,524,486					
3	15,657	6.04	4.03	2,012,500	6,037,500	16,910,316	499,923	7,827,209,424	18,932,733,910					
4	17,938	6.92	4.03	2,012,500	8,050,000	16,910,316	499,923	8,967,773,750	27,900,507,660					
5	20,395	7.87	4.03	2,012,500	10,062,500	16,910,316	499,923	10,195,694,621	38,096,202,281					
6	23,073	8.91	4.03	2,012,500	12,075,000	16,910,316	499,923	11,534,948,344	49,631,150,626					
7	26,479	10.22	4.03	2,012,500	14,087,500	16,910,316	499,923	13,237,406,125	62,868,556,751					
8	30,887	11.92	4.03	2,012,500	16,100,000	16,910,316	499,923	15,441,156,696	78,309,713,447					
حد الأجور	37,942	14.64	4.03	810,316	16,910,316	16,910,316	201,290	7,637,428,172	85,947,141,619	1,031,366		783209	248,157	31.68
	37,942		4.03	1,202,184	18,112,500	16,910,316	298,633	11,330,875,259	97,278,016,878					
10	64,525	24.90	4.03	2,012,500	20,125,000	16,910,316	499,923	32,257,521,577	129,535,538,455		523,061			
المجموع	25912.50	100.00		20,125,000	-				1,554,426		1,554,426			

حسابات عام ٢٠٠٩ بالاعتماد على بحث دخل ونفقات الاسرة ٢٠٠٩														
*2009	الوسطي	النسبة من مجموع الانفاق	معدل الإعالة للعام	عدد السكان لكل شريحة	عدد السكان التراكمي	عدد المعتمدين على الأجر	عدد الأسر لكل شريحة	الإنفاق حسب الشريحة	تراكم اللإنفاق	إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي بالملايين	إنفاق أسر أصحاب الأرباح	كتلة الأجور	فجوة الأجور	نسبة فجوة الأجور من كتلة الأجور
1	11208	3.6	4.03	2,012,500	2012500	16910316.23	499,923	5,603,136,984	5,603,136,984					
2	15725	5.1	4.03	2,012,500	4025000	16910316.23	499,923	7,861,289,175	13,464,426,159					
3	18651	6.1	4.03	2,012,500	6037500	16910316.23	499,923	9,324,063,873	22,788,490,032					
4	21406	6.9	4.03	2,012,500	8050000	16910316.23	499,923	10,701,351,738	33,489,841,770					
5	24203	7.9	4.03	2,012,500	10062500	16910316.23	499,923	12,099,636,369	45,589,478,139					
6	27232	8.8	4.03	2,012,500	12075000	16910316.23	499,923	13,613,903,136	59,203,381,275					
7	30919	10.0	4.03	2,012,500	14087500	16910316.23	499,923	15,457,119,237	74,660,500,512					
8	35981	11.7	4.03	2,012,500	16100000	16910316.23	499,923	17,987,729,463	92,648,229,975					
حد الأجور	44257	14.40	4.03	810,316	16910316	16910316.23	201,290	8,908,482,679	101,556,712,654	1,218,681		783209	435,472	55.60
	44257		4.03	1,202,184	18112500	16910316.23	298,633	13,216,609,532	114,773,322,186					
10	78680	25.50	4.03	2,012,500	20125000	16910316.23	499,923	39,333,941,640	154,107,263,826		630,607			
المجموع	25912.50	100.00			20125000	0			1,849,287		1,849,287			

الجدول رقم ٢٥/١

	إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي بالملايين	إنفاق أسر أصحاب الأرباح	مجموع الإنفاق العام حسب مسح دخل ونفقات الأسرة ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ و٢٠٠٩	نسبة إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي	نسبة إنفاق أسر أصحاب الأرباح السنوي	كتلة الأجور	فجوة الأجور	نسبة فجوة الأجور من كتلة الأجور	ض.غ.م بدون ض.منتجات نفطية	ض.غ.م مع ض.منتجات نفطية	ضريبة منتجات نفطية
2000	590,208	208,692	798,900	74	26.12	320,657	269,551	84.1	44,889	47,986	3097
2001	559,762	285,985	845,747	66	33.81	302,998	256,764	84.7	57,724	63,825	6101
2002	560,464	301,690	862,153	65	34.99	387,617	172,847	44.6	73,860	76,198	2338
2003	534,622	264,380	799,002	67	33.09	377,274	157,348	41.7	78,894	78,894	0
2004	552,796	204,353	757,149	73	26.99	378,718	174,079	46.0	86,332	86,332	0
2005	907,546	551,817	1,459,363	62	37.81	483,748	423,798	87.6	100,966	100,966	0
2006	915,256	595,863	1,511,119	61	39.43	563,097	352,159	62.5	131,310	133,576	2266
2007	903,661	608,162	1,511,823	60	40.23	599,843	303,818	50.6	147,212	147,212	0
2008	969,005	538,368	1,507,372	64	35.72	710,495	258,510	36.4	169,409	204,209	34800
2009	1,031,366	630,607	1,661,972	62	37.94	783,209	248,157	31.7	195,751	230,551	34800
2009*	1,218,681	630,607	1,849,287	66	34.10	783,209	435,472	55.6	195,751	230,551	34800

الجدول رقم ٢٥/٢

	نسبة إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي	نسبة إنفاق أسر أصحاب الأرباح	ض.غ.م مع ض.منتجات نفطية	حصة إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي من ض.غ.م بما فيها ض.منتجات نفطية	حصة إنفاق أسر أصحاب الأرباح السنوي من ض.غ.م بما فيها ض.منتجات نفطية	عدد السكان المعتمدون على الأجور	نسبة السكان المعتمدون على الأجور	عدد السكان المعتمدون على الأرباح	نسبة السكان المعتمدون على الأرباح	عدد السكان
2000	73.88	26.12	47,986	35,451	12,535	14,004,226	85.81	2,315,774	14.19	16,320,000
2001	66.19	33.81	63,825	42,243	21,582	13,590,921	81.29	3,129,079	18.71	16,720,000
2002	65.01	34.99	76,198	49,534	26,664	13,805,483	80.59	3,324,517	19.41	17,130,000
2003	66.91	33.09	78,894	52,789	26,105	14,340,514	81.71	3,209,486	18.29	17,550,000
2004	73.01	26.99	86,332	63,031	23,301	15,286,613	85.30	2,634,387	14.70	17,921,000
2005	62.19	37.81	100,966	62,789	38,177	14,831,486	81.18	3,437,514	18.82	18,269,000
2006	60.57	39.43	133,576	80,904	52,672	14,988,150	80.08	3,728,850	19.92	18,717,000
2007	59.77	40.23	147,212	87,993	59,219	15,328,955	79.95	3,843,045	20.05	19,172,000
2008	64.28	35.72	204,209	131,274	72,935	16,229,012	82.62	3,414,988	17.38	19,644,000
2009	65.90	37.94	230,551	151,933	87,479	16,910,316	84.03	3,214,684	15.97	20,125,000
*2009	65.90	34.10	230,551	151,933	78,618	16,910,316	84.03	3,214,684	15.97	20,125,000

*تمت الحسابات على أساس بحث دخل ونفقات الأسرة لعام ٢٠٠٩

الجدول رقم ٢٦ الإيرادات الضريبية الفعلية حسب نوع الضريبة والتصنيف

مليار ليرة سورية

السنة	ضريبة الدخل المقطوع	الضريبة على الاستهلاك	الرسوم الجمركية	ضريبة الدخل قطاع خاص	ضريبة الدخل قطاع عام	ضريبة الرواتب والأجور قطاع خاص	ضريبة الرواتب والأجور قطاع عام وحكومي
2002				12.50	90.71	1.62	7.42
2003	3.7	2.9	27.6	11.52	97.77	1.96	8.11
2004	3.75	4.2	21.2	14.93	98.86	1.68	3.24
2005	4.23	6	21.1	15.96	79.19	1.78	3.10
2006	4.08	22.1	23.5	31.63	70.74	2.15	4.70
2007	4.35	35.9		37.70	84.08	2.11	5.12

المصدر: رجال، عبد الحليم، مرجع سابق ص ١٣٥،١٣٠،١٢٥عن قطع حسابات الموازنة العامة للدولة للأعوام المذكورة.

الجدول رقم ٢٧ : دور الإنفاق العام للموازنة العامة للدولة									
(بملايين الليرات السورية)									
نهاية الفترة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النفقات	246194	274831	314050	353651	405145	431402	493700	520531	548394
نفقات جارية	151299	164761	178332	200780	248498	277044	317213	325697	375327
رواتب و أجور	83560	90476	100636	118171	144122	157039	206966	223173	234708
سلع و خدمات	17420	19118	17636	19035	19347	21535	22546	24321	27507
فوائد مدفوعة	21146	23284	13700	16879	21250	29000	29500	30000	25500
إعانات وتحويلات	29173	31883	26360	25115	38779	44540	51155	41639	77492
نفقات استثمارية	94895	110070	135718	152871	156647	154358	176487	194834	173067
النشاطات الاجتماعية	24962	30902	56367	54931	53663	60323	64659	68781	65890
الزراعة	14887	15336	18256	16891	17944	15533	17863	22485	16118
الصناعات الاستخراجية	6339	6383	7165	3929	8487	8122	11612	16694	15549
الصناعات التحويلية	5652	6949	5823	9340	7781	8394	9371	7715	5865
المرافق العامة	19993	20246	23716	27524	36388	34605	39925	39267	36285
الإنشاء	376	274	490	470	386	409	877	714	808
التجارة	1736	1540	1632	1803	2434	1787	3889	2646	2549
النقل والمواصلات	19361	23416	20203	19258	26027	21257	24829	31173	25209
التمويل والمصارف	589	1024	1356	1527	1944	2428	3287	4359	3794
القطاعات الأخرى	1000	4000	710	17198	1593	1500	175	1000	1000
منح خارجية	37	0	0	0	0	0	0	259	0
الميزان الكلي (لا يتضمن صندوق تثبيت الأسعار)	-583	30455	7608	-11132	-37680	-50182	-51789	-55137	-47370
ميزان عمليات صندوق تثبيت الأسعار	-18591	-13361	-20000	-21580	-25000	-24930	-7046	-6564	-10120
الميزان الكلي (يتضمن صندوق تثبيت الأسعار)	-19174	17094	-12392	-32712	-62680	-75112	-58835	-61701	-57490
التمويل	19174	-17094	12392	32712	62680	75112	58835	61701	57490
الخارجي	13800	11800	11336	10047	11572	14769	14159	14119	13195
المحلي	5374	-28894	1057	22665	51108	60343	44675	47582	44294
إجمالي الأجور والاعانات والتحويلات والنشاطات الاجتماعية	119072	128742	134161	147215	191388	209701	269733	281506	327749
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الجارية	904622	974008	1016519	1074163	1266891	1506440	1704974	2017825	2291529
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالاسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠	904622	950245	1006431	1017619	1085991	1151462	1211339	1288001	1341516
نسبة الإنفاق العام من GDP	27.22	28.22	30.89	32.92	31.98	28.64	28.96	25.80	23.93

نسبة الإنفاق العام الجاري من GDP	16.73	16.92	17.54	18.69	19.61	18.39	18.61	16.14	16.38
نسبة الإنفاق العام الاستثماري من GDP	10.49	11.30	13.35	14.23	12.36	10.25	10.35	9.66	7.55
نسبة الإنفاق على النشاطات الاجتماعية من GDP	2.76	3.17	5.55	5.11	4.24	4.00	3.79	3.41	2.88
نسبة الأجور والاعانات والتحويلات والنشاطات الاجتماعية من GDP	13.16	13.22	13.20	13.71	15.11	13.92	15.82	13.95	14.30
نسبة الإعانات وتحويلات من GDP	3.22	3.27	2.59	2.34	3.06	2.96	3.00	2.06	3.38
نسبة الأجور والرواتب من GDP	9.24	9.29	9.90	11.00	11.38	10.42	12.14	11.06	10.24
نسبة تعويضات العاملين المحلي من دخل عوامل الانتاج	39.26	32.37	42.59	39.84	31.11	33.44	34.43	30.96	32.35
								معامل الارتباط	معامل التحديد
معامل الرتباط كامل الفترة بين حصة العاملين و نسبة الأجور والاعانات والتحويلات والنشاطات الاجتماعية من GDP								-0.48	0.23
معامل الرتباط قبل ٢٠٠٤ بين حصة العاملين و نسبة الأجور والاعانات والتحويلات والنشاطات الاجتماعية من GDP								0.16	0.02
معامل الرتباط بعد ٢٠٠٤ بين حصة العاملين و نسبة الأجور والاعانات والتحويلات والنشاطات الاجتماعية من GDP								0.42	0.18
معامل الرتباط قبل ٢٠٠٤ بين حصة العاملين و نسبة االانفاق العام من GDP								0.48	0.24
معامل الرتباط بعد ٢٠٠٤ بين حصة العاملين و نسبة االانفاق العام من GDP								0.05	0.00
معامل الرتباط بين حصة العاملين و نسبة االانفاق العام من GDP								0.44	0.19
معامل الرتباط بين حصة العاملين و نسبة االانفاق الجاري العام من GDP								0.06	0.00
معامل الرتباط بين حصة العاملين و نسبة االانفاق الإستثماري العام من GDP								0.59	0.35

المصدر : مصرف سورية المركزي عن وزارة المالية

النسب حسابات الباحث

الجدول رقم ٢٨ العلاقة بين حصة العاملين والسياسة النقدية

السنة	نسبة تعويضات العاملين المحلي من دخل عوامل الانتاج	معدل التضخم (نسبة التغير في مؤشر أسعار المستهلك (%))	أسعار الفائدة ودائع التوفير	سعر صرف الليرة السورية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة
2000	39.26	-3.80	8.00	
2001	32.37	3.00	8.00	
2002	42.59	0.97	8.00	70.10
2003	39.84	5.10	7.00	76.50
2004	31.11	4.39	5.00	80.83
2005	33.44	7.45	5.00	78.40
2006	34.43	10.03	5.00	76.87
2007	30.96	4.50	4.81	76.01
2008	32.35	15.15	4.83	71.39
2009	32.37	2.80	4.67	71.64
الإرتباط		-0.45	0.72	-0.39
معامل التحديد		0.20	0.52	0.15

المصدر: معدل التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف من مصرف سورية المركزي
باقي الأرقام حسابات الباحث

الجدول رقم ٢٩ فجوة الأجور

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2009*
									بملايين الليرات		
إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي بالملايين	590208	559762	560464	534622	552796	907546	915256	903661	969005	1031366	1218681
إنفاق أسر أصحاب الأرباح	208692	285985	301690	264380	204353	551817	595863	608162	538368	523061	630607
مجموع الإنفاق العام حسب مسح دخل ونفقات الأسرة ٢٠٠٤و٢٠٠٧	798900	845747	862153	799002	757149	1459363	1511119	1511823	1507372	1554426	1849287
نسبة إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي	73.88	66.19	65.01	66.91	73.01	62.19	60.57	59.77	64.28	66.35	65.90
نسبة السكان المعتمدون على الأجور	85.81	81.29	80.59	81.71	85.30	81.18	80.08	79.95	82.62	84.03	84.03
نسبة تعويضات العاملين المحلي من دخل عوامل الانتاج	39.26	32.37	42.59	39.84	31.11	33.44	34.43	30.96	32.35	32.37	32.37
نسبة إنفاق أسر أصحاب الأرباح السنوي	26.12	33.81	34.99	33.09	26.99	37.81	39.43	40.23	35.72	33.65	34.10
كتلة الأجور	320657	302998	387617	377274	378718	483748	563097	599843	710495	783209	783209
متوسط الأجر الشهري ل.س	5209	4836	6026	6316	6518	7638	8695	9017	10740	11096	11096
فجوة الأجور	269551	256764	172847	157348	174079	423798	352159	303818	258510	248157	435472
نسبة فجوة الأجور من كتلة الأجور %	84.06	84.74	44.59	41.71	45.97	87.61	62.54	50.65	36.38	31.68	55.60
متوسط الأجور لتغطية إنفاق أصحاب الأجور	9,588	8,934	8,714	8,951	9,514	14,330	14,133	13,584	14,647	14,612	17,265
نسبة عجز متوسط الأجور	84.06	84.74	44.59	41.71	45.97	87.61	62.54	50.65	36.38	31.68	55.60
صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي	8470	7041	5231	5538	6522	1200	-2569	-2484	2095	5541	5541
نسبة صافي التحولات من العالم الخرجي من كتة الأجور	2.64	2.32	1.35	1.47	1.72	0.25	0.46-	0.41-	0.29	0.71	0.71

*تمت الحسابات على أساس بحث دخل ونفقات الأسرة لعام ٢٠٠٩

الجدول رقم (٣٠) : العلاقة بين النمو والتوزيع

(بملايين الليرات السورية)

نهاية الفترة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الجارية	904622	974008	1016519	1074163	1266891	1506440	1704974	2017825	2445060	2519151
حصة الفرد	55430	57065.61	61143	62707	70693	82459	91092	105249	125175	124469
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالاسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠	904622	950245	1006431	1018708	1089027	1156714	1215082	1284035	1341516	1422178
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي		5.04	5.91	1.22	6.90	6.22	5.05	5.67	4.48	6.01
نسبة تعويضات العاملين المحلي من دخل عوامل الانتاج	39.26	32.37	42.59	39.84	31.11	33.44	34.43	30.96	32.35	32.37
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الانتاج بالاسعار الثابتة لعام	879387	924631	970764	977845	1097519	1174773	1362252	1490007	1510389	1461157

	معامل الإرتباط	معامل التحديد
معامل الإرتباط بين حصة الأجور من الدخل القومي ومعدل نمو GDP	-0.445	0.19774
معامل الإرتباط بين حصة الأجور من الدخل القومي و GDP	-0.589	0.346797
معامل الإرتباط بين حصة الأجور من الدخل القومي و GDP بأسعار ٢٠٠٠	-0.591	0.349137
معامل الإرتباط بين حصة الأجور من الدخل القومي GDP بتكلفة عوامل الانتاج أسعار ٢٠٠٠	-0.623	0.388461

المصدر : مصرف سورية المركزي عن وزارة المالية ومن المجموعة الاحصائية الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠٠٩ تقديري
النسب حسابات الباحث

الجدول رقم (٣١) : العلاقة بين إنتاجية العاملين والتوزيع

(بملايين الليرات السورية)

نهاية الفترة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	الوسطي
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الجارية	904622	974008	1016519	1074163	1266891	1506440	1704974	2017825	2445060	2519151	
حصة الفرد	55430	57065.61	61143	62707	70693	82459	91092	105249	125175	124469	
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالاسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠	904622	950245	1006431	1018708	1089027	1156714	1215082	1284035	1341516	1422178	
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي		5.04	5.91	1.22	6.90	6.22	5.05	5.67	4.48	6.01	
المشتغين	4468000	4730000	4821758	4468573	4234500	4693494	4859948	4945977	4847898	4999230	
عدد العاملين الموسع(عامل بأجر+بدون أجر+لدى الأسر بدون أجر+ يعمل لحسابه)	4236000	4336000	4419111	4110294	3950789	4294625	4399996	4525757	4492401	4799803	
معدل نمو العاملين		2.36	1.92	-6.99	-3.88	8.70	2.45	2.86	-0.74	6.84	1.50
إنتاجية المشتغلين	20.25	20.09	20.87	22.80	25.72	24.65	25.00	25.96	27.67	28.45	
إنتاجية العاملين	21.36	21.92	22.77	24.78	27.56	26.93	27.62	28.37	29.86	29.63	
معدل نمو انتاجية العاملين		2.62	3.92	8.82	11.22	-2.29	2.53	2.74	5.25	-0.78	3.78
نسبة تعويضات العاملين المحلي من دخل عوامل الانتاج	39.26	32.37	42.59	39.84	31.11	33.44	34.43	30.96	32.35	32.37	
نسبة نمو تعويضات العاملين المحلي من دخل عوامل الانتاج		-17.56	31.56	-6.46	-21.90	7.49	2.96	-10.08	4.49	0.05	-1.05
	معامل الإرتباط	معامل التحديد									
معامل الإرتباط بين حصة الأجور من الدخل القومي وانتاجية العاملين	-0.583	0.3396									5.29
معامل الإرتباط بين معدل نمو حصة الأجور من الدخل القومي ومعدل نمو إنتاجية العاملين	-0.377	0.142221									

المصدر : مصرف سورية المركزي عن وزارة المالية ومن المجموعة الاحصائية الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠٠٩ تقديري
النسب حسابات الباحث

الجدول رقم ٣٢/١ حساب التوزع النسبي للطبقات العليا والمتوسطة والدنيا

السنة		2000		2001		2002		2003		2004	
معدل التضخم		-3.8		3.0		1.0		5.1		4.4	
متوسط الأجور		5,209		4,836		6,026		6,316		6,518	
الحد الأدنى للطبقة الوسطى			8,855	-	8,222	-	10,245	-	10,738	-	11,080
الحد الأعلي للطبقة الوسطى			20,836	-	19,345	-	24,106	-	25,266	-	26,072
التوزع النسبي بن الشرائح	**التوزع التراكمي**	**فئات الانفاق الشهري الكلي للأسرة أقل من**	**توزع الشرائح**	**فئات الانفاق الشهري الكلي للأسرة أقل من**	**توزع الشرائح**	**فئات الانفاق الشهري الكلي للأسرة أقل من**	**توزع الشرائح**	**فئات الانفاق الشهري الكلي للأسرة أقل من**	**توزع الشرائح**	**فئات الانفاق الشهري الكلي للأسرة أقل من**	**توزع الشرائح**
0.9	0.9	3506		3611		3646		3832		4,000	
0.9	1.8	4382		4514		4557		4790		5,000	
1.6	3.3	5259		5416		5469		5748		6,000	
2.5	5.8	6135		6319		6380		6706		7,000	
3.4	9.2	7011		7222		7292		7663		8,000	
3.8	13.1	7888		8124	14	8203		8621		9,000	
4.5	17.6	8764	20	9027		9115		9579		10,000	
9.9	27.5	10517		10833		10938	22	11495	23	12,000	25
10.0	37.5	12270		12638		12761		13411		14,000	
9.6	47.1	14023		14443		14584		15327		16,000	
8.4	55.5	15776		16249		16407		17243		18,000	
7.0	62.5	17528		18054		18230		19159		20,000	
12.5	75.0	21911	22	22568	21	22787	21	23948	21	25,000	23
8.0	83.0	26293		27082		27344		28738		30,000	
5.1	88.0	30675		31595		31902		33528		35,000	
3.2	91.2	35057		36109		36459		38317		40,000	
4.0	95.3	43821		45136		45574		47897		50,000	
4.7	100.0	0	41	0	35	0	43		44		48
100.0		الوسطى	59	الوسطى	65	الوسطى	57	الوسطى	56	الوسطى	52
بحث دخل ونفقات الأسرة ٢٠٠٣-١٩٩٤											

الجدول رقم ٣٢/٢ حساب التوزع النسبي للطبقات العليا والمتوسطة والدنيا

السنة		2005		2006		2007		2008		2009	
معدل التضخم		7.45		10.03		4.50		15.15		2.80	
متوسط الأجور		7,638		8,695		9,017		10,740		11,096	
الحد الأدنى للطبقة الوسطى			12,221		13,913		14,428		17,183		17,754
الحد الأعلي للطبقة الوسطى			26,734		30,434		31,560		37,589		38,836
التوزع النسبي بن الشرائح	**التوزع التراكمي**	**فئات الانفاق الشهري الكلي للأسرة أقل من**	**توزع الشرائح**	**فئات الانفاق الشهري الكلي للأسرة أقل من**	**توزع الشرائح**	**فئات الانفاق الشهري الكلي للأسرة أقل من**	**توزع الشرائح**	**فئات الانفاق الشهري الكلي للأسرة أقل من**	**توزع الشرائح**	**فئات الانفاق الشهري الكلي للأسرة أقل من**	**توزع الشرائح**
0.27	0.27	3479	0.0	3828		4,000		4180		4813	
0.30	0.57	4348		4785		5,000		5225		6017	
0.43	1.01	5218		5742		6,000		6270		7220	
0.67	1.68	6088		6698		7,000		7315		8423	
1.21	2.90	6958		7655		8,000		8360		9627	
1.35	4.24	7827		8612		9,000		9405		10830	
1.73	5.97	8697		9569		10,000		10450		12034	
4.84	10.82	10436		11483		12,000		12540		14440	
6.82	17.64	12176	22.1	13397		14,000		14630		16847	
8.86	26.50	13915		15311	20.3	16,000	19.4	16720	26.9	19254	20.3
8.82	35.32	15655		17225		18,000		18810		21660	
8.07	43.40	17394		19139		20,000		20900		24067	
17.69	61.09	21742		23923		25,000		26125		30084	
12.15	73.24	26091	20.8	28708	22.5	30,000	24.2	31350		36101	22.5
8.51	81.75	30439		33492		35,000		36575	18.2	42117	
5.48	87.23	34788		38277		40,000		41800		48134	
6.60	93.83	43485		47846		50,000		52251		60168	
6.17	100.00		43		43		44		45		43
100	200.00	الوسطى	57	الوسطى	57	الوسطى	56	الوسطى	55	الوسطى	57

بحث دخل ونفقات الأسرة ٢٠٠٧

	توزيع الطبقات حسب الدراسة			**نسبة حصة الأجور**
	العليا	المتوسطة	الدنيا	
2000	19.56	58.55	21.89	39.26
2001	13.52	65.21	21.27	32.37
2002	21.54	57.43	21.03	42.59
2003	22.52	56.45	21.03	39.84
2004	24.50	52.08	23.42	31.11
2005	22.07	57.12	20.80	33.44
2006	20.30	57.19	22.51	34.43
2007	19.41	56.38	24.21	30.96
2008	26.95	54.81	18.25	32.35
2009	20.30	57.19	22.51	32.37
معامل الإرتباط				0.10

الجدول رقم ٣٣ النموذج المقترح باستخدام زيادة متوسط الأجر الشهري										
السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
المشتغلين	4,468,000	4,730,000	4,821,758	4,468,573	4,234,500	4,693,494	4,859,948	4,945,977	4,847,898	4,999,230
صاحب عمل	232,000	394,000	402,647	358,279	283,712	398,869	459,952	420,220	355,497	199,427
يعمل لحسابه	1,005,000	1,228,000	1,332,848	1,147,297	846,900	1,210,659	1,270,649	1,428,014	1,218,200	1,497,823
عدد العاملين بأجر	2,480,000	2,329,000	2,300,118	2,449,034	2,557,638	2,657,431	2,688,171	2,658,108	2,963,953	3,090,519
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	-		778,121		436,154	411,067	424,631	428,046		
يعمل لدى الغير بدون أجر	751,000	779,000	8,024	513,963	110,097	15,468	16,545	11,589	310,248	211,461
عدد العاملين الموسع(عامل بأجر+بدون أجر+لدى الأسر بدون أجر+ يعمل لحسابه)	4,236,000	4,336,000	4,419,111	4,110,294	3,950,789	4,294,625	4,399,996	4,525,757	4,492,401	4,799,803
متوسط الأجر الشهري الفعلي	5,209	4,836	6,026	6,316	6,518	7,638	8,695	9,017	10,740	11,096
متوسط الأجر الشهري بزيادة ٣٨.٥٥%	7,217	6,701	8,350	8,751	9,031	10,583	12,048	12,493	14,880	15,374
مجموع الأجور	366,858	348,645	442,773	431,653	428,135	545,386	636,108	678,502	802,146	885,478
عبء التأمينات الاجتماعية ٢٤.١% من الأجر	88,413	84,024	106,708	104,028	103,180	131,438	153,302	163,519	193,317	213,400
تعويضات العاملين المحلي بالملايين	455271	432669	549481	535682	531315	676824	789409	842022	995463	1098878
إجمالي تعويضات العاملين بعد ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	447331	423383	540504	526322	526550	672067	782741	834127	987471	1088959
نسبة تعويضات العاملين المحلي من دخل عوامل الانتاج	54.78	45.23	59.38	55.57	43.26	46.46	47.87	43.05	44.96	45.00
فائض العمليات المحلي بالملايين	369319	512689	369699	420744	690690	774400	852565	1103281	1208666	1330693
فائض العمليات بالملايين	369319	512689	369699	420744	690690	774400	852565	1103281	1208666	1330693
نسبة فائض العمليات المحلي من دخل عوامل الانتاج	45.22	54.77	40.62	44.43	56.74	53.54	52.13	56.95	55.04	55.00
المجموع	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
ضرائب على الرواتب والأجور	7940	9286	8977	9360	4765	4757	6668	7895	7992	9919
دخل عوامل الإنتاج المحلي بدون العالم الخارجي بالملايين	816650	936072	910203	947066	1217240	1446467	1635306	1937408	2196137	2419652
الدخل القومي المحقق محلياً مع صافي ض.غ.م على فرض أنها توزع على جميع الفئات حسب إستهلاكهم بالشكل العام بأسعار السوق	816,650	936,072	910,203	947,066	1,217,240	1,446,467	1,635,306	1,937,408	2,196,137	2,419,652
صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي	8470	7041	5231	5538	6522	1200	-2569	-2484	2095	5541
صافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي	-53,556	-50,193	-51,434	-49,302	-53,079	-68,383	-45,268	-31,935	-55,593	-57234
صافي الضرائب غير المباشرة (الضرائب - الإعانات)	-25,235	24,589	-36,025	-42,161	-27,158	-95,600	-137,024	-175,740	-299,737	26258
الدخل القومي بأسعار السوق	771,564	892,920	864,000	903,302	1,170,683	1,379,284	1,587,469	1,902,989	2,142,639	2,367,959
صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي	6,624	7,367	7,418	12,246	10,706	12,352	12,421	14,175	19,723	18453
الدخل المتاح	778,188	900,287	871,418	915,548	1,181,389	1,391,636	1,599,890	1,917,164	2,162,362	2386412
إجمالي تعويضات العاملين محلي+العالم الخارجي	455801	430424	545735	531860	533072	673267	780172	831643	989566	1094500
إجمالي دخل الملكية وعائد التنظيم محلي+العالم الخارجي	315,763	462,496	318,265	371,442	637,611	706,017	807,297	1,071,346	1,153,073	1,273,459
نسبة مساهمة تعويضات العاملين محلي+العالم الخارجي من الدخل القومي	59.07	48.20	63.16	58.88	45.54	48.81	49.15	43.70	46.18	46.22
نسبة مساهمة دخل الملكية وعائد التنظيم محلي+العالم الخارجي من الدخل القومي	40.93	51.80	36.84	41.12	54.46	51.19	50.85	56.30	53.82	53.78
المجموع	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00

المصدر: الجداول السابقة وحسابات الباحث.

الجدول رقم ٣٤ النموذج المقترح باستخدام زيادة عدد العاملين بأجر

		الحل الأقصى
السنة	٢٠٠٩	٢٠٠٩
المشتغلين	4,999,230	4,999,230
صاحب عمل	199,427	199,427
يعمل لحسابه	1,497,823	1,497,823
عدد العاملين بأجر الفعلي	3,090,519	3,090,519
عدد العاملين بأجر بزيادة قدرها ٣٣.٩٩% من قوة العمل	4,940,195	3,531,321
يعمل لدى الأسرة بدون أجر		
يعمل لدى الغير بدون أجر	211,461	211,461
عدد العاملين الموسع(عامل بأجر+بدون أجر+لدى الأسر بدون أجر+ يعمل لحسابه)	6,649,479	5,240,605
متوسط الأجر الشهري	11,096	11,096
مجموع الأجور	885,391	697,797
عبء التأمينات الاجتماعية ٢٤.١% من الأجر	213,379	168,169
تعويضات العامليـن المحلي بالملايين	1098771	865966
إجمالي تعويضات العاملين بعد ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	1088852	856048
نسبة تعويضات العاملين المحلي من دخل عوامل الانتاج	45.00	35.38
فائض العمليـات المحلي بالملايين	1330800	1563604
فائض العمليـات بالملايين	1330800	1563604
نسبة فائض العمليات المحلي من دخل عوامل الانتاج	55.00	64.62
المجموع	100.00	100.00
ضرائب على الرواتب والأجور	9919	9919
دخل عوامل الإنتـاج المحلي بدون العالم الخارجي بالملايين	2419652	2419652
الدخل القومي المحقق محلياً مع صافي ض.غ.م على فرض أنها توزع على جميع الفئات حسب إستهلاكهم بالشكل العام بأسعار السوق	2,419,652	2,419,652
صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي	5541	5541
صافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي	-57234	-57234
صافي الضرائب غير المباشرة (الضرائب - الإعانات)	26258	26258
الدخل القومي بأسعار السوق	2,367,959	2,367,959
صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي	18453	18453
الدخل المتاح	2386412	2386412
إجمالي تعويضات العاملين محلي+العالم الخارجي	1094393	861589
إجمالي دخل الملكية وعائد التنظيم محلي+العالم الخارجي	1,273,566	1,506,370
نسبة مساهمة تعويضات العاملين محلي+العالم الخارجي من الدخل القومي	46.22	36.39
نسبة مساهمة دخل الملكية وعائد التنظيم محلي+العالم الخارجي من الدخل القومي	53.78	63.61
المجموع	100.00	100.00

الجدول رقم ٣٥ النموذج المقترح باستخدام متوسط الأجور وعدد العاملين بأجر	
السنة	٢٠٠٩
المشتغلين	4,999,230
صاحب عمل	199,427
يعمل لحسابه	1,497,823
عدد العاملين بأجر الفعلي	3,090,519
عدد العاملين بأجر بزيادة قدرها	3,310,920
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	
يعمل لدى الغير بدون أجر	211,461
عدد العاملين الموسع(عامل بأجر+بدون أجر+لدى الأسر بدون أجر+ يعمل لحسابه)	5,020,204
متوسط الأجر الشهري الفعلي	11,096
متوسط الأجر الشهري بزيادة ٣٢.٤٥%	14,697
مجموع الأجور	885,362
عبء التأمينات الاجتماعية ٢٤.١% من الأجر	213,372
تعويضات العاملين المحلي بالملايين	1098735
إجمالي تعويضات العاملين بعد ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	1088816
نسبة تعويضات العاملين المحلي من دخل عوامل الانتاج	45.00
فائض العمليات المحلي بالملايين	1330836
فائض العمليات بالملايين	1330836
نسبة فائض العمليات المحلي من دخل عوامل الانتاج	55.00
المجموع	100.00
ضرائب على الرواتب والأجور	9919
دخل عوامل الإنتاج المحلي بدون العالم الخارجي بالملايين	2419652
الدخل القومي المحقق محلياً مع صافي ض.غ.م على فرض أنها توزع على جميع الفئات حسب إستهلاكهم بالشكل العام بأسعار السوق	2,419,652
صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي	5541
صافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي	-57234
صافي الضرائب غير المباشرة (الضرائب - الإعانات)	26258
الدخل القومي بأسعار السوق	2,367,959
صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي	18453
الدخل المتاح	2386412
إجمالي تعويضات العاملين محلي+العالم الخارجي	1094357
إجمالي دخل الملكية وعائد التنظيم محلي+العالم الخارجي	1,273,602
نسبة مساهمة تعويضات العاملين محلي+العالم الخارجي من الدخل القومي	46.22
نسبة مساهمة دخل الملكية وعائد التنظيم محلي+العالم الخارجي من الدخل القومي	53.78
المجموع	100.00

المصدر: الجداول السابقة وحسابات الباحث.

الجدول رقم ٣٦ النموذج المقترح باستخدام الضرائب المباشرة على الأرباح

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تعويضات العاملين المحلي بالملايين	320657	302998	387617	377274	378718	483748	563097	599843	710495	783209
نسبة تعويضات العاملين المحلي من دخل عوامل الانتاج	53.03	40.73	53.98	49.53	45.06	45.23	45.59	41.66	43.83	45.00
فائض العمليات المحلي بالملايين بالوقع الفعلي	495993	633074	522586	569792	838522	962719	1072209	1337565	1485642	1636443
فائض العمليات المحلي بالملايين بعد زيادة الضرائب المباشرة على الأرباح	383545	554767	418894	477994	668756	792249	889794	1130258	1233539	1330781
نسبة فائض العمليات المحلي من دخل عوامل الانتاج	46.97	59.27	46.02	50.47	54.94	54.77	54.41	58.34	56.17	55.00
إجمالي الدخل	816650	936072	910203	947066	1217240	1446467	1635306	1937408	2196137	2419652
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
ضرائب على الرواتب والأجور	7940	9286	8977	9360	4765	4757	6668	7895	7992	9919
ضرائب على الدخل الأرباح قبل الزيادة	35972	25050	33171	29366	54308	54533	58354	66317	80647	97781
ضرائب على الدخل الأرباح بعد الزيادة بنسبة ٤١٢.٦%	148420	103358	136863	121164	224075	225003	240769	273624	332751	403444
فرق الضريبة على دخل الأرباح	112448	78307	103692	91798	169767	170470	182415	207307	252104	305663

المصدر: الجداول السابقة وحسابات الباحث.

الجدول رقم ٣٧ النموذج المقترح باستخدام الضرائب المباشرة على الرواتب والأجور

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تعويضات العاملين المحلي بالملايين بعد إلغاء ض. دخل الرواتب والأجور	328597	312284	396594	386634	383483	488505	569765	607738	718486	793127
تعويضات العاملين المحلي بالملايين	320657	302998	387617	377274	378718	483748	563097	599843	710495	783209
نسبة تعويضات العاملين المحلي من دخل عوامل الانتاج	40.24	33.36	43.57	40.82	31.50	33.77	34.84	31.37	32.72	32.78
فائض العمليات المحلي بالملايين بالوقع الفعلي	495993	633074	522586	569792	838522	962719	1072209	1337565	1485642	1636443
فائض العمليات المحلي بالملايين بعد زيادة الضرائب المباشرة على الأرباح	495993	633074	522586	569792	838522	962719	1072209	1337565	1485642	1636443
نسبة فائض العمليات المحلي من دخل عوامل الانتاج	59.76	66.64	56.43	59.18	68.50	66.23	65.16	68.63	67.28	67.22
إجمالي الدخل	816650	936072	910203	947066	1217240	1446467	1635306	1937408	2196137	2419652
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
ضرائب على الرواتب والأجور	7940	9286	8977	9360	4765	4757	6668	7895	7992	9919
ضرائب على الدخل الأرباح قبل الزيادة	35972	25050	33171	29366	54308	54533	58354	66317	80647	97781
ضرائب على الدخل الأرباح بعد الزيادة بنسبة ٤١٢.٦%	35972	25050	33171	29366	54308	54533	58354	66317	80647	97781

المصدر: الجداول السابقة وحسابات الباحث.

الجدول رقم ٣٨ الأثر المتوقع من تطبيق الضريبة على القيمة المضافة

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
تعويضات العاملين المحلي بالملايين	320657	302998	387617	377274	378718	483748	563097	599843	710495	783209
نسبه تعويضات العاملين المحلي من دخل	39.26	32.37	42.59	39.84	31.11	33.44	34.43	30.96	32.35	32.37
فائض العمليات المحلي بالملايين	495993	633074	522586	569792	838522	962719	1072209	1337565	1485642	1636443
نسبة فائض العمليات المحلي من دخل عوامل الانتاج	60.74	67.63	57.41	60.16	68.89	66.56	65.57	69.04	67.65	67.63
إجمالي الدخل	816650	936072	910203	947066	1217240	1446467	1635306	1937408	2196137	2419652
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
حصة إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي من ض.غ.م بما فيها ض.منتجات نفطية	35451	42243	49534	52789	63031	62789	80904	87993	131274	152971
حصة إنفاق أسر أصحاب الأرباح السنوي من ض.غ.م بما فيها ض.منتجات نفطية	12535	21582	26664	26105	23301	38177	52672	59219	72935	77580
حصة إنفاق أسر أصحاب الأجور السنوي من ض.غ.م بما فيها ض.منتجات نفطية بعد الـVAT	46086	54916	64395	68626	81941	81625	105176	114391	170657	198863
حصة إنفاق أسر أصحاب الأرباح السنوي من ض.غ.م بما فيها ض.منتجات نفطية بعد الـVAT	16296	28057	34663	33937	30291	49631	68473	76985	94815	100854
إجمالي اجور قبل ض.غ.م	366743	357914	452012	445900	460658	565373	668273	714234	881151	982071
إجمالي أرباح قبل ض.غ.م	512289	661131	557249	603728	868814	1012349	1140682	1414549	1580457	1737297
مجموع إجمالي الدخول قبل ض.غ.م	879032	1019045	1009260	1049628	1329472	1577723	1808955	2128784	2461609	2719369
نسبة الأجور	41.72	35.12	44.79	42.48	34.65	35.83	36.94	33.55	35.80	36.11
نسبة الأرباح	58.28	64.88	55.21	57.52	65.35	64.17	63.06	66.45	64.20	63.89
التغير في نسبة الأجور بسبب ض.غ.م بدون الـVAT	-1.92	-2.16	-1.73	-2.08	-2.77	-1.88	-1.97	-2.03	-2.72	-2.96
التغير في نسبة الأجور بسبب ض.غ.م بعد الـVAT	-2.46	-2.75	-2.20	-2.65	-3.54	-2.39	-2.51	-2.59	-3.44	-3.75
الفرق في نسبة الأجور لزيادة في ض.غ.م بسبب الـ VAT بنسبة ١٠% زيادة	-0.54	-0.59	-0.47	-0.56	-0.76	-0.52	-0.54	-0.56	-0.73	-0.79

ملحق الأشكال البيانية

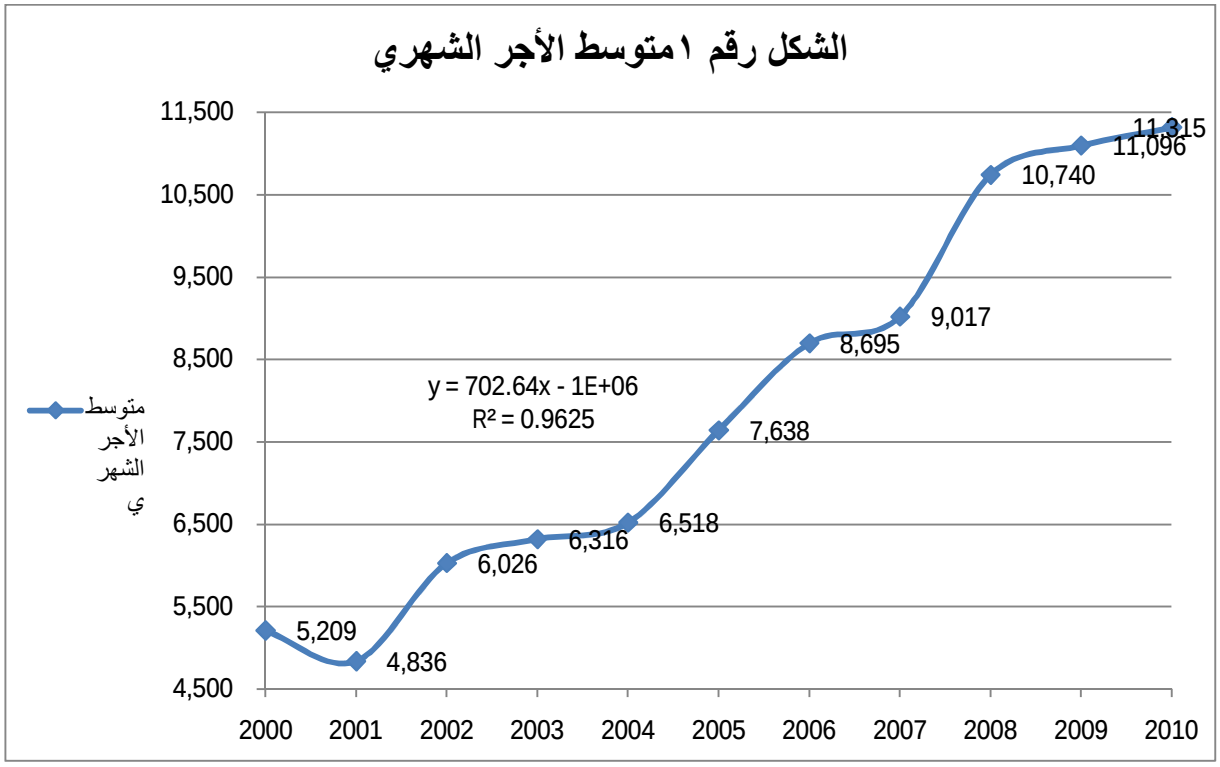
الشكل رقم ١ متوسط الأجر الشهري
11,500
10,500
9,500
8,500
7,500
6,500
5,500
4,500
2000
2001
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
متوسط الأجر الشهري
y = 702.64x - 1E+06
R² = 0.9625
5,209
4,836
6,026
6,316
6,518
7,638
8,695
9,017
10,740
11,096
11,315

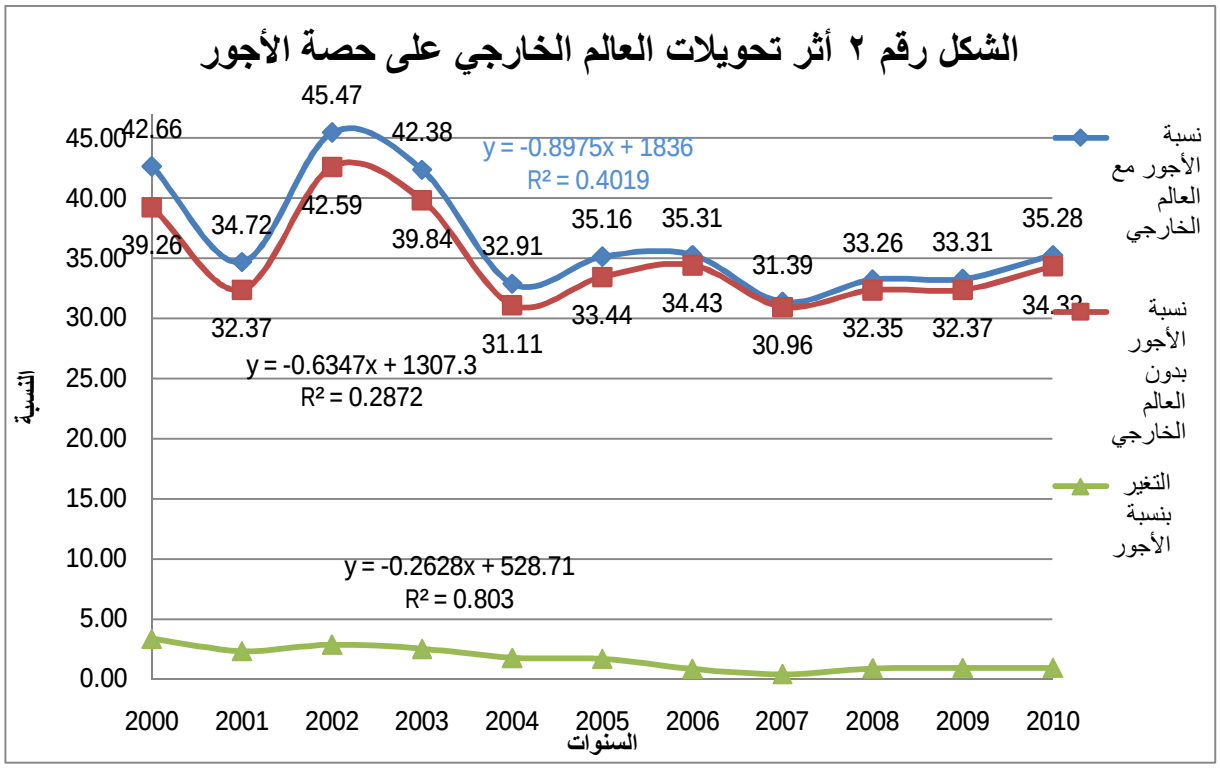
الشكل رقم ٢ أثر تحويلات العالم الخارجي على حصة الأجور
النسبة
السنوات
نسبة الأجور مع العالم الخارجي
نسبة الأجور بدون العالم الخارجي
التغير بنسبة الأجور
y = -0.8975x + 1836
R² = 0.4019
y = -0.6347x + 1307.3
R² = 0.2872
y = -0.2628x + 528.71
R² = 0.803
42.66
34.72
45.47
42.38
32.91
35.16
35.31
31.39
33.26
33.31
35.28
39.26
32.37
42.59
39.84
31.11
33.44
34.43
30.96
32.35
32.37
34.32

الشكل رقم (3) منحنى لورنز لعام 2004 و2007 للريف حسب توزيع الإنفاق للأسرة

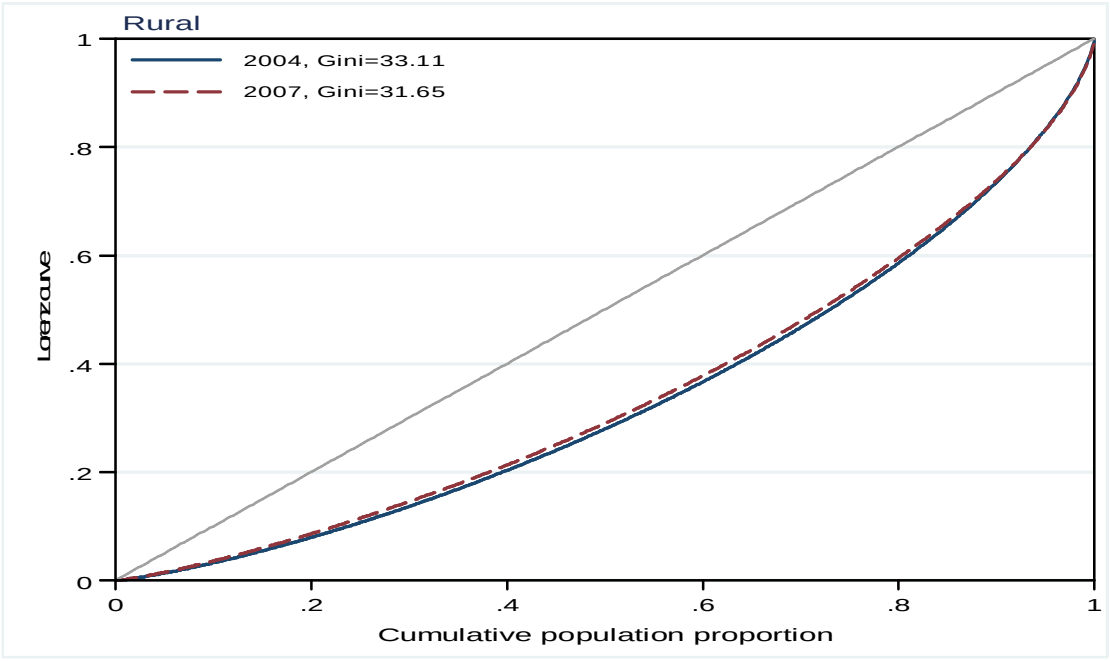

الشكل رقم (4) منحنى لورنز لعام 2004 و2007 للحضر حسب توزيع الإنفاق للأسرة

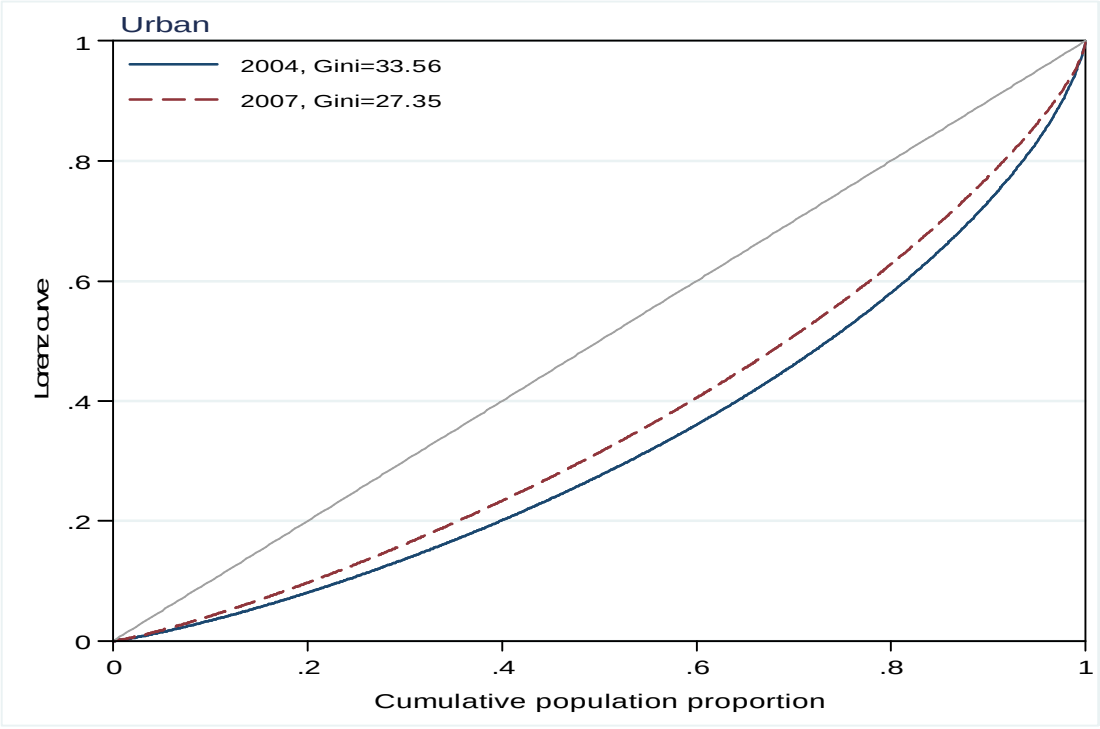

الشكل رقم (5) منحنى لورنز لعام 2004 و2007 إجمالي حسب توزيع الإنفاق للأسرة

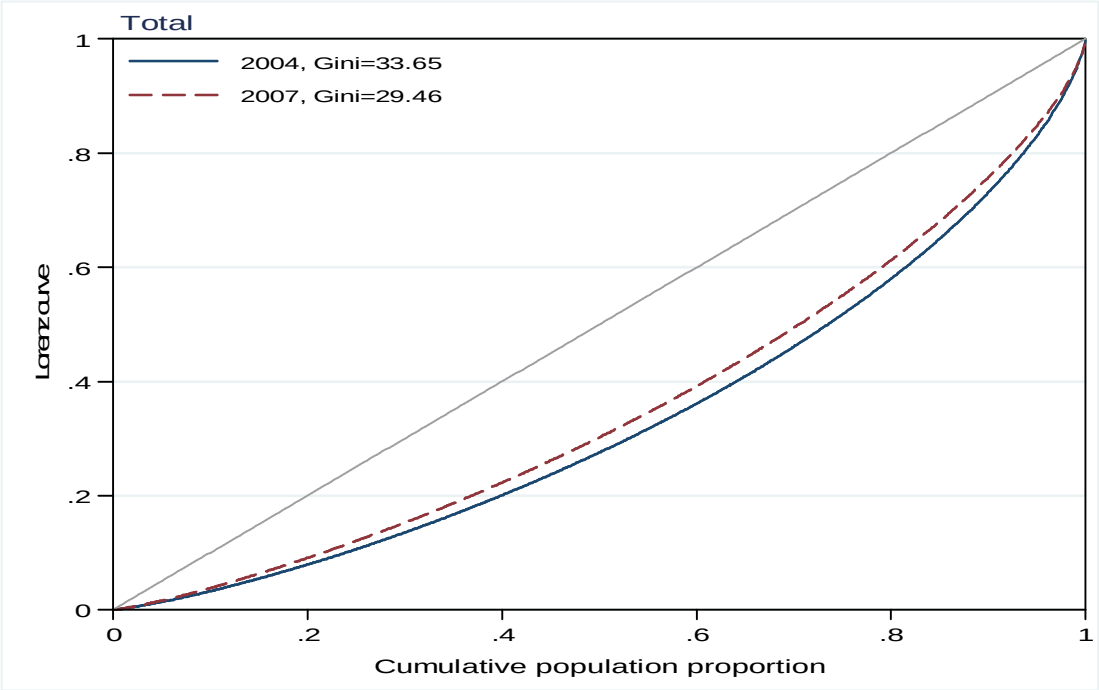

الشكل رقم (6) منحنى لورنز لعام 2009 حسب إنفاق الفرد

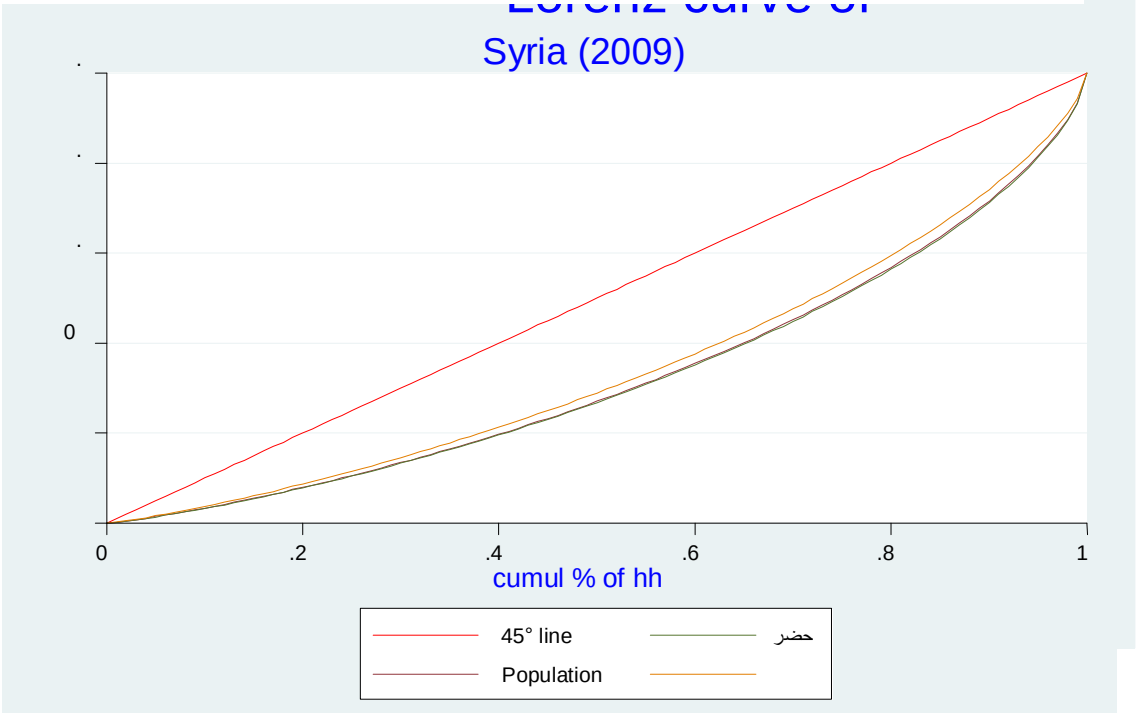

1: urban 0.337664 2: rural 0.299260 3:Total 0.332884

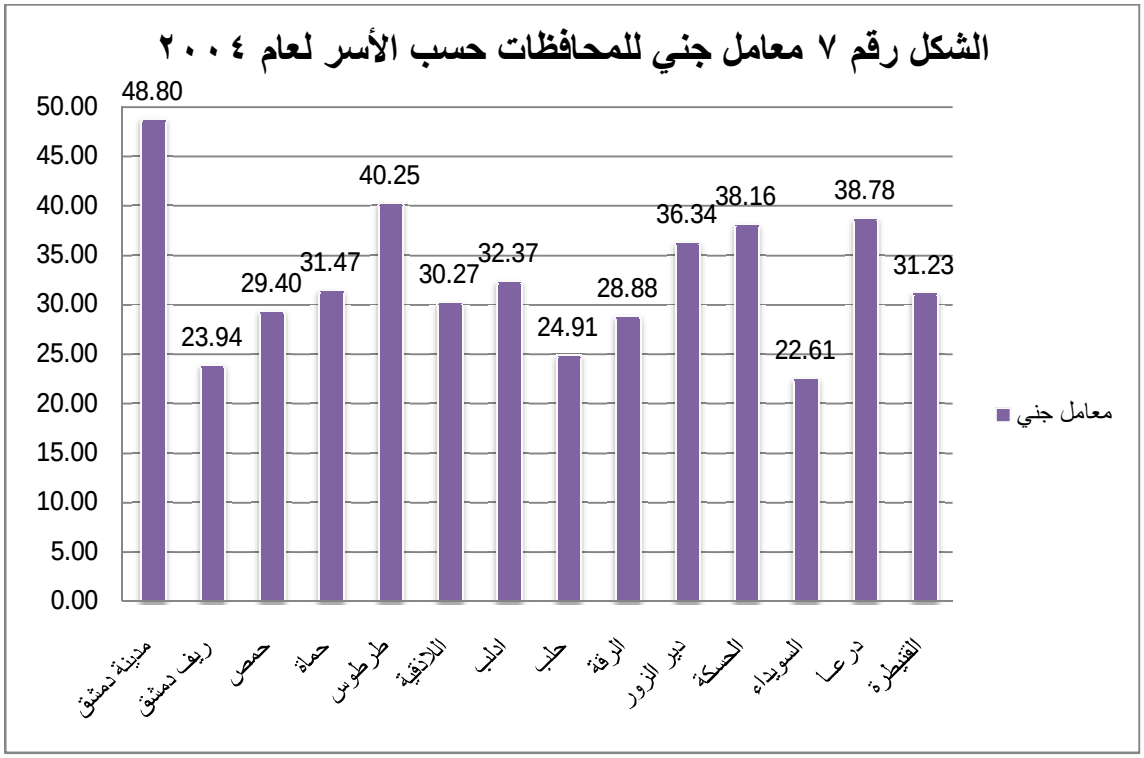
الشكل رقم ٧ معامل جني للمحافظات حسب الأسر لعام ٢٠٠٤
50.00
45.00
40.00
35.00
30.00
25.00
20.00
15.00
10.00
5.00
0.00
48.80
23.94
29.40
31.47
40.25
30.27
32.37
24.91
28.88
36.34
38.16
22.61
38.78
31.23
معامل جني
مدينة دمشق
ريف دمشق
حمص
حماة
طرطوس
اللاذقية
ادلب
حلب
الرقة
دير الزور
الحسكة
السويداء
درعا
القنيطرة

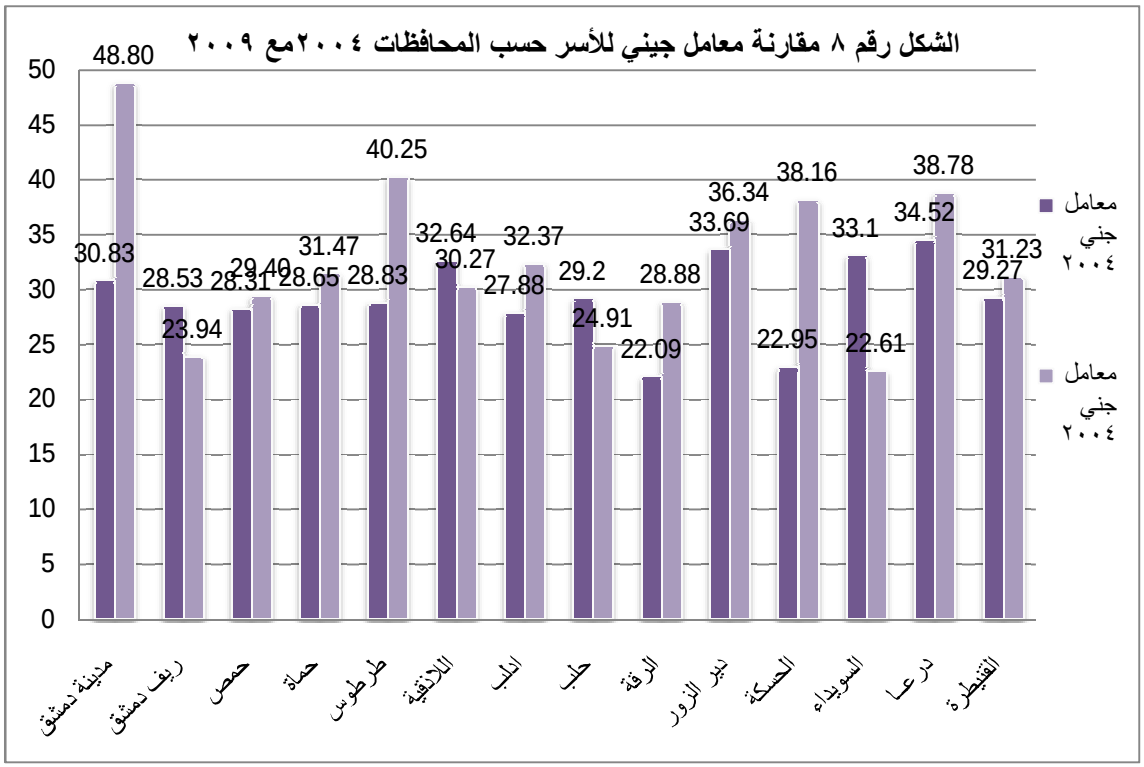
الشكل رقم ٨ مقارنة معامل جيني للأسر حسب المحافظات ٢٠٠٤مع ٢٠٠٩
50
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
48.80
30.83
28.53
23.94
28.31
29.40
28.65
31.47
28.83
40.25
32.64
30.27
27.88
32.37
29.2
24.91
22.09
28.88
33.69
36.34
22.95
38.16
33.1
22.61
34.52
38.78
29.27
31.23
معامل جني ٢٠٠٤
معامل جني ٢٠٠٤
مدينة دمشق
ريف دمشق
حمص
حماة
طرطوس
اللاذقية
ادلب
حلب
الرقة
دير الزور
الحسكة
السويداء
درعا
القنيطرة

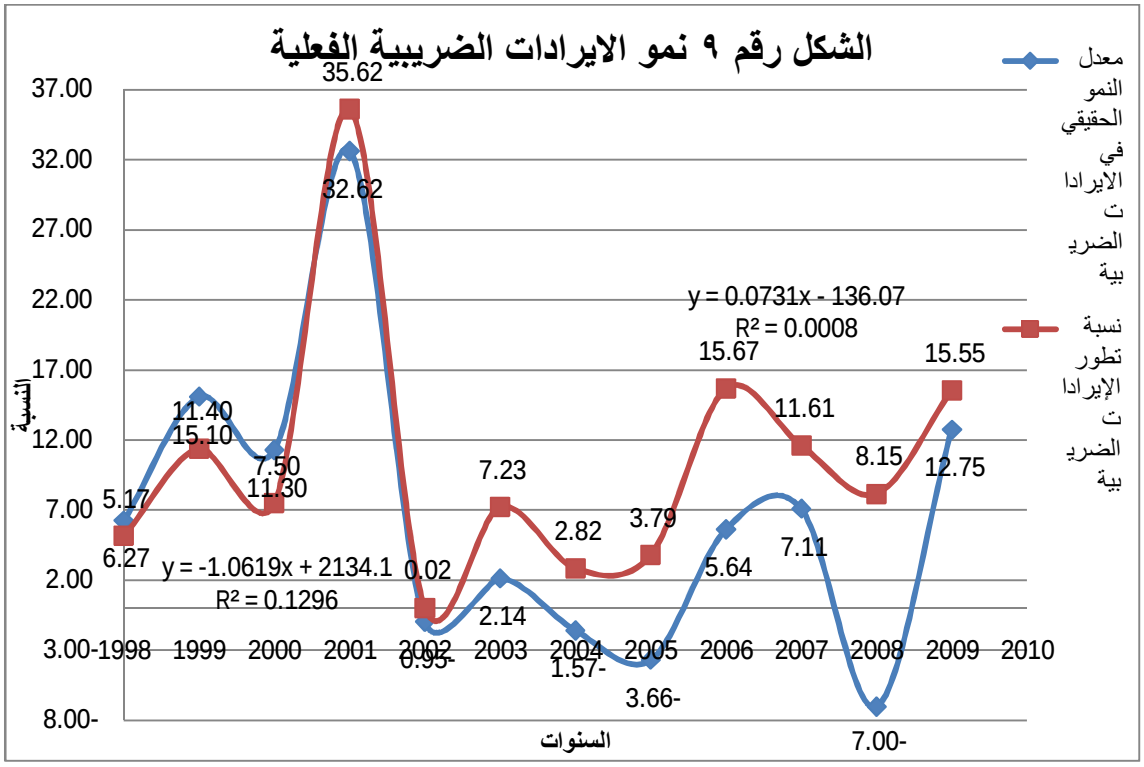
الشكل رقم ٩ نمو الايرادات الضريبية الفعلية
معدل النمو الحقيقي في الايرادات الضريبية
نسبة تطور الإيرادات الضريبية
النسبة
السنوات
y = -1.0619x + 2134.1
R² = 0.1296
y = 0.0731x - 136.07
R² = 0.0008
37.00
32.00
27.00
22.00
17.00
12.00
7.00
2.00
3.00-
8.00-
1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010
5.17
6.27
11.40
15.10
7.50
11.30
35.62
32.62
0.02
0.95-
7.23
2.14
2.82
1.57-
3.79
3.66-
5.64
15.67
7.11
11.61
8.15
7.00-
12.75
15.55

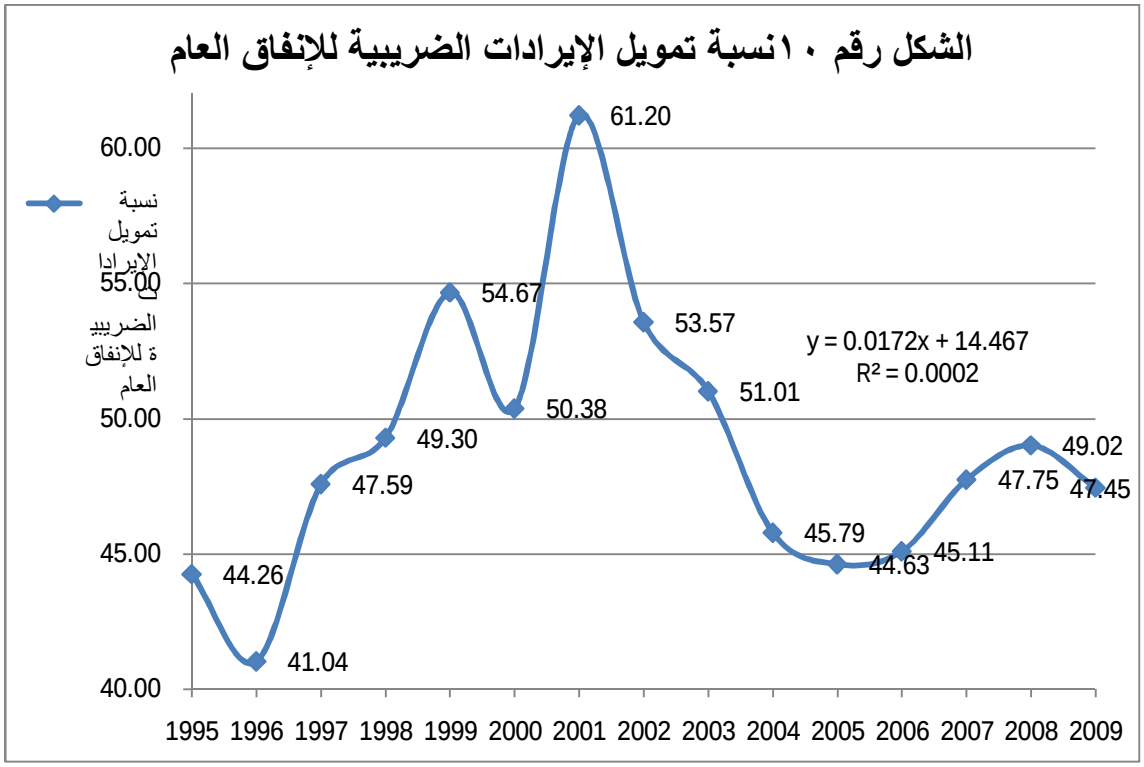
الشكل رقم ١٠نسبة تمويل الإيرادات الضريبية للإنفاق العام
نسبة تمويل الإيرادات الضريبية للإنفاق العام
y = 0.0172x + 14.467
R² = 0.0002
60.00
55.00
50.00
45.00
40.00
1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009
44.26
41.04
47.59
49.30
54.67
50.38
61.20
53.57
51.01
45.79
44.63
45.11
47.75
49.02
47.45

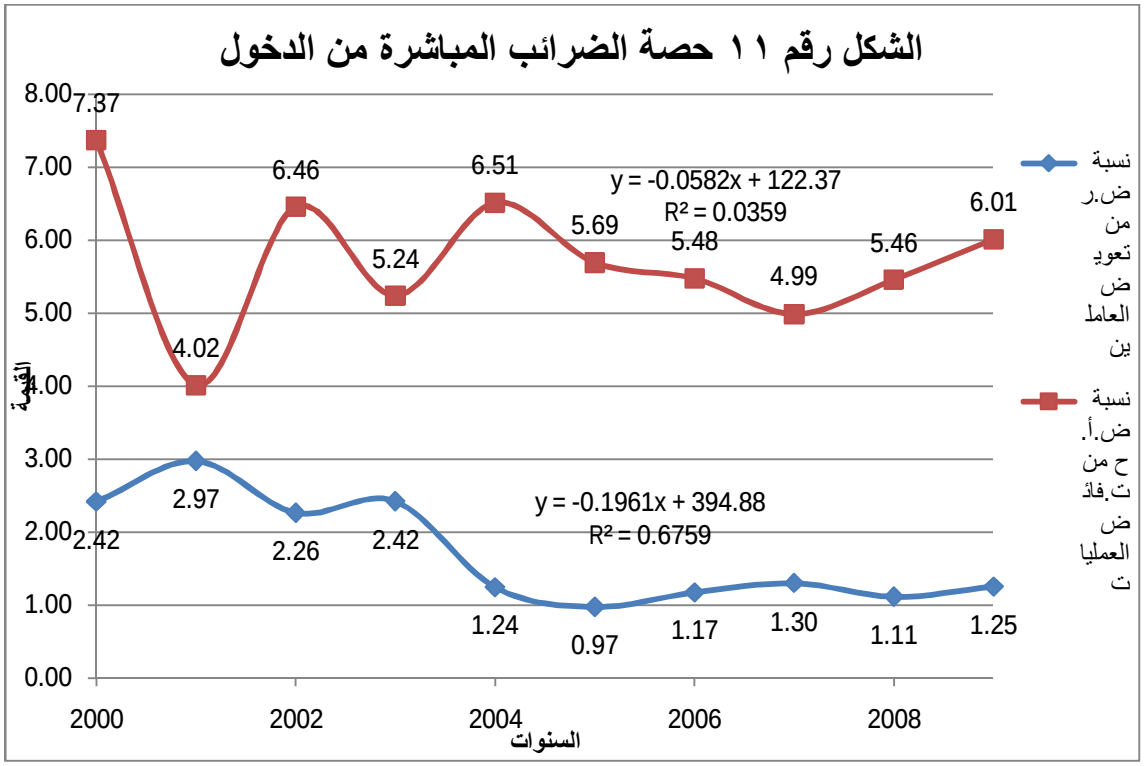
الشكل رقم ١١ حصة الضرائب المباشرة من الدخول
8.00
7.00
6.00
5.00
4.00
3.00
2.00
1.00
0.00
القيمة
7.37
4.02
6.46
5.24
6.51
5.69
5.48
4.99
5.46
6.01
y = -0.0582x + 122.37
R² = 0.0359
2.42
2.97
2.26
2.42
1.24
0.97
1.17
1.30
1.11
1.25
y = -0.1961x + 394.88
R² = 0.6759
2000
2002
2004
2006
2008
السنوات
نسبة ض.ر من تعويض العاملين
نسبة ض.أ.ح من ت.فائض العمليات

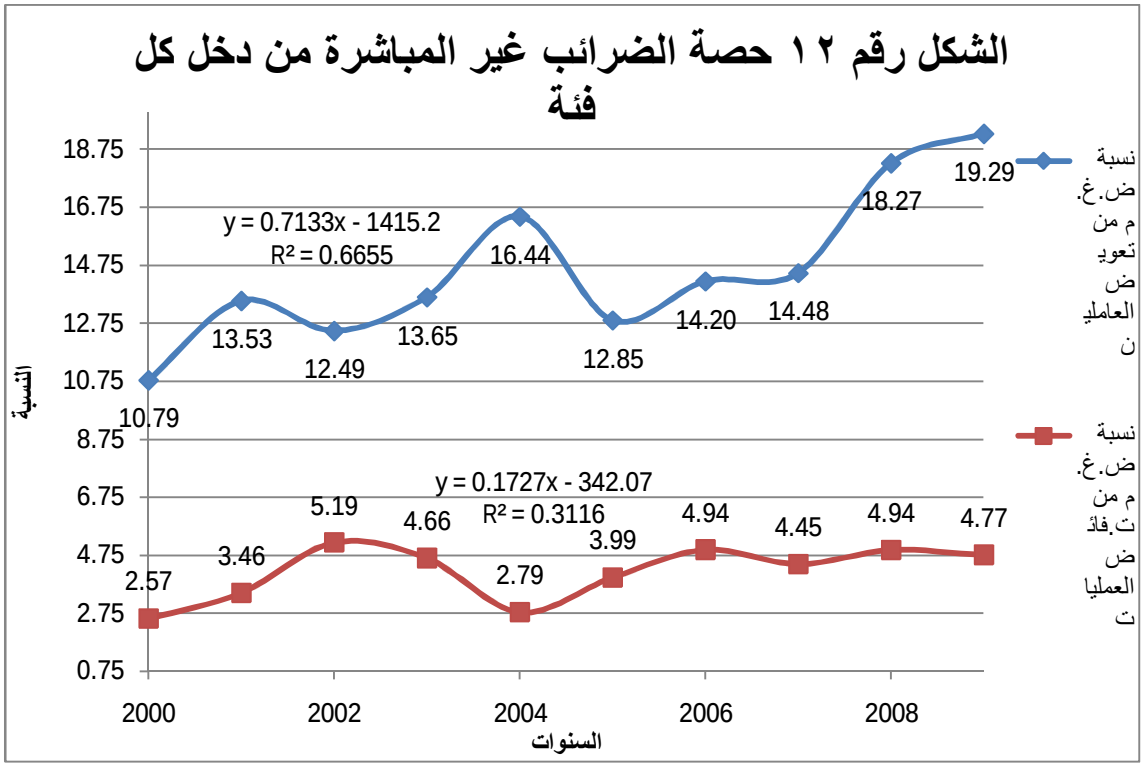
الشكل رقم ١٢ حصة الضرائب غير المباشرة من دخل كل فئة
18.75
16.75
14.75
12.75
10.75
8.75
6.75
4.75
2.75
0.75
النسبة
10.79
13.53
12.49
13.65
16.44
12.85
14.20
14.48
18.27
19.29
y = 0.7133x - 1415.2
R² = 0.6655
2.57
3.46
5.19
4.66
2.79
3.99
4.94
4.45
4.94
4.77
y = 0.1727x - 342.07
R² = 0.3116
2000
2002
2004
2006
2008
السنوات
نسبة ض.غ.م من تعويض العاملين
نسبة ض.غ.م من ت.فائض العمليات

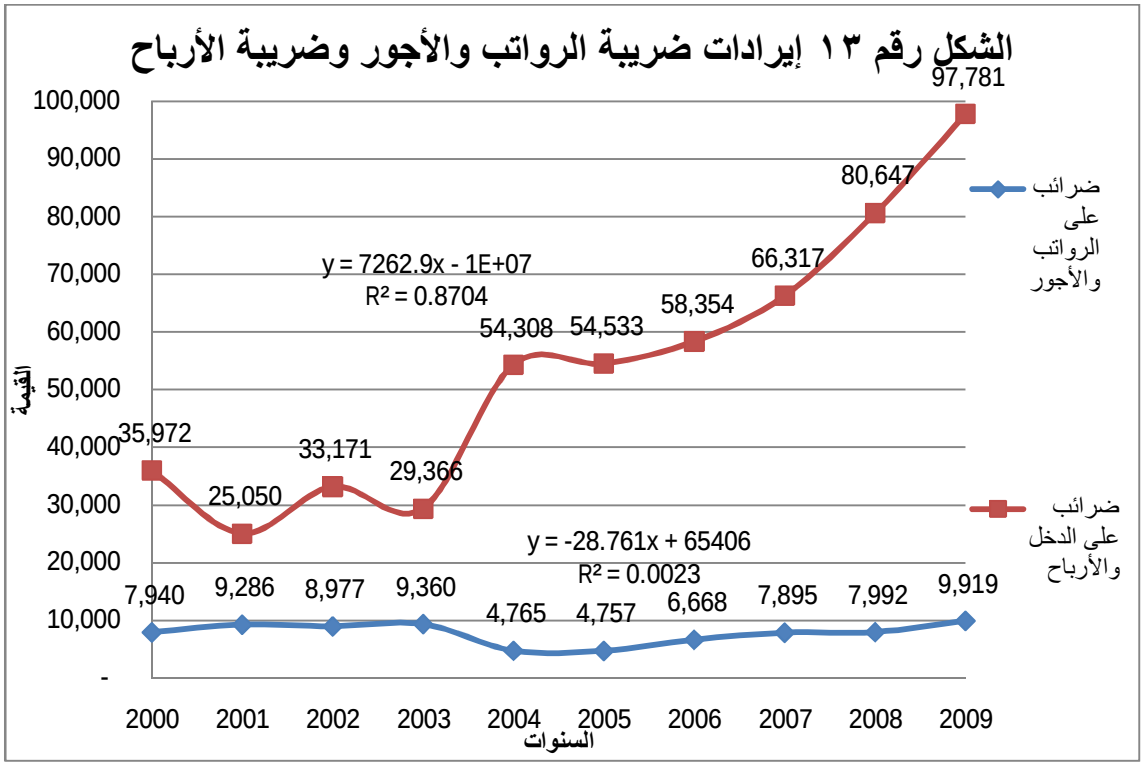
الشكل رقم ١٣ إيرادات ضريبة الرواتب والأجور وضريبة الأرباح
100,000
90,000
80,000
70,000
60,000
50,000
40,000
30,000
20,000
10,000
-
القيمة
2000
2001
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
السنوات
35,972
25,050
33,171
29,366
54,308
54,533
58,354
66,317
80,647
97,781
y = 7262.9x - 1E+07
R² = 0.8704
7,940
9,286
8,977
9,360
4,765
4,757
6,668
7,895
7,992
9,919
y = -28.761x + 65406
R² = 0.0023
ضرائب على الرواتب والأجور
ضرائب على الدخل والأرباح

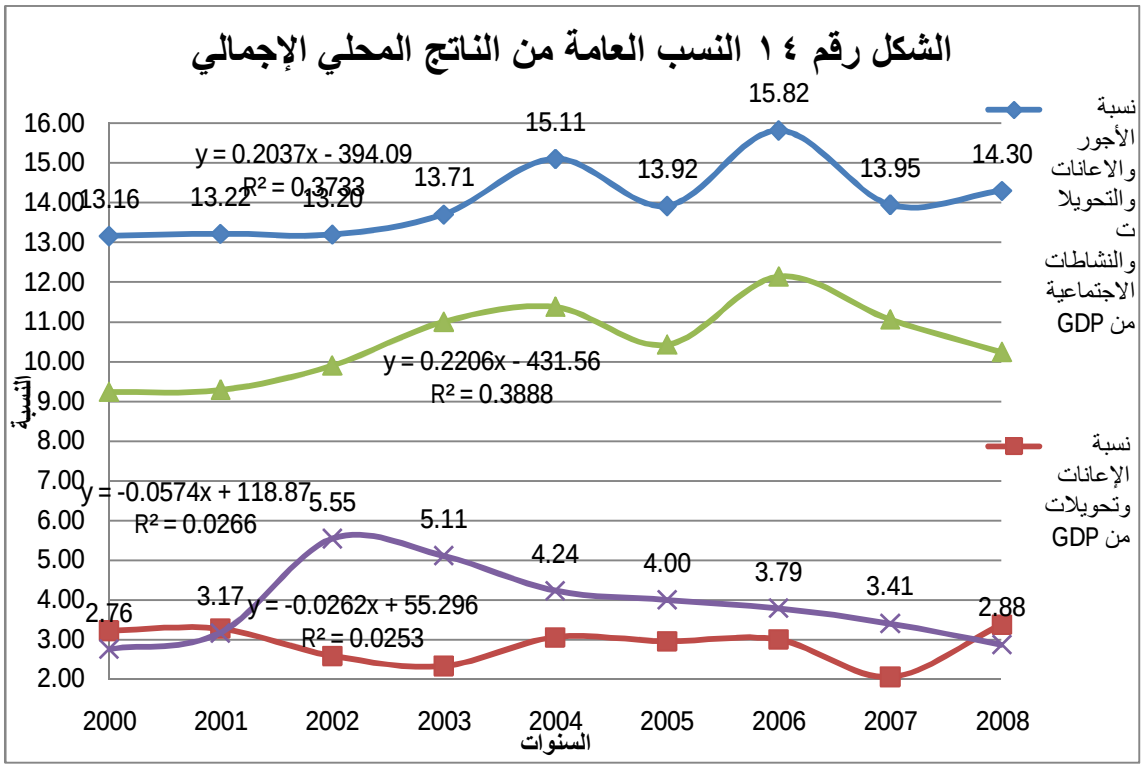
الشكل رقم ١٤ النسب العامة من الناتج المحلي الإجمالي
16.00
15.00
14.00
13.00
12.00
11.00
10.00
9.00
8.00
7.00
6.00
5.00
4.00
3.00
2.00
النسبة
2000
2001
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2008
السنوات
13.16
13.22
13.20
13.71
15.11
13.92
15.82
13.95
14.30
y = 0.2037x - 394.09
R² = 0.3733
y = 0.2206x - 431.56
R² = 0.3888
2.76
3.17
5.55
5.11
4.24
4.00
3.79
3.41
2.88
y = -0.0574x + 118.87
R² = 0.0266
y = -0.0262x + 55.296
R² = 0.0253
نسبة الأجور والاعانات والتحويلات والنشاطات الاجتماعية من GDP
نسبة الإعانات وتحويلات من GDP

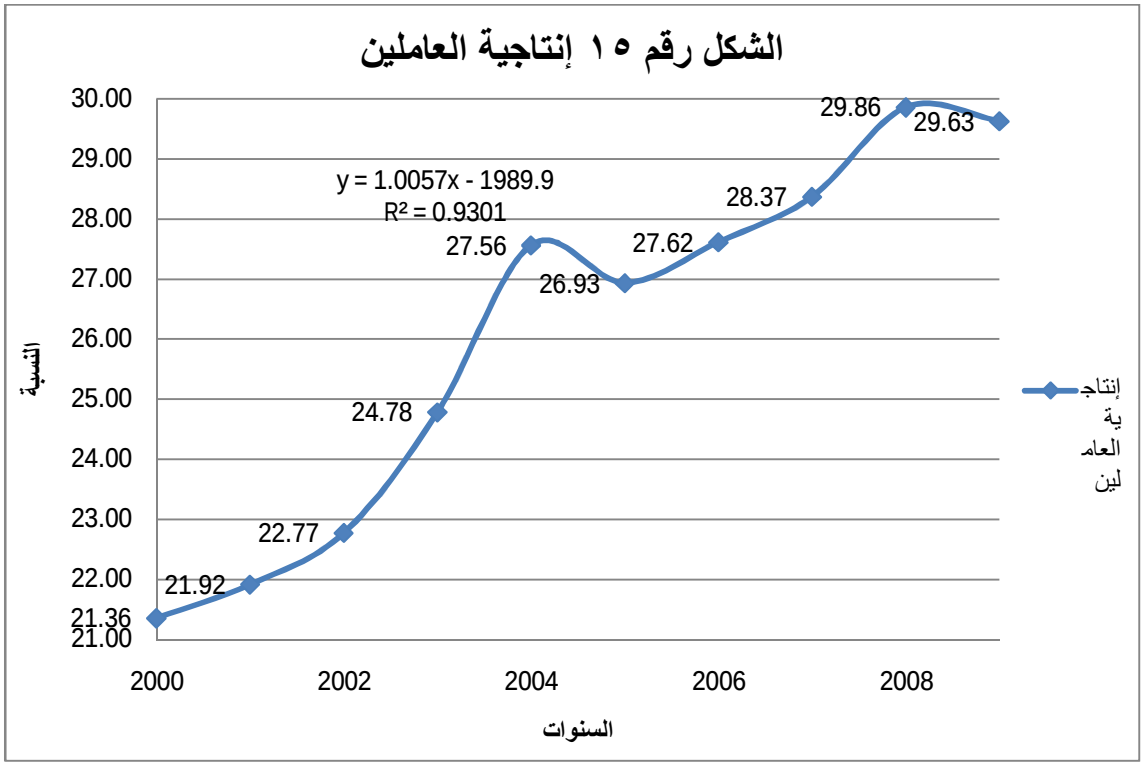
الشكل رقم ١٥ إنتاجية العاملين
30.00
29.00
28.00
27.00
26.00
25.00
24.00
23.00
22.00
21.36
21.00
النسبة
y = 1.0057x - 1989.9
R² = 0.9301
21.92
22.77
24.78
27.56
26.93
27.62
28.37
29.86
29.63
2000
2002
2004
2006
2008
السنوات
إنتاجية العاملين

المراجع والمصادر

- أولاً: الكتب.
- ثانياً: الرسائل الجامعية.
- ثالثاً: الدراسات والمقالات والمحاضرات.
- رابعاً: التقارير والنشرات والصحف.
- خامساً: مواقع الكترونية.

المراجع والمصادر:

أولاً: الكتب:

أــ الكتب العربية:

1- القرآن الكريم.

2- الأخرس، عبد المالك، الحسابات القومية، دار طلاس، دمشق، 1988.

3- الحمش، منير، الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، دمشق، 2004.

4- الحمش، منير، الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة، دمشق، دار الرضا، 2003.

5- الحمش، منير، الصين الشعبية عملاق قادم من الشرق ....، دمشق، مكتبة الأهالي، 2002.

6- الخضري، سعد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر بيروت، 1980.

7- الزكي. كريم محمد، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي من خلال الخدمات الاجتماعية الأساسية، الطبعة الأولى، 2004.

8- الصباحي، حمدي، دراسات في الاقتصاد نظرية المالية العامة والسياسات المالية، دار النشر المغربية،الرباط، 1982.

9- العلي، صالح حميد ، توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة، دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- بيروت- الطبعة الأولى،2001.

10- العوضي، رفعت، نظرية التوزيع، القاهرة، 1995.

11- الفارس، عبد الرزاق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

12- المحجوب، رفعت، إعادة توزيع الدخل القومي خلال الساسة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.

13- المحجوب، رفعت، إعادة توزيع الدخل خلال السياسات المالية، دار النهضة العربية، 1968.

14- النابلسي، محمد سعيد، الاقتصاد السياسي، جامعة دمشق، 1985.

15- النجار، عبد الهادي، مبادئ الاقتصاد المالي، مكتبة الجلاء، المنصورة، 1987.

16- بركات، عبد الكريم صادق، الاقتصاد المالي، جامعة دمشق، 1993.

17- بشور، عصام، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الخامسة، جامعة دمشق، 1995.

18- بوادقجي، محمد عبد الرحيم و د.الحريري، محمد خالد، الاقتصاد الكلي منشورات جامعة

دمشق، مركز التعليم المفتوح، 2004.

19- جزان، يوسف محمد، الاقتصاد السياسي للرأسمالية، دمشق 1991.

20- جوني، عز الدين، الحسابات القومية، دمشق، 2003.

21- حافظ، سعد، سياسات التكييف وآليات السوق (دراسة حالة للاقتصاد المصري) المجلة المصرية للتنمية والتخطيط مجلد2،العدد1، 1994.

22- حبيب، مطانيوس، الاقتصاد السياسي، جامعة دمشق، 1984.

23- السمان، محمد مروان وآخرون: مبادئ التحليل الاقتصادي، مكتبة الثقافة، عمان، 1992.

24- دليلة، عارف، ود.سفر، إسماعيل تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية، دمشق، جامعة دمشق، الطبعة السادسة، 1993.

25- دويدار محمد حامد: مبادئ الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الرابعة، 1982.

26- دويدار، محمد حامد، مبادئ الاقتصاد السياسي،الجزء الثاني:الاقتصاد النقدي،الاقتصاد الدولي،الدار الجامعة بدون تاريخ.

27- زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ــ سلسلة عالم المعرفة ــ العدد226، الكويت،1997.

28- زكي، رمزي، المحنة الأسيوية قمة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية، دمشق دار المدى، 2000.

29- زكي، رمزي، وداعاً للطبقة الوسطى، تأملات في الثورة الصناعية الثالثة، القاهرة دار المستقبل العربي 1997.

30- شهاب، مجدي محمود، الاقتصاد المالي، نظرية مالية الدولة السياسات المالية للنظام الرأسمالي، الدار الجامعية بيروت 1988.

31- شومبينر، جوزيف: عشرة عظام، ترجمة د.راشد البراوي،دار النهضة العربية، الطبعة الأولى 1968.

32- شينيري وآخرون، البناء وإعادة توزيع الدخل، ترجمة صلاح الدين برمدا، دمشق وزارة الثقافة 1988.

33- عبد الحميد، محمد، الطبقة الوسطى، هموم مصر وأزمة العقول الشابة، تحرير أحمد عبد الله، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.

34- عبد الخالق، السيد، مدخل لدراسة مالية الدولة والسياسات المالية، مكتبة الجلاء الجديدة 1988.

35- عبد الله، عادل، أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية بحوث ومناقشات ..، الكويت المعهد العربي للتخطيط 1996.

36- عثمان، سعيد عبد العزيز، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعة، القاهرة، 2000.

37- فرهود، محمد سعيد، مبادئ الملكية العامة، منشورات جامعة حلب، 1982.

38- فييت، فوكوانغ، الحسابات القومية: مقدمة علمية،نيويورك، الأمم المتحدة، 2005.

39- فوزي، عبد المنعم، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1971.

40- كنعان، علي، اقتصاديات المال والسياسيين المالية والنقدية، دار الحسنين سورية 1996.

41- ليام ابريل ومايكل كبين وجين بودليين وفيكتوريا سورز، الضريبة على القيمة المضافة العصرية كتاب صادر عن الصندوق النقدي الدولي، 2001 ترجمة سلمى الحافظ وإياد الحسن ومنذر ونوس وأحمد قاسم عام 2007 وزارة المالية كتاب غير منشور.

42- ماركس، الأجور والأسعار والأرباح، مترجم عن الروسية موسكو دار التقدم 1983.

43- ماركس، أصل رأس المال، مترجم عن الروسية موسكو دار التقدم 1983.

44- ماركس، رأس المال، مترجم عن الروسية، موسكو، دار التقدم 1983.

45- د. مرعي، عبد الحي، الحسابات القومية ونظام حسابات الحكومة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1985.

46- محمد متولي، مختار، وآخرون أنصبة عوامل الإنتاج وتوزيع الدخل والقواعد الاقتصادية للنظرية العالمية الثالثة، طرابلس ليبيا 1982.

47- مطانيوس حبيب، الاقتصاد السياسي، جامعة دمشق 1983.

48- نجار، أحمد منير، الحسابات الاقتصادية القومية، جامعة حلب 1983 .

49- هاشم، جواد، الحسابات القومية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1972.

50- ولعلو، فتح الله، الاقتصاد السياسي توزيع المداخيل النقود والائتمان دار الحداثة بيروت، الطبعة الأولى 1981.

ب ــ الكتب الأجنبية:

1. Alesina Alberto: The Political Economy of High and Low Growth, World Bank , 1998
2. Beck.T,Levine.R,and Loayaza.N: Finance and the Sources of Growth, Hand Book of Economic Growth.2004
3. Dunnett Andrew " Understanding the Economy" 4th edition, Longman, 1998
4. Easterly W ,National Policies Economic Growth: A Reappraisal ,march 2003,New York University, Center for Global Development
5. Golar & Moav "Natural Selection & the Origin of the Economic Growth" World Bank April 2002
6. Kaufmann Daniel ,Kraay Aart: Growth Without Governance the world bank july 2002.
7. Samuelson,p, Economics An Introductory Adalgsis First Edition, Newyork 1984.
8. Stiglits .J The Principals of Macroeconomics 3ed edition,Norton,2002
9. Stiglits . j The Role of Government in Economic Development.World Bank 1997
10. Thirlwall .A"Growth and Development" 6th edition Macmillan Press Ltd, 1999.
11. Todaro & Smith "Economic Development 8th edition", Addison Wesley 2003
12. Williamson .s: Macroeconomics 2ed edition 2004 .
13. Distribution of Income, by Frank Levy The Concise Encyclopedia of Economics Library of Economics and Liberty.
14. JOHN M.Keynes: The general theory of employment ,interest and money. Macmillan and co.ltd, London, 1998.
15. Amdrew Dummett " understanding the Economy" 4th edition(1) Longman 1998.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

1- إبراهيم منصور، أحمد، أطروحة دكتوراه، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية مقارنة، الطبعة الأولى 2007
2- رجال، عبد الحليم، الاتجاهات الجديدة للنظام الضريبي السوري، رسالة ماجستير 2009، إشراف أ.د.إلياس نجمة.
3- الديري، أسمهان، سلة المستهلك في سورية (مؤشر مستوى المعيشة)، رسالة لنيل شهادة الدبلوم في التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، معهد التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هيئة تخطيط الدولة، سورية، دمشق، 2008.

4- الشيخ حسن، ضحى، تخطيط معدلات الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية، رسالة لنيل شهادة الدبلوم في التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، معهد التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هيئة تخطيط الدولة، سورية، دمشق، 2005.
5- العلي، صالح حميد، رسالة دكتوراه، توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة، دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- بيروت- الطبعة الأولى2001.
6- عبد الله النعيم، عزيزة، أطروحة دكتوراه الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية، دراسة ميدانية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2009.
7- فخري، بشار، فخري، بشار، أطروحة دكتوراه بعنوان، دور الموازنة العامة في إعادة توزيع الدخل القومي: دراسة خاصة لدور النفقات العامة على التعليم جامعة القاهرة، عام 2000.
8- منصور، أحمد إبراهيم، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية مقارنة أطروحة دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، حزيران،2007.
9- هبر، ممدوح، الحسابات القومية في سوريا وإمكانية استخدامها في التخطيط المالي، رسالة لنيل شهادة الدبلوم في التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، معهد التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هيئة تخطيط الدولة، سورية، دمشق، 1975.

ثالثاً: الدراسات والمقالات والمحاضرات:

1- التقرير الاستشرافي سورية 2025.

2- الحمش، منير، المنعكسات الاقتصادية والاجتماعية لسياسات رفع الدعم، ورقة عمل مقدمة لجمعية العلوم الاقتصادية السورية في أطار ورشة العمل الأولى لعام 2008 بعنوان سياسات رفع الدعم وانعكاساتها الاقتصادية.

3- السيد حسن، موفق، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 15 العدد الأول والثاني، 1999.

4- الشيخ حسن، صطوف، البطالة في سورية 1994-2004، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق سورية، تموز 2007.

5- القاضي، حسين، الفساد وسوء توزيع الثروة بحث مقدم لندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون 2009/2/10 .

6- الليثي، هبة، الفقر وعدالة التوزيع في سورية، دراسة قطرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حزيران 2005.

7- بديع، أحمد، من خلال محاضرات لدبلوم الدراسات العليا للعلوم الاقتصادية والمالية في نظريات التوزيع، جامعة المنصورة، كلية الحقوق1989 ص345.

8- بن جليلي، رياض، محاضرات في توزيع التدخل، للمعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2005.

9- خضور، رسلان، محاضرة في ندوة الثلاثاء الاقتصادية عام 1999، بعنوان الآثار الاقتصادية للفساد.

10- زكي، فيصل، دور الفساد في إعادة توزيع الدخل جريدة الوفد المصرية تاريخ 2009/5/23.

11- صايغ، يوسف، بحث منشور في كتاب التنمية العربية، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.

12- نجوم، أسامة، جيرارد، دوشتين، نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري، العدد الأول للإصدار الثاني تموز 2008، من نشاطات مشروع ISMF.

13- هرمز، نور الدين، النمو والعمالة والفقر في البلدان النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)2007.

رابعاً: التقارير والنشرات والصحف:

1- التقارير الربعية لبنك سورية المركزي للفترة 2000ــ2010.

2- المجموعة الإحصائية لأعوام للفترة 1995ــ2010.

3- الموازنة العامة للدولة للفترة 1995ــ2011.

4- النظام العربي الموحد للحسابات القومية، 1985.

5- تقارير البنك الدولي حول ممارسة الأعمال 2009 و2010.

6- تقارير التنمية البشرية2000ــ2008.

7- تقارير لصندوق النقد الدولي عن الزيارات الميدانية لسورية (غير منشورة) للاستعمال الرسمي.

8- تقارير مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي للفترة 2005ــ2010.

9- جريدة الاقتصادية، أعداد مختلفة، دمشق، سورية.

10- قطع الحسابات للميزانية العامي للدولة للفترة 1995ــ2009.

11- مجلة أبيض وأسود، أعداد مختلفة،دمشق، سورية.

12- ندوات الثلاثاء الاقتصادي، للفترة 1997ــ2010.

13- نظام الحسابات القومية 1993 لجنة الجماعات الأوربيــة، المكتــب الإحصــائي للجماعــات الأوربية وآخرون، نيويورك، الأمم المتحدة.

14- Carbis, Iradian,(Inequality, poverty, and Growth: Cross Country Evidence), IMF Working paper, WP/05/28,February 2005.

خامساً: مواقع الكترونية:

1- www.econlib.org

2- w.w.w.iqtissdiya.com/print.asp?id

3- w.w.w. awaon line. net

4- http://stats.oecd.org

Abstract

Abstract

This survey basically aims to:

1. Studying the distribution and redistribution of the national income in Syria from 2000 to 2009.
2. Determining the volume of defect in distributing the national income between the wages share and the benefits share.
3. Studying the volume of defect and inequality in expenditure between the classes of the Syrian community, and the total gap in wages.
4. Studying the relation of the distribution of the national income with the most important economic indicators.
5. Finding a virtual solution to reform the existing defect in distributing the income between wages and benefits.

The research conclude that the share of the wages earners from the national income realized a quantum leap reached 39.26% in 2000, but it decreased to 32.37% in 2001, and then increased to 34.33% in 2010.

The research arises that the indicator of inequality in expenditure "Gini Coefficient" reached 37.37% in 2004 and improved in 2007 when it rose to 33.77% , and to 33.29% in 2009. It arises, as well, a week and reversal relation with the rate of economic growth, which means that the growth rates were for the benefit of the earners of divend income more than wages earners.

The research indicates that the tax policy caused a loss to the wages earners from their share of the national income, amount to 0.8 point in 2000. This proportion reached its higher level 1.94 point in 2009, namely the average of loss amount to 1.35 point

.

The research shows that the proportion of the wages gap of the wage bill was as follows:

- 84.74% in 2001
- 87.61% in 2005
- 31.68 % in 2009 based on the income and expenses of the family in 2007 55.6% in 2009 based on the survey of the income and expenses of the family.

The survey develops reformative scenarios to redistribute the national income, and recommends a suggested reformative general type, aiming to increase the wages share up to 45% from the gross national income of 2009 as a central study year.

Consequently, the survey suggests taking the set of the following actions in the context of the wage and tax policy:

1. Increasing the number of wage earners by 4% of the existing wage earners
2. Increasing the average wages by 30% of the current wages, through the intervention of the state to raise the state employees' wages by 35% and to obligate the private sector to raise the wages by 30%.
3. Increasing the minimum of the wage tax-exempt, and decreasing the tax rates on wages to the maximum extent possible, as well decreasing the tax rate on the divend income, in order to decrease the tax proceeds of the wage tax by 25% of the current proceeds.
4. Increasing the tax proceeds of the tax of divend income by 88%

We believe that this type is applicable and will meet no considerable obstacles as the will of change exists and the stakeholders are able to discuss and set the requested policies and procedures in details.

Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
Damascus University
Economics Faculty

Distribution and redistribution of national income in Syria

-Economic and social impacts-

A dissertation presented in fulfillment of the requirements for the degree of master in economics

By student monther yusouf wanous

Supervised by:

PH.Dr.Raslan kadour

year 2011 / 2010